ريشار لابيڤيير



التحوّل الكبير

بغداد - بيروت





الفارابي



التحول الكبير

RICHARD LABÉVIÈRE

LE GRAND RETOURNEMENT

Bagdad-Beyrouth



ÉDITIONS DU SEUIL
*27, rue Jacob, Paris VI^e^*

ريشار لابيڤيير

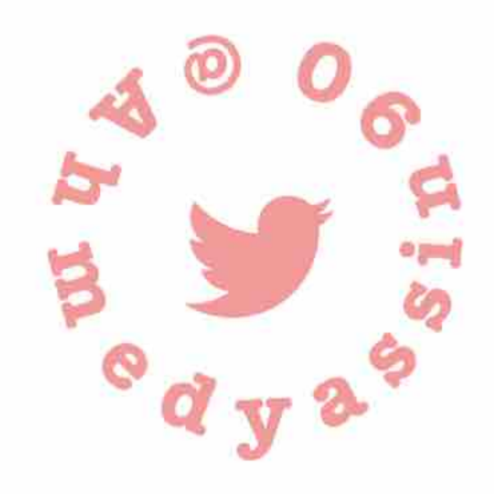


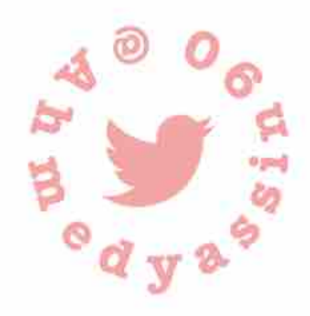
التحول الكبير

بغداد ـ بيروت

ترجمة: ميشال كرم

دار الفارابي


@Ahmedyassin90



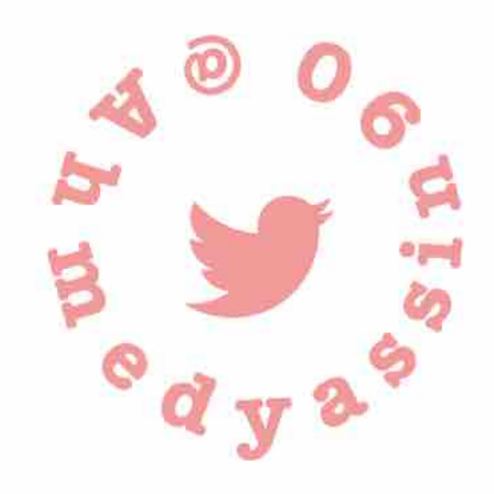
الكتاب: التحول الكبير
المؤلف: ريشار لابيڤيير
المترجم: ميشال كرم
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

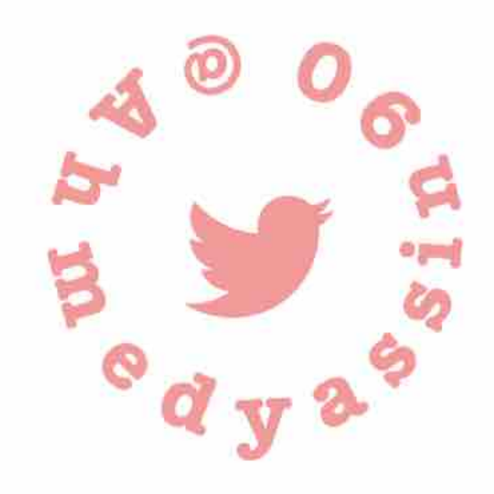
الطبعة الأولى 2008
ISBN: 978-9953-71-329-8

ISBN: 2-02-88406-2

Ouvrage publié avec le concours du Ministère français chargé
de la culture - Centre National du Livre.


@Ahmedyassin90

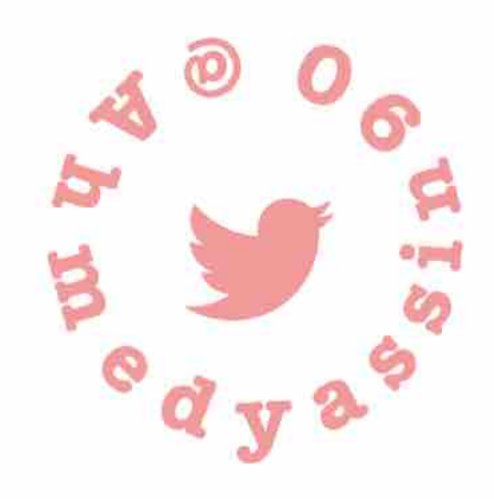
إلى ميشال سابا ودانيال برنار، وكاريل أبيل والمقدم جان لوي فاليه الضابط الفرنسي الذي سقط ضحية الحفاظ على السلام في لبنان يوم 9 كانون الثاني 2005


@Ahmedyassin90

لأن جوهر الدين ليس في الأعمال الخارجية قدر ما هو في بساطة القلب وفي صدق الشعور، فهو لا يمت بصلة لا إلى القانون ولا إلى السلطة السياسية.

ذلك أن بساطة القلب وصدق الشعور لا ينتشران بين البشر بفعل القوانين ولا بواسطة السلطة العامة، وليس يمكن إطلاقاً حمل أي إنسان بواسطة القوة أو القوانين على أن يكون سعيداً، وإنما هذا يستلزم نصحاً ورعاً وأخوياً، وتربية صالحة، وقبل كل شيء، قناعة شخصية وحرة.

سبينوزا ـ دراسة لاهوتية ـ سياسية


@Ahmedyassin90

بعض الملاحظات من أجل طبعة جديدة

ليس بمقدور مقدمة طبعة جديدة لكتاب انتهى وضعه في آب/ أغسطس من العام 2006 أن تقدم إجابات عن كل الأسئلة التي يثيرها تحقيق لم يبلغ بدوره نهاياته. كما أن هذه المقدمة لا تدعي القدرة على استلحاق التاريخ الذي يتابع توليد تناقضاته دون توقف. وأخيراً فإنها لا تقوى على أن تكون بمثابة تبرير لعمل معيّن، ما إن يبلغ نهاياته حتى يصبح وجوده قائماً بذاته ولذاته، يعيش وجوده من خلال ما يؤكده ومن خلال عيوبه والأسئلة التي يثيرها. ومهما نتج عن ذلك فإن مثل هذا المشروع يبقى ضمن حدود ما أطلق عليه كارل بوبر تسمية "النظام المفتوح"، أي مدعاة إثارة للنقاش ، والتجاوز والتحويل الجدلي. لقد اعتبرنا عملنا منذ البداية عملاً متواضعاً يشكل إسهاماً يضاف إلى ملف أزمات الشرق الأوسط، واعتبرنا أيضاً أن تلك الأزمات تفرض استقامة فكرية أكثر مما تفرض موضوعية موهومة يدعيها غالب الأحيان من هم أكثر تعصباً.

إن هذا "النظام المفتوح" وقد أصبح اليوم مترجماً إلى العربية يستدعي بعض التوضيحات الإضافية.

إن أول هذه التوضيحات أولها يتعلق بحسن الطالع والشرف الذي حظي به أن يقرأ بمثل هذه اللغة الجميلة التي أجتهد بصورة حثيثة من أجل تعلّمها منذ عدة سنوات. والفضل في مشروع الترجمة هذا يعود للدكتور جورج قرم، الساعي، بلا كلل، لنقل الأفكار وتبادلها بين الشرق والغرب. وقد شكلت أعماله لكل من رغب في فهم هذه التركيبة المعقدة فهم أفضل، معلماً صلباً لا غنى عنه. وإني أتوجّه بالشكر أيضاً إلى ناشر الكتاب السيد جوزيف بوعقل على ما أظهره من حرص ومتابعة وسرعة في التنفيذ، وإلى السيد غازي برو، مدير

النشر في دار الفارابي على ما أبداه من دقة، كما وإلى المترجم السيد ميشال كرم على تمكّنه الخارقة من تبيان مضمون النص بمهارة متناهية. وأخيراً هناك رفاق الدرب اللبنانيون والسوريون والفلسطينيون.

أما التوضيح الثاني فيتعلق بقضية المصادر الملازمة لكل مشروع من هذا النوع. ولئن كنت أتحمل بصورة كاملة مسؤولية الاستنتاجات المؤقتة لعملي وآثارها السياسية، فمن نافل القول إنه ليس في وسعنا فتح مثل هذه الورشة على نحو فردي معزول. لأن أي عمل يستند إلى حقائق غير ملموسة فإنه عرضة دائماً لتقلبات حياة بعينها أو بالأحرى عدة حيوات، مهنية وعاطفية وفكرية في آن. إن "المصادر" التي نستثيرها والتي نبتكرها ونعتني بها تشكل، أيضاً، نتاج هذا المسلك الآمن، وأرجوكم يا قرائي الأعزاء أن تعذروني سلفاً على تعرضي لهذا الجانب الذاتي في حديثي توضيحاً لمرتكزاتي المنهجية التي اعتمدتها في هذا الكتاب الأخير.

عقب حياة صحافية أولى مكرّسة لحركات التحرر الوطني في أميركا اللاتينية، خطفت الحروب الإقليمية اللبنانية اهتمامي مثلي مثل الكثير من المراسلين من جيلي. وفي هذا السياق استطعت في تلك الفترة المضطربة توثيق علاقات قائمة على الثقة مع الكثير من الفرقاء من جميع الأوساط، وهذا ما ينبغي توضيحه. ومن ناحية أخرى، لقد استطعت أيضاً، وأنا أعمل كمراسل في الأمم المتحدة، بنيورك وجنيف، أن أحتفظ بعلاقات صداقة متينة مع بعض الموظفين الدوليين المطلعين كثيراً على شؤون الشرق الأوسط. أخص بالذكر، على وجه التحديد، صديقي سيرجيو فييرا دي ميلو رحمه الله...

وفي أعقاب اغتيال صديق طفولة آخر، وهو جزائري، في مطلع التسعينيات، بدأت تحقيقاً طويلاً حول تمويل الحركات الإسلامية السنية المتطرفة. وحملتني هذه الرحلة مجدداً، وعبر طرق أخرى، إلى المشرق بكل تعقيداته ألا وهي الأوساط المالية الدولية، والجريمة المنظمة، والإرهاب، وسبل مكافحته. ثم بعد عدة أفلام كرّست لـ "دولارات الإرهاب" أردت

التمادي في ذلك الاستكشاف من خلال كتاب نشر في أوروبا و مصر والولايات المتحدة سنتين قبل اعتداءات 11 أيلول / سبتمبر 2001.

وأخيراً، بما أنني معني بالمظالم والمآسي الملازمة للظاهرة الاستعمارية، سواء في أميركا اللاتينية أو في آسية وكذلك في الشرق الأوسط، فقد تقاطعت في غالب الأحيان مع مصير الكثير من الفلسطينيين، إن لم أقل شاركتهم مصيرهم. فلقد أمضيت حوالى السنة مع صديقي وشريكي بيار بيان، ببيت لحم، أعايش سكانها وأكتب تحقيقاً بعنوان "بيت لحم في فلسطين"، عن الدخول في ظل الألفية الثالثة قبل أفول سابقتها. وبصفتي اليوم رئيساً للتحرير في إذاعة فرنسا الدولية (RFI)، الإذاعة ذات الخدمة العامة، حظيت أيضاً بشرف تنشيط مجلة "الدفاع" (Défense) وهي مجلة متتبعي معهد الدراسات العليا في الدفاع الوطني (IHEDN) بباريس.

وإذا طرحت جانباً "المصادر العفوية"، تلك التي تشكل هبات غير منتظرة في الحياة اليومية، والقصص واللقاءات في ظلال المجتمع المدني، وتلك الحيوات المختلفة، تراني قد احتفظت بثلاثة أنواع من المصادر المؤسسية التي لا غنى عنها في العمل:

1) المصادر العسكرية، لأن العسكر في معظم الأحيان أناس جدّيون ودقيقون. ولئن كانت الحرب كما يقول كلوزفيتس "استمراراً للسياسة بوسائل أخرى"، فإنه يتبين أن المعلومات العسكرية أكثر جدوى، في معظم الأحيان، من التخمينات الإيديولوجية لأنها تفضي إلى وقائع عينية ووضعيات عملانية. وكما كنا قد كتبنا في تقديم الطبعة الفرنسية: "سعياً منا لفهم تسلسل وحوافز الانقلاب الكبير الذي سقطت في أغوارها "صورةٌ ما لفرنسا" فقد التقينا ضباطاً فرنسيين وأجانب كثراً ما زالوا في الخدمة أو محالين إلى التقاعد. ولأسباب بينة لا نستطيع الكشف عن أسمائهم". كذلك لا بد من التنويه بخاصة، بالملحقين العسكريين التابعين لمختلف السفارات الغربية والعربية، وكذلك عملاء مختلف أجهزة الاستخبارات. وكما كتب قسطنطين ملنيك في كتابه "محترفو القتل"، نلتقي أحياناً في عالم الظل ذاك، "أناساً مستنيرين"، وموظفين مخلصين،

يعملون لخدمة مصالح بلدهم حيث أن معلوماتهم تفصح عن الحقيقة وفظاظة العالم، دون أن يخفوا أنهم يعملون تبعاً لما يأتمرون به، ويتابعون أهدافهم. لذا فإن على عاتق المحقق أن يتثبت من ذلك، وأن يقارن بين معطياتهم، وأن يطابق تلك المعطيات مع سواها من المصادر، إذ ليس محظوراً على المرء أن يجازف، غير أن الأمر يستوجب الاحتياطات اللازمة.

2) المصادر الدبلوماسية. السفراء ومعاونوهم، مثلهم مثل العسكر، يتحركون ضمن إطار تعليمات يتلقونها من عواصمهم. وعليهم من أجل ذلك السعي لمعرفة البلد الذي يوفدون إليه معرفة جيدة، إن لم نقل أن يحبوه أيضاً. والدبلوماسيون الجادّون أيضاً، على غرار الصحافيين الأكفاء، لا يرتادون المطاعم الراقية في المدينة فحسب وإنما يرتادون المقاهي الريفية أيضاً. وينبغي عليهم كذلك تنويع محادثيهم، وإحساسهم بالأشياء، وحكمهم عليها. وبصفتهم هذه، فإنهم أفرقاء مميزون من الطراز الأول، ويفصحون عما بحوزتهم، شريطة احترام قواعد السرية واللياقة. وهم مثلهم مثل زملائهم في الجيوش؛ فالمسألة معهم تتعلق بفك رموز أسرارهم لاستعادة منطقها وأولوياتها ومقدار ما تختزنه من حقائق.

3) المصادر المالية. "لفهم الأشياء ينبغي اقتفاء أثر المال"، هذا ما لم يكف عن ترداده لي، طيلة سنوات، رئيس جمعية المصرفيين العرب بلندن. ثم كان يضيف : "المال مثل الماء يسيل حيثما يستطيع...". وقوى المال تحتاج إلى المعلومات والخبرات الموثوقة والعملانية بمقدار ما هي عليه خبرات العسكر. وباستطاعة المرء القول اقتباساً لكلوزفيتس إن "الاقتصاد المعولم، طريقة أيضاً لخوض الحرب بوسائل أخرى...". إن إستراتيجيي وجنود الأوساط المالية الدولية يجازفون أيضاً في غالب الأحيان. سواء أكانوا متخذين الحيطة اللازمة أم لا، فإنهم شهود إن لم يكونوا لاعبين من المستوى الرفيع. ومن أجل ذلك، فإن على المحقق معاشرتهم والاستماع إليهم ومساءلتهم بلا كلل. وهكذا راكمنا طيلة ثلاث سنوات وفي كل ملف من الملفات الثلاثة شهادات مكتوبة و(أو) مسجَّلة، وأرشيفاً ووثائق رسمية وشبه رسمية. وقد ذكرنا في الكتاب

بعضاً منها وبقي بعض آخر محفوظاً في خزانة أحد البنوك بمأمن عن قضم الفئران، ولكي يبقى معيناً للغد، ضماناً لصدقية النصوص وسلامها.

إن الإتيقا (الأخلاق) لسبينوزا ما زالت حتى اليوم محط تأويلات مختلفة، لا بل متناقضة. ومن غير الإمعان في مقارنة تحقيقنا بهذه المرجعية للفكر الكوني، وإنما من أجل تهدئة روع المغرضين الذين لن يتوانوا عن إخفاء شجرة الأرز خلف سعفة النخيل، لا بد من تكرار القول إن الاستقصاء الصحافي ليس برهنة رياضية ولا شكلاً هندسياً.

إن مرتكزات النص والوقائع التي تشكل مادته موجودة هنا. والتأويلات والنتائج السياسية التي يمكن استخراجها منه ليست في اتجاه واحد. دعونا نكرر القول : إننا نعوّل على الاستقامة الفكرية المبنية والمعللة أكثر من اتكالنا على موضوعية غير مؤكدة وشكلية من شأنها أن تضع أفرقاء التاريخ في مصاف واحد. وعوضاً عن صحافة متعالية مغلقة وواعظة، آثرنا على الدوام إجراء تحقيقاتنا من داخل الحدث، والبحث عن المحتوى الكامن في تناقضات الأحداث، وفي نهاية المطاف، الرهان على تحليل سياسي منفتح على نقاش يخوض غماره مواطنون فاعلون وليسوا ضحايا تاريخهم بعينه.

والملاحظة الثالثة والأخيرة في سلسلة الملاحظات تتعلق بسياق هذه الترجمة التي تتقاطع عندها ثلاثة خطوط:

1) تأتي هذه الترجمة غداة نشر أول تقرير أعد تحت سلطة الكندي دانيال بيلمار، الرئيس الجديد للجنة المعيّنة من قبل الأمم المتحدة للتحقيق في اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري، والذي عُيّن مكان سيرج برامرتس في مطلع سنة 2008. وقد حدد التقرير أن ثمة "شبكة إجرامية"، لم يعلن عن أعضائها ولا عن انتمائها لدواعٍ أمنية، هي التي كانت وراء عملية الاغتيال. ويضيف التقرير المقدم إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة أن هذه الشبكة من الأفراد نفذت العملية بصورة منسقة لاغتيال رفيق الحريري و(...) بعض أعضائها مرتبط باغتيالات مشمولة بالتكليف الذي حظيت به اللجنة"، وقد حددت اللجنة أن "هذه الشبكة كانت موجودة قبل الاعتداء، وقد راقبت رفيق الحريري قبل

الاغتيال (...)، وأن قسماً من هذه الشبكة على الأقل استمر قائماً وعاملاً بعد الاغتيال". لقد تأكّد ضلوع هذه الشبكة في عملية الاغتيال التي أودت بحياة رفيق الحريري في شباط 2005، وسيكون على عاتق اللجنة البحث عن "أدلة إضافية متعلقة بهذه الشبكة وصلتها الوثيقة بالاغتيالات الأخرى".

من ناحية أخرى، يشير النص المرحلي العاشر أن سورية التي اتهمت صراحة من خلال التقارير الأولى التي وضعها القاضي الألماني دتليف ميليس - بعد أن كان هذا الأخير قد اتهم سوريا بعدم التعاون مع التحقيق الدولي - ويعاين أن سوريا تتعاون بنحو "مرضٍ عموماً". ويكشف أيضاً عن تدهور الأوضاع الأمنية في لبنان وانعكاس ذلك على سير عمل اللجنة. وفي الحقيقة فإن تقرير بيلمار لم يوجه الاتهام إلى دولة بعينها، وعاد للأخذ بعين الاعتبار بالفرضية السلفية التي كان القاضي برامرتس نفسه قد أعاد الاعتبار إليها. ولهذا، فإن وجهة التحقيق الجديدة، تلتقي بقدر كبير، مع التوضيحات التي كان قدمها لنا اللواء جميل السيد عشية مقابلة أجريناها معه في 29 آب /أغسطس سنة 2005.

2) لقد شكل مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية المنعقد في دمشق بتاريخ 29 و30 آذار مارس 2008 فشلاً ذريعاً للدبلوماسية الأميركية التي حاولت تعطيل انعقاده. وعلى الرغم من التمثيل المتدني المستوى للعربية السعودية ومصر والأردن، ومقاطعة الحكومة اللبنانية برئاسة فؤاد السنيورة، فقد حضر المؤتمر في دمشق 11 رئيس دولة من الأعضاء الـ 22، منهم الرئيس الجزائري والتونسي وأمراء الكويت وقطر والرئيس الليبي معمّر القذافي. وهذه المشاركة غير المتوقعة قد سمحت لسوريا أن تخرج من عزلتها الدبلوماسية التي سعت واشنطن لأن تبقيها فيها منذ اغتيال رفيق الحريري في الرابع عشر من شباط /فبراير العام 2005.

لقد علق أحد الدبلوماسيين الجزائريين على نتيجة المؤتمر بالقول إن إعلان دمشق الختامي، بدعوته الدول العربية إلى "إحياء التضامن في سياق الظروف

الدولية الحالية البالغة التوتر"، وبالخصوص إلى "التصدي بحزم وحسم لأي تدخلات خارجية"، قد "فكك الأجندا الأميركية الإسرائيلية التي تضمنت زيادة عدد البؤر المتشددة السنية في مجمل العالم العربي الإسلامي من أجل تسعير حدة المواجهة السنية/الشيعية، بهدف تفتيته". غير أن الدعوة إلى "التضامن العربي" هي التي استنهضت مجمل الوفود، ومنها وفود بلدان الخليج في مواجهة الخطر المشترك المتمثل بالتدخل العسكري الأميركي الإسرائيلي ضد إيران وسوريا ولبنان مجدداً أيضاً.

وفي الحقيقة، فإن منظور احتمال نشوب حرب في الفترة ما بين انتهاء القمة وبداية الصيف هو الذي خيّم على الجلسة السرية الكبرى المنعقدة مساء السبت. وفي هذا الصدد ربط وليد المعلم، وزير الخارجية السوري، بين تفاقم حدة المواجهة المسلحة التي دبرها المحتل الأميركي في العراق، وحضور القطعة البحرية الحربية الأميركية "كول" قبالة الساحل اللبناني، ومناورات الجيش الإسرائيلي الأخيرة على طول الحدود السورية واللبنانية. وقال أحد معاوني عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية، موضحاً "إذا كانت العربية السعودية تملك القدرات المالية والإستراتيجية لمواجهة هذا الاحتمال ونتائجه، فإن الحال يختلف بالنسبة للإمارات النفطية الأخرى، وهذا ما يفسر حضورهم الكثيف في دمشق، ما يشير إلى أنها لا تسلّم تسليماً أعمى بتوجسات واشنطن والرياض وتل أبيب من الخطر الإيراني".

لقد تفادت الدبلوماسية السورية قد تفادت مؤقتاً المطب اللبناني بالتركيز على "هذا الخطر المحدق بالأمة العربية" المتمثل بحرب أميركية إسرائيلية، ملقية المسؤولية، عن مأزق الوضع السياسي في بلد الأرز، على اللبنانيين أنفسهم. وأضاف أحد مستشاري الجنرال المسيحي ميشال عون قائلاً: "إن المقعد الذي لم تشغله حكومة السنيورة يظهر كم أن هذه الحكومة، أو ما تبقى منها، مصابة بالخوف على نفسها. في الحقيقة، هل أن مهندسي هذه المقاطعة غير مهتمين بمستقبل الفلسطينيين وبمصير السكان المدنيين العراقيين إلى درجة يهملون فيها الهموم المشتركة لمجمل البلدان العربية؟ إن المسؤولين عن هذه

المقاطعة بما أنهم التزموا منذ وقت طويل بالأجندا الأميركية الإسرائيلية فهل إنهم ينتمون الآن إلى هذا المجتمع المدهش "السني المعتدل" الذي لا تفتأ تحلم به علانية كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية؟" في جميع الحالات، فإن دمشق حصلت على عودة التضامن العربي في مواجهة الضغوط والعقوبات الأميركية التي تمارس عليها في إطار "قانون محاسبة سوريا"، في ذات الوقت الذي صدر فيه تقرير بيلمار. ومن مكاسب الدبلوماسية السورية الأخرى التي لا تقل أهمية عودة الملف الفلسطيني إلى إطار منطق مدريد المرتكز على مبدأ "الأرض مقابل السلام"، تذكيراً بأن تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 242 الذي ينص على الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 يتعلق أيضاً بهضبة الجولان. وأما حول الملف العراقي فقد تفادى القرار النهائي أخذ جانب الحكومة أو المتمردين، واكتفى بالدعوة إلى وحدة العراق، رافضاً وصف القوات الأميركية بقوات احتلال بالمعنى الدقيق للكلمة فتحدث عن "وجود قوات أجنبية".

كذلك أكدت سوريا عزمها على تولي رئاسة نشيطة للقمة. "جرت القمة، قبل انعقاد القمة المقبلة في الدوحة بقطر". وقد اعتبر محمود عبد الواحد، رئيس التحرير المساعد لجريدة الأهرام المصرية أن "القمة نجحت وشكلت رداً معاكساً رهيباً". وبالتالي فإن سوريا قد عادت من جديد إلى اللعبة الشرق أوسطية بكسرها لازدواجية عالم "سني معتدل" مقابل محور الشر، إيران - سوريا - حزب الله، المفروضة من قبل واشنطن وإسرائيل منذ حرب العراق الثانية.

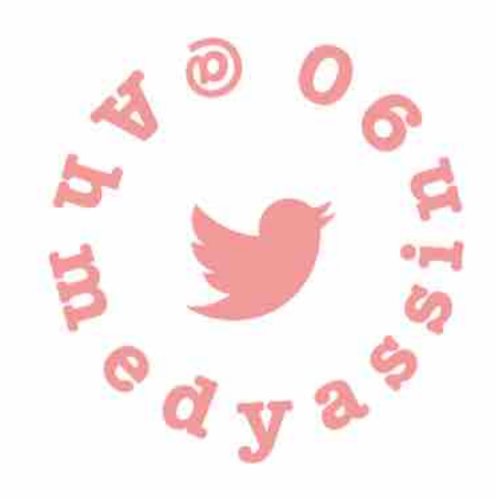
3) هناك خطر نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط، إذ بالفعل في اللحظة التي ننهي تحضير هذه الطبعة الجديدة، وكصدى للمعلومات التي جرى تبادلها أثناء قمة دمشق، فإن مصادرنا العسكرية تؤكد لنا ثلاث سلاسل من الوقائع. لقد تحركت حاملات طائرات أميركية من المحيط الهادي إلى المحيط الهندي. وقد عززت أكثر فأكثر قدرات قاعدتي دييغو غارسيا وجيبوتي العملانيتين. أما الأسطول البحري الراسي قبالة الشواطئ اللبنانية والسورية فقد

انضمت إليه في نيسان /إبريل 2008 غواصة نووية هجومية أخرى قاذفة صواريخ. وأخيراً، في 24 آذار/مارس 2008 طلب ديك شيني صراحة من السلطات التركية، عقب جولة له إلى الشرق الأوسط والعراق، حق تحليق القاذفات الإستراتيجية الأميركية في أجوائها. وردت تركيا بالرفض القاطع. أما خادمكم فإنه لا يقوى على التكتم عن طقس شخصي جداً، إضافة إلى سعادته وبعد التذكير بالمصادر والسياق التاريخي الحديث، ألا وهو حاجتي الملحة لقراءة كتاب "قدر الإنسان" لأندره مالرو أثناء كل إقامة لي في بيروت إذ إنّ ثمة تشابهاً كبيراً بين مدينة شانغهاي في آذار/ مارس 1927 وبيروت الحالية...

في مطلع الرواية يتحدث أحد الصينيين إلى فيرال، رئيس غرفة التجارة الفرنسية. يتحدث عن صعوبة التفاهم بين الشعوب وينهي كلامه بهذه المفردات:
"إن الأوروبيين لا يفهمون أبداً من الصين إلا ما يشبههم".

ريشار لابيفيير

إهدن بتاريخ 13 نيسان أبريل 2008


@Ahmedyassin90

تمهيد

يقول غبريال روبان: «طريق دبلوماسيتنا حافلة بأشلاء انكفاءاتها أو رداتها»[1]. وهذا القول، الذي يصح على كل دبلوماسية، يعيدنا دوماً إلى الوضع التاريخي للبلد الذي ينطبق عليه، ويحدد مكانه على سلّم القدرة: ضخم، كبير، متوسط، صغير، أو ضئيل.

حين ألهب دوفيلبان مجلس أمن منظمة الأمم المتحدة في شباط 2003 إذ أوضح لماذا ترفض فرنسا حرباً جديدة في العراق، اعتقد كثيرون من الفرنسيين أن في الأمر صحوة فجائية. لكن هذا في الواقع لم يكن سوى اختلاجة. فلم يتبع لحظة البطولة تلك أي تأثير، أية سياسة، أي مشروع. هل سبب ذلك هو غياب الارادة أو القدرة؟ هل فقدت فرنسا وسائل تحقيق ما تنادي به؟ هل تدنى تأثيرها عما كان في عهد الجنرال ديغول؟ بعد مرور بضعة أسابيع، وحتى قبل دخول القوات الأميركية بغداد، ظهرت بوادر أول انحراف. ومع تعاقب الشهور تحول هذا الانحراف إلى تخاذل، ثم إلى تبدُّل مع القرار 1559، المشروع الفرنسي ـ الأميركي حول لبنان، الذي أقره مجلس الأمن بتاريخ 2 أيلول 2004.

وتوالت بعد ذلك الاصطفافات حيال النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، والعراق، وإيران، ومكافحة الارهاب، وعلى نحو أوسع، إزاء توجهات عولمة تحددها واشنطن. لم يكن «الانقلاب الكبير» ممارسة وحسب، بل أمسى مذهباً.

وتجلى هذا المذهب على نحو كامل لدى حصول الهجوم الاسرائيلي يوم

---

(1) Gabriel Robn, *Entre empire et mations. Penser la politique étrangère*, odile Jacob, 2004.

12 تموز 2006 على أثر هجوم لـ«حزب الله» على الخط الأزرق في جنوب لبنان. في أول آب كانت غارات الطيران الاسرائيلي قد تسببت بقتل 600 مدني لبناني ودمرت البنى التحتية اللبنانية. واضطر عشرات الألوف من الأجانب أن يغادروا لبنان، كما بلغ عدد المهجرين 800.000 شخص. وبالرغم من هذه الحصيلة المفجعة، لم تتمكن قمة نادي الثماني في سان بطرسبرغ، ولا الجامعة العربية، ولا مجلس أمن الأمم المتحدة، الخاضعة جميعاً لأوامر الولايات المتحدة، من التوصل إلى اتفاق على طلب وقف فوري لإطلاق النار. أما مؤتمر روما الدولي، الذي ضم في 26 تموز، خمسة عشر بلداً وثلاث منظمات دولية، فقد اكتفى بإعلان عزمه على «العمل فوراً على الوصول بكل سرعة إلى وقف لإطلاق النار». وارتضت الأسرة الدولية وفرنسا أن تتفرجا بصورة سلبية على تدمير الجيش الاسرائيلي للبنان، بمباركة واشنطن.

التبريرات كانت جاهزة، وكان أكثرها رواجاً تلك التي تتحدث عن القوة القاهرة: مكافحة الارهاب، طبعاً، وخطر قنبلة إيرانية يعيد اللحمة إلى المعسكر الغربي. وكان هناك خطر آخر، أكثر بعداً، يبعث خرافة الخطر الأصفر القديمة: صعود قدرة الاقتصاد الصيني ينذر بخطر الوصول إلى مجابهة استراتيجية جديدة يتعين على الغرب أن يستعد لها منذ الآن.

وانتصر «صدام الحضارات» إذ احتفل التضامن الأوروبي ـ الأطلسي بمصالحاته في كنف حلف الأطلسي، الذي أعيد تعريفه كمنظمة كروية قمينة بأن تصدر قيم «الديموقراطية والحرية الشاملة».

إلا أن الأكاذيب الدولية، وأعمال التعذيب «داخل الحدود» وخارجها، والاعتداءات على السيادات الوطنية وحتى إنكارها، وضرب عرض الحائط بالقانون الدولي، أمست هي القاعدة. ولجأت الفاشية الآتية إلى تنظيم حملات دعائية ذات نبرات غوبلزية. «الحرية هي القوة» كما تنادي موضوعات «1948» لجورج أورويل.

اننا حاضرون، ويمكن أن نجد تبريرات لكل شيء: الدبلوماسية ليست علماً مضبوطاً، وإنما هي، أكثر من أي وقت مضى، فن التعاطي مع القدرة أو

مع عدم القدرة، الأمر الذي يصوَّرُ على أنه أهون الشرور. وعادت فرنسا إلى كنف عولمة تتنكر للدول والأمم والشعوب، وللعقل السياسي وللقانون الدولي.

على إيقاع هذا الاصطفاف تصبح الفاشية. فالسفير الأميركي لدى منظمة الأمم المتحدة جون بولتون، الذي عارض بضراوة كل طلب لوقف النار فوراً في لبنان، أعلن على الملأ في جلسة عامة لمجلس الأمن، يوم 26 تموز 2006 أنه «لا يمكن أن نضع على قدم المساواة موت مدنيين يقتلهم إرهابيون والضحايا المساكين لعمل عسكري يقتضيه الدفاع عن النفس».

في محاولتنا فهم تسلسل ومسوغات الانقلاب الكبير الذي تغرق فيه «صورة ما لفرنسا»، قابلنا كثيراً من الدبلوماسيين والموظفين والعسكريين الفرنسيين في الخارج بينهم من لا يزال في الخدمة، ومنهم من تقاعد؛ ولا يسعنا، لأسباب بديهية، أن نذكرهم بالاسم. لم يبخل هؤلاء بوقتهم كي يزودونا بما لديهم من معلومات، ويشرحوا ويحللوا عوامل هذا الانقلاب الكبير.

وبفضل هؤلاء، ليس هذا الكتاب مبحثاً ولا رواية، بل إنه تحقيق.

أنا مدين بنوع خاص للشيخ د .ت .ت. الذي يمدني من واديه الحضرموتي في اليمن بمعرفته الواسعة منذ أكثر من عشرين سنة.

أما أنوشكا فيرنيه، الطالبة في معهد العلاقات الدولية، فتجود علي بتحاليلها اللامعة منذ أمد طويل، فيما أن ماري ـ نويل ريو تراجع وتصحح مسوداتي بلا كلل بصرامة هيغلية، وحسّ نقدي وسياسي راسخ.

فريدريك دومون ووليد شرارة هما حارسا منارة التعقيد اللبناني. وميشال سماحة يمدني بطيبة خاطر بعلمه الواسع وقدرته التحليلية لإلقاء الضوء على شرق شديد التعقيد.

أما زميلاي ماتيو فاندريدلي وإيمانويل دابزاك، اللذان يصدران مجلة «Géopolitiques-les-Cartes-du-monde» فلا يزالان محاورين ثمينين. ومحفوظات منير سالم ولور بوجيه هي عون كبير على الدوام.

كذلك فإن عالم الجغرافيا ميشال فوشيه، ووكيلي المحامي ديدييه بوسان، الاختصاصي بالقضايا الدولية الأشد تعقيداً، هما دوماً حاضران لأجله، كما أن

أستاذ الفلسفة والتحليل النفساني برونو جانمار يجود علي مجدداً بإصغائه التشخيصي.

لهؤلاء جميعاً أعرب عن عميق امتناني.

بيروت في أول آب 2006

مقدمة

أصوار أريحا

نوافذ الجناح تطل على بحيرة ساكنة، ونافورة جنيف العظيمة تنبثق من بين غابةٍ من الصواري. الموعد الذي أُلغي عدة مرات في باريس، أو بيروت، أو القاهرة، أو جدة، يحصل أخيراً في منأى عن الأسماع والأنظار المتطفلة، في أحد فنادق مدينة كالفان الفخمة.

«هنا يمكن أن نتكلم دون خشية» ـ قال الرجل.

على غرار معظم رجال المخابرات، يتحدث محاورنا بهدوء، منتقياً كلماته بدقة. لقد عمل الرجل طيلة خمس وعشرين سنة على رأس الأجهزة السرية لأحد البلدان العربية؛ وهو اليوم أحد المستشارين السريين للأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى. إنه يجيد الانكليزية التي تعلمها في أوكسفورد، حيث كان بطل التجذيف والرماية، وهما رياضتان تتطلبان كثيراً من الهدوء والتصميم. شاء أن يبدأ حديثنا بالكلام عن أحداث البارحة «لأنها تنفخ في أصوار أشد التوقعات سواداً، ليس بالنسبة إلى الشرق الأدنى وحسب، بل بالنسبة إلى العالم قاطبة. بالنسبة الى العالم قاطبة» ـ كرر القول بكثير من الجدية.

فما هي الوقائع؟

بتاريخ 8 آذار 2006 بعثت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس ونظيرها البريطاني جاك سترو إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كوفي أنان برسالة يبلغانه فيها بسحب «نواطيرهما» الخمسة عشر المكلفين بمراقبة سجن

أريحا والذين تمركزوا هناك سنة 2001 في أعقاب اتفاق ثلاثي (بين إسرائيل وفلسطين، وواشنطن/ لندن) جُدد سنة 2002. كانت الحجة المقدمة هي أن سلامة المراقبين ـ الذين هم في الواقع أعضاء في القوات الخاصة الأميركية والبريطانية ـ لم تعد مضمونة. وأرسلت نسخة عن الرسالة إلى كل من رئيسي الوزراء الفلسطيني والاسرائيلي محمود عباس وإيهود أولمرت. وكانت هيئة الأركان الاسرائيلية في اليوم ذاته قد أعدت العدة لتنفيذ عملية «أريحا».

في 11 آذار، لدى انعقاد اجتماع وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين في سالبورغ، لم ينطق جاك سترو بكلمة واحدة عن هذه القضية، وأكد مجدداً تضامنه المبدئي مع رئيس الوزراء الفلسطيني، ومع اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة) التي تعالج المسألة الاسرائيلية ـ الفلسطينية منذ سنة 1998 ومع «خريطة الطريق» (مجموعة أحكام تتوخى الوصول إلى اتفاق).

بتاريخ 12 آذار وصل محمود عباس إلى فيينا، المحطة الأولى في جولة أوروبية قام بها لشرح تأليف الحكومة الفلسطينية وعرض مسألة المساعدات الأوروبية في ظل الوضع الجديد الناشىء عن فوز حركة «حماس» في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني 2006.

وفي 13 آذار وصل رئيس السلطة الفلسطينية إلى بروكسيل، وقابل في اليوم التالي خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي.

وفي 14 آذار أُبلغ الملحقان العسكريان الأميركي والبريطاني من قبل هيئة الأركان الاسرائيلية بأن عملية «أريحا» باتت وشيكة. فأمر هذان مراقبيهما بالانسحاب من سجن أريحا قبل وصول القوات الاسرائيلية ببضع ساعات. وطوقت الدبابات والجرارات السجن. وبعد تبادل لإطلاق النار بشكل كثيف أسفر عن سقوط ثلاثة قتلى وحوالى ثلاثين جريحاً من المساجين وأفراد الشرطة الفلسطينية الذين كانوا يحرسون السجن. فُتحت ثغرة في جدار السجن، ثم قام

الجنود الاسرائيليون باعتقال السجناء وأفراد الحرس، الذين كان بعضهم شبه عارٍ، وجمعوهم خارج المبنى.

كان أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعضو البرلمان الفلسطيني، في داخل السجن، فاتصل هاتفياً بتلفزيون «الجزيرة» وقال إنه لن يستسلم. لكنه استسلم أخيراً بعد الظهر. كان سعدات قد سجن على أثر تورطه في مقتل الوزير الاسرائيلي رحبعام زيفي سنة 2001. كان هذا الوزير من دعاة التطهير العنصري ضد السكان الفلسطينيين وقد شارك في الإعداد لاغتيال قائد الجبهة الشعبية السابق أبو علي مصطفى. وقد سجنت السلطة الفلسطينية سعدات إذعاناً للضغوط الدولية، ووُضع تحت مراقبة أميركية وبريطانية بمقتضى اتفاقيات 1955[1].

سرعان ما تناقلت النبأ محطات الاذاعة وشبكات التلفزة الفضائية، وتلقى رئيس السلطة الفلسطينية الخبر بكثير من الأسى فغادر بروكسيل على عجل رغم محاولات خافيير سولانا ثنيه عن مغادرة العاصمة الأوروبية. بعد الهجوم، طلبت الصحافة الفلسطينية، بما فيها تلك المقربة من حركة «فتح» استقالة محمود عباس وحلّ السلطة الفلسطينية متهمة إياها بالتراخي حيال إسرائيل، ودعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى استئناف الكفاح ضد الاحتلال الاسرائيلي.

وعلى الأرض، قامت تظاهرات وهاجمت مكتب الممثلية البريطانية ومكتب ممثلية الاتحاد الأوروبي، الممول الأول في الأراضي الفلسطينية. وتحركت نوازع الهوية بكل قوتها: مرة أخرى نكث الأميركيون والبريطانيون والغربيون بما تعهدوا به للفلسطينيين والعرب والمسلمين. وبعد بضع ساعات اختطف نحو عشرة غربيين، بينهم فرنسيون، كرهائن في قطاع غزة.

حصل هذا قبل الانتخابات الاسرائيلية بعشرة أيام. وطلبت قطر عقد

---

(1) خصوصاً البروتوكول المتعلق بالمسائل القانونية في الاتفاق الموقت حول الضفة الغربية وغزة الموقع في 28 أيلول 1995 في واشنطن، والذي يشير إلى «عدم صلاحية إسرائيل لسجن واستجواب وملاحقة أو إدانة أي من الأشخاص الذين يوقفهم جيشها».

جلسة طارئة لمجلس الأمن، فعارض السفير الأميركي جون بولتون هذا الطلب بضراوة. أما باريس وسائر العواصم الأوروبية، فقد لاذت بصمت مرتبك. أخيراً كانت سويسرا هي البلد الوحيد الذي قطع حبل الجمود الدولي إذ أصدرت بياناً يدين العملية الاسرائيلية التي شكلت مخالفة صارخة لاتفاقيات جنيف الضامنة لحقوق الأسرى.

تشكل هذه القضية، في نظر محدثي، مؤشراً إلى عملية اشتدت قساوتها بعد بدء حرب العراق الثانية. «إنها شبيهة بقصة الرسوم الكاريكاتورية الدانمركية[2]: خفق جناحي فراشة يمكن أن يثير زوبعة مدمرة على بعد آلاف الكيلومترات. نشهد الآن إفراطاً في «صدام الحضارات» حيث تحل محل التحليل والسياسة التقليديين مجابهة حضارية مزعومة تقسم العالم حسب منطق الانتماءات. والنتيجة: يصبح كل غربي مقيم في بلد عربي ـ إسلامي هدفاً ممكناً للانتقام إن لم يكن رهينة بالقوة. ويغدو كل شخص ذي أصل عربي ـ إسلامي يعيش في الغرب بمثابة تهديد أو حتى إرهابياً بالقوة. ولن يعود

(2) في أيلول 2005 قرر المسؤول عن الصفحات الثقافية في مجلة دانمركية محافظة «جيلاندز بوستن» والمعروف بدعمه لحزب يميني متطرف مناهض للهجرة («حزب الشعب») أن يدعو رسامي الكاريكاتور إلى ممارسة مواهبهم في موضوع النبي محمد. كان هدفه المعلن اختبار الرقابة الذاتية التي تمارس في هذا المضمار. هكذا، منذ البداية، كانت هذه القضية ملغومة: كان وراء الدفاع الشريف عن حرية التعبير استفزاز متعمد، في ظل جو سياسي وطني متوتر. أثار هذا الاستفزاز استنكار المسلمين الدانمركيين الذي استغله بعض الأئمة والناشطين، الذين راحوا، في تشرين الثاني 2005، يوزعون تلك الرسوم الكاريكارية بين عاصمة وأخرى، خصوصاً في العالم العربي، ولم يتورعوا عن إضافة رسوم منحولة تثير المزيد من التقزز. وفي كانون الثاني 2006 قررت عدة دول إسلامية استدعاء سفرائها في كوبنهاغن، على أثر إعادة نشر الرسوم إياها في مجلة «ماغازينات» النروجية. وتوالت التظاهرات، التي سمحت بها وربما حركتها هذه الدول والمساجد، وأدت إلى أعمال عنف ضد المصالح الدانمركية ومصالح بلدان أوروبية أخرى. وحصلت مقاطعة للمنتجات الدانمركية في عدة بلدان عربية، كما لوحظ ازدياد للعداء ضد الرموز المسيحية في الشرق، حيث اعتدي على كنائس لمجرد افتراض أنها تؤيد تآمر الغرب على العالم الاسلامي.

بالامكان قريباً أن يسافر الانسان من بلدٍ إلى آخر، لن يعود في وسعه إلا البقاء في بلده، وهذه مفارقة محزنة في عصر العولمة. إن لأصوار أريحا رنيناً يرمز إلى عالم مجزأ أقاليم متجانسة ثقافياً وإثنياً ـ حسب التصور على الأقل ـ عالم جامد تحكمه الثنائية: أن يكون أو لا يكون يهودياً، أو مسلماً، أو مسيحياً أو بابوازياً. تستند هذه النهاية الرهيبة، التي تقضي بأن يكون كل في داره طلباً للسلامة، إلى هذه المسألة الغريبة التي يتزايد ضغط كابوسها بحيث يملأ العالم بكامله».

الليل يهبط على بحيرة ليمان، والحديث ينحو منحى أكثر تاريخية، ويقول الجاسوس العتيق الذي يحب الاستشهاد بهيغل: «بومة مينرفا تطير عند قدوم الغسق» مشيراً إلى ضرورة الرجوع إلى التاريخ إذا شئنا الامساك بالخطوط الأساسية للشرق الجديد البالغ التعقيد.

لم يدرك المعنيون بالأمر حقاً مدى كون أزمات الشرق الأدنى الراهنة عواقب لتمزيق الامبراطورية العثمانية ـ نتيجة للثورة العربية سنة 1916 ـ عواقب أشبه ببراكين صغيرة لا تزال ناشطة... مع أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى حرب حزيران 1967 الاسرائيلية-العربية، كان الشرق الأدنى يمثل مسرحاً استراتيجياً هامشياً نسبياً. وجرى اجتياز مرحلة جديدة مع حرب تشرين 1973، التي استدعت استنفار القوات النووية السوفياتية والأميركية. وبات الشرق الأدنى حينذاك مسرحاً لسباق إقليمي على التسلح، أحدث انقلاباً مهماً في توزيع النفط، وأطاح استقرار الاقتصاد العالمي كله. وتزامنت هذه الصدمة النفطية الأولى أيضاً مع تسارع الأزمات البنيوية المتكررة التي تعانيها الاقتصادات الغربية (الاضطراب النقدي، التضخم، البطالة، عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات).

بيد أنه حتى نهاية الحرب الباردة، ظلت نزاعات الشرق الأدنى نزاعات ثانوية حسب تقويم الدولتين العظميين، وظلت الأولوية للمسرح الأوروبي، وظل مستقبل العالم يتركز على جدار برلين، رمز الصدع بين الشرق والغرب. وبعد انتهاء هذه المجابهة، أمسى الشرق الأدنى في حكم المحور الاستراتيجي

الأكبر. وحتى ولو لم يعد هناك، بشكل مستغرب، كلام عن نزاع إسرائيلي ـ عربي بل عن نزاع إسرائيلي ـ فلسطيني، فإن هذا التصغير المكاني والدلالي يتجاوب مع نمو سريع ومتواصل لتأثير هذا النزاع في المسائل الكبيرة المتصلة بتعريف السلامة الدولية. بصرف النظر عن أهمية القدس بالنسبة إلى الديانات التوحيدية الثلاث، فقد اتخذ هذا النزاع، الذي ولّد نزاعات أخرى في لبنان وسوريا والعراق وإيران، أهمية متعاظمة، من جراء تطور شبكات التلفزة الفضائية العربية مثلاً، بالإضافة إلى تطور النقاش العام في العالم العربي ـ الاسلامي. وهكذا ترسخت تدريجياً الفكرة القائلة بأن عدم الإنصاف في معالجة النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني من جانب الأسرة الدولية ينم عن ارتياب عميق، وربما عن نبذ من قبل الدول الغربية للمسلمين عموماً.

ثم جاءت اعتداءات 11 أيلول 2001 وحرب العراق التي شنت على خلفية قطيعة إسرائيلية ـ فلسطينية، لتزيد من قوة هذه الثنائية. إن حرب العراق الجديدة، التي شُنت باسم «الحرب على الارهاب»، أدت بصورة غير مباشرة إلى ازدياد طاقات الحركات الارهابية وذرائعها. وهكذا أعاد قوس أزمات الشرق الأدنى رسم صورة العالم وفقاً للحرب الباردة، وبات مستقبلنا يتوقف بعد الآن على بضعة كيلومترات مربعة من المواجهة الاسرائيلية ـ الفلسطينية وعلى التعاطي مع ملفات العراق وإيران ولبنان.

إن تعدد المواقع والسياسات الممكنة إزاء هذه الأزمات قد تقلص بعد انتهاء الحرب الباردة حتى بات يفرض مقاربة ثنائية لا تترك سوى مجال أضيق فأضيق للاستثناءات القومية. ويوضح جاسوسنا العتيق قائلاً: «هناك نحن والذين هم مثلنا، وفي المقابل هناك الآخرون الذين لا يؤمنون بقيمنا ولا بمؤسساتنا. ويتخذ خط الفصل هذا بين القمح والزؤان صفة حربية. لذلك يجب البحث عن الارهابيين في عقر دارهم، «حتى في بيوت الخلاء» حسب تعبير فلاديمير بوتن كذلك يجب تبديل الأنظمة غير المرغوب فيها وحملها على اعتناق الديموقراطية والليبرالية الاقتصادية. في ظل ولاية بيل كلنتون أكدت النزعة الكروية أنها «طريق الفلاح» بالنسبة إلى البلدان التي تريد الخروج من الصعوبات. وفي عهد

إدارة بوش أمست الأفق الذي لا غنى عنه لزماننا وفرضت نفسها كسيرورة قاهرة تتخذ ملامح حتميةٍ تاريخية أو قدرية مطلقة. الأمر هكذا لأنه لم يعد يمكن أن نفعل غير ذلك... بعد أن كانت النزعة الكروية تجارية ومركنتيلية، أمست ذات وظيفة عسكرية. فبعد اعتداءات 11 أيلول 2001، لم يتردد الرئيس الأميركي في التصريح بأنه سيقاتل الارهابيين ويقضي عليهم عن طريق تشجيع وتوسيع نطاق التبادل الحر. وأضاف وزير تجارته ملمحاً إلى أن الذين يعارضون الكروية يشاطرون انتحاريي 11 أيلول «قناعاتهم الفكرية». أما المتمول الكبير جورج سوروس، فيرحب من جهته بـ «بديل إلّهي» لا يتردد في وصفه بـ «أصولية السوق».

من المؤكد أن وزن المال قد ازداد في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. غير أنه لا يزال هناك قسم قليل تتعذر إزالتهُ قسم ملعون: بضعة ميكرونات سياسية أخيرة عاصية على التجار. يمكن أن نسمي هذا، في بعض الحالات، انتفاضة للكرامة. لا يزال كل منا يذكر التصفيق الشديد الذي قوبلت به كلمات دومينيك دوفيلبان الأخيرة أمام مجلس الأمن، يوم 14 شباط 2003. هذا النوع من المظاهر ليس مألوفاً داخل الحرم المخملي للهيئة التنفيذية للمنظمة العالمية، التي اعتادت على التصريحات الباردة المتزنة. كان وزير خارجية فرنسا قد شرح بصورة حماسية وصائبة لماذا تعارض فرنسا بحزم حرباً جديدة في العراق. وكان بذلك يعبر عن شعور مشترك ينتاب أكثرية الرأي العام العالمي، وليس في بلدان جنوب الكرة فقط. كان الخطاب أكثر من مجرد اعتراض على لجوء جديد إلى القوة في منطقة شديدة التسلح ومشبعة بنزاعات قديمة، فشدد مجدداً على ثلاثة مواقف كانت تبدو في حينه غير قابلة للمساس بها:

- حتى وإن كان بالامكان توجيه كثير من اللوم إلى منظمة الأمم المتحدة، تبقى هذه المنظمة هيئة لا يمكن الاستغناء عنها، لأنها شاملة. ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الضامن للسلام والأمن الدوليين، هو الباحة الوحيدة المتعددة الأطراف التي تستطيع أن تعالج الأزمات الدولية بصورة شرعية.
- إن الولايات المتحدة ليست مدعوة إلى تولي قيادة العالم، رغم انحلال

حلف وارسو. وإغراء قيام القطب الواحد هو بحد ذاته أمر خطر لأنه ليس منزهاً عن الانزلاقات الامبراطورية. فالسلام المديد يستلزم قيام توازنات إقليمية في عالم متعدد الأقطاب.

ـ أخيراً إن الفرضيات المؤسسة لـ «صدام الحضارات» باطلة. فالفوارق الثقافية لا تفضي حتماً إلى المجابهة. ولذلك يجب التحلي بالشجاعة لإعداد أجوبة سياسية ـ نعم سياسية ـ لحالات الخلل في العالم.

إن التذكير بهذه الأفكار الأساسية الثلاث يبرز على خير وجه الحالة الاستثنائية الفرنسية كما يجب أن يراها العالم والمنبثقة مباشرة من علاقات ثورة 1789. وتعرضت فرنسا لحملات حاقدة أحياناً، وربما عنصرية، ووجهت إليها أصابع الاتهام، لأنها عبرت مرة جديدة عن خيار عالمي ليس هو خيار أميركا والعالم الانكلوساكسوني. وفي هذه المناسبة، لم تطعن باريس بـ «قيم» أميركا، ولا حتى بثقافة شعبها، بل بسياسة حكومتها وأساليب تدخلها. بنتيجة هذه المقاومة، نلامس هنا شمولية ما، تراثاً مشتركاً للانسانية، لطموحاتها وآمالها: الحرية والمساواة والإخاء. لم تكن سياسة فرنسا «العربية» هي المتهمة حينذاك بقدر ما كان الايحاء برؤية، واختيار منهج سياسي لتدبير شؤون العالم بغير القوة العسكرية والهيمنة الاقتصادية.

لكي نفهم الأمر جيداً يجب أن نعود قليلاً الى الوراء. إنه سباق لبناني، ذو لون لبناني طاغ، يعود بنا إلى السلطنة العثمانية وإلى أسوار أريحا. فالحرب الاقليمية والدولية معاً التي مزقت لبنان من 1975 حتى بداية التسعينات هي مثال نموذجي. كانت هذه الحرب متجذرة في مركز الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، وقد شكلت مختبراً للأزمات الراهنة: الطائفية، الارهاب، اختطاف رهائن، خصخصة الحرب وتسليعها. إن مصير الشرق الأدنى ينتهي دائماً بالمرور عبر المشرق، بصرف النظر عن مركز هزاته. عندنا هنا قانون طبيعي حراري حركي: وراء المجابهات الاسرائيلية ـ الفلسطينية، والمسيحية ـ الاسلامية، أو المسيحية ـ الدرزية، يبقى المشرق دائماً نقطة عبور خط الصدع الرئيسي بين العالمين السني والشيعي. إنها حرب الألف سنة. وما زلنا بعيدين،

بعيدين جداً عن الخروج منها. بات الوقت متأخراً» ـ أضاف الجاسوس العتيق، معلناً بذلك انتهاء المقابلة. «فإلى اللقاء قريباً».

فيما كنت أسير بمحاذاة ضفاف بحيرة ليمان التي شهدت كثيراً من المؤتمرات الدولية، قلت في نفسي إن نسيم 14 شباط لم يصمد أمام تزايد قدرة المال في العلاقات الدولية، ولا أمام أشكال التخاذل الصغيرة اليومية، ولا أمام صروف الدهر. راح الأوروبيون يبحثون، متفرقين وحول نقاط محددة، عن حقول تفاهم مع واشنطن: مكافحة الارهاب، أوكرانيا، إيران، أو رفع الحظر عن بيع الأسلحة للصين... ومن الجهة الأميركية، ابتدأت ولاية جورج بوش الثانية بحملة غزل حقيقي تجاه «أوروبا الهرمة»: أعلنت كوندوليزا رايس من فوق منبر كلية العلوم السياسية في باريس أن «العلاقات الفرنسية ـ الأميركية هي عملياً أفضل بكثير منها نظرياً». وقام الرئيس بوش شخصياً بزيارة مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسيل، حيث امتدح هذا الاتحاد الذي لم يكف معاونوه عن التنديد به، وذلك في خطاب أراد له أن يؤسس لولايته الجديدة. وبذل حتى الجهد اللازم لتناول طعام العشاء مع الرئيس شيراك، الذي سأل أقرب معاونيه عما يمكنه أن يضع في السلة. هناك بالطبع رفع شأن مكافحة الارهاب في أفغانستان وغيرها، وملف هايتي، وهناك أيضاً لبنان. النجاح يتحقق دائماً في آخر الأمر.

في حزيران 2004 كان الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للنزول في النورماندي مناسبة لصدور أول بلاغ فرنسي ـ أميركي عن لبنان. وبعد مداولات سرية دامت عدة أشهر، تبنت باريس وواشنطن معاً مشروع القرار 1559 الذي أقره مجلس الأمن في أيلول 2004. طلب هذا القرار انسحاب الجيش السوري من لبنان ونزع سلاح الميليشيات الموجودة على الأرض اللبنانية. في مقر البعثة الفرنسية الدائمة لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك، كما في وزارة الخارجية وفي رئاسة الجمهورية في باريس، كانت هناك مفردتان وحيدتان في «الكلام الرسمي» تترددان على لسان الناطقين الرسميين، هما «تصميم رئاسي»، دون إعطاء أي تفسير لهما، واستغلت واشنطن مناسبة عروض الخدمات الفرنسية

فأدخلت الشريحة السورية ـ اللبنانية في خريطة مقاربتها الاقليمية المسماة «الشرق الأوسط الكبير» التي تعتبرها خطة لـ «نشر الديموقراطية» في مجموعة من سبعة وعشرين بلداً تنتشر بين شواطىء موريتانيا وتخوم باكستان.

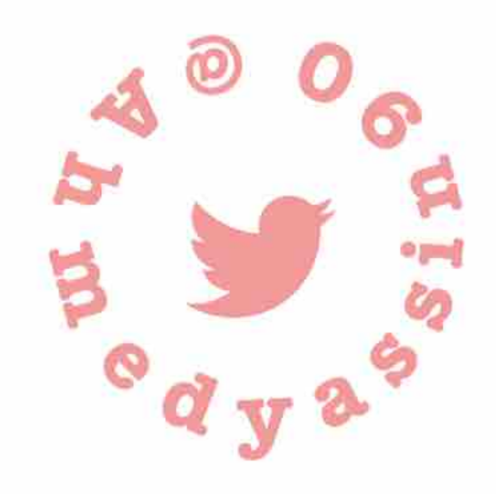
وهكذا، بعد أن قادت فرنسا جبهة رفض حرب الولايات المتحدة على العراق قبل ثلاث سنوات، عادت فتبنت موقفاً تراجعياً، خوفاً من إخفاق أميركي يزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وراحت باريس تعرب بانتظام عن «قلقها العميق» حيال «التفاقم المتواصل» للوضع في العراق، وتدين الاعتداءات وتدعو العراقيين إلى نبذ العنف وإلى الوحدة الوطنية. وامتنعت فرنسا، فوق ذلك، عن توجيه أي انتقاد جديد إلى الولايات المتحدة في حين أن المسؤولين الأميركيين أنفسهم باتوا مضطرين إلى الاعتراف بوقائع مؤلمة: قال السفير الأميركي في بغداد سلمان خليل زاده في آذار 2006 إن بلاده «أخرجت المارد من القمقم في العراق»، مردداً بصورة حرفية ما قاله جاك شيراك في أيلول 2004، وأعلن أن القوات الأميركية قد تنسحب من العراق دون أن تحتفظ بقاعدة عسكرية دائمة فيه، مضيفاً أنه يجب الآن إجراء «حوار مع المسلحين ونقاش مع المقاومة التي تريد خير البلاد».

كنت أواصل مسيرتي وسط حركة المرور الهادئة في جنيف، بين اللافتات المُبهرة للمصارف ومتاجر الساعات الفخمة، حين عادت بي الذاكرة إلى كلمات قالها دبلوماسي أوروبي ليلة الاعتداء على المقر العام لمنظمة الأمم المتحدة في 29 آب 2004: «إن قوة الأميركيين الحقيقية في العراق أو أي مكان آخر هي في قدرتهم على التقلب في أقل من أربع وعشرين ساعة واتخاذ مواقف مختلفة جذرياً عن تلك التي كانوا يتمسكون بها حتى حينه، حتى ولو تناقضوا مع أنفسهم، قائلين إن الوضع تغير جذرياً. ليس في وسع أي بلد آخر في العالم أن يفعل هذا، وبالتأكيد ليس فرنسا التي إن فعلت لاتهمت بالجحود إن لم يكن بالخيانة. وحدها الدولة العظمى تستطيع التمتع بهذا الترف، وهذا ما تفعله الآن».

لدى عودتي إلى فندق بيرغ، وفيما كنت أعد العدة للسفر في الغد الى

بيروت، عاودني التفكير بالجاسوس العتيق وبوصفه للبنان بخط الصدع للتناقض الرئيسي في الشرق الأدنى بين السنّة والشيعة، كما عادت بي الذاكرة إلى كلمتي «جحود» و «خيانة» المنطبقتين على بلادي. كيف انتقلنا من رفض الحرب على العراق إلى القرار 1559؟ كيف استطاع جاك شيراك أن يفصل المطالبة المشروعة بإعادة السيادة اللبنانية عن إطارها الاقليمي الشامل، وبالتالي عن تسوية للنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني؟ كيف سجن نفسه في المشروع الأميركي ـ الاسرائيلي، ناسياً أن مصالح فرنسا في الشرق الأدنى ليست مصالح واشنطن وتل أبيب؟ لماذا تراجعت باريس عن مطالبتها بوضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق؟ لماذا طوت الدبلوماسية الفرنسية صفحة معظم مواقفها حيال الشرق الأدنى، مفضلة اشتراكها في الترويكا الأوروبية التي تريد تطويق المشروع النووي الايراني؟ لنفكر في صمت باريس المدوي حيال أصوار أريحا، وفي علاقاتها الجديدة مع تل أبيب، التي أدت إلى ما يشبه نسيان اللجنة الرباعية و«خريطة الطريق» وإقامة دولة فلسطينية، وإلى صمت متكتم إزاء اجتياح غزة من جديد، وإزاء اعتداء إسرائيل المدمر على لبنان؛ لنفكر في التفسيرات الرئاسية للمذهب الفرنسي حول الردع النووي في الكفاح ضد الدول المارقة والارهاب؛ وفي الوضع قيد التنفيذ لمفهوم عسكري تماماً للحرب على الارهاب، أكثر فأكثر تطابقاً مع مذهب واشنطن بعد 11 أيلول 2001.

كيف انتقلت باريس من الدفاع عن عالم متعدد الأقطاب، وعن مقاومة ما للعولمة، إلى القبول بعالم وحيد القطب وبعولمة تبغي واشنطن فرضهما على الكرة الأرضية. كيف ولماذا جرى هذا الانقلاب؟ من بغداد الى بيروت، كيف عادت فرنسا إلى الحظيرة؟


@Ahmedyassin90

الجزء الأول

الحلقة اللبنانية

الفصل الأول

كوب شاي عند جميل السيد

بيروت في 29 آب 2005. لا يسعنا أن نقول إنها مدينة جميلة. لقد دمر روحها أكثر مما دمر جدرانها فيض من الريبورتاجات المستعجلة والانطباعات السياحية المتسرعة خلال الخمس عشرة سنة من حرب لم تكن يوماً حرباً أهلية. إلا أنها يمكن أن تسحرك بفتنتها وشهوانيتها مدى الحياة.

صور الإمام الخميني وموسى الصدر لم تعد ترى على طريق المطار الجديدة[1]. على هذه الطريق التي تهيمن عليها الميليشيات الشيعية اختفى كثير

---

(1) ولد موسى الصدر في مدينة قم الايرانية بتاريخ 15 نيسان 1928 وهو لبناني الأصل وقد زار لبنان سنة 1955 واستقر فيه سنة 1959. في سنة 1967 أسس حركة «المحرومين» لمساعدة المعوزين من أبناء الطائفة الشيعية. وفي 20 كانون الثاني 1975 أعلن موسى الصدر ولادة حركة أمل لتأمين الدفاع عن الطائفة الشيعية. حين نشبت الحرب بين اللبنانيين في ربيع سنة 1975، رفض إشراك قواته فيها وحاول القيام بوساطات مختلفة. بعد الغزو الاسرائيلي الأول للبنان في آذار 1978، قام بجولة على عدة بلدان عربية (سوريا، الأردن، السعودية، الجزائر) سعياً إلى إيقاف العدوان العسكري. وصل إلى ليبيا يوم 25 آب 1978 وكان يرافقه الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين. شوهد هناك آخر مرة يوم 31 آب 1978 ثم اختفى ومعه رفيقاه. في صيف سنة 2003، قبل وبعد الاحتفالات بالذكرى الخامسة والعشرين لاختفائه، وجه قادة أمل وحزب الله، التنظيمين الشيعيين الأكثر أهمية في لبنان، انتقاداً عنيفاً إلى ليبيا. وفي تموز 2004 أقامت عائلة موسى الصدر دعوى في لبنان على الرئيس معمر القذافي الذي تشتبه بأنه المسؤول عن اختفاء الرجال الثلاثة.

من الرهائن. على أثر إغلاق المطار كان المجيء إلى لبنان بطريق البحر من قبرص أشبه بملحمة. كان المرفأ الكبير قد دمر، واستعيض عنه بمرفأ جونيه الذي بات الطريق إلى بيروت و «امراء الحرب فيها». حين تأتي إلى هنا عن طريق البحر يطالعك الجبل الذي يسد الأفق من كل صوب، هذا الجبل، مهد العائلات والجماعات، الذي يغمس جروفه الممزقة في بحر ناعس حيث تسترخي بضعة مسابح بحرية باقية من عالم ما قبل الحرب، مثل سبورتنغ، ولونغ بيتش، والحمام العسكري.

عند آخر الكورنيش حيث آثار القصف لم تغب تماماً بعد، تتحول الصورة السياحية الزاهية إلى كابوس، وتبدو المدينة كأنها سلسلة من الخنادق ومن ناطحات سحاب خالية من أي حضور بشري، وأطلال عبثية لا قيمة لها.

قرأت وأنا في الطائرة الأحاديث التسعة التي أدلى بها في شهر تموز رئيس الأمن العام اللبناني السابق إلى غسان شربل، رئيس تحرير جريدة «الحياة» السعودية. قُدّم جميل السيد، في الحديث الأول، على أنه «الرجل القائم في قلب العاصفة». ويقول السياسيون إنه كان أكثر من الرجل الثاني في جهاز مخابرات الجيش في عهد الرئيس الياس الهراوي وأكثر من مدير للأمن العام في عهد الرئيس إميل لحود.

فور حصول انفجار 14 شباط 2005 الذي أودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وُجهت أصابع الاتهام إلى سوريا وإلى أجهزة الأمن اللبنانية من قبل الصحافة الدولية والعديد من العواصم، بأنها وراء الاغتيال إن لم تكن هي المنفذة له. وذكر اسم جميل السيد بالذات عدة مرات على أنه «ضالع كبير في المؤامرة». «قامته لبيسة» كما يقول المثل، فهو واحد من أقوى رجال لبنان.

جميل السيد في الرابعة والستين من العمر وهو ابن عائلة شيعية من قرية النبي أَيلا القريبة من أبلح في سهل البقاع. بعد نيل شهادته من مدرسة الحكمة المارونية في بيروت، انخرط في القوات المسلحة اللبنانية حيث باشر خدمته في وحدة مدرعات. كان مركزه في بيروت حتى شهر آذار 1976، ثم التحق باللواء

الأول المتمركز في سهل البقاع وكان على رأسه الجنرال ابراهيم شاهين الذي أنشأ حينذاك «طلائع الجيش اللبناني العربي» تحت إشراف سوري. وفي سنة 1977 تسلم جميل السيد رئاسة جهاز مخابرات اللواء الأول الذي انضم مجدداً إلى الجيش اللبناني. في سنة 1982، أصبح معاون رئيس جهاز المخابرات اللبنانية في البقاع العقيد ميشال رحباني. وفي السنة ذاتها اشترك في دورة تدريبية على «المخابرات العسكرية» دامت أربعة أشهر في أريزونا بالولايات المتحدة في إطار برنامج IMET. تعرض سنة 1983 لاعتداء ذهب ضحيته سائقه ونجا هو بأعجوبة. ابتداءً من تلك اللحظة أخذ يتقرب من الجنرال غازي كنعان رئيس جهاز المخابرات السوري في لبنان. وفي سنة 1984 تسلم جميل السيد رئاسة جهاز المخابرات في البقاع على أثر نقل رحباني إلى بيروت. عين في فترة 1989 ـ 1990، بمباركة من دمشق، مسؤولاً عن أمن الرئيس الياس الهراوي. ما بين 1990 و1992، كان يشرف من البقاع ثم من محل إقامته في بيروت الغربية على إعادة تنظيم أجهزة مخابرات الجيش اللبناني، مدعوماً من سوريا. في سنة 1992 عين معاوناً لرئيس جهاز المخابرات ميشال رحباني. وفي سنة 1998 عينه الرئيس الجديد إميل لحود مديراً للأمن العام. كان جميل السيد يتمتع بقوة تأثير سياسي حقيقي في الساحة اللبنانية، ما فرضه كمساعد رئيسي للرئيس لحود، فكان المسؤول الرفيع الوحيد الذي رافقه في زيارته الأولى إلى سوريا.

هكذا صار جميل السيد الرجل المحوري في العلاقات بين بعبدا، مقر الرئاسة اللبنانية، وبين دمشق، «متجاوزاً صلاحياته أحياناً كثيرة» كما يقول خصومه، «لأجل تذليل الصعوبات بين النظام ومعارضيه كالحريري وجنبلاط» كما يقول أنصاره. وتشير مصادر مأذونة أخرى إلى حصول بعض التدهور في علاقاته مع إميل لحود بسبب عزم الرئيس على تقليص دوره على رأس الأمن العام، محور العلاقة بين بيروت ودمشق. على أي حال، كان جميل السيد قد أخذ يتقرب من رفيق الحريري قبل فترة قصيرة من اغتياله، ويقول مقربون من الحريري إن هذا قد يكون موّل شراء شقة فخمة على الكورنيش لجميل السيد

وشراء ملكية له في القرية التي ولد فيها، بمبلغ يصل إلى أربعة ملايين دولار.

على الكورنيش، قبالة ما كان فندق سمرلاند، أوقف الحرس السيارة. كانوا على علم بقدومنا. تقدموا من السائق وطلبوا إبراز بطاقة هويته. أزيز أجهزة اللاسلكي لا يخفف من وطأة الجو، إلى جانب هذا التدبير الأمني كان هناك عدة سيارات عادية المظهر متوقفة على بعد نحو خمسين متراً. المدير محاط بوسائل حراسة متعددة.

ثم كانت رقابة ثانية. فالحارس الذي يرافقنا يخبر باللاسلكي زميله المتمركز في أسفل السلّم. عند وصولنا إلى الطبقة الأولى قادتنا مدبرة المنزل إلى غرفة جلوس كبيرة تطل على البحر. كان هناك عدة طاولات واطئة مشحونة بصور مؤطرة، بينها بضع صور عائلية والباقية تعرض سيرة رب المنزل العسكرية والسياسية، فنراه في إحداها إلى جانب يوحنا بولس الثاني، وفي أخرى إلى جانب جاك شيراك، أو حافظ الأسد وابنه بشار، الرئيس السوري الحالي.

الرجل قصير القامة، ذو نظرة متوقدة وحازمة، وقبضته قوية حين يسلّم باليد، كما يفعل الضباط غالباً. شاي أو عصير برتقال؟

قعد شابكاً يديه على ركبتيه، وكان يبدو عليه شيء من التوتر لم يحاول إخفاءه.

استهل حديثه بالقول: «استأنست ببضعة آراء قبل أن أستقبلكم. ذلك أن الوضع في لبنان، كما ترون بأنفسكم، أخذ يتحول إلى هستيريا. المطلوب أكباش محرقة، ويبدو أن أجهزة الأمن في هذا البلد أصبحت هي هذه الأكباش. يطيب للمرء في مثل هذه الحال أن يتبادل الحديث مع أشخاص لا يشاركون في اللعبة. على هذا النحو يمكن أن نأمل الرجوع إلى لغة العقل.

أنتم تعرفون أنه في ظل الوضع السياسي الذي كان سائداً في لبنان قبل اغتيال رفيق الحريري، ذاك الوضع المشحون بأقصى درجات الكراهية بين رئيس الحكومة المستقيل والرئيس إميل لحود الذي جددت ولايته لثلاث سنوات كان لا يمكن إلا أن نصل إلى هذه الثنائية الكاريكاتورية: إميل لحود، رئيس الجمهورية «العميل لسوريا» ومعاونوه، الذين وضعوا دون تمييز في كيس

الاستبداد السوري، وفي مواجهتهم معارضة «ديموقراطية» يجسدها رئيس الوزراء السابق وحلفاؤه. إنطلاقاً من هنا، كانت ردود الفعل في اللحظات التي تلت الاغتيال كاريكاتورية هي أيضاً، إذ أنها زادت من تفاقم الجو المقيت الذي كان سائداً منذ أكثر من سنة.

وإنني من أجل الرد بعمق على الاتهامات الموجـهة إلي شخصياً وافقت على طلب جريدة «الحياة» إجراء حديث معي في تموز الماضي، وللسبب ذاته أستقبلكم اليوم».

هناك بالضبط بضعة أسئلة جوهرية لا تزال مطروحة، إن على صعيد الشرطة والأمن بالضبط، أو على صعيد السياسة. السؤال الأول يتعلق بـ «التعاطي مع مسرح» الجريمة. أنت خير من يعلم أن قبل المساس بأي عنصر مادي، يجب أن يتمكن المحققون الاختصاصيون من درس الموقع بغية تدوين ملاحظات وأخذ عينات قد يكون لها دور حاسم في متابعة الأبحاث. والحال ـ هذا أقل ما يمكن قوله ـ أن التعاطي مع مسرح الجريمة كان سيئاً جداً. فقد صدر مثلاً أمر بإخلاء حطام السيارات مساء يوم الانفجار بالذات، ولو أن أحداً أراد أن يزيل أدلة ثبوتية لما تصرف غير هذا التصرف»؟

«عندنا في لبنان أربعة أجهزة أمنية: قوى الأمن الداخلي؛ جهاز مخابرات الجيش؛ أمن الدولة؛ والأمن العام. الجهازان الأخيران لا يملكان أية صلاحية على المستوى الأول في «التعاطي مع مسرح الجريمة». عند ارتكاب جريمة مهمة، يعود إلى السلطة القضائية أن تتخذ القرارات الأولية، وتكلف قوى الأمن الداخلي عموماً بإجراء التحريات الأولى. وإذا استلزم التحقيق الاستعانة بأجهزة المخابرات فإن تدخلها يكون تحت إشراف مزدوج من قوى الأمن الداخلي والسلطة القضائية. ويعود للقاضي أن ينسق العمل بين مختلف الأطراف المشاركة في التحقيق. حسب العادة، يكلف بهذا النوع من القضايا إما قوى الأمن الداخلي وإما جهاز مخابرات الجيش. وفي القضية التي نحن بصددها كانت قوى الأمن الداخلي أول من تدخل في مسرح جريمة رفيق الحريري.

من اليسير دائماً أن يعاد صنع الحدث بعد حصوله، إلا أنه في اللحظة

التي تعقب الصدمة، وفي جميع الأحداث التي من هذا النوع، يحصل دوماً شيء من الارتباك والارتجال نتيجة للعجلة. يبدو لي أنه لم يكن في الأمر نية متعمدة لتضليل التحقيق، بل كان هناك أخطاء أو إهمال يمكن تفسيرها بالتسرع وأحياناً بعدم كفاءة الأشخاص القائمين بالعمل. باختصار أقول إن اغتيال رفيق الحريري كان قضية تفوق ضخامتها حجم بلدنا الصغير وأن الأخطاء المرتكبة في بداية التحقيق كانت وليدة عدم كفاءة أكثر منها وليدة نية خبيثة.

صباح اليوم التالي للجريمة قرأت في الصحف أن السيارات أخرجت من موقع الجريمة أثناء الليل، وكانت الاتهامات بـ «تمويه» مسرح الجريمة تستهدف مجموع الأجهزة الأمنية. كانت المركبات قد نقلت إلى مرآب ثكنة الحلو بعد أن أُخذ صور لها حسب الأصول الاعتيادية. اتصلت هاتفياً بالجنرال علي الحاج الذي يدير قوى الأمن الداخلي وبالضباط المكلفين بحراسة الموقع. فكانت الأجوبة المتطابقة التي حصلت عليها ذات طبيعتين: الأولى تشدد على الأولوية التي أعطيت للبحث عن الجثث، استجابة لدافع مشروع هو محاولة إنقاذ أشخاص قد لا يزالون على قيد الحياة، والثانية تشدد على وجود طبقة كثيفة من الغبار كانت تغطي ليس الحفرة التي أحدثها الانفجار فقط بل أيضاً ما حولها على مسافة نحو مئة متر. ثم اتصلت بوزير الداخلية مشدداً على أن هذه الجريمة قضية لا يعرف مدى عواقبها بعد، وأنها حدث دولي في غاية الخطورة. وبالتالي فإنه كان يجب أن يكون مسرح الجريمة محمياً تماماً. كان هذا بالطبع مجرد نصيحة، إذ أنني ـ وأذكرك بذلك؛ لا أتمتع بأي نوع من الصلاحية ومن المسؤولية المباشرة في تلك المرحلة من التحقيق القضائي. كان الوزير فرنجية شديد التأثر بالحادثة وأكد لي أن التدابير الضرورية ستتخذ على الفور».

ـ «من أمر الجنرال الحاج بنقل المركبات؟»

ـ «لا أعلم. لم أحصل على أي توضيح حول هذه النقطة، لا من الرئاسة ولا من أحد. منطقياً، هذا النوع من القرارات يعود لوزارة العدل. هناك قاض عسكري يبحث الآن عن جواب عن هذا السؤال. الأمن العام لا يتدخل في قضايا الجرائم منذ سنة 1943 أي سنة استقلال لبنان. ويتركز عمله في الحقول

السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ مراقبة الأحزاب السياسية، والنقابات، أو العائلات الكبرى ـ التي تتصل مباشرة بمصالح البلاد، لكن ليس في قضايا الجرائم.

بما أنني عسكري ورجل مخابرات، كان جلّ اهتمامي يتناول طبيعة الانفجار والمتفجرات بحد ذاتها. بالاضافة الى هجمات الصحافة فيما يتعلق بالتعاطي مع مسرح الجريمة، أكدت هذه الصحافة نفسها فرضية قنبلة مدفونة في الأرض. وحسب هذه الفرضية، كان من الصعب أن يتم إعداد التفجير، وهو أكثر تعقيداً، دون أن يلفت انتباه مختلف الأجهزة الأمنية. وبشكل أوضح، إذا كانت القنبلة مدفونة في الأرض، فلا بد من أن تكون الأجهزة ضالعة في الأمر. الذين كانوا يريدون استغلال الجريمة في أي حال سارعوا إلى نشر خرافة القنبلة المدفونة في الأرض. وسمعنا حتى أشياءً من وحي الخيال صدرت عن نائب قريب من أسرة الحريري هو محمد قباني، إذ شرح أن القنبلة التي كانت مدفونة في نفق تحت الطريق على مستوى البحر ازدادت قوتها عشرة أضعاف بسبب السوديوم الموجود في مياه البحر. البحر متفجر، هذا أمر معروف!

اتصلت بخبراء متفجرات عسكريين أميركيين كانوا في طريقهم إلى العراق عبر لبنان. كنت أعرف هؤلاء الضباط شخصياً، فطلبت إليهم أن يطلعوني على نتيجة اختبارهم، فسلموني التقرير غير الرسمي الذي يتضمن معايناتهم ويخلص إلى التأكيد بنسبة تسعين بالمئة أن الأنفجار سطحي. وقال الخبراء السويسريون الذين قاموا بأول تحقيق دولي ـ فتزجيرالد ـ هم أيضاً إن الانفجار سطحي. أخيراً، أكد القاضي ميليس، الذي يدير لجنة التحقيق الدولية، أن القنبلة كانت موضوعة في شاحنة صغيرة انفجرت على الموكب. عند هذه المرحلة، يمكن أن يتساءل المرء لماذا لم تهتم التحقيقات اللبنانية والدولية بأمر هذه الشاحنة أكثر مما فعلت. على أي حال، إن السجال يشير، منذ البداية ودون أي تثبت إلى أي حدّ سعى بعضهم إلى استغلال معطيات التحقيق.

بالاضافة إلى مسرح الجريمة وطبيعة القنبلة، كان هناك عنصر ثالث أفسح

المجال لتأويلات متناقضة: كاسيت الفيديو الشهيرة التي وصلت إلى محطة التلفزة القطرية، الجزيرة، والتي يتبنى فيها ناشط ـ عُرف فيما بعد بأنه يدعى أبو عدس ـ الجريمة باسم مجموعة أصولية مجهولة حتى حينه.

ما من ضابط أمن جدير بهذا الاسم يمكنه أن يعتبر مثل هذا التبني دليلاً قاطعاً. فكل تبن من هذا النوع يجب أن يكون موضع تحقيق نوعي. إن الذين يظنون أنه يجب أخذ مثل هذه الوثيقة فوراً بعين الاعتبار مخطئون وكذلك الذين يرفضونها فوراً. هنا أيضاً يبين التسرع في تصديق ما جاء في هذه الكاسيت مدى السعي الى استغلال جريمة اغتيال رفيق الحريري لأجل تبيان مسؤولية الأجهزة اللبنانية التي يزعم أنها تابعة لدمشق.

لقد حصلنا على إيضاحات من رئيس مكتب الجزيرة في بيروت، غسان بن جدو، الذي شرح لنا كيف حصل على تلك الكاسيت. وُضعت هذه العناصر في تصرف القاضي. وبهذا الصدد، وحيال الاتهامات اليومية المتكررة، أُتيح لي أن أكرر أننا نتعاون مع مختلف المسؤولين عن الاستقصاءات المحلية والدولية حتى قبل قيام لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة. على أي حال، أكانت الكاسيت مفبركة أو لا، أكانت خدعة أو لا، فإنها تشكل مع ذلك عنصراً كبيراً في تبيان من أراد توجيه التحقيق في هذه الوجـهة أو تلك.

إن رواية الشاحنة، التي يبدو أنها تفرض نفسها، تفضي إلى طرح سؤال كبير: من كان سائقها؟ إن الافادات المتناقضة التي أدلى بها مختلف أفراد عائلة أبو عدس لا تسمح باستخلاص شيء في هذه المرحلة من التحقيق. نحن نظن أنه مات. يبقى أنه يجب أن نعرف، بواسطة تحليل الحمض النووي، ما إذا كان قد مات في الانفجار أم لا. لا تزال توجد جثة واحدة مجهولة الهوية. مرة أخرى، إذا استبعدت فرضية أبو عدس نهائياً، أو على العكس، إذا تأكدت، ماذا يجب أن نستخلص من ذلك؟ هناك عرابون متنوعون جداً يستطيعون أن يوكلوا تنفيذ جريمة من هذا النوع إلى ناشطين سلفيين يسيطرون اليوم على معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان.

لكل هذه الأسباب لا أكف عن ترداد ما قلته لجريدة الحياة: من ارتكب

هذا الاغتيال هو إما أنشتاين وإما حمار. فإذا كان حماراً فهو نحن، أي الأجهزة الأمنية اللبنانية بالارتباط مع زملائنا السوريين. وإذا كان أنشتاين، فلا يجوز إهمال أية فرضية، حتى أشدها تعقيداً وأكثرها غرابة».

ـ «منذ بداية صيف 2005 تعمدت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تسريب معلومات تتعلق بعدة شهود ذوي أهمية. وهناك أيضاً حديث عن تسع بطاقات هاتفية يقال إن المهاجمين استعملوها للاتصال فيما بينهم. ويتحدثون كثيراً في بيروت عن عمليات تنصت هاتفي جرت من مركز تجسس بريطاني في قبرص، وبينها تسجيل لحديث بين ضابط سوري ـ يقال إنه كان يكمن على سطح فندق فينيسيا الذي حصل الانفجار قربه ـ وبين مسؤول سوري رفيع جداً. فما قولك في هذه العناصر المختلفة؟».

«سبق أن قلت لك إن تسييس هذه القضية بدأ منذ الدقائق الأولى عقب الانفجار. فمنذ 14 شباط، بين البحر الذي ينفجر، والأفلام المسجّلة التي يقال إنها ضبطت آخر حديث بين رفيق الحريري والرئيس السوري، والشاحنات المشبوهة الآتية كلها من الضاحية الجنوبية، وجدت الشائعات الأكثر استهجاناً صدى لها، ليس فقط عند الصحافة وبعض الادارات، بل وعند بعض المحققين أيضاً. يبقى كل هذا غير قابل للتثبت وسنرى قريباً كيف سيكون موقف التقرير الرسمي للجنة التحقيق من مختلف هذه الشائعات».

ـ «كشف التحقيق اللبناني والدولي أيضاً عن وجود عدة شبكات للفساد وبينها ما يتصل ببنك المدينة. فأية علاقة يمكن أن يفترض وجودها بين هذا المصرف وبين اغتيال رفيق الحريري؟».

ـ «هذا الجانب يعني المصرف المركزي ولجنة الرقابة على المصارف، ومن المرجح أن تكون هاتان الهيئتان تحوزان كل التفاصيل، والكل يعرف في بيروت أن لا علاقة لي بهذا الملف إطلاقاً. الاتهامات بالفساد في لبنان متكررة، وهي ترافق مسير الأعمال العادي. فحيناً يسلط الضوء على وزارة الكهرباء، وتارة على وزارة الصحة، أو وزارة الاتصالات. ومن قبل كان الاتهام يتناول هيئات أخرى كمجلس الجنوب أو صندوق المهجرين. وتتناول

هذه الفضائح أحياناً شخصيات لبنانية أو سورية، وهذه لا تمثل لا السياسة اللبنانية ولا السياسة السورية، وإنما تمثل استغلال بعض المواقع في الأجهزة السياسية أو الاقتصادية اللبنانية والسورية لغايات شخصية. وبديهي أن تنعكس هذه الفضائح على سمعة لبنان وسمعة سوريا عموماً».

ـ «أطرح السؤال بشكل آخر فأقول: ألا تشكل قضايا الفضائح المتكررة هذه حالات خلل في النظامين السياسيين اللبناني والسوري قد تكون الدافع إلى الاغتيال؟».

ـ «لا وجود في لبنان لنظام سياسي بالمعنى الصحيح، بل إن هناك نظام سياسيين، والأمران مختلفان. سأتكلم فيما بعد عن العلاقات مع سوريا، فلنبقَ الآن داخل الوضع اللبناني لأن الفهم الأفضل لاغتيال رفيق الحريري يتوقف على هذا الوضع بالتأكيد. هناك طبقات سياسية مطيَّفة تهيمن على البلد وزعماؤها يتبدلون بين حقبة وأخرى. تتشاطر هذه الجماعات طموحاً للهيمنة على الدولة. لكن عندما تحاول الدولة أن تستعيد المبادرة، يسعى أولئك الناس إلى إيجاد تسوية معها تسمح بإجراء بعض الترتيبات الشكلية دون أي تغيير في المنظومة. المعنى الأخلاقي للخير والشر لم يعد رائجاً هنا... وما هو صحيح وغير صحيح يختلطان في آخر الأمر، فلا يعود يمكن التفريق بين شيء وآخر، لأن ممارسة هذه السياسة الفئوية والطائفية تسمح بتعويض، إن لم يكن بتبرير، أي خلل. فإذا كان الشخص المتهم بالفساد شيعياً انبرت الطائفة الشيعية والطبقة السياسية الشيعية لحمايته وتبييض صفحته في وسائل الاعلام الى حد تغدو معه العدالة متهمة بأنها تريد الاساءة إلى الطائفة بحد ذاتها. والأمر هكذا مع السنّة، ومع الدروز، والموارنة، والكاثوليك، والأرثوذكس. إن طبيعة هذا التكتل السياسي تسمح لأي كان بالتهرب من المحاسبة لأن الطوائف تشل بعضها بعضاً عن طريق التهديد المتبادل الدائم. هذه الحالة المتأزمة في البلد بنيوية. إنها أزمة نظام».

«سنة 1989 سلم اتفاق الطائف البلاد إلى طوائف مختلفة جداً، لم تكن قادرة على بناء سلام حقيقي. لم يشكل الطائف عملاً يعيد تأسيس الدولة

اللبنانية، بل كان عملاً يبعثرها مجدداً. والنظام اللبناني الذي انبثق منه لم يستطع فعلاً أن يمارس مسؤولية دولتية حقيقية. ومع أن العدالة تحاول تأدية عملها، فهي سرعان ما تجد نفسها في وضع لا يطاق، لا سيما متى كانت تنظر في قضايا كبيرة. وتواجه أجهزة الدولة الصعوبات إياها لجهة طبيعة النظام العميقة، هذا النظام الخالي من كل مبدأ موحِّد وموجِّه. في مثل هذا الجو لا يقدر أحد أن يبني مؤسسات مستقرة، وأن يحوز أجهزة أمنية مسؤولة. ينطبق هذا أيضاً على الجيش، الذي تشكل بصورة أساسية بعد الحرب على قاعدة الحضور السوري، في أعقاب ضغوط سياسية لا يمكن إنكارها من جانب بعض قادة الطوائف. لقد انسحبت سوريا الآن، لكن منطق التجزئة لخدمة الطوائف وطبقاتها السياسية امتد إلى مختلف قطاعات الأمن وهو مستمر في إعادة إنتاج نفسه. لقد كان لهذا المنطق عواقب كارثية في حقل الأمن الداخلي والدولي. إن الأجهزة الأمنية الخاضعة لهذا النظام، نظام الولاءات الطائفية، إن لم نقل الطائفوية ـ إذ أن أداء هذه الطوائف يغدو أكثر فأكثر انعزالية ـ لا تقوى على أداء مهمتها كما يجب وعلى ضمان الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك السلم الأهلي».

«أنا مقتنع بصوابية هذا التحليل. ومع أنني شيعي الأصل، فأنا لا أتبنى أي انتساب طائفي».

ـ «هذا مع أنك تجسيد هذا النظام، الذي أقامت سوريا قسماً كبيراً منه؟».

ـ «من الأصح أن نقول إن الرئيس لحود أفاد من هذا النظام لكي يعيد بناء الجيش اللبناني، كما أفدت أنا لكي أعيد بناء الأمن العام. هل أُلام على هذا؟ أنا لم استعمل الغطاء السوري كي أسيء الى الأمن العام، ولا لكي أصبح ثرياً، فيما كان في وسعي أن أختلس ملايين الدولارات دون أن أتعرض لأي عقاب. لقد سعيت جهدي، بمساعدة من سوريا، كي أجعل من الأمن العام مصلحة عامة. الكل يمكن أن يشهد على ذلك.

بعد الانسحاب السوري ضاعفت المصالح الخاصة ضغوطها على الأجهزة

الأمنية لكي تضعها في خدمتها. الأمن حق عام مشترك بين سكان البلاد ولا تجوز تجزئته لصالح الولاءات الفئوية. أجهزة الأمن تخضع بالتأكيد لأوامر السلطة السياسية، لكن يجب إلى ذلك، أن تهدف هذه السلطة إلى الحفاظ على مصالح الدولة لا على مصالح بضعة سياسيين لا يحركهم إلا مصالحهم الخاصة. إن رجال الأمن، أمثالي، يتحركون إزاء جريمة ما كما يتحركون إزاء أية جريمة. فالجريمة لا تصبح نصف جريمة إذا تعلقت بسنيّ أو ربع جريمة إذا تعلقت بشيعي، أو جريمة ونصف جريمة إذا تعلقت بماروني، أو ثلاثة أرباع جريمة إذا تعلقت بدرزي. حين تبتعد مقتضيات الأمن عن هذه المبادىء التي لا يجوز المس بها، يضيع كل شيء. ومن المؤسف أن لبنان انزلق إلى هذا المسار الخبيث.

خير مثال على هذا الانحراف ما جرى في تشرين الأول سنة 2004، في قضية الهجوم الذي أحبط على السفارة الايطالية في بيروت. هذه الحالة نموذج لحالة تشوه حيث كل إنسان يرى مؤامرة في كل مكان، في ظل مناخ من الشائعات يفسد قلب الدولة بالذات ومعظم الفعاليات المرتبطة بها. ينتهي الأمر بأن يرتاب كل فرد بكل شيء ويروي أي شيء، كيفما كان وفي أية لحظة. وهكذا يصبح من العسير للغاية تبيان الحقيقة، حتى لو كانت تتعلق بأصغر الأمور، ويصبح الناس يشكون حتى بلون السماء.

قضية السفارة الايطالية لم تبدأ في لبنان بل في إيطاليا. ففي صيف سنة 2004، استقل وفد ضم مسؤولين كباراً في أجهزة الأمن الايطالية طائرة استؤجرت خصيصاً نقلتهم إلى لبنان لكي يتبادلوا معنا معلومات حول الإعداد لاعتداء على السفارة الايطالية في بيروت. كان في الأمر اعتداء بواسطة قنبلة تزن ثلاثماية كيلوغرام. كان في حوزة الايطاليين صورة شمسية لأحد المشتبه بهم ويدعى أحمد سليم ميقاتي، وهي صورة نقلت عن شريط فيديو لجهاز أمن السفارة. لم يكن الايطاليون واثقين من معرفة هوية ميقاتي هذا ولا يعرفون عنه شيئاً.

نحن كنا نعرف الشخص جيداً، وكانت أجهزتنا تتعقبه في آخر سنة 2000

بعد أحداث الضنية الواقعة قريباً من طرابلس، في شمال البلاد، حيث اشتبك الجيش مع مجموعة أصولية. سقط في الاشتباك أربع عشرة ضحية، وألقي القبض على عدة أصوليين، لكن ميقاتي تمكن من الفرار ولجأ، حسب معلوماتنا، إلى مخيم اللاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة قرب صيدا. أحيلت كل هذه المعلومات إلى قوى الأمن الداخلي، المكلفة بمتابعة الملف مع الأجهزة الايطالية. توصل التحقيق إلى العثور على ميقاتي في أحد أحياء بيروت قرب حرج الصنوبر. وتمكنت قوى الأمن الداخلي من إلقاء القبض على ميقاتي قبل ثماني وأربعين ساعة من عودة الايطاليين. وجرت بالطبع تحريات أخرى بالتنسيق مع وزارة العدل استتبعت قيام قوى الأمن الداخلي بعمليات أخرى بينها واحدة في مجدل عنجر البقاعية حيث ضبطت كميات من الأسلحة والمتفجرات. واعتقل عدد لا بأس به من الناشطين الذين لقي أحدهم حتفه خلال هذه العمليات ويدعى اسماعيل الخطيب.

كانت المعركة السياسية في البلاد حامية جداً حينذاك، وكانت المجابهة حول مسألة التجديد للرئيس لحود في أوجها. وصُنفت الأجهزة الأمنية كما صُنف المسؤولون فيها بالإجمال على أنهم جزء من معسكر الرئيس، وبالتالي كانت أفعالهم ومبادراتهم تفسر بأنها وليدة أغراض سياسية يبررها التجديد أو عدم التجديد للرئيس لحود.

في هذا الجو المسموم سلطت الأضواء على وفاة الناشط اسماعيل الخطيب، وكان هذا أول عنصر في حملة استهدفت إشاعة الارتياب بكل قضية الاعتداء الذي أحبط على السفارة الايطالية. لم يعد هناك من كلام إلا عن الأساليب الفاضحة التي تعتمدها الأجهزة الأمنية، التي تمارس التعذيب والتوقيف الاعتباطي، كما لو أن هذه الأجهزة كانت لا تفعل غير ذلك. ثم اتخذت هذه الهجمات منحى أكثر فئوية، مغذية حملة صحافية جديدة. ونظمت حتى تظاهرات في عدة مدن في البلاد متهمة الأجهزة الأمنية وواصفة قضية السفارة الايطالية بالمناورة السياسية الجديدة. أما بالنسبة إلى السلطات

الايطالية، فما من شك بأن تعاوننا مع أجهزتها قد أحبط الاعتداء على سفارتها في بيروت. وقد أذاع وزير الدفاع الايطالي حتى بلاغاً رسمياً شكر فيه السلطات اللبنانية والسورية على تعاونها. هذه القصة حقيقية، كما أرويها لك، لكنك ستجد حتى اليوم في بيروت عدداً لا بأس به من الناس الذين يؤكدون لك أنها لم تكن سوى تركيبة اخترعها الرئيس لحود رغبة منه في تبييض صفحة «أجهزته» الأمنية.

هذه القضية، التي مسخها «البازار اللبناني»، لا تزال موضع ريبة، فيما أن المشاركين فيها ليسوا لبنانيين وأنها عولجت بشكل واسع خارج البلاد. لقد دفع عدة ضباط في قوى الأمن الداخلي ثمناً غالياً جداً لهذا المسخ، ولا تزال عائلاتهم حتى اليوم عرضة للتهديد من قبل عناصر أخلي سبيلهم. حصلت إخلاءات السبيل هذه التي كانت في غير محلها عقب الانتخابات النيابية التي جرت في حزيران سنة 2005، نتيجة وعود قطعها عدة نواب من السنة يميلون دوماً إلى تعزيز قوتهم الانتخابية. فكان أول قانون أقره البرلمان الجديد هو قانون عفو أفاد منه بالدرجة الأولى الموقوفون الاسلاميون الأصوليون وسمير جعجع القائد السابق للقوات اللبنانية المسيحية. على كل حال، وبالرغم من عدة قضايا من هذا النوع تشير إلى تزايد قدرة التهديد الأصولي ـ الأصولية الجذرية السنية ـ فإن التجاذبات السياسية والطائفية حالت دون ظهور أي اعتبار وأي رد مناسبين على هذه الظاهرة.

في هذه الأوضاع، كيف تريد أن تصل تحقيقات جدية، حتى لو تناولت اغتيال رفيق الحريري، إلى خاتمتها؟ إننا نرى جيداً أنه حتى لجنة التحقيق الدولية برئاسة القاضي دتليف ميليس تعاني أكبر مشقة في الافلات من «البازار اللبناني». بهذه الكلمات اختتم جميل السيد حديثه وهو يودعني.

مع قدوم الليل، الذي يهبط باكراً على بيروت، تعود زحمة السير وضجيج منبهات السيارات الذي لا ينقطع. خلال عودتي بالسيارة إلى الأشرفية، حاولت استخلاص شيء مما سمعت. ليس جميل السيد أول موظف كبير ألتقيه. إن

ذكاءه وسحره مخيفان. وبالنظر الى ما أخذ يتسرب من التحقيق في اغتيال رفيق الحريري، يصعب علي أن أتصور أن محترفاً من هذا المستوى استطاع أن ينقاد إلى التورط في تدبير اغتيال على مثل هذا القدر من سوء الإعداد وسيكون له مثل هذا الدوي.

كان جميل السيد يعرف كتاباتي السابقة حول تمويل الارهاب، كما كان يعرف أنه يضرب بـ «الخيط الأصولي» على وتر حساس عندي. لم تكن هذه أول مرة أسمع فيها هذه الرواية عن إحباط الاعتداء على السفارة الايطالية، وإن تنامي قوة التهديد الاصولي في لبنان لهي حقيقة واقعة.

ففي صيف سنة 1998 اعتبر وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء ميشال المر أن خطر زعزعة الاستقرار في لبنان آت بالدرجة الأولى من الأوساط السنية، وخصوصاً المخيمات الفلسطينية التي لا تخضع بقدر كبير لرقابة السلطات اللبنانية وأجهزة المخابرات السورية. وبالفعل، فإن الأصولية الاسلامية تمركزت حول المدن السنية الكبيرة الثلاث (بيروت، طرابلس، صيدا) التي أقيم على أطرافها معظم المخيمات الفلسطينية الكبيرة في لبنان.

وفي سنة 1999، على أثر ورود معلومات عن هجمات أصولية وشيكة خلال فترة الأعياد، قام الجيش اللبناني بعملية في جرد الضنية[2]، فوقعت وحدة منه في كمين سقط فيه خمسة قتلى. فشن الجيش هجوماً واسعاً، وكانت النتيجة ثمانية وثلاثين قتيلاً بينهم واحد وعشرون ناشطاً وخمسة مدنيين ثلاثة منهم نساء، واثنا عشر قتيلاً من الجيش اللبناني بينهم المقدم ميشال النداف الذي أخذه الأصوليون كرهينة ثم عثر عليه مقيداً ومقتولاً بالرصاص. كما أن امرأتين

(2) جرد الضنية كناية عن جبل يصعب تسلقه، تتخلله دروب وعرة، وهو تقليدياً ملجأ للأشخاص والجماعات الفارة من وجه العدالة. وحسب إفادات عدة ناشطين تم اعتقالهم، فإن معسكرات للتدريب العسكري أقيمت هناك في منطقة عيون السمك في أعلى الجبل. كان المدربون مقاتلين سابقين «من الأفغان»، من الجنسية اللبنانية وجنسيات أخرى، وقد تدربوا على حرب العصابات ضد القوات السوفياتية في أفغانستان والصربية في البوسنة.

أخذتا كرهينتين ثم قُتلتا رمياً بالرصاص. وسقط عدة عشرات من الجرحى، واعتقل نحو مئة شخص من الأصوليين المنتمين إلى جماعة «التكفير والهجرة»[3].

بعد اعتداءات أيلول 2001 وانهيار نظام طالبان وانتقال مركز الجهاد إلى المناطق الباكستانية والعاصمة كراتشي، أمست المخيمات الفلسطينية الكبرى في لبنان بؤراً للدعوة السلفية[4] المتطرفة. كتب بول خليفة في الصفحة الأولى لمجلة «L'Hebdo-magazine» في صيف سنة 2005 تحقيقاً جاء فيه: «لم تعد السلفية اليوم تياراً هامشياً في المجتمع اللبناني. بل إنها على العكس، واقع ظاهر للعيان. هذا التطور يثير قلق بعض القوى السياسية المحلية والدول الأجنبية [...] يبدو أن مناطق لبنانية كثيرة أمست اليوم تربة خصبة لنمو الحركة السلفية. يقول أحد نواب البقاع الغربي السابقين إن هذا التيار، الذي تخلص من الحضور السوري ومن الرقابة الشديدة من جانب أجهزة الأمن اللبنانية، قد دخل عملياً عدة بلدات وأحكم قبضته عليها. وإذا قمت بجولة في مجدل عنجر الواقعة في البقاع الأوسط، لتبين لك مدى اتساع هذه الظاهرة».

في لبنان كما في غيره، أفادت الأصولية السنية المتطرفة بقدر كبير من تقنيات الاتصال الجديدة لنشر الايديولوجيا السلفية. وإن الأجيال التي لم تشارك مباشرة في الحروب الداخلية اللبنانية ولا في «الحرب المقدسة» للمقاومة

---

(3) حركة أصولية سنية دولية عنيفة انبثقت من الجناح المتطرف في الأخوان المسلمين المصريين وتستوحي الوهابية السعودية. الفرع اللبناني لهذه المنظمة يقوده أبو عائشة واسمه الحقيقي بسام كنج، وقد تدرب في أفغانستان وقاتل مع طالبان ضمن «الفرقة الأجنبية الأصولية».

(4) السلفية هي الصيغة الأكثر حرفية والأشد صرامة في الاسلام، وهي تقول بقراءة حرفية للقرآن ولأحاديث النبي، التي لا يمكن أن تحتمل أي تفسير، لأن «كلام الله واضح كالماء العذب» في نظر أتباع هذا التيار. لقد وصف أحد كبار وجوه الأصولية في القرن العشرين الشيخ المصري محمد غزالي التيار السلفي بأنه «لاهوت بدوي» غير متكيف مع الحياة الحضرية. فهو إسلام هامشي بمعنى أنه نما خارج مراكز الاسلام الحضري الكبيرة، دمشق، وبغداد، والقاهرة، واسطنبول.

الأفغانية ضد الجيش السوفياتي، تبحث عن هوية دينية ـ سياسية جديدة لم يعد الانخراط التقليدي في المنظمات الفلسطينية قادراً على تأمينها. فبعد موت اتفاقات أوسلو، والانسحاب الوحيد الجانب من غزة ثم غزوها من جديد، ومقاطعة «حماس» من قبل الأسرة الدولية، وغياب أي أفق سياسي، راح الشبان اللاجئون الفلسطينيون يرتادون المساجد. وقد لوحظ هذا التطور عند مراهقين خرجوا على المجتمع في معظم مخيمات الفلسطينيين في لبنان. يتهم هؤلاء المراهقون جيل آبائهم بعدم معرفة مقاومة تحديات التهجير والحروب اللبنانية التي لم تسفر عن شيء اللهم إلا عن استمرار الوضع القائم الذي يندد به المتطرفون من رجال الدين. إن خطباء المساجد في المخيمات، إذ يلعبون على تناقضات المجتمع اللبناني ويشيدون بسلفية شاملة، يرفعون في الوقت نفسه من شأن قضايا التضامن مع المجاهدين في الشيشان وفي آسيا وإفريقيا، على حساب واقع قومي أُفرغ من كل معنى.

إن الباحث برنار روجييه قد حلل بعمق لماذا وكيف يعبر هذا التطور ـ الذي يتناول الجماعات السنية بصورة أساسية ـ عن عدم انتهاء الحرب اللبنانية وعواقبها الأخيرة. وهو يشرح أيضاً كيف تعمق هذه الدينامية الشرخ المتنامي بين الطائفتين السنية والشيعية: «شهد لبنان ما بعد الحرب مفارقة مدهشة بين بنى الاسلام الشيعي، من حيث مسالك تكوينه المتراتبة ومرحلة تكوينه اللاهوتي الطويلة، وبين بنى الإسلام السني الذي عجز ممثلوه، الذين أَلِفوا البحث عن مرجعيات خارج حدودهم، عن إثبات سلطتهم في وجه فعاليات كانت تسعى إلى التعويض عن هامشيتها الاجتماعية بطموح مسرف إلى التحدث باسم الإسلام»[5].

عندما استهل دتليف ميليس، المسؤول عن التحقيق الدولي في قضية اغتيال رفيق الحريري، تقريره المؤرخ في 21 تشرين الأول 2005 باعتبارات سياسية حول الوضع اللبناني ـ السوري، لم يدخل في حسابه كليا الاعتبارات

(5) Bernard, Rougier, *Le Jihad au quotidien*, PUF, 2000.

المشار إليها أعلاه. لقد استند فقط إلى العلاقات بين الدولتين اللبنانية والسورية مؤكداً وجود «أدلة متلاقية تشير إلى تورط لبناني وسوري معاً في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري»، ويشتبه بعدة مسؤولين في الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية.

في 30 آب 2005، غداة حديثي مع جميل السيد، فاجأت العدالة اللبنانية الناس باستجابتها طلب دتليف ميليس توقيف كبار المسؤولين عن الأجهزة الأمنية اللبنانية.

وصدر عن وزير العدل شارل رزق بلاغ جاء فيه: «نقلت قوى الأمن الداخلي [...] المدير العام السابق للأمن العام الجنرال جميل السيد، والمدير العام السابق لقوى الأمن الداخلي الجنرال علي الحاج، والمدير السابق لمخابرات الجيش الجنرال ريمون عازار، إلى مقر اللجنة لاستجوابهم». استمر استجوابهم في الليل، بينما استدعي النائب السابق ناصر قنديل، العائد من دمشق للمثول أمام اللجنة للاستماع إلى إفادته.

لا يزال الجنرالات الثلاثة هؤلاء موقوفين منذ ذلك الحين بذريعة التورط في اغتيال رفيق الحريري.

الفصل الثاني

اتهامات القاضي ميليس

نيويورك في 21 تشرين الأول 2005. يسود شعور بأنه يوم كبير. تجوب الشارع الأول وحدات من شرطة المدينة يقوم عناصرها بتوجيه حركة المرور لتسهيل دخول السيارات الفخمة التي تتجمع كحشرات في الفناء الرئيسي عند مدخل القصر الزجاجي. حول المكان غابة من الصواري التي تحمل أعلام المئة والاحدى والتسعين دولة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. كان جو الخمسينات بادي الوضوح: عند التئام كل جمعية عمومية، وعند كل دورة لمجلس الأمن، وكل موعد في الـ «ديليغيت لونغ»، يتوقع المرء أن يصادف ألفرد هيتشكوك أو نيكيتا خروتشوف. ثم ينتهي به الأمر حتماً إلى الاصطدام بوفد من الطوارق بلباسه الصحراوي، أو بمجموعة من النساء الجيورجيات، أو بالناطق الرسمي يتأبط ملفات، أو بزائرين كوريين، ويعوم في مكان ـ زمان غير محدد، مثير ويبعث اليأس في آن. نحن هنا في قلب العالم. اليوم سيذاع تقرير لجنة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

الأمين العام يتمسك بأكبر قدر من الحذر، أكثر من المعتاد. في رسالة تحمل تاريخ اليوم، كمقدمة للتقرير، يرحب كوفي أنان بالتقدم الحاصل في التحقيق، موضحاً أن العمل في هذه المرحلة من البحث يجب أن يتواصل. ويشكر الأمين العام رئيس لجنة التحقيق الدولية دتليف ميليس وأعضاء فريقه على العمل «غير المتحيز، والمهني، والمستقل». مضيفاً أن اللجنة أحالت ثمرة عملها إلى السلطات اللبنانية.

ليس دتليف ميليس قاضياً عادياً. فقد كان موظفاً رفيع المستوى في النيابة العامة في برلين الغربية منذ سنة 1980، وهو متخصص في القضايا المتصلة بحماية الدولة. كلف سنة 1986 بالتحقيق في الاعتداء الذي تعرض له مرقص «لابيل» في برلين الذي قتل فيه ثلاثة جنود أميركيين. وبمساعدة من الأجهزة السرية الاسرائيلية، اتهم السلطات الليبية وارتباطاتها باليسار المتطرف الألماني بالتورط في هذا الاعتداء. وبعد أن أمسى المعاون الأول للنائب العام سنة 1992 اهتدى الى أثر كارلوس في الاعتداء الذي استهدف «بيت فرنسا» وقضى على أحد معاقله في اليمن سنة 1995. وبات منذ سنة 1998 المسؤول عن مكتب اتصال الشبكة القضائية الأوروبية ومنسق مكافحة الجريمة المنظمة في ولاية برلين. يقول عدة زملاء أوروبيين له إنه على علاقة أكثر من وثيقة مع الموساد الاسرائيلي والأجهزة السرية الأميركية.

شكر كوفي أنان الحكومة اللبنانية أيضاً على تعاونها، وأعلن، بناء على طلب رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، تمديد مهمة اللجنة حتى 15 كانون الأول 2005.

جاء التقرير في نحو ستين صفحة، وتضمن ستة فصول. يعرض الفصل الأول بالتفصيل الظروف التي عملت اللجنة في ظلها. ويتعلق الثاني بالوضع التاريخي والسياسي اللبناني ـ السوري ويعرض علاقة رفيق الحريري مع الحكم العلوي، وكذلك تعاون سوريا مع اللجنة. يتضمن الفصل الثالث وصفاً لظروف الاغتيال. ويتركز الرابع على التحقيق اللبناني. أما الخامس، الذي يشكل قلب التقرير، فيعرض مجريات التحقيق الذي قامت به اللجنة، وذلك في أربعة أجزاء (التخطيط للجريمة، تنفيذ الجريمة، مسرح الجريمة، وتقييم خمسة خيوط). وأخيراً، يوجز الفصل السادس في صفحتين خلاصات دتليف ميليس.

بين 16 حزيران و6 تشرين الأول سنة 2005، شارك في التحقيق ثلاثون محققاً من سبع عشرة جنسية. سجلت اللجنة 244 إفادة، ووضعت 293 ملاحظة تحقيق، وضبطت أقوال 22 مشتبهاً به. وأخذت 453 عنصراً من مسرح الجريمة، وكما ذكر الأمين العام، قدمت نحو 16000 وثيقة. من جهة أخرى

كان للجنة خطة إعلامية منفتحة عمداً، لأجل التجاوب مع توقعات الرأي العام أو حتى لأجل تسهيل استدراج شهود.

على صعيد التحقيق المسمى «الخلفيات»، تتحكم العبارة الأولى من الفصل الثاني بما يأتي بعدها: «تمارس سوريا منذ زمان طويل نفوذاً ضاغطاً في لبنان». يُفصِّل التقرير في البداية علاقات رفيق الحريري مع الرئيس السوري بشار الأسد، بما في ذلك من خلال لقائهما الأخير (من الصفحة 25 إلى الصفحة 30). وعلى أساس تسجيل لحديث جرى بين رفيق الحريري ونائب وزير الخارجية السوري وليد المعلم، يأخذ التقرير بأطروحة التهديد السوري لرئيس الوزراء اللبناني السابق، ثم ينوه بعدم تعاون دمشق بشكل كاف.

يرسم التقرير ظروف الاغتيال استناداً إلى تقارير صحفية وإفادات مختلفة طال الحديث عنها فيما بعد.

ثم يبرز بعد ذلك ما في التحقيق اللبناني من إهمال وتنافر، بما في ذلك ما يتعلق بقرار نقل المركبات من مسرح الجريمة في ليل 14 شباط ماحياً بذلك كثيراً من المؤشرات ومن عناصر الأدلة، ويوجه إلى الجنرال حمدان، قائد الحرس الجمهوري، تهمة إعطاء الأمر بتنظيف مسرح الجريمة. كما وجه انتقاداً إلى كيفية الانسياق الأعمى وراء خيط الانتحاري أبو عدس الذي تبنى الاغتيال في شريط فيديو بثته قناة الجزيرة التلفزيونية.

ويشرح صلب التقرير لماذا يميل التحقيق إلى الأخذ بأطروحة المؤامرة الحكومية السورية ـ اللبنانية، مستنداً خصوصاً إلى إفادة أساسية أدلى بها شخص يدعى محمد زهير الصديق. يتهم هذا الأخير المسؤولين السبعة الأعلى رتبة في جهاز الأمن السوري ونظراءهم الجنرالات الأربعة اللبنانيين، بأنهم المحرضون على الجريمة. ويعطي من جهة أخرى توضيحات تقنية عن العبوة المتفجرة ووضعها في شاحنة صغيرة بيضاء من طراز متسوبيشي. ويروي شاهدان آخران كيف جرى إعداد الاغتيال في دمشق، بعد مرور خمسة عشر يوماً على صدور القرار 1559، بحضور رسميين لبنانيين وسوريين. وبعد أن ورد في الصيغة الأولى للتقرير اسم ماهر الأسد شقيق الرئيس السوري الأصغر والضابط

الرفيع المقام في الحرس الجمهوري، واسم آصف شوكت صهر الرئيس والقائد النافذ لجهاز استخبارات الجيش، سحب الاسمان من نص التقرير المعلن بناء على طلب كوفي أنان، لكنهما سُربا أخيراً إلى الصحافة من قبل السفير البريطاني. إلى ذلك، تضمن التقرير تحليلاً لاتصالات عشرة أجهزة هاتفية خلوية اشتريت في شمال لبنان خلال شهر كانون الثاني سنة 2005 واعتُبرت إحدى وسائل التخابر بين مرتكبي الجريمة. أخيراً تشرح اللجنة الأسباب (بصورة أساسية استناداً إلى تحليل شرائط فيديو المراقبة العائدة لمصرف HSBC، التي يمكن متابعة سير مركبة بيضاء بواسطتها) التي تحملها على ترجيح خيار التفجير السطحي بواسطة شاحنة المتسوبيشي التي يقودها انتحاري.

ويخلص التقرير إلى القول بأن وراء الاغتيال دوافع سياسية ترتبط بالتعارض المتنامي بين رفيق الحريري ودمشق (الفقرات 162 إلى 165). وتروي الفقرتان التاليتان (166 و167) كيف أوقفت السلطات اللبنانية في آخر آب 2005 المسؤولين الأربعة الكبار في الأمن اللبناني على أساس توصيات اللجنة، معتبرة أن من المرجح أن يكونوا مسؤولين عن اغتيال رفيق الحريري. الضباط الأربعة ينكرون بشراسة أي ضلوع في هذه القضية. أخيراً، يشير التقرير إلى وجود عدة خيوط لم يكتمل استكشافها وتستحق المزيد من التعمق.

مسألة الانتحاري المفترض أبو عدس لا تزال لغزاً. وإذا كان غير ممكن حتى الآن معرفة هوية الشخص أو الأشخاص الذين اتصلوا هاتفياً وسلموا الكاسيت التي تتضمن تبني الجريمة إلى قناة الجزيرة، فاللجنة تعتبر أن الجواب موجود في فك رموز عشر بطاقات هاتفية دفع ثمنها سلفاً. وبعد الإتيان على ذكر خيط استرالي، يتحدث التقرير مطولاً عن مسؤول مجموعة أصولية تدعى الأحباش اسمه أحمد عبد العال ويوصف بأنه «مشتبه به» لأنه كان على علاقة مع مصطفى حمدان والحرس الجمهوري. ويبدو أن شقيقه محمود عبد العال، الناشط في مجموعة الأحباش، اتصل بإميل لحود على جهاز هاتفه الخليوي الشخصي عند الساعة 12 والدقيقة 47 أي قبل الانفجار ببضع دقائق. هذا هو المقطع الوحيد الذي يذكر اسم الرئيس اللبناني في التقرير.

لم يأت التقرير على ذكر هذه الخيوط الأخيرة إلا لكي يستبعدها، إذ أن دتليف ميليس يتمسك بقناعته بوجود مكيدة دبرها ونفذها مسؤولون كبار في الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية. وهذه القناعة تستند بصورة رئيسية، كما رأينا، إلى ما يسميه التقرير بـ «الخلفيات»، وتشابك أجهزة الدولة اللبنانية والسورية التي يعتبر القاضي الألماني أنها تشكل المعطى الرئيسي إن لم تكن العنصر المركزي للإثبات.

«يمكن أن نظن بصورة معقولة أن قرار اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ما كان يمكن أن يتخذ دون موافقة مسؤولين رفيعي المستوى في الأمن السوري ولا كان يمكن تدبيره دون مشاركة نظرائهم في أجهزة الأمن اللبنانية»[1].

«توجد أدلة متقاطعة تبين تورطاً لبنانياً وسورياً معاً في هذا العمل الارهابي. معلوم أن للمخابرات العسكرية السورية حضوراً طاغياً في لبنان، على الأقل حتى انسحاب القوات السورية عقب صدور القرار 1559. والمسؤولون الكبار السابقون عن الأمن في لبنان كانوا يعينون من قبل دمشق»[2].

«بالنظر إلى تغلغل أجهزة المخابرات السورية واللبنانية العاملة معاً في المؤسسات اللبنانية والمجتمع اللبناني، يكون من الصعب أن نتصور خطة أو مؤامرة ترمي إلى اغتيال على هذا الجانب من التعقيد خفية عنها»[3].

كانت ردود الفعل السياسية الأولى في بيروت حذرة للغاية. وصدر عن الرئاسة بلاغ مقتضب يكذب ما جاء في الفقرة 200 من التقرير التي جاء فيها أن إميل لحود تلقى مكالمة هاتفية من محمود عبد العال قبل الانفجار ببضع دقائق، ويؤكد استمرار الرئيس في أداء مهامه في هذه اللحظة العصيبة على

---

(1) الفقرة 123.

(2) الفقرة 203.

(3) الفقرة 204.

البلاد. وصدر عن المستشار الصحفي للرئيس بلاغ ثان، أكثر إيجابية بوضوح، يتمنى أن يواصل القضاء اللبناني التحقيق بدعم من الأسرة الدولية ويثني على العمل الذي قامت به اللجنة. في البداية أرجأ رئيس الوزراء فؤاد السنيورة الاعلان عن موقفه حتى انعقاد مجلس الوزراء يوم السبت 22 تشرين الأول. وكان له في اليوم ذاته لقاء مع الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله الذي اكتفى بالتذكير، قبل نشر التقرير، بأنه يأمل أن يتضمن هذا التقرير «أدلة دامغة» وأن يكون خالياً من أي تسييس.

أصيبت الدوائر الفرنسية والبريطانية، التي منحت القاضي ميليس دعمها الكامل، بخيبة نسبية حيال النتيجة، لا سيما وأن «أبناء العم الاسرائيليين تدخلوا بقدر لا بأس به»، كما قيل في مقر (M16) في لندن، حيث لم تهدأ النقمة على أسرة الحريري التي دفعت بشكل واضح ثمناً غالياً جداً لقاء إفادات بعض الشهود. ويشرح موظف بريطاني كبير قائلاً: «منذ اليوم التالي للاغتيال هرول أشخاص إلى منزل سعد الحريري مستعدين لبيع أي شيء. والمأساة هي في أن الحريري الابن اشترى كل شيء بعد أن أعماه الانتقام لوالده». ويشرح المصدر إياه قائلاً إن أسرة الحريري استأجرت عدة أشخاص طيلة عدة أشهر لكي يقوموا باستقصاء ـ اتهامي ـ حول أطروحة الخيط السوري، كما جرت الاستعانة بوكالة خاصة للاستعلام ومكاتب للإعلان.

الموقف في باريس كان مماثلاً حيث اعتُبر أن جوني عبده، أحد أقدم رفاق طريق رفيق الحريري، والذي كان رئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني خلال السبعينات، قد اشترى إفادات وأثَّر «بقدر غير مقبول في استقصاءات ميليس». غير أن التحفظات الأدعى للاهتمام تتناول النواحي التقنية للتقرير: قضية التهديدات الموجهة إلى رفيق الحريري عشية الاغتيال قد انهارت؛ خيط الشاحنة الصغيرة لم يدرس بجدية كافية، وكذلك موضوع المتفجرة؛ قضية الهواتف العشرة معرضة للسقوط هي أيضاً. أخيراً، إن الاتهامات الموجهة إلى الجنرالات اللبنانيين الأربعة تبدو مشوبة بكثير من المجازفة. «كيف يمكن أن نصدق أن أولئك المحترفين، الذين نعرفهم حق المعرفة لأننا عملنا وإياهم زماناً

طويلاً، قد انساقوا إلى التورط في قصة هي أقرب إلى عملية عصابات منها إلى مكيدة نفذها فعلاً رجال ماهرون؟» هذا ما يقال في المديرية العامة للأمن الخارجي (DGSE) حيث يعتبر الخبراء أن مفتاح بقية التحقيق يكمن في البحث عن الحمض النووي لجثة الشخص الذي لم تعرف هويته بعد. هل كان ذاك الذي قاد السيارة القاتلة؟ تبيان الحقيقة يتوقف بقدر كبير على الجواب عن هذا السؤال. إن تقرير ميليس، والحق يقال، يبدو ضعيفاً فيما يتعلق بكل هذه النقاط.

أما الصحافة اللبنانية، التي كانت قد حصلت على خطوط التقرير العريضة وعلى أسماء المسؤولين السوريين المشتبه بهم، فقد آثرت أن تشدد على مسؤولية «الجهاز الأمني السوري اللبناني»: «طعنة في قلب النظام السوري» (لوريان ـ لوجور)؛ «تورط الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية» (النهار)؛ «تقرير ميليس يكشف الحقيقة» (المستقبل). الصحافة المنحازة إلى الأكثرية النيابية صبت جام اتهاماتها على الجنرالات اللبنانيين الأربعة: مصطفى حمدان وريمون عازار أشرفا على التنفيذ، وجميل السيد قام بتأمين التنسيق مع رستم غزاله رئيس جهاز الأمن السوري في لبنان، وشخص من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة التي يتزعمها أحمد جبريل والمرتبطة بدمشق؛ أما آصف شوكت فأرغم أبو عدس على تسجيل الكاسيت التي يتبنى فيها عملية الاغتيال. على أن هذه الصحافة تلاحظ مع ذلك أن ميليس لم يأت بدليل قاطع ضد القادة السوريين. وهناك صحف أخرى، قريبة تقليدياً من دمشق، تأخذ علماً بـ «حزمة الاحتمالات» لكنها تشدد على أن التقرير ليس ذا طابع حاسم. **السفير** عنونت: «التحقيق غير المكتمل». ونوهت **البيرق** المرتبطة بالرئاسة بأن التقرير يسوق اتهامات دون تقديم أدلة.

رغم الشائعات حول اغتيالات أخرى، ظل الوضع هادئاً في بيروت التي كانت تنتظر يوم 21 تشرين الأول كأنه يوم الحشر. ظل الجيش وقوى الأمن الداخلي تنشر وحدات علنية ورادعة. والبلاد التي كانت تعيش على إيقاع اللجنة الدولية منذ شهر حزيران بدت مرتاحة، «موقنة بأن صفحة جديدة طويت الآن

في لبنان وشاعرة بأن التهرب من العقاب السياسي لم يعد ممكناً بعد الآن، حتى ولو كان كل امرىء يخشى ردود الفعل إن لم يكن الانتقام من جانب الشقيق السوري» على حد قول دبلوماسي فرنسي في العاصمة اللبنانية.

في 22 تشرين الأول 2005، ألقى سعد ابن رفيق الحريري في جده كلمة متلفزة نقلتها كل شبكات التلفزة اللبنانية والعربية والدولية وبينها CNN. تحدث زعيم الأكثرية النيابية اللبنانية أمام الكاميرا حيث بدا رصيناً وحازماً وحريصاً على اكتساب نبرة رجل دولة. كرر «قبوله التام بكل خلاصات وتوصيات التقرير، داعياً إلى التفاف جميع اللبنانيين حول البحث عن العدالة وعن الحقيقة». وتحدث عن يوم تاريخي بالنسبة إلى لبنان، وأثنى على عمل القضاء اللبناني ولجنة التحقيق الدولية والأسرة الدولية وخصوصاً ملك السعودية والرئيسين المصري والفرنسي. ثم استعاد مصير والده «صاحب مشروع استقلال لبنان وسيادته» مؤكداً أن من قتله هم أولئك الذين كانوا يبغون إبقاء وصايتهم على بلاده. وتطرق إلى خلاصات دتليف ميليس موجهاً إصبع الاتهام إلى «النظام الأمني اللبناني ـ السوري» ومرحباً بقطع رأسه عن طريق توقيف الجنرالات اللبنانيين الأربعة، وداعياً إلى تحقيق انتقال ديموقراطي سريع وكامل.

في هذا السياق ذاته، رحبت باريس بـ «جدية ومهنية» تقرير ميليس، وظلت ملتزمة في الخط الأول إلى جانب واشنطن من أجل إعداد مشروع قرار جديد يراد له أن يؤمن متابعة التحقيق. وعند خروج سفير فرنسا جان ـ مارك دو لاسابليير من مجلس الأمن، استنكر بوضوح، بالتناغم مع الأميركيين والبريطانيين والدانمركيين، تورط دمشق وتصرفها.

في هذه الأجواء، عقد أعضاء مجلس الأمن في 25 تشرين الأول اجتماعاً تشاورياً غير رسمي حضره كوفي أنان أيضاً، وأكد الاجتماع وجود جبهة متشددة تضم كلاً من فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والدانمرك، وكرر السفير جون بولتون ما قاله جان ـ مارك دو لا سابليير منذ قليل، أي أن الوفدين الفرنسي والأميركي سيعرضان سريعاً نص مشروع جديد على سائر أعضاء المجلس. وتمسكت اليونان والأرجنتين ورومانيا واليابان

وتانزانيا وبينين بموقف يستوحي الشرعية ويتفق مع تقرير ميليس. وكانت النبرة أكثر تحفظاً من جانب ممثلي روسيا والجزائر والصين والبرازيل والفيليبيين. وإذا كانت موسكو تدعم جهود اللجنة وتدعو دمشق إلى التعاون، فإن السفير الروسي كان يشدد على أن يأخذ المجلس بالاعتبار انعكاس تقرير ميليس على الوضع الداخلي اللبناني وعلى الاستقرار في المنطقة. وأعاد سفير الجزائر التذكير بأن خلاصات التقرير لا يجوز أن تفسح في المجال أمام «استغلال سياسي» من قبل بلدان المنطقة، واقترح، إلى جانب موافقته على سلوك سبيل الحزم، أن يتخذ مجلس الأمن موقفاً حذراً وأن لا يتحول إلى محكمة.

انتفض دتليف ميليس عند سماع هذه الملاحظة الأخيرة كي يشدد على أن «تقريره هو تحقيق وليس مضبطة اتهام، وهو تحقيق يجب أن يأخذ مجراه». وأعقب ذلك سجال قوي مع السفير الجزائري حول صدقية أحد الشهود الأساسيين: لكون محمد زهير الصديق، حسب دمشق، شخصاً مداناً قضائياً، ومعارضاً معروفاً للنظام. أوضح القاضي الألماني أن مواصلة التحقيق قد تسمح بتثبيت أقوال هذا الشاهد، وأدان تسليم دمشق ملفاً عن هذا الشخص إلى أجهزة مخابرات أجنبية[4]، دون إيداع اللجنة صورة عنه. وأضاف ميليس قائلاً مع ذلك أن إفادة الصديق اعتبرت ذات صدقية كافية كي يصدر القضاء اللبناني بحقه مذكرة توقيف دولية. وأثار سفير الأرجنتن مسألة جوهرية حول خيط شاحنة ميتسوبيشي. كيف اكتُشف هذا الخيط ودُرس؟ وخصوصاً، ما هي الطريق المؤكدة التي سلكتها الشاحنة من اليابان إلى الشرق الأدنى وانتهت بحمل القنبلة؟ كان القاضي الألماني مقتضباً في الرد واغتنم فرصة طرح السفير الفرنسي سؤالاً كي يتهرب من الاجابة ويعود فيوجه شروحه إلى الخيوط الهاتفية والمالية، قائلاً إن رسميين سوريين رفيعي المستوى تورطوا في إفلاس مصرف

---

(4) عنى بذلك الجزائر ومصر.

لبناني سنة 2002 وأن رفيق الحريري وعد بفتح هذا الملف حين عودته إلى رئاسة مجلس الوزراء. هل برّ بهذا الوعد؟

فيما يتعلق بكفاءة القضاء اللبناني، أشار دتليف ميليس إلى توقيف عشرة أشخاص مشتبه بهم بينهم خمسة أوقفوا بناءً على توصية اللجنة والخمسة الآخرون بناء على قرار من السلطات اللبنانية المختصة. ومع أن القضاء اللبناني أحرز تقدماً بعد التقييم السلبي الذي تضمنه تقرير فتزجيرالد في ربيع سنة 2005، فإنه يجب أن يحصل على مساندة دولية في حقل العتاد والتدريب، حسب قول القاضي الألماني الذي ختم كلامه بتوجيه انتقاد صارم إلى السلطات السورية بسبب عدم تعاونها.

ردة فعل دمشق لم تأت سريعاً، إذ أن السلطات السورية عقدت ندوة صحفية في 22 تشرين الأول عند الساعة الخامسة عشرة فقط، بعد عقد اجتماع سياسي على أعلى مستوى برئاسة بشار الأسد شخصياً، ضم إلى آخرين، ماهر الأسد، وآصف شوكت وفاروق الشرع. وتلا نائب وزير الخارجية أحمد عرنوس بلاغاً تناول المقطع الهام فيه مجدداً صدقية الافادات التي استند إليها التقرير: «تعرب سوريا عن دهشتها العميقة لكون السيد ميليس يستند في تقريره إلى أقوال محمد زهير الصديق ويستعمل هذه الأقوال كي يتهمها، رغم أنها زودته بملف كامل يثبت أن هذا الشخص سبق له أن أدين بأفعال تزوير وغش وأنه لا يتمتع بأية صدقية. نحن نستغرب، من جهة أخرى، كيف حوّل تقرير اللجنة شاهد الزور هذا، الذي لا يتمتع بأية صدقية، إلى مشتبه به متهم بالاشتراك في إعداد وتخطيط وتنفيذ الجريمة، وذلك بغية تعزيز صدقيته. وبعد أن قدمته اللجنة على أنه مدير مكتب رئيس أجهزة المخابرات، وصفته فيما بعد بأنه مجرد سائق: إن تقريرها يفقد بذلك صدقيته، وجديته ومهنيته».

بعد ذلك تولى المستشار القانوني لوزارة الخارجية، رياض الداوودي، الرد على أسئلة الصحفيين مشدداً على حسن نية دمشق واستعدادها للتعاون. دحض السوريون قطعاً الاتهامات بعدم التعاون مع لجنة التحقيق، معتبرين أن مختلف أجهزة دولتهم استجابت لطلبات دتليف ميليس. وشرح أحمد عرنوس

مطولاً من جهته أن اللجنة تأثرت بالجو المعادي لسوريا في بيروت وفي الصحافة الدولية على أثر اغتيال رفيق الحريري، وأن الأهمية المعطاة لشهود تنقصهم الصدقية من شأنها أن تحد كثيراً من وقع خلاصات التقرير. وبما أن هذه الخلاصات ليست نهائية، «تعلن سوريا أنها مستعدة لمواصلة تعاونها لأجل استمرار التحقيق» وتعتبر أن إجراء استقصاءات إضافية حول بعض الخيوط التي أهملت يمكن أن يؤدي إلى إعادة توجيه الاتهامات في اتجاهات أخرى.

لم يأت أحمد عرنوس إلا مرة واحدة على ذكر «الخلاصات السياسية الطابع الواردة في التقرير». في آخر الأمر، لم تختر دمشق سبيل المجابهة، دون أي تراجع في الأساس، وأبرزت بصورة رئيسية عزمها على مواصلة تعاونها مع اللجنة، متمسكة بتعليلها التقني للرد على بعض خلاصات التقرير. قال دبلوماسي أوروبي في دمشق إن «السلطات السورية أدركت بلا ريب أن تشدد موقفها قد يشجع على اتخاذ قرار صارم من جانب مجلس الأمن».

وبدا أن النظام العلوي تأثر بالضربة لأنه كان لا يتوقع تقريراً ذا خلاصات بمثل هذه القساوة وخصوصاً الاشتباه اسمياً بمعظم كبار مسؤوليه. لو أن الهجمات اقتصرت على رستم غزاله، المسؤول السابق في الأجهزة السرية، لكان عمد إلى التضحية به «على الطريقة الليبية». غير أن مستوى المسؤولين المشتبه بهم يجعل الحكم السوري في موقع صعب. فاتخذت عدة مبادرات ترمي إلى تعزيز تماسك النظام: بثت شبكة التلفزة الوطنية السورية اعترافات لـ «إرهابيين» قيل إنهم أوقفوا قبل نشر تقرير ميليس؛ وبادرت المنظمات السنية القريبة من الحكم إلى تنظيم تظاهرة دعم لبشار الأسد واحتجاجاً على تسييس التحقيق، في محاولة لتعبئة البورجوازية الدمشقية سعياً إلى تأكيد الانسجام القومي بما هو أبعد من النخبة العلوية.

فقامت يوم 24 تشرين الأول في دمشق وفي حلب تظاهرات ضمت بضعة آلاف من المتظاهرين. وبحسب التقليد، جرت تعبئة تلامذة المدارس وطلبة الجامعات وأعضاء الأجهزة الأمنية. ورافقت الدعوة إلى الاضراب «رسائل» وزعت على جميع خطوط الهاتف الخلوي في البلاد. وتوقف العبور في

الشوارع الكبيرة في وسط المدينة. كان مقرراً في البداية أن تجري التظاهرة أمام ممثلية الأمم المتحدة، لكنها توجهت في آخر الأمر إلى ساحة المصرف المركزي، في قلب العاصمة. كان المتظاهرون يرفعون صوراً للرئيس الأسد، وأعلاماً سورية، ولافتات تنتقد تقرير ميليس والولايات المتحدة و «المؤامرة الاسرائللية ـ الأميركية». كما كانت ترى صور لحافظ الأسد ولحسن نصر الله وكذلك أعلام فلسطينية وأخرى لحزب الله.

كانت مكبرات للصوت تبث أغاني لجوليا بطرس، منشدة المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي للبنان. كانت رسائل اللافتات موجهة بوضوح إلى الرأي العام الاقليمي والدولي. بالعربية: «ما مصلحة سوريا في اغتيال الحريري؟»؛ «ميليس يبحث عن الحقيقة بين خدم إسرائيل»؛ «الجماهير السورية تدعم الرئيس بشار»؛ «التقرير تهديد للمنطقة»؛ «كلنا وراءك يا بشار»؛ «سوريا لن ترضخ أبداً»؛ «هل سوريا مسؤولة عن أنفلونزا الطيور أيضاً؟». وبالانكليزية وبالفرنسية: «تقرير ميليس يفتقر إلى الصدقية»؛ «لا، لا لتسييس تقرير ميليس»؛ «لا للغزو الأميركي ـ الصهيوني».

واستعاد معظم الخطب بالعربية التعليل الرسمي: عدم وجود أدلة حسية، الافتقار إلى المهنية، الافادات الكاذبة، تلاعب القادة اللبنانيين، حسن تعاون سوريا. كما شددت على فرضية المؤامرة الأميركية ـ الاسرائيلية وعلى الاتهام بتسييس التحقيق.

لا أحد في دمشق يأخذ بعفوية التظاهرة. فقد حصلت بناء على طلب قوي من الحكم وكان لها صدى حقيقي بين السكان، الذين أخذوا، بعد زوال الذهول الذي أحدثه نشر تقرير ميليس، يعبرون عن قلقهم حيال العواقب المستقبلية، إذ يرون بلادهم واقعة في شرك تحالف تقوده الولايات المتحدة كذلك الذي كان وراء الحرب على العراق.

وجاء القراران 1636 و1644 الصادران بعد ذلك ليزيدا من عدم الاطمئنان. فالقرار الأول المتخذ بالاجماع في مجلس الأمن بتاريخ 31 تشرين الأول يهدد سوريا ضمنياً بعقوبات في حال عدم تعاونها مع لجنة التحقيق.

والقرار الثاني المتخذ بالاجماع في 15 كانون الأول، ينبه سوريا مجدداً، ويستجيب لطلب الحكومة اللبنانية فيباشر «عملية» ترمي إلى إمكان تأليف محكمة دولية وإلى توسيع مهمة اللجنة كي تشمل الجرائم السياسية التي حصلت بعد اغتيال رفيق الحريري.

وأحسنت دمشق اللعب بورقة المؤامرة التي يحيكها الغرب ضد بلد عربي، إن لم يكن ضد «الأمة» العربية، فتوجهت إلى الجامعة العربية وإلى عواصم المنطقة، التي يصعب عليها أمام سكانها أن تتخلى عن سوريا. كان هذا ينطبق خصوصاً على القاهرة وعلى الجزائر، وبقدر أقل على السعودية التي اعتبرت أن اغتيال رفيق الحريري «رجل الرياض» الذي يحمل جواز سفر سعودياً هو اعتداء مباشر على مصالحها.

يمكن أن نلاحظ هنا إلى أي حد يحاول الحكم العلوي رفع شأن الرئيس بشار الأسد، أحد كبار رجال النظام الوحيدين الذين لم يتعرضوا صراحة للاشتباه. إن التعلق الشعبي بالرئيس الشاب يتجاوز الطائفة العلوية، ويبقى إحدى الأوراق الأساسية في يد نظام دمشق.

بعد عودتي إلى العاصمة السورية في تشرين الثاني، يلوح لي أنه لم يحصل أي تغير منذ إقامتي الأولى إبان حرب العراق الثانية، وخصوصاً تلك الأعلام السورية الصغيرة على نوافذ المباني في وسط المدينة. في شوارع عاصمة الأمويين، يبدو أن معظم الناس يعتبرون أن التحقيق يستغل بشكل واسع من جانب البلدان التي تبغي تشديد الضغط على سوريا، أكان النظام مذنباً أو لا. «لماذا يعطى مثل هذه الأهمية لاغتيال رفيق الحريري بينما الفلسطينيون والعراقيون يموتون كل يوم دون أن يعيرهم أحد أي اهتمام؟»، هكذا يهتف صديقي القديم السمان في حي البرامكة قرب الجامعة. «أهل الضمير الغربيون الكبار متأهبون لمعاقبتنا فيما هم يبخرون لأرييل شارون مع أن يديه ملطختان بدم ضحايا صبرا وشاتيلا».

أما دتليف ميليس، فيواصل تكديس الأخطاء الاعلامية. ففي 17 كانون الأول 2005 نشرت جريدة «الشرق الأوسط» حديثاً مع القاضي الألماني

المستقيل كان أشبه بوصية. استند إلى تقريره المرحلي الثاني المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ 12 كانون الأول، فأعاد تأكيد قناعته بوجود تورط «حيوي» من جانب السلطات السورية في اغتيال رفيق الحريري. وعزز ملف اتهامه للجنرالات اللبنانيين الأربعة، الذين كانوا أعمدة النظام الأمني السابق، وكان واضحاً أنه أراد بذلك مساعدة السلطات اللبنانية على إبقائهم موقوفين بعد رحيله. كان هذا التقرير الثاني صارماً لكن غير فاصل، ويشدد بالدرجة الأولى على ضرورة مواصلة عمل اللجنة على الخيوط المتبعة من قبل، ويوصي بتمديد مهمتها ستة أشهر على الأقل.

من البداية حتى النهاية ساعد موقف القاضي ميليس دمشق وحلفاءها اللبنانيين على تبرير رفضهم التعاون مع قضاء يستطيعون القول إنه أدانهم مسبقاً، فيما أن التحقيق ما يزال بعيداً عن الانتهاء وأن قرينة البراءة يجب أن تكون هي الغالبة.

يلاحظ الاختصاصي بعلم السياسة جورج قرم[5] أن «التقرير المشوَّش الصادر عن لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، قد ألقى بالتبعة على مسؤولين لبنانيين وسوريين كبار قبل انتهاء التحقيق واستناداً إلى إفادات لا تتمتع بالصدقية دائماً؛ إن الضغوط المحلية والدولية على النظام القضائي اللبناني في هذه القضية لا تبشر بأي خير. وإن اغتيال رفيق الحريري، أياً تكن درجة شناعته، قد أدى، بسبب تحويله إلى مسألة دولية، إلى تشتت فوضوي للمسألة اللبنانية وفي أثرها للمسألة السورية. وإذا كان يجب الترحيب بجلاء القوات السورية وانتهاء الانتداب السوري على لبنان بعد صدور القرار 1559، فلا يسعنا إلا أن نأسف لكون الأمم المتحدة تربط مجدداً مصير البلدين، عبر مفاجآت هذا التحقيق. لقد أمست سوريا بعد الآن مهددة، انطلاقاً من لبنان، بعقوبات

(5) لوموند في 24 تشرين الثاني 2005. كان جورج قرم وزير للمالية في لبنان. وله مؤلفات منها *Le Proche-Orient eclaté* 1956 ـ 2003. غاليمار 2003. وقد صدر بالعربية: انفجار المشرق العربي، دار الفارابي، بيروت، 2006.

وضغوط متنوعة في حال عدم تعاونها مع لجنة التحقيق التي تقيم في بيروت، حسب الفصل السابع من شرعة الأمم المتحدة».

أليس من شأن تدويل البحث عن الحقيقة حول اغتيال رفيق الحريري وربط هذا المسعى بـ «تحرير» لبنان أن يعرضا فعلاً بلد الأرز لمخاطر جديدة، لمواجهات دولية ومحلية جديدة؟

إن المعنيين في دمشق سيجيدون اللعب على هذا الخلط بين الأمور.

الفصل الثالث

دمشق، الأمير المجمد

دمشق، 8 تشرين الثاني 2005. بين فندق الشام وفندق فور سيزن الذي كان سيدشن عما قريب، يقع نادي الشرق الذي هو أحد المنتديات المرموقة في سوريا. هنا يلتقي رجال الأعمال، وأفراد أسرة الأسد، والشخصيات النافذة في أجهزة الدولة. لم يعد من حديث هنا إلا عن الخطاب الذي سيلقيه الرئيس في الجامعة بعد بضعة أيام. وتكثر التكهنات. يكرر مدير نادي الشرق، الذي يتكلم الفرنسية ويحب فرنسا، خالد حبوباتي، على مسمعي كلما زرته أنه «عاشق متيم بباريس وببرج إيفل».

إن حديثه دائماً ميزان ممتاز لمناخ البلد. يقول لي أنه لا يصدق ما جاء في خلاصات ميليس، ويوضح في الوقت ذاته أنه قد لا يستبعد ضلوع رجال مخاربات سوريين، لكن هذا لا يعني في نظره أن الرئيس وراء اغتيال رفيق الحريري. ثم يقول: «أنظر مثلاً علاقات برفيز مشرف مع أجهزته السرية... الأمر على مثل هذه الغرابة هنا. نحن أمام استغلال كبير». ويضيف: «من المستفيد من الجريمة؟ المؤكد أنه ليس سوريا».

فيما يتعلق بهامش المناورة الحقيقي لدى الرئيس الشاب بشار بالنسبة إلى مجموع الأسرة، يلوذ صاحبي بالتكتم ويحيلني إلى التحليل الفرنسي الرسمي بما

فيه مذكرة لمركز التحليل والتوقع لدى وزارة الخارجية (CAP)[1] وضعها ألان شوير من أجل الإعداد لزيارة رئيس الجمهورية لدمشق في آذار 1996.

---

(1) «دمشق: الأمير المجمد»، المذكرة ب/ 4 ـ 11 ـ 96، وزارة الخارجية (مركز التحليل والتوقع) باريس في 15 آذار 1996. كان واضع المذكرة آلان شويه ملحقاً بسفارة فرنسا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وكان قد اضطلع بإدارة شعبة المديرية العامة للأمن الخارجي (DGSE) في بيروت ثم في دمشق من سنة 1974 حتى سنة 1979. «منذ قرون، تُحكم البلاد السورية عموماً من دمشق، من جانب بورجوازية تجارية مسلمة سنية في منتهى التمسك بأهداب الدين، خاضعة للسلطنة العثمانية، وعرفت فيما بعد كيف تتوافق، ليس بلا مناورات متنوعة، مع الدولة المنتدبة، قبل أن تغتنم فرصة الارتباك الأوروبي كي تتخلص من قبضتها وتستعين بعدة صيغ لاقتسام الحكم بين حفنة من ذوي السلطان. الخطأ الأساسي الذي ارتكبته البورجوازية السنية المحافظة والمضاربة في سوريا هو دون شك في اعتقادها بأن احتكارها الاقتصادي والمالي يضمن لها، دون مخاطرة، الهيمنة الدائمة على جهاز دولة صُمم ليكون مكاناً للتحكيم وللتمثيل أكثر مه أداة للحكم». هذا ما يقول واضع المذكرة، ويضيف: «في ظل هزيمة الأمبراطورية العثمانية وقيام الانتداب الفرنسي في المشرق في بداية العشرينات، أطاح تأثير الايديولوجيات الأوروبية المقاطعة للنظام الديني التقليدي بالاستقرار القديم، وشرع أبواب الميدان السياسي أمام الأقليات الطائفية في المنطقة. واستغلت الدولة المنتدبة، بوحي من التقليد أو لحسابات خاصة بها، تلك الأقليات وطموحاتها، وشجعت ميولها الهووية، إلى حد خلق دول (لبنان، دولة العلويين، إقليم الدروز)، ودفعت نخبها إلى الوظائف الادارية والعسكرية حيث يفترض بهذه النخب أن توازن مطالب الأكثرية السنية».

وبعد تسليم منطقة الاسكندرون ذات الأكثرية العلوية إلى تركيا سنة 1936، ثم بعد جلاء الدولة المنتدبة السريع في ظل الوضع الذي أعقب الحرب العالمية الثانية والمجابهة العامة مع الدولة العبرية التي أعلن قيامها آنذاك، اضطرت الطائفة العلوية أن «تعيد النظر في انخراطها في المنطقة وفقاً لثلاثة خطوط توجيهية لا يزال معمولاً بها حتى اليوم».

1-أثبتت انهيارات الأمبراطورية العثماينة المتعاقبة ثم انهيارات الدول الأوروبية الكبرى في المشرق أنه ليس في وسع أية دولة من خارج المنطقة أن تضمن بشكل مديد بقاء كيان علوي ذاتي الحكم أو مستقل. يتعين على الطائفة إذن أن ترضى بالعيش كأقلية في المجموعة العربية ـ الاسلامية.

2-بما أن الاسلام السني يبقى الخصم الرئيسي، فمن الأجدى إبعاد خطره، عن طريق نيل الاعتراف بالطائفة العلوية كطائفة مسلمة، إذا أمكن، و «محو» خصوصيتها. دفعت هذه الخطة

لا بد هنا من الرجوع إلى الماضي، كما هي الحال غالباً في الشرق. فمن الأمور الأساسية أن نفهم كيف أن مسيرة حافظ الأسد الطويلة نحو الحكم المطلق لا تزال اليوم تحدد هامش المناورة لدى خليفته الشاب. بالفعل، إن بنية الحكم العلوي لم تتطور كثيراً منذ الستينات.

تعرض العلويون[2] للإذلال والاضطهاد كسائر أهل البدع من قبل الاسلام السني الغالب، وانحصروا في جبالهم الوعرة المشرفة على المتوسط بين الحدود اللبنانية والتركية، ثم اغتنموا فرصة فراغ الحكم في مطلع الستينات، حين ازدهرت الإيديولوجيات القومية العربية. وبعد انقلاب 8 آذار 1963، تسنى للأقلية العلوية السورية أن تستحوذ تدريجياً، بقيادة أحد أعضائها الأكثر تكتماً والأشد تصميماً، الجنرال حافظ الأسد، على هيمنة وثيقة على الحكم، وعلى جهاز الدولة المدني والعسكري، كما على ثروات البلاد الاقتصادية والمالية.

في 25 شباط 1969 سيطر الجيش على البلاد. وبعد مرور سنة، استحصل حافظ الأسد، دون أن يظهر شخصياً، على قرار عزل زعيم الجناح الشعبوي بين العسكريين، صلاح جديد، وكان وراء توقيف الضباط الذين كانوا

= بالطائفة وبزعمائها إلى اتخاذ مواقف أقصوية حول قضايا المنطقة (سوريا وجيرانها المباشرين) فيما يتعلق بالمسألة القومية العربية وبالمشاكل الاسلامية.
3-أخيراً، يستحسن تأمين الهيمنة على الدولة السورية، درءاً للقصاص الممكن توقعه من جانب أعيان السنة المحليين والأجانب، ما دام يجب العيش معهم، ومنعاً لرغبتهم الكامنة في أسلمة المؤسسات وفي تذويب البلد في كيان عربي ـ إسلامي واسع. يجب أن تستهدف هذه الهيمنة على الدولة، بصورة أساسية، جهازها الإكراهي، وأن تعمل على الفصل بكل الوسائل بين فكرة العروبة وفكرة الاسلام، أو الاسلام السني في أي حال.

(2) لا يزال فقهاء الشريعة الاسلامية يتجادلون حول طبيعة هذا المذهب الغامض والتوفيقي الذي نشأ عن انشقاق حصل في القرن التاسع داخل المذهب الشيعي على يد محمد ابن نصير مؤسس هذه الفرقة. المعتقدات العلوية، المدونة في الكتاب المقدس ـ «كتاب التأمل» ـ يجمع بين تأثيرات بابلية ومسيحية وفارسية ودرزية واسماعيلية. أما الممارسات الدينية فقد اقتبست طقوساً كثيرة عن جميع الديانات التي احتك بها العلويون. إنهم مثلاً يقدسون ثالوثاً يتألف من علي صهر النبي، ومحمد وخير صديق له، سلمان الفارسي.

لا يزالون يوالونه، ثم أمن لنفسه الاشراف على الحكم بالكامل، هذا الحكم الذي عهد به إليه رسمياً حين ارتقى إلى سدة الرئاسة في مطلع سنة 1971 على أثر مبايعة واسعة. إن استيلاء العلويين على الحكم في سوريا بين سنتي 1963 و1970 سجل قطيعة عميقة مع الماضي ومع التاريخ لا يمكن مقارنتها في الاطار الاقليمي، مع حفظ النسب طبعاً، إلا مع قيام دولة إسرائيل.

بعد ذلك، باتت الهيمنة على المجتمع تشمل كل المستويات (الادارة، الاقتصاد، المال) وتعدت كثيراً مجرد إثبات وجود مذهبي إلى ذلك كان الحكم، كما ينوه آلان شوير، يظهر إرادة واضحة لتنظيم المنطقة العلوية وتهيئتها لتكون قاعدة انكفائية قادرة على الأداء الذاتي، فيما لو آلت تقلبات الوضع الاقليمي إلى حرمان الطائفة من هيمنتها على مجمل سوريا.

وفي الخارج كما في الداخل، ظل العدو الوراثي هو الاسلام السني، الذي ينبغي اتقاء شره وتدفيعه في الوقت ذاته ثمن ألف سنة من الاغتصاب والإذلال. «الأعداء هم بالأساس الخصمان الاقليميان إسرائيل وتركيا. السياسة الخارجية السورية بالاجمال تعمل بصورة أساسية على المسرح الاقليمي، إن لم يكن الداخلي. وحتى لو كانت لا تأنف البحث بعيداً، متى دعت الضرورة، عن تحالفات أو عن ممارسة ضغوط وتهديدات وأعمال عنف غير مباشرة، فإن أهدافها تبقى قريبة، والنشاط الخارجي السوري لا يوظف كثيراً في المسائل الدولية الكبيرة ولا حتى في قضايا «الأخوة العرب» البعيدين. يمكن أن نعاين هذا مراراً شتى في التعاطي إن لم نقل في استغلال المسألة الفلسطينية. الخط الأحمر للحكم العلوي يتلخص في عدم القبول أبداً بقيام حكم سني قوي في جواره المباشر، وفي التحوط لذلك بجميع الوسائل، من التحالفات الخلفية إلى التدخل المباشر وعدم استبعاد السلاح والارهاب.

والارهاب في نظر حافظ الأسد، الذي تعرض هو بالذات لعدة مؤامرات، يمثل أداة كبرى في العمل السياسي. فهو لم يتردد في اللجوء إليه، خصوصاً في لبنان، كلما اقتضت ذلك مصالح سوريا. كان يكفيه أن يستعين بأحد الكثيرين

ممن هم في حمايته من بين الفلسطينيين أو اللبنانيين، حتى ينال ممن يستهدفهم فيما هو باق خلف الستار. إن الاعتداءات على مقر دراكار للقوات الفرنسية في بيروت (58 قتيلاً) وعلى المقر العام لمشاة البحرية الأميركيين (214 قتيلاً) سنة 1983، وكذلك اختطاف رهائن سنتي 1985 و1986، تندرج في «استراتيجيا الارهاب» هذه. أما اغتيال سفير فرنسا في لبنان لويس دولامار فيستحق انتباهاً خاصاً، إذ أنه جرى غداة استقبال وزير الخارجية الفرنسية كلود شيسون لياسر عرفات في قصر الصنوبر أي مقر السفارة الفرنسية آنذاك. يقول رئيس شعبة الـ (DGST) في بيروت آنذاك إنه «كان يراد بذلك ردع فرنسا عن مساندة توطين الميليشيات الفلسطينية السنية في لبنان، إذ أن سوريا لا تقبل المجازفة برؤية حكم سني، أياً يكن، يرسخ أقدامه في لبنان»[3]. في الداخل، واصلت الطائفة

---

(3) المشاركة السورية في حرب 1973 على إسرائيل تتفق تماماً مع هذه العقيدة غير القابلة للمس. فإن حافظ الأسد، إذ يقدم نفسه كضحية وكبطل للقضية العربية في آن، إنما يحصل على ضمانة ثابتة لتكريس الحكم العلوي. لكن المؤشر على ذلك هو خصوصاً تدخله في لبنان سنة 1976. كان حافظ الأسد يسعى أولاً إلى أن يقتل في المهد تحالف البورجوازية السنية البيروتية مع أبناء السنة المسلحين الذين يمثلون الأكثرية داخل المنظمات الفلسطينية، الذين يهددون الحياد والتوازن الطائفي اللبناني. ومع الحرص على عدم الظهور بمظهر حليف لإسرائيل، أقنع سيد دمشق وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر بأن الهيمنة السورية على لبنان تفرض نفسها كشرط جغراسياسي لا بد منه للحفاظ على استقرار مديد في المنطقة. وحين تكلم كيسنجر أمام مجلس الأمن القومي الأميركي (NSC) أطلق عبارته الشهيرة: «إذا أردتم السلام في الشرق الأوسط سلموا لبنان إلى سوريا».

من هذا المنظور نفسه يعقد حافظ الأسد حلفاً استراتيجياً مع إيران، المنافس التاريخي للأنظمة الملكية النفطية السنية، وهو حلف يزيد نوعاً ما من قدرة سوريا على الأيذاء إقليمياً ودولياً، دون أن يحد من استقلالها ومن قدرتها على المناورة.

في هذا الإطار، حيث تبقى المواجهة مع العالم السني هي التناقض الرئيسي، فإن علاقة «السلام البارد» مع إسرائيل تشكل معطى كسائر المعطيات، مع العلم بأن الطائفة العلوية غير قادرة على السماح لنفسها بالقيام بأي خطوة للتفاوض حول خطة للسلام مع إسرائيل دون أن تنتهك مبدأً مقدساً هو مبدأ التضامن «العربي» الذي هو واحد من شروط بقائها، وإذ تتظاهر

العلوية انتهاج استراتيجيا تغلغل كثيف في أجهزة السيطرة السياسية والاقتصادية حتى منتصف الثمانينات، كي تضمن لنفسها هيمنة مديدة. وإنه فقط بعد توطيد هذه الهيمنة، عن طريق أعمال عنف قصوى بين الطوائف أحياناً، كمذبحة طلبة المدرسة العسكرية في حلب سنة 1979، أو قصف مدينة حماه سنة 1982، وافق حافظ الأسد على شيء من الانفتاح، فأبعد عن الطائفة المتطرفين كشقيقه رفعت، وبارك قيام تحالفات بين الطوائف، بما في ذلك على صعيد الزواج. وبات قلب النظام يعمل بعد ذلك على إنشاء شبكات أفقية، رغم بقائه علوياً.

ويصف ألان شوير كيف كان الرئيس يحيط نفسه دائماً بثلاث حلقات من المقربين العلويين، تضم كل واحدة منها ثلاثة عناصر، قائمة على مراعاة وصيانة توازنات دقيقة وتنافسات ذات طابع قبلي.

تضم الحلقة الأولى عناصر عائلة الرئيس الأكثر قرباً، من حيث صلة الدم وصلة الرحم، والأعضاء الأكثر قرباً في عشيرته:

ـ يتألف لفيف الأنسباء المباشرين من ابنه بشار، الوارث بعد وفاة أخيه باسل الذي لاقى حتفه في حادث سيارة في مطلع سنة 1994. بعده يأتي شقيقاه رفعت وجميل، اللذان أنزلت رتبتهما في منتصف الثمانينات بسبب إفراطهما في التصرفات الطائفية، وانحرافاتهما كشخصين حديثي النعمة، وأعمالهما «المافياوية». ومع أنهما حرما من الوسائل العسكرية، فقد بقيا في جوار الرئيس للاستعانة بهما فيما لو هددت أحداث خطيرة موقع الطائفة العلوية.

ـ أسرة زوجة الرئيس، عائلة مخلوف العريقة والنافذة، كانت تمثل العنصر الأقل ظهوراً في حاشية الرئيس، الذي كانت بالنسبة إليه حصناً

= دمشق بالاستجابة للمطالب الأميركية ـ الاسرائيلية، فإنها تسعى إلى كسب الوقت، تاركة المبادرة الرئيسية لمصر والسعودية والإمارات، أي للاعبين الأقوى في الاسلام السني. وحتى لو كان لا يجوز أن يكون «السلام» أداة استراتيجية في خدمة هيمنة إسرائيل على المنطقة، الأمر الذي يستحيل أن تقبل به دمشق، حسب قول حافظ الأسد، فإن النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني لا يبدو أولوية عند خلفه، في ظل وضع قائم في الشرق الأوسط حيث الساحتان الايرانية والعراقية تتحكمان بمصير التناقض الرئيسي السني ـ الشيعي.

ورهينة في آن واحد. كان آل مخلوف يضطلعون بدور كبير في تهدئة التوترات بين الطوائف.

ـ أسرة خير بك، الحليفة القديمة، التي كان يتزعمها محمد ناصيف، الجنرال، ورئيس جهاز الأمن الداخلي ومكافحة التجسس.

الحلقة الثانية، ذات اللون العسكري والأمني كانت تتمثل فيها مختلف مكونات الطائفة غير المرتبطة بالرئيس برباطات عائلية ولا عشائرية:

ـ علي دوبا كان جنرالاً برتبة عماد ورئيساً لجهاز مخابرات القوات البرية، أي الجهاز الأقدم والأشد قوة بين أجهزة المخابرات السورية. كان هذا الجهاز مكلفاً بقضايا المختطفين في لبنان وظل مكلفاً بقضايا الارهاب الدولي.

ـ ابراهيم صافي كان الجنرال آمر القوات السورية في لبنان ابتداءً من سنة 1976.

ـ علي حيدر كان جنرالاً برتبة عماد وقائداً للوحدات الخاصة، وهي وحدات مغاوير في القوات البرية ويعادل عديدها عديد فرقة كبيرة

وكانت الحلقة الثالثة تضم شخصيات مقربة من الرئيس تشغل مراكز حيوية تنفيذية أو توسطية في حقول تعتبر أساسية:

ـ علي أصلان، معاون رئيس أركان الجيش، كان يؤمن مراقبة رئيس الأركان السني حكمت الشهابي. كان لا يمكن تحريك أية قوة عسكرية بدون موافقته وإعلامه مسبقاً. كان أحد أكثر المقربين بين معاوني الرئيس.

ـ غازي كنعان كانت له صلة قرابة مع أسرة الأسد، إذ أن ابنه تزوج إحدى بنات جميل الأسد. كان جنرالاً برتبة لواء ومكلفاً بجميع الملفات الأمنية والملف اللبناني الذي كان يديره مباشرة مع الرئيس، وكان مندوباً سامياً حقيقياً من قبل سوريا في بيروت، وكان لا يمكن فعل أي شيء في لبنان بدون موافقته[4].

ـ محمد الخولي، جنرال من رتبة لواء في القوات الجوية، وقائد

(4) كان غازي كنعان رئيس جهاز المخابرات السورية في لبنان من سنة 1982 حتى سنة 2002، وفي تشرين الأول 2004 أصبح وزيراً للداخلية في حكومة ناجي العطري. انتحر ـ رسمياً ـ في 12 تشرين الأول 2005 في ظروف غامضة متصلة بالتحقيق الدولي في اغتيال رفيق الحرير.

لهذه القوات بعد أن ترأس جهاز المخابرات مدة طويلة، كان أحد المعاونين والرفاق التاريخيين للرئيس، الذي كان قد نظم له جهاز أمنه الأول أي جهاز مخابرات سلاح الجو.

إلى هذه الحلقات العلوية الثلاث كانت تضاف حلقة سنية تضم معاونين للرئيس منذ أمد بعيد. ورغم أن هؤلاء برهنوا بأشكال عديدة عن ولائهم، فقد وضعوا تحت وصاية علويين من الحلقات الثلاث الأولى. كنا نجد هنا وزير الدفاع السابق مصطفى طلاس، السني من مدينة حمص ـ وحكمت الشهابي رئيس أركان الجيش، السني من دمشق؛ وعبد الحليم خدام، السني من اللاذقية، الذي شغل منصب وزير الخارجية زماناً طويلاً، ثم منصب نائب رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون الخارجية. وبهذه الصفة كان دوره في القضية اللبنانية الموازي وبعض اوحيان المنافس لدور غازي كنعان حساساً إلى حد كان معه البعض يجهدون أنفسهم في كثير من الأحيان كي يصنفوا مخاصمات أهل الحكم في بيروت بين موالين لهذا أو لذاك، أو ليروا في كل مكان مؤشرات على فقدان نائب الرئيس حظوته قريباً، ولو تأجل ذلك باستمرار. أما حافظ الأسد، الذي لم يكن متعاطفاً بشكل خاص مع خدام، الذي كانت وظيفته الأولى هي «المحافظة على الخط» مع السنة اللبنانيين، فقد فضل عليه في آخر الأمر نائب وزير الخارجية السني الدمشقي فاروق الشرع.

إن الرئيس الشاب بشار الأسد لا يتمتع اليوم عند الرأي العام السوري بالمكانة التي كان يتمتع بها شقيقه باسل. وعلى عكس الصورة العسكرية التي كانت لأخيه الأكبر، كان هو الطالب المرهف الذي يترك مظهره إحساساً بشيء من الهزال لا تطمئن إليه الأوساط العلوية النافذة. كان هذا الانطباع الأول خاطئاً بلا شك. وبالفعل، إذا كان بشار لا يتمتع بالجاذبية التي كانت لأخيه، فإنه بالمقابل يبدو أكثر تروياً، وأكثر عناداً، وخصوصاً أكثر ثقافة، إذ أنه يظهر معرفة عميقة بالعالم الغربي، الأمر الذي يزيد من صعوبة التكهن بما سيفعل، ويقول ألان شوير: «إن دور المعلم والمرشد الذي كان للجنرال محمد ناصيف

خير بك في زمن باسل انتقل إلى الجنرال ابراهيم صافي، قائد فرقة المدرعات الأولى والقوات السورية في لبنان، مايجعله في حماية أقوى وحدة في الجيش».

إن هذه الوصاية الموكولة إلى علوي لا ينتسب إلى عشيرة الرئيس تعطي الرئيس الشاب بعداً أفقياً لم يكن يتمتع به شقيقه الأكبر. وفيما خص باقي الأمور، يستطيع بشار أن يعتمد على مكتب من ثلاثين شخصاً، معظمهم من العلويين، وبينهم مستشارا أخيه الرئيسيَّان بهجت سليمان وإياد أيوب. هذان الأخيران هما على اتصال دائم برئيس الحكومة السابق عبد الرؤوف الكسم، المنسق الحقيقي بين أجهزة المخابرات التي لا يمكن عمل شيء في سوريا وفي لبنان بمعزل عنها. هذا الفريق يتدخل باشرة في عمل الدولة اليومي منذ كانون الثاني 1995. وابتداء من هذا التاريخ أخذ حافظ الأسد، بصورة عامة، يحرص على أن تصدر بواسطة وريثه كل أنواع الاعلانات والتدابير المتوجهة صوب تحديث ما، إن لم يكن صوب انفتاح ما. ثم عزل رؤساء كل أجهزة المخابرات وعين مكانهم ضباطاً أصغر سناً، من جيل ابنه. وهكذا أُبعد كل من علي دوبا رئيس جهاز المخابرات العسكرية، ومحمد ناصيف رئيس جهاز الأمن الداخلي وكثيرون غيرهما؛ وعرف الذين حلوا محلهم أنهم مدينون بذلك لبشار وأن مصيرهم مرتبط عضوياً بمصيره.

عند وفاة الرئيس حافظ الأسد، ترك «ربيع دمشق» بنى الحكم على حالها عملياً، رغم الرغبات الضعيفة في الاصلاح. «كل خطوة متسرعة وغير متأنية على طريق التغيير تشكل خطراً على البلاد [...] والتطور السياسي الجاري الآن يجب أن يأخذ الواقع التاريخي في الحسبان». هذا ما قاله بشار الأسد في أول حديث طويل أدلى به إلى الصحافة العربية، بعد سبعة أشهر من تسلمه الحكم سنة 2000. إن الانفتاحات الخجولة التي أجراها رئيس الدولة الجديد، خلال تلك الفترة القصيرة، تنم عن وجود إرادة لإحداث تغييرات محسوبة، دون تصادم مباشر مع المصالح الحيوية لـ «الحرس القديم» و «الحلقات الثلاث».

مع عدم التقليل من المناخ الجديد لـ «الربيع السوري»، وإطلاق سراح

السجناء السياسيين، وصدور قوانين لأجل الانفتاح الاقتصادي، والنقاش حول المجتمع المدني، وإزالة صور أفراد أسرة الأسد ولافتات الدعاية تدريجياً من الأماكن العامة، فإنه يلاحظ أن حركة الانفتاح سرعان ما تأثرت بالمخاوف من انزلاق كالذي حصل في الجزائر، قد يثير مجابهات داخلية. هذه المخاوف التي عبر عنها عبد الحليم خدام نائب الرئيس، صدرت على أثر قيام سجالات حول المجتمع المدني، وحول هامش الحريات ودور حزب البعث، الحزب الحاكم منذ وصول حافظ الأسد إلى الحكم. وانغلقت الحياة العامة سريعاً حول الحزب الرسمي، الذي هو أكثر من أي وقت مضى أداة في يد العصبة العائلية المحيطة ببشار، كما تشاء صراعاتها الداخلية. إن موجة التململ التي تبعت انفتاح «الربيع السوري» الظاهري قمعت بسرعة وقساوة. هكذا أوقع حافظ الأسد، رغماً عنه، ابنه في فخ جعل منه أميراً مجمداً.

دمشق، 10 تشرين الثاني 2005. منذ الساعة السادسة صباحاً، تقوم رافعات بإخلاء السيارات المركونة في شوارع حي البرامكة المؤدية إلى الجسر الكبير، جسر الرئيس، وعلى طول سوق الحرفيين، وكل السبل المؤدية إلى الجامعة. وقبيل الثامنة أخذت تتوافد إلى هناك زرافات من الطلبة كان بينها من يرفع العلم السوري وآخر علم حزب الله. السيارات الوحيدة التي تتحرك أو تركن هنا سيارات فخمة في داخل كل منها ثلاثة أشخاص يخيل لك، حين ترى نظاراتهم السوداء وستراتهم الجلدية، أنهم يشتركون في مباراة السيد «مخابرات». طلب مني أحدهم إبراز أوراق هويتي، ولم يجد بينها تأشيرة الدخول، لكنه عدل عن متابعة البحث حين اكتشف جنسيتي وقال: «فرنسا! أهلاً. تمام» وأعاد لي جواز سفري.

«الذباب»، كما يسميهم الطلبة، حاضرون في كل مكان وقليلو التكتم، إذ أنهم يعملون بشكل ظاهر عند المفترقات الرئيسية. لا تكاد تتألف مجموعة حتى يبادروا الى طلب الهويات. يتكرر هذا المشهد عشر مرات، عشرين أو خمسين مرة. كان كل شيء تحت المراقبة حين ظهرت قبيل الساعة العاشرة خمس

سيارات فخمة يتقدمها رتل من دراجي الحرس الجمهوري واجتازت تصوينة الجامعة حيث كان المكان يغص بالناس. وكانت محطات الاذاعة والتلفزة الوطنية حاضرة لتنقل الحدث.

شاء الرئيس أن يتكلم في كبرى قاعات الجامعة، حيث كان من عادة أبيه أن يلقي خطباً، حين يقتضي ذلك الوضع الداخلي أو الدولي، أمام أجهزة النظام بكاملها، من الحكومة إلى البرلمان إلى حزب البعث والأجهزة الأمنية.

كان يبدو على الرئيس شيء من التوتر، حين قال: «قبل أن أبدأ خطابي، أود أن أقول إن هناك سؤالاً طرح كثيراً علي بشيء من القلق، وهو: «لماذا أنت شاحب اللون إلى هذا الحد؟» فأجبت بأني أعاني من إصابة خفيفة بداء الكريب، والآن أكرر هذا كي لا يطرح علي السؤال مجدداً». وانتقل بسرعة إلى إلقاء خطابه المكتوب، ملتصقاً بأوراقه، فقال: «إن الظروف تقوي وحدتنا. ومتى كنا متحدين أصبحنا أشد قوة وحيوية. كنت أنوي أن ألقي هذه الكلمة في الأسبوع القادم. لكن تسارع الأحداث حملني على إلقائها اليوم». تركز الكلام على دفاع يستحيل المس به عن سوريا وعن العالم العربي في وجه الضغوط الغربية، وكان هذا بيت القصيد في خطاب استغرق ساعة ونصف الساعة.

كنت أشاهد إلقاء الخطاب في تلفاز مقهى للطلبة يبعد خطوتين عن الجامعة. كان الحضور مصغياً باهتمام. وكان «الذباب» يراقبون الخارج. وكان يبدو أن الطلبة يتجاوبون جيداً مع اختيار الرئيس النبرة المأساوية: «إن الحملات التي تستهدف الأمة العربية وخصوصاً سوريا في السنوات الأخيرة تبدو خطيرة بنوع خاص. وخطورتها تكمن في كونها تستهدف العمق الفكري والنفساني والخلقي لـ «الانسان العربي» وذلك في إطار حرب نفسية تستهدف خصوصاً أجيالنا الفتية بقصد تجريدها من هويتها، ومن تراثها وتاريخها». وأعرب الرئيس عن ثقته بقدرة سوريا والمنطقة على مقاومة هذه المؤامرة الخارجية بنجاح، ثم رد على الأصوات التي تلومه لأنه لم يقم بإصلاح كاف في البلاد، وعلى تلك التي «كانت تنتظر رضوخه» للأوامر الدولية، وتلك التي تعتبر سوريا «شبه موقع أمامي» للهيمنة الاسرائيلية على الشرق الأدنى بكامله.

ثم قام بشار بتعداد للمشاكل. ابتدأ بالوضع في العراق، البلد المجاور المهدد بالانفجار الوطني. كانت قد وجهت الى الرئيس اتهامات من قبل السلطات العراقية وواشنطن ولندن بالسماح بمرور الارهابيين فكرر الرئيس إدانته لأعمال العنف وللتسللات. وشدد على صعوبة مراقبة الحدود منوهاً بإستحالة تأمين هذه المهمة من جراء نقص الوسائل التقنية واللوجستية. وقد سبق له أن قال هذا الكلام لكولن باول قبل سنتين. ألم يجبه باول بأن الولايات المتحدة هي أيضاً غير قادرة على ضبط حدودها مع المكسيك؟

وذكر بأن دمشق تمنت إقامة علاقات دبلوماسية مع العراق، مبدياً أسفه لفشل البعثة التي أرسلت إلى بغداد. كانت هذه قد دعت، دون جدوى، السيدين طالباني والجعفري لزيارة دمشق. إن سوريا لا تكف عن إظهار إرادتها الطيبة، لكن التعاون يقتضي وجود طرفين وأنه لا يخال أن هذا متوافر عند قوات الاحتلال وعند السلطات الجديدة هناك. وأكد مجدداً أن سياسة اليد الممدودة ستظل قائمة في جميع الأحوال.

ثم انتقل إلى الملف اللبناني الذي خصه بمكان مركزي في خطابه، قبل أن ينتقل إلى مسائل السياسة الخارجية وخصوصاً النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، متوسعاً في أطروحة التسميم الذي ذهب ضحيته ياسر عرفات بالرغم من «التعاون القوي بين فرنسا وفلسطين».

وختم خطابه بملفات السياسة الداخلية، فأعلن أنه ينوي «مواصلة الاصلاحات»، ومكافحة الفساد، وانفتاح الاقتصاد وتطبيق مقررات مؤتمر حزب البعث الأخير لأجل المزيد من مشاركة «القوى الوطنية»[5]. وأطلق نداءً للمقاومة من جانب سكان الجولان الذين يجابهون الاحتلال الاسرائيلي، متأسفاً

---

(5) أما بالنسبة إلى تحديث الحياة السياسية السورية، فقد تحدث بسرعة عن قانون الأحزاب وشاء أن يتوسع في الكلام عن المسألة الكردية وبالضبط عن الاحصاء الذي لم يتم سنة 1962. وقال إنه مدرك للصعوبات وأنه أمر بتذليل العقبات وأن العمل يوشك أن يبلغ «مرحلته الأخيرة» من أجل تحديث الدولة «لأجل مواجهة اللحظة العصيبة التي تمر بها البلاد».

لعدم تطبيق قراري مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة اللذين يحملان الرقم 242 و338.

كانت المسألة اللبنانية وعلاقات دمشق مع لجنة التحقيق الدولية هي بالتأكيد التي ايقظت جمهور الطلبة الذي كان قد بدا عليه الملل حيال خطاب لا جديد فيه. فأكد الرئيس أن هذه المسألة، وخصوصاً التطورات الأخيرة، تكشف النقاب عن تدبير مؤامرة دولية على سوريا، إذ أن القرارين 1559 و1636 ليسا سوى محطتين في تنفيذ خطة تهدف إلى إعادة وضع المنطقة تحت وصاية غربية. والقرار 1559 لا يتصل بالتجديد للرئيس إميل لحود أكثر من اتصال تحقيق ميليس والقرار 1636 باغتيال رفيق الحريري. لقد استخدمت كل الوسائل لاتهام سوريا، بما في ذلك إفادة زهير الصديق الباطلة، الأمر الذي يدل على انحياز ميليس وتسييس تقريره إلى أقصى الحدود.

«الدليل الأول على براءة سوريا هو مسألة الشاهد المزيف. متى نبحث عن شاهد زور؟» ـ يسأل الرئيس بشار الأسد ـ «حين لا نكتشف أدلة، ولا نجد صلة أكيدة بين الجريمة وبين المتهم بها. محاولة وفبركة شاهد زور تشكلان إخلالاً خطيراً بواجب البحث عن الحقيقة. هكذا يثبت التقرير والشاهد المزيف، من حيث لا يدريان، براءة بلادنا. [...] لن أتحدث بعد الآن عن هذا التقرير، ولا عن تسييسه أو عدم تسييسه، أي عن الظروف التي رافقته. فمن الواضح تماماً أن المسألة سياسية وأن قرارات مجلس الأمن وتقرير لجنة التحقيق الدولية هي جزء من عملية شاملة لتوجيه التهمة إلى سوريا».

فيما خص عدم التعاون مع اللجنة، يذكر الرئيس بأنه قال بكل صراحة في حديثه إلى شبكة CNN الأميركية أن كل سوري ضالع في اغتيال رفيق الحريري سيحال فوراً أمام القضاء ويعتبر خائناً للأمة. ثم يوجز قائلاً: إننا نرى أن العملية بكاملها تهدف إلى إحداث تقارب وحتى إلى عقد صلح منفرد بين لبنان وإسرائيل، واستطراداً إلى نزع سلاح حزب الله الذي يواصل مقاومة الدولة العبرية.

أما فيما خص رفض تطبيق القرار 1559، فيتهم الرئيس جماعة آل الحريري بنكران الجميل وحتى بسوء الخلق لانتقادهم حضور دمشق في بيروت لأن رفيق الحريري نفسه «كان السند الرئيسي لهذا الحضور»، وأن «المتاجرين بالدم» الذين يستغلون اغتياله إنما يسعون إلى جني مكاسب سياسية ومادية. لقد تسنى لبشار نفسه، حين التقى رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، أن يبلغه أمرين: أولاً، أنه ليس عند دمشق أي شيء ضد اللبنانيين، وثانياً، أنها لن تسمح أبداً بأن يصبح بلد الأرز بؤرة للتآمر على بلاده. ويأسف الرئيس لأن هذا التوضيح لم يجد نفعاً: «نرى الآن جيداً أن لبنان هو بؤرة كل المؤامرات. هذا يعني أن السيد السنيورة لم يفِ بتعهداته أو أنهم لم يسمحوا له بالوفاء بها، لأنه عبد يأتمر بأوامر عبد آخر. على أي حال، إن سوريا ولبنان يظلان متحدين على أساس المصير المشترك، ولأن قوة كل منهما قوة للآخر».

أخيراً وإقفالاً لهذا الملف، أطلق الرئيس السوري نداء مزدوجاً، فقال إن سوريا الواثقة من براءتها ستواصل التعاون مع لجنة التحقيق الدولية للمساعدة في إظهار الحقيقة، لكن «بشروطها هي ودون التنازل عن سيادتها». إنها سترد على تحدي كل الضغوط الدولية التي تمارس علهيا، إذ أنه «ليس الرئيس بشار من سيطأطىء الرأس أمام أي شخص في هذا العالم وليس شعبه أو وطنه من سيفعل ذلك. نحن لا ننحني إلا أمام الله عزّ وجلّ».

وعلّق الطلبة على الخطاب قائلين إنه كان من المتوقع أن لا يقدم الرئيس أي تنازل وأي تعديل استراتيجي في التوجه، بل إنه على العكس «أقفل الباب» مستعيناً بنظرية المؤامرة الخارجية وبالشعارات الأساسية التقليدية شبه «الناصرية» للقومية العربية. وفي الوقت ذاته، إلى جانب السخرية من هذه الاستعارات المفروضة، «كما في التزحلق الفني على الجليد»، لم يقلل شبان المقهى من وزن التأثير الاسرائيلي في الأحداث الأخيرة واستنكروا سياسة «الكيلين والمعيارين» من جانب الأسرة الدولية ومن جانب الولايات المتحدة على الأخص. وصاح عمر، طالب السنة الثانية في كلية العلوم قائلاً: «لماذا يجب

علينا أن نطبق حرفياً قرارات مجلس الأمن بينما إسرائيل تضرب بها عرض الحائط؟».

واعتبر الطلبة أن بشار أعرب بوضوح عن عزمه على محاربة القاضي ميليس، دون أن يصل في ذلك إلى القطيعة، لكن مع تحديده شروطه الخاصة. وقام نقاش عفوي حول كلام الرئيس الدائم عن الرسالة المزدوجة، المستوحى من الطريقة المجربة الموروثة عن أبيه. كان «الأسد المسن» يجمع إلى الخطاب العلني الشديد الصلابة موقفاً براغماتياً وتعاونياً في الواقع، آخذاً نسبة القوى بعين الاعتبار. وفي هذا الوقت تعود الأحاديث بلا ملل عن القرار 1559 «أصل كل حالات سوء الفهم». استمر النقاش حتى المساء عند بائع البوظة دامر، قرب كنيسة الفرنسيسكان في حي الصالحية. كانت أسئلة الطلبة تدور بصورة رئيسية حول تدهور العلاقات بين باريس ودمشق وانضمام فرنسا إلى الأطروحات الأميركية.

إن سوريا التي أفادت كثيراً، كسائر البلدان المتاخمة للعراق، من التهريبات التي صاحبت الحصار الاقتصادي على بغداد، كانت قد عارضت في مجلس الأمن شن حرب جديدة انكلو ـ أميركية على العراق. وكانت بذلك تشاطر فرنسا وألمانيا وبلجيكا هذا الموقف. وبعد أن تم غزو العراق، كانت سوريا تأمل، وكذلك شركاؤها الفرنسيون والألمان، أن تلعب دوراً في عودة الاستقرار إلى بغداد، لا سيما وأن النظام العلوي كان دائماً يحافظ على علاقات قوية مع كوادر بعثيين سابقين وعشائريين هناك. لكن واشنطن كانت لا تريد ذلك، وشددت الضغط على دمشق، بما في ذلك إقرار الكونغرس في 11 تشرين الثاني 2003 لقانون سمي «قانون محاسبة سوريا»[6]. وفي ربيع السنة ذاتها، قال وزير خارجيتها كولن باول، بعد عودته من زيارة إلى دمشق، إن

(6) يسمح هذا القانون لرئيس الولايات المتحدة، إذا رأى ذلك مناسباً، بأن يتخذ عقوبات بحق سوريا، التي لا تزال مدرجة في اللائحة الأميركية للدول المساندة للإرهاب.

للنظام العلوي ثلاث أصابع ـ واحدة في لبنان وواحدة في العراق وواحدة في فلسطين ـ وأن الولايات المتحدة ستفعل كل ما في وسعها لكي تقطعها.

يعتبر فلينت ليفيريت، المحلل المكلف بالملف السوري في وكالة الاستخبارات الأميركية، ثم في دائرة التوقعات لدى وزارة الخارجية، وأخيراً بمديرية شؤون الشرق الأدنى في مجلس الأمن القومي (NSC)، أن بشار الأسد كان يستحق مزيداً من المراعاة من جانب الادارة الأميركية[7]. ويذكر بأن الرئيس الشاب، الأمين على إرث والده، كان قد أعلن منذ وصوله إلى الحكم أن «هدفه الاستراتيجي» هو عقد صلح مع إسرائيل، وأنه عرض في مناسبات عديدة استئناف المفاوضات مع تل أبيب «دون شروط مسبقة». لكن حكومة أرييل شارون، بضوء أخضر من واشنطن، رفضت بشكل قاطع استئناف هذا الحوار، وطلبت تفكيك حزب الله وطرد ممثلي المنظمات الفلسطينية المتطرفة من سوريا. وأعلن شارون، كي يثني بشار نهائياً عن التفكير بالأمر، أن إعادة الجولان إلى سوريا غير واردة وأنه ينوي مضاعفة عدد المستوطنين اليهود هناك خلال ثلاث سنوات.

بعد مرور شهرين على إقرار «قانون محاسبة سوريا» أطلق جاك شيراك ماكنة القرار 1559، الذي يطالب بانسحاب القوات السورية فوراً من لبنان. هل كان للردة الفرنسية صلة بتوزيع الأوراق الجديد في العراق. أم بخلاف تجاري بين دمشق وباريس حول عقد هام يتعلق بالغاز؟ أم بالصداقة الخاصة التي كانت بين جاك شيراك ورفيق الحريري؟ أم بتدهور أعمق في العلاقة المعقدة التي حاول الرئيس الفرنسي أن يقيمها مع الرئيس السوري الشاب الذي كان يحميه؟

---

(7) Flynt Leverett, *Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire*, Washington, Brookings Institution Press, 2005.

الفصل الرابع

قصة القرار 1559 السرية

إيفيان في 2 حزيران 2003. في ختام اليوم الثاني لقمة الدول الثماني المخصصة لمشاكل الاقتصاد الجمعي ومسائل التنمية المديدة والبيئة، كما للملفات الدولية الكبرى، افتتح جاك شيراك ندوته الصحافية الثانية منوهاً بأن «الشكوك المتصلة بالحرب في العراق قد تبددت، بقدر ما لخفض أسعار النفط من أهمية...». وتعاقبت عدة أسئلة حول هذه المواضيع، وحول التعاون ضد الارهاب والعلاقة بين بلدان حلف الأطلسي.

بدا الرئيس متشنجاً بنوع خاص حول هذا الملف الأخير، خصوصاً حين سألته عن سبب عدم صدور تصريحات رسمية عن الجانب الأميركي وعما يمكن أن يكون لذلك من معنى سياسي لجهة جدوى هذه القمة.

تظاهر الرئيس بالتعجب من سؤالي وقال: «لم يصدر تصريح عن أحد».

كررت سؤالي قائلاً: «لم نشاهد في المركز الصحفي أي ناطق رسمي بلسان الرئيس الأميركي، والرئيس بالذات لم يكلف نفسه عناء الإدلاء بتصريح رسمي أمام الصحفيين قبل أن يغادر القمة على عجل إلى الشرق الأدنى. هل يستدعي هذا تعليقاً خاصاً من جانبكم؟».

أجاب الرئيس: «رأيت في الوفد الأميركي عدداً كبيراً من الناطقين وأناساً

كانت مهمتهم الاتصال بالصحافة. استغرب أن تكون فاتتك مشاهدتهم، لأنهم كانوا كثراً».

سؤال: «يبقى مع ذلك أن الكلام الرسمي الأميركي، وأشدد على كلمة الرسمي، لم يكن شديد الحضور إبان قمة الدول الثماني...»

الرئيس: «أتظن أن الأمر كان خلاف ذلك قبلاً؟»

سؤال: «على صعيد الشكل، نعم».

الرئيس: «بوسعي أن أؤكد لك أنه لا يجب استنتاج أي شيء من ذلك».

صباح اليوم إياه، لم يكن الجو أكثر انفراجاً. قبل أن يغادر جورج بوش إيفيان حيث لم يمكث إلا بضع ساعات قبل أن يذهب لحضور قمتي العقبة وشرم الشيخ في الشرق الأدنى[1]، اكتفى بالرد سريعاً على بضعة أسئلة طرحتها الصحافة المسموعة والمرئية، إذ قال: «أولاً أشكر جاك شيراك على ضيافته الحارة. الاجتماع جرى بصورة جيدة جداً. تكلمنا هذا الصباح عن تمنياتنا المشتركة لأجل تنمية اقتصاداتنا. أجد أن الاجتماع كان ممتازاً، ممتعاً جداً. والآن، سأطلب نصيحة جاك شيراك بشأن ملف الشرق الأدنى، فهو رجل يعرف الكثير من الأمور عن الشرق الأدنى، ونظرته جيدة فيما يتعلق بالشرق الأدنى. أعلم أن كثيراً من الناس في بلدينا كانوا يتساءلون عما إذا كان يمكن حقاً أن نقعد أحدنا بجانب الآخر وأن يدور بيننا حديث لطيف. الجواب هو نعم تماماً. لذا أنا مسرور جداً بمجيئي إلى هنا، وأقول إن هذا الاجتماع كان مفيداً وإيجابياً جداً».

---

(1) كان جورج بوش واثقاً من مفعول التدريب «الديموقراطي» للنصر الأميركي في العراق، فجمع يوم 4 حزيران 2003 في العقبة بالأردن الأطراف المباشرة في النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، لكي يعيد الاعتبار إلى خريطة الطريق التي لم يدعمها حتى حينه إلا من طرف اللسان. وعشية ذلك اليوم، كان قد حصل في شرم الشيخ على دعم بلدان المنطقة في التعاطي مع تداعيات سقوط بغداد، بما في ذلك على صعيد مكافحة الارهاب التي تبقى لها الأولوية في سياسته الخارجية.

على السؤال: «كيف ستعملون معاً في موضوع العراق؟»، أجاب جاك شيراك: «لدينا أساس متين اسمه القرار 1483» ـ أساس متين يكرس احتلال العراق من قبل التحالف الأنكلو ـ أميركي.

ويضيف جورج بوش قائلاً: «أحرص على شكر الرئيس شيراك لمساندته القرار الأخير الصادر عن الأمم المتحدة. لنكن صريحين! لقد مررنا في مرحلة صعبة. موقف جاك شيراك واضح جداً، وأنا شخصياً قلت بوضوح ما هو موقفي. استطيع القول إن علاقاتنا جيدة لأن في وسعنا أن نكون شرفاء جداً أحدنا مع الآخر. فيما يتعلق بالتركيز على العراق، على عراق سليم، عراق مزدهر، نحن متفقان وسنتقدم معاً لكي يكتسب الشعب العراقي القدرة على إدارة بلاده. إذا عملنا معاً، نستطيع أن نتصرف على نحو يجعل الوصول إلى ذلك أسرع مما لو استمرت التباينات بيننا حول هذا الملف».

في الكواليس، كان المحيطون بكلي الرئيسين يخشون الأسوأ، فباتوا الآن مرتاحين إلى هذا التفاهم الظاهري، الذي لم يقتنع به أحد ولكنه على الأقل حال دون عرض خلافات جديدة أمام الملأ. أشار أحد مستشاري جاك شيراك قائلاً: «إن إيفيان أتاحت الفرصة لكسر الجليد، إذ أن الرئيسين كانا لم يتبادلا الكلام منذ سقوط بغداد». وأضاف: «ومما يزيد من أهمية هذا الاتصال أن قمة الدول الثماني القادمة ستنعقد برئاسة أميركية في ولاية جورجيا في الولايات المتحدة».

وجرى لقاء آخر بين الرئيسين في نيويورك خلال شهر أيلول 2003 على هامش الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة. وبات جاك شيراك بعد ذلك مقتنعاً بأن عليه أن يأخذ المبادرة «لأجل طي الصفحة العراقية، بغية إحياء العلاقة الأطلسية»، على حد قول أحد مستشاريه.

قي الواقع، كان الرئيس قد طلب منذ فترة من سفيره المخلص في واشنطن، جان ـ دافيد ليفيت، أن يعرض عليه مقترحات يمكن أن «تجسد هذه المصالحة الفرنسية ـ الأميركية». بالاضافة إلى مواصلة القوات الخاصة الفرنسية عملها إلى جانب القوات الأميركية لمكافحة الارهاب في أفغانستان، وإلى

العون الفرنسي من أجل اعادة الاستقرار في هايتي، البلد الذي يعتبر ضاحية للولايات المتحدة، كان جان ـ دافيد ليفيت على يقين من إمكان المراهنة على «ضربة» في لبنان، بل على «ضربة مزدوجة» تقوم على تقديم العون لرئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، صديق جاك شيراك الشخصي، في مواجهة مطالب دمشق، بالاضافة إلى المشاركة في «نشر الديموقراطية» في الشرق الأدنى، المشروع العزيز جداً على قلب جورج بوش.

لكي تنجح هذه الضربة، يجب الإعداد لها بدقة من قبل أشخاص موثوقين ومتفانين. يعلق دبلوماسي يعرف المنطقة جيداً على ذلك قائلاً إنه كان يتعين إبقاء محللي الشؤون العربية في (ANMO)[2] بعيدين عن العملية إلى أقصى حد ممكن. وبغية الحفاظ على التحكم التام والكامل بالعملية، عهد الرئيس إلى مستشاره الدبلوماسي موريس غوردو-مونتاني[3] بهذا الملف الذي ينبغي له أن يفضي إلى وضع نص مشروع قرار يتبناه مجلس الأمن الدولي. كان العمل يجري بتعاون وثيق مع جان ـ دافيد ليفيت من واشنطن الذي كان يعتمد في المرحلة الأخيرة على من يلقبه بـ «أخيه الصغير» برنار إيمييه، المستشار التقني السابق في قصر الإيليزيه الذي كان آنذاك مدير الـ (ANMO) ثم عينه جاك شيراك سفيراً لفرنسا في بيروت لكي يؤمن متابعة القضية.

ابتدأت القصة السرية للقرار 1559 فعلاً في خريف سنة 2003. قام

---

(2) مديرية إفريقيا والشرق الأدنى في وزارة الخارجية الفرنسية.

(3) على غرار دومينيك دو فيلبان، الذي كان معاوناً له في سنة 1993 حتى سنة 1995، كان موريس غوردو ـ مونتاني أحد أعضاء الفريق الأقرب إلى جاك شيراك الذي كلفه بمهمات إستراتيجية عدة مرات. وحين كان مدير مكتب ألان جوبيه الذي كان رئيساً للوزراء من سنة 1995 حتى سنة 1997، كان أيضاً، إلى جانب معلمه دومينيك دوفيلبان، الذي كان أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية، وراء قرار الحل الذي أجهض سنة 1997. عين سفيراً في اليابان بين سنتي 1998 و2002 (أنظر الفصل الحادي عشر «كيف قطع رأس قيادات الأجهزة السرية الفرنسية») ثم عين مستشاراً دبلوماسياً لرئيس الجمهورية بعيد تعيين دومينيك دو فيلبان وزيراً للخارجية في خريف سنة 2002.

موريس غوردو-مونتاني بزيارة إلى دمشق في محاولة لإقناع الرئيس الشاب بشار الأسد بـ «وجوب تقديم تنازلات في لبنان والنظر بعين الاعتبار إلى الوضع المستجد في المنطقة بعد سقوط بغداد». كان الاتصال عسيراً منذ الوهلة الأولى. أبلغ وليد المعلم، نائب وزير الخارجية وسفير سوريا السابق في واشنطن، موريس غوردو ـ مونتاني، الرد السوري عقب اتصال دومينيك دوفيلبان الهاتفي بالرئيس بشار الأسد، منذ بداية الأسبوع الثاني للحرب في العراق، طالباً منه أن يأخذ بعين الاعتبار عواقب «حرب قصيرة وانتصار أميركي كامل في الميدان العسكري». وقال نائب وزير الخارجية السوري: «شعرنا بأننا تعرضنا للتخلي وللخيانة» وأوضح قائلاً: «كان دومينيك دوفيلبان قد طلب منا على مدى أسابيع أن نؤيد معارضته للحرب الأميركية في مجلس الأمن فأيدناها بلا تحفظ رغم المخاطر السياسية على بلادنا، وها هو نفسه يأتي الآن، بعد بدء العمليات العسكرية بالكاد، ويطلب منا أن نستبق الانتصار الأميركي ونأخذ عواقبه بعين الاعتبار. كان في ذلك نوع من التهديد... إفهموا اندهاشنا، إن لم أقل انزعاجنا». وبالرغم من رد مبعوث جاك شيراك الخاص بالقول إن «باريس لم تفكر قط بتزعم ائتلاف مناهض لأميركا، رغم معارضتها للحرب»، كان كلامه يذهب هباءً وكذلك طلباته فيما خص انسحاباً سورياً من لبنان. ومما زاد من عدم أهلية موريس غوردو ـ مونتاني لتقديم هذه المقترحات كون المخابرات السورية تحوز مذكرة تعتبره صديقاً حميماً للسيد نصرالله صفير، البطريرك الماروني اللبناني. وتنوه هذه المذكرة بمعرفته الجزئية جداً بإشكاليات الشرق الأدنى وبعلاقاته المشبوهة بأوبوس ديبي، المؤسسة المنوط بها تنشئة نُخب كاثوليكية والتي أسسها سنة 1928 خوسيماريا إسكريفا دو بالاغوير الذي كان يتغنى بنظام فرانكو. إن هذه المعطيات، أكانت صحيحة أو لا، عززت التفسير السوري حول «انقلاب فرنسي» كان مبعوث جاك شيراك يؤدي فيه دور ساعي البريد. حتى وإن كانت هذه المهمة غير منسقة مع واشنطن، بل مع برلين وموسكو، فإنها جاءت مناهضة لدمشق، لا سيما وأن رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري كان في الوقت ذاته يحاصر «صديقه شيراك» طالباً

مساعدته على فك الطوق السوري. لم تستجب دمشق قط لمهمة غوردو ـ مونتاني، وفي شتاء 2003 ـ 2004 أدخلت العلاقة الفرنسية ـ السورية في حقبة جليدية.

لم يشكل هذا الرفض مفاجأة لباريس لأنه كان يندرج في سلسلة من الخيبات ومن حالات سوء الفهم، التي يزيد من مرارتها، أن فرنسا كانت تُعتبر دائماً «حليفة احتياطية لدمشق». كان شيراك شخصياً قد بذل جهوداً كثيرة، بناء على طلب رفيق الحريري، لاستمالة الشاب بشار الأسد إلى معسكره وللمراهنة عليه منذ سنة 1999 حين كان لا يزال المرشح لوراثة النظام. وفي حزيران سنة 2000، أراد أن يسجل «دعمه لهذه الخلافة» إذ كان رئيس الدولة الأوروبية الوحيد الذي حضر مأتم حافظ الأسد دون أن يأبه لانتقادات جاءته من كل صوب. وكما كان شأنه مع ملك الأردن الشاب عبدالله الثاني ومع ملك المغرب الشاب محمد السادس، كان يظن أن في وسعه التأثير على الابن عن طريق تكريم الأب، ومواكبة تحديث سوريا وانفتاحها. ولعب الرئيس الفرنسي دور العراب الثابت، فدعا بشار الشاب إلى باريس وأعدّ له جولة أوروبية، فاتحاً أمامه أبواب مدريد وروما ولندن. في تشرين الثاني سنة 2002، في مؤتمر في مؤتمر «باريس الثاني» أنقذ جاك شيراك لبنان ورئيس وزرائه رفيق الحريري من الإفلاس[4]. كان دين لبنان قد بلغ رقماً قياسياً هو 38 مليار دولار. فأقنع الرئيس الفرنسي البلدان المانحة بتقديم قرض، لقاء فائدة ميسرة، قيمته أربعة مليارات دولار إلى حكومة صديقه. انتزع جاك شيراك هذه التسوية رغم معارضة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحتى وزارة الاقتصاد والمال الفرنسية. وبالمقابل تعهد رفيق الحريري بإجراء إصلاحات أساسية بما في ذلك تخصيص الكهرباءو الاتصالات التي كانت تؤمن مصادر دخل مهمة لكثير من

(4) ترأس رفيق الحريري خمس حكومات بين سنتي 1992 و2004: كان رئيساً لمجلس الوزراء من 31 تشرين الأول 1992 حتى كانون الأول 1998 ثم من 23 تشرين الأول سنة 2000 حتى 21 تشرين الأول 2004.

السوريين المتنفذين. لكن سوريا فرضت تعديلاً وزارياً عين بموجبه وزير جديد للمالية. ولم تتحقق الاصلاحات، الأمر الذي أثار غضب جاك شيراك.

كان رفيق الحريري يستدعى بانتظام إلى دمشق «حيث يعامل كموظف صغير يهان وتصدر إليه الأوامر كأنه واحد من أصغر الخدم» كما يقول أحد المقربين من رئيس الوزراء اللبناني. وأخذت العلاقات تسوء بصورة مستمرة بين دمشق وبيروت وكان رفيق الحريري غالباً ما يشكو من هذا الأمر لدى «صديقه جاك». وتوترت العلاقة بين دمشق وباريس أيضاً. وأخذت البوادر السلبية تتكاثر. وفجأة سحبت دمشق من توتال استثمار مكامن الغاز في شرق سوريا وعهدت به إلى شركة أميركية. أثار هذا غضب شيراك من جديد، ومما زاد في غضبه أنه كان قد اتصل ببشار وقال له إنه يعلق أهمية كبيرة على هذا الملف. إن الرئيس الفرنسي، الذي «يتمسك بمعنى للصداقة عميق جداً، لم يتحمل كل هذه الاخفاقات التي عاشها كخيانة» على حد قول أحد المقربين منه.

«هناك تفصيل بعيد الدلالة على تردي العلاقة الفرنسية ـ اللبنانية ـ السورية، وهو أن سفير لبنان الجديد في باريس انتظر أربعة أشهر كي يقدم أوراق اعتماده. وجُمدت برامج التعاون الاقتصادي التي أطلقت لدى تسلم بشار الأسد الرئاسة، وزادت دمشق من التمسك بمواقفها لا سيما وأن عقوبات أميركية جديدة فرضت عليها منذ خريف 2003 عملاً بـ «قانون محاسبة سوريا». ولم يبق لدى دمشق أي شك في أن التلاقي الفرنسي ـ الأميركي تحقق على حسابها.

وجاءت احتفالات الذكرى الستينية لنزول الحلفاء في النورماندي، خلال حزيران 2004، لتؤكد هذه النظرة. كان يعرف كل من جاك شيراك وجورج بوش، بعد مرور سنة على قمة إيفيان، أن لهذه الذكرى معنى تاريخياً عميقاً وأنها يجب أن تسجل مصالحتهما الحقيقية «وفي أي حال، يجب أن يكون هذا الموعد مناسبة لمصارحة في العمق، إن لم يكن نقطة انطلاق جديدة في العلاقة الأطلسية» كما يوضح أحد مستشاري شيراك.

في الجانب الأميركي، كان يقال بوضوح أن اتفاقاً ضمنياً عقد في إيفيان

لجعل هذا الموعد النورماندي «اللحظة الرسمية للمصالحة بعد الخلاف حول العراق». كان الرئيس الفرنسي ونظيره الأميركي يتبادلان الابتسامات والمصافحات الحارة، وعقدا حتى ندوة صحفية مشتركة في قصر الإليزيه. كان المشهد أشبه بزواج مصلحة أكثر منه مصالحة حقيقية. فإن جورج بوش الذي يواجه تورطاً في المستنقع العراقي أخذ يدرك معناه، مضطر أن يساوم البلدان المعارضة للحرب، محاولاً إيجاد مخرج سياسي لمأزقه العسكري، واستدراج هذه البلدان إلى الأخذ بمشروعه المسمى الشرق الأوسط الكبير. أما جاك شيراك، فكان يريد التخلي عن دوره كزعيم لائتلاف مناهض لأميركا، والتقرب من واشنطن، ساعياً في الوقت ذاته لإقناع العالم العربي ـ الاسلامي بأنه لم ينقلب كلياً على سياسته السابقة.

ويضيف مستشار الرئيس شيراك قائلاً إنه في هذا الاطار، عقب الندوة الصحفية المشتركة في قصر الإليزيه وخلال مأدبة العشاء التي تلته، «أطلق جاك شيراك بالونه الاختباري اللبناني الذي كان قد بلغ شوطاً متقدماً». كان الرئيس خلال المأدبة، وحسب عادته، كثير الكلام، ولا يحجم عن إظهار نفسه خبيراً بشؤون الشرق المعقد: «إذا قطعت الرباط بين سوريا ولبنان سقط النظام العلوي في دمشق» ـ قال هذا لنظيره الأميركي الذي راق له هذا الكلام وبدا مهتماً به، فقال جورج بوش: «أنت تعرف الملف، فَسِر به ونحن سنتبعك». أذيع حينذاك أول بيان فرنسي ـ أميركي مشترك حول لبنان. وخلص مستشار قصر الإليزيه إلى القول في الختام: «عجل مفعول نورماندي إنجاز ترتيبات القرار 1559 الذي وضع بصيغته النهائية نهاية شهر تموز في منتجع رفيق الحريري في سردينيا، بعد دفع جديد في مؤتمر الدول الثماني. وأمسى لبنان قاعدة المصالحة الفرنسية الأميركية».

فإنه ما بين 8 و10 حزيران 2004 انعقدت قمة الدول الثماني في سي آيلاند، في ولاية جورجيا بالولايات المتحدة، حيث عرض جورج بوش مشروعه للشراكة بين الدول الثماني والشرق الأوسط الكبير؛ لقد تغير اسم الشرق الأوسط الكبير تحت ضغط البلدان الأوروبية فأصبح يدعى «الشراكة

لأجل مستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الموسع وإفريقيا الشمالية» وبموازاة «الحرب العالمية على الارهاب»، ذُكرت «الديموقراطية» لأجل «إصلاح» البلدان المعنية. ويقول دبلوماسي عربي في واشنطن إن «رباطاً لا ريب فيه يجمع بين إعلان الدول الثماني عن الشرق الأوسط الكبير وبين القرار 1559 المتعلق بلبنان وسوريا». «في ذلك الحين، كان الأميركيون يرحبون بكل عرض يمكن أن يسهم في حلحلة الطوق العراقي، الذي كان يراد له في البداية أن يحمل «عدوى ديموقراطية» مرشحة للانتشار في المنطقة بكاملها. فجاءت المبادرة الفرنسية حول لبنان وسوريا متطابقة تماماً مع الروح المؤسسة لإرادة إعداة التشكيل هذه، التي كان يراد لها أن تمتد وتشمل كامل القوس العربي ـ الاسلامي».

بانتظار قدوم هذه «العدوى الديموقراطية»، كان المستشار الدبلوماسي لجاك شيراك على عجلة من أمره في ما خص ثلاثة استحقاقات ملحة هي: انتهاء ولاية الرئيس اللبناني إميل لحود، والمبادرات السورية لتمديد هذه الولاية، وضغط رفيق الحريري الذي يريد توطيد سلطته وتأمين انتخاب رئيس مسيحي من بين أصدقائه بديلاً لإميل لحود. وفي جو من الكتمان التام، كثرت أسفار ومشاورات موريس غوردو ـ مونتاني بين واشنطن وبيروت ونيويورك وسردينيا. وتؤكد عدة مصادر عربية وغربية أن وزير الثقافة اللبناني السابق، وأستاذ العلاقات الدولية في معهد الدروس السياسية في باريس، غسان سلامه، رافق موريس غوردو ـ مونتاني إلى سردينيا، أو أنه على الأقل أحد الذين عملوا على وضع نص القرار 1559. وتقول مصادر مأذون لها أخرى إن غسان سلامه، إلى جانب مروان حماده، الرأس المفكر للطائفة الدرزية، والذي كان في حينه وزيراً للاقتصاد والتجارة، كانا في عداد «الفريق اللبناني الذي أعد النص» إلى جانب رفيق الحريري نفسه وابنه سعد. يرد مروان حماده على هذا الكلام قائلاً إنه «هراء من صنع المخابرات السورية» ويضيف: «مع أننا نتبنى حسنات هذا القرار، لم يكن لنا شرف المشاركة في وضعه». ويذهب غسان سلامه إلى أبعد من ذلك فيدعي أنه علم بصدور القرار 1559 «يوم 3 أيلول،

كسائر الناس، من قراءة الصحف»، وأن هذا كان «مفاجأة هائلة له» ويضيف: «أما فيما يتعلق بموريس غوردو ـ مونتاني، فقد تعرفت عليه في شباط 2006 في دار النقد الفرنسية بمناسبة صنع مدالية لرفيق الحريري. ومع أني كنت وزيراً في حكومة رفيق الحريري، فإني لم أكن يوماً من أصدقائه الحميمين. لم تطأ قدمي سردينيا قط. على كل حال، إن السوريين الذين زعموا ذلك في حينه اعتذروا لي مؤخراً عن سوء الفهم هذا».

أشارت شركة التلفزيون اللبنانية الخاصة (LBCI) إلى أن «وزير الثقافة والتعليم العالي غسان سلامه أعلن يوم الأربعاء أنه لن يستطيع العودة إلى منصبه في حكومة نجيب ميقاتي بسبب «التزاماته الجامعية» في فرنسا، كما جاء في رسالة لوكالة الصحافة الفرنسية تحمل تاريخ 20 نيسان 2005، وخلصت إلى القول إن «غسان سلامه الذي يعتبر قريباً من المعارضة اللبنانية تشتبه بعض الجهات اللبنانية القريبة من دمشق بأنه كان له دور في اتخاذ مجلس الأمن، خلال شهر أيلول، القرار 1559 الذي يطالب بانسحاب القوات السورية من لبنان». وتشير مصادر أخرى إلى أن غسان سلامه تلقى تهديدات واضحة حملته على عدم قبول منصب وزاري جديد.

غير أن إنكار غسان سلامه الشديد لكونه تدخل من قريب أو من بعيد في وضع نص القرار 1559 لا يمنعه من القول: «إن وسائل الاعلام الفرنسية كانت بخيلة إذ أبدت القليل من الاهتمام بالجهد العنيد الذي بذلته فرنسا على أعلى مستوى، لأجل المساعدة في إعادة السيادة اللبنانية. لقد قامت فرنسا بنشاط كبير منذ بداية سنة 2004، مع فعاليات لبنانية، ومع دول إقليمية كمصر والعربية السعودية، وأخيراً مع الولايات المتحدة، من أجل خلق دينامية تضع حداً لتدهور السيادة اللبنانية المتواصل. والنتيجة اليوم هي نجاح عظيم للدبلوماسية الفرنسية»[5]. ما عدا أننا سنرى ما آل إليه هذا «النجاح العظيم»، نجد هنا

---

(5) غسان سلامه في جريدة «لوفيغارو» بتاريخ 27 نيسان 2005.

تحليلاً جيد الإسناد بالنسبة إلى شخص لم يعلم باتخاذ القرار 1559 إلا من قراءة الصحف.

يبقى من الثابت أن هذا النص أُعد في سردينيا، في منزل رفيق الحريري الصيفي، وأنه يمكن تأريخ القطيعة بين باريس ودمشق بتلك اللحظة التي تقع، حسب محدثينا، بين آخر تموز وبداية آب سنة 2004.

في 17 آب 2004 أبلغ موريس غوردو ـ مونتاني هاتفياً جاك شيراك بإنجاز القسم الأول من مهمته. باتت مسودة مشروع القرار 1559 جاهزة، وخصوصاً أنها نالت موافقة «الصديق الشخصي» للرئيس الفرنسي. يبقى الآن أن تشارك واشنطن في تبنيها ومن ثم عرضها على ملجس الأمن الدولي. اتصل موريس غوردو ـ مونتاني بكوندوليزا رايس مقترحاً عليها وضع اللمسات الأخيرة على النص معها في واشنطن، فسارعت هي إلى اقتناص الفرصة قائلة له: «أدعوك إلى الغداء معي» دون أن تكتم تحمسها فاستقل المستشار الدبلوماسي أول طائرة متأبطاً مشروع القرار.

كان الغداء يوم 20 آب 2004 في البيت الأبيض. ابتدأ مبعوث الرئيس الفرنسي بالقول للمستشارة الأمنية أن الأمور تتسارع، وأن دمشق تكثر من المبادرات للحصول على ولاية ثانية لإميل لحود، وأن رئيس الوزراء رفيق الحريري سيستدعى قريباً إلى دمشق ويوضع أمام الأمر الواقع. فإذا استطاعت سوريا أن تجدد ولاية الرئيس الذي تحميه فإنها ستحتفظ بسيطرتها على لبنان مدى السنوات الست القادمة. ويضيف موريس غوردو ـ مونتاني قائلاً: «وفي هذه الحال سيبقى لبنان فريسة الممارسات المافياوية ذاتها»، وستُدفن الآفاق والاصلاحات البنيوية التي فتحها مؤتمر باريس الثاني بصورة نهائية».

ثم انتقل الحديث إلى مرامي مشروع القرار وخصوصاً نزع سلاح حزب الله وسلاح الميليشيات، وانسحاب الجيش السوري من لبنان ونشر الجيش اللبناني في جنوب البلاد على الخط الأزرق شمال اسرائيل. وبما أن جاك شيراك سيجتمع بفلاديمير بوتين في سوتشي يومي 30 و31 آب، فإنه سينال تأييده بلا شك لأن موقفه كان أقرب إلى الايجابية عندما ذكر هذا الملف

بصورة عامة في قمة الدول الثماني. أما سائر البلدان الممثلة في مجلس الأمن بما فيها الجزائر، فلن تعارض **مبدئياً**. وكانت فرنسا قد فاتحت بالأمر كلاً من إسبانيا ومصر وباكستان. يبقى بالتأكيد إقناع الصين، التي هي شديدة التصلب حيال أي مشروع يمس بسيادة الدول الأعضاء. وألح موريس غوردو ـ مونتاني قائلاً إنه «يجب التصرف بسرعة قبل أن تكرس دمشق تجديد ولاية لحود، أي قبل 15 أيلول».

كانت كوندوليزا رايس في غاية الانشراح، وتعهدت بنيل موافقة الشيلي وربما البرازيل، لكن سرعان ما خففت من حماستها حين وصفت الصعوبات المحيطة باشتراك الولايات المتحدة في تبني مشروع القرار، مذكرة بانسحاب بلادها من لبنان عقب الاعتداء المشترك على مركز دراكار الفرنسي والمقر العام للقوات الأميركية في بيروت في تشرين الأول 1983، ومنوهة بأنه ليس في وسع واشنطن أن تبدو دائماً في نظر العرب **كالرجل الشرير**، واقترحت إشراك بلد آخر في هذا التبني، وأن لا يكون حتماً بريطانيا، بل إسبانيا.

وسألت المستشارة أيضاً عما إذا كان من المناسب إيفاد مبعوث إلى دمشق لوضع الصفقة لآخر مرة بين أيدي السوريين وحثهم على «التصرف كما يجب» حيال بيروت ـ أي أن يتخلوا عن إميل لحود، مضيفة أن هذه المهمة يجب أن لا تلقى على عاتق الأميركيين بسبب العراق، بل يمكن أن يقوم بها البريطانيون «وأن التهديد بهذا القرار قد يكون كافياً للحصول على نتائج». أخيراً، لم تكتم كوندوليزا رايس أن همها الرئيسي حيال سوريا يبقى الوضع على الحدود مع العراق والتطبيع بين السلطات العراقية الجديدة وبين دمشق.

وعند تناول القهوة اتفق موريس غوردو ـ مونتاني ومضيفته على استعراض آخر المستجدات في الأسبوع المقبل. وكان على السفير الفرنسي لدى واشنطن جان دافيد ليفيت أن يؤمن متابعة العمل مع إيليوت أبرامس، مستشار جورج بوش لشؤون إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط، الذي أدرك بسرعة كل أهمية «انخراط فرنسي جديد في الشق اللبناني السوري».

يجسد إيليوت أبرامس في إدارة بوش، أكثر من غيره، الرغبة في إعادة

النظر في المقاربة التوافقية لأزمات الشرق الأدنى، التي كانت تتسم بها الفترة الأخيرة من ولاية وليم كلينتون. فقد كان هذا الشخص معروفاً باستنكاره الثابت لاتفاقات أوسلو ولمبادىء مدريد(6). وهو ينتقد بصورة جذرية سياسة الادارة الديموقراطية الأميركية القائمة على السعي بأي ثمن إلى إيجاد اتفاق إسرائيلي ـ فلسطيني حول مبادلة الأرض بالسلام، التي ستكون نتيجتها الوحيدة، في نظره، قيام دكتاتورية عربية إضافية. ومن هذا المنظور يكون المطلوب هو «هدم عشر سنوات من التفاؤل الساذج والمريح» والقيام بـ «إعادة نظر مؤلمة»، والح على اتباع سياسة لا تقوم على أوهام بل على مصالح محددة بوضوح.

وإذ يقلل إيليوت أبرامس من أهمية عملية السلام («على كل حال أين هي المصالح الأميركية في النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني؟») فإنه يوسع إطار تحليله ليحدد المحاور الثلاثة للسياسة الأميركية في الشرق الأدنى فيقول: «إن الانتصار الأميركي في الحرب الباردة وفي حرب الخليج هو الذي رسم الخريطة السياسية للشرق الأدنى الحالي. وعلى أساس تجارب السياسة الأميركية هذه بات يمكن الآن تصور شرق أدنى تبتعد فيه سوريا مصابة بالضعف عن إيران، وتعقد اتفاقاً مع إسرائيل يثبت الحدود المشتركة، ويستبدل فيه نظام صدام حسين، وتكون فيه القوة الاستراتيجية الاقليمية مرتكزة على تحالف إسرائيلي ـ تركي. إن بلوغ مثل هذه الأهداف يتوقف على نجاح مفاوضاتنا أقل مما يتوقف على ميزان القوى العام في المنطقة»(7).

إنسجاماً مع تطلعات إيليوت أبرامس الوحيدة الجانب هذه والمتناقضة كلياً مع مواقف الدبلوماسية الفرنسية التقليدية في المنطقة، استمر جان ـ دافيد ليفيت في إعداد مشروع القرار 1559. وفي آخر آب، أخذ السر ينكشف، ووصلت

(6) Dans *Present Dangers, Crisis and Opportunity in American Foreign and Defense Policy*, Robert Kagan et William Kristol, Encounter Books, 2000.

(7) عند جان هينارد «دوافع التدخل الأميركي في العراق»؛ وعند ريمي لوفو في مجلة «إفريقيا الشمالية/ الشرق الأدنى» (مدى ونزاعات، التوثيق الفرنسي 2004 ـ 2005).

خطوط المشروع العريضة إلى الحكومات العربية حيث اتسمت ردود الفعل الأولى بالأسف الشديد. كان انقلاب الدبلوماسية الفرنسية أمراً خطيراً والتعليقات عليه قاسية. ومما يزيد في عدم فهم هذا الانقلاب، لدى كثير من المحاورين العرب، أن شيراك كان قد ذكر بالمواقف الفرنسية أثناء القمة الفرانكوفونية، في خطاب شهير ألقاه في البرلمان اللبناني يوم 17 تشرين الأول 2002.

أكد الرئيس في ذلك الخطاب مركزية النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني بين سائر أزمات المنطقة، رابطاً التعاطي مع هذه الأزمات بأولوية إيجاد حل لهذا النزاع، وشدد على «أن الحوار يجب أن يستأنف كما يطلب مجلس الأمن» وأضاف: «على جميع الأطراف أن يثبتوا حسن نيتهم، وذلك بأصلاح السلطة الفلسطينية نفسها، وبانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية. يجب أن لا نصاب بالإحباط وسنواصل جهودنا بلا كلل من أجل البحث عن حل لا يمكن أن يكون إلا سياسياً، في إطار مؤتمر دولي بات اليوم ضرورياً. ستستند هذه الجهود إلى توصيات اللجنة الرباعية ولكن أيضاً إلى الفرصة التاريخية المتمثلة في مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت في شهر آذار الماضي. بالطبع إن السلام لن يكون شاملاً ولا عادلاً ولا مديداً، ما لم يشمل لبنان وسوريا، وما لم يأت بحل عادل ـ لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، حل يأخذ في الاعتبار طبعاً مصالح لبنان، مصالح لبنان المشروعة. هذا هو موقف فرنسا».

وبالرغم من موقف فرنسا «الثابت» هذا وعلى عكس السياسة المتبعة منذ توقيع اتفاق الطائف سنة 1989، اعتبر السفير جان ـ دافيد ليفيت أنه يجب «إخراج الملف اللبناني من بيئته الإقليمية» وذهب حتى إلى إقصاء القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان (FINUL) عن الاجراءات العملية لتنفيذ هذا القرار. وأعجب الأميركيون جداً بـ «هذا الاختراع لتصرف وحيد الجانب على الطريقة الفرنسية»، وكانوا لا يصدقون ما يسمعون أو لا يجرأون على تصديقه» كما يذكر دبلوماسي عربي في واشنطن. واصل السفير الفرنسي في واشنطن الاجتماعات السرية مع إيليوت أبرامس ووضع نص المشروع بصيغته

النهائية بالتشاور مع برنار إيمييه مدير الـ (ANMO)، واتفق على اللمسات الأخيرة عبر الهاتف. حين كانت كوندوليزا رايس تحضر المؤتمر الجمهوري لم تضع جهاز هاتفها الخلوي جانباً لحظة واحدة، فكانت تغادر الجلسة العامة بانتظام لتعطي توجيهاتها الأخيرة.

أما كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، الذي وضعته باريس وواشنطن في منأى عما يجري، فلم يكتشف نص مشروع القرار إلا قبل أربعة أيام من التصويت عليه. وفاجأ الأمر أيضاً وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأميركيتين، اللتين لم يُشرك خبراؤهما الكثر العاملون في المنطقة في الإعداد سراً لهذا «الانعطاف المسرحي في سياسة فرنسا العربية» كما يؤكد أحد مديري راندكوربوريشن.

قدم المشروع باسم فرنسا والولايات المتحدة وصدقه مجلس الأمن بالقرار 1559 بتاريخ 2 أيلول 2004، وذلك بتسعة أصوات وامتناع ستة أعضاء عن التصويت. وفي اليوم التالي مدد النواب اللبنانيون ولاية الرئيس إميل لحود ثلاث سنوات. كان هذا في نظر جاك شيراك قطرة الماء التي جعلت الاناء يفيض: كان هذا التمديد يعني بوضوح تنحية «صديقه» رفيق الحريري، الأمر الذي حصل فعلاً في 21 تشرين الأول سنة 2004[8].

---

(8) القرار رقم 1559 الذي أتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

إن مجلس الأمن

إذ يذكر بقراراته السابقة حول لبنان، وخصوصاً القرارات رقم 425 (1978) و426 (1978) تاريخ 19 آذار 1978، ورقم 520 (1982) تاريخ 17 أيلول 1982، ورقم 1553 (2004) تاريخ 29 تموز 2004، وكذلك بتصريحات رئيسه حول الوضع في لبنان وخصوصاً تصريحه المؤرخ في 18 حزيران 2000 (س/ رئاسة/ 2000/ 2001)،

ويؤكد مجدداً دعمه القوي لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً،

ويأخذ علماً بأن لبنان مصمم على انسحاب كل القوات غير اللبنانية من أرضه،

ويعرب عن عدم ارتياحه الشديد إلى استمرار وجود ميليشيات مسلحة على أرضه، يحول دون



= ممارسة الحكومة اللبنانية سيادتها على كل أراضي البلاد بصورة كاملة،
ويؤكد مجدداً مدى أهمية ممارسة الحكومة اللبنانية سيطرتها على كامل أراضي البلاد.
وعلماً منه باقتراب موعد انتخابات رئاسية في لبنان، وتنويهاً بأهمية أن تكون هذه الانتخابات صحيحة وأن تجري وفقاً لقواعد دستورية لبنانية توضع بعيداً عن كل تدخل أو تأثير خارجي،
1 ـ يطلب مجدداً أن تحترم بدقة سيادة لبنان، ووحدة أرضه، ووحدته واستقلاله السياسي، وأن لا يكون تحت أية سلطة غير سلطة حكومته الشاملة لكل الأراضي اللبنانية؛
2 ـ يطلب بصورة عاجلة من جميع القوات الأجنبية التي لا تزال موجودة في لبنان أن تنسحب منه؛
3 ـ يطلب حل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتجريدها من السلاح؛
4 ـ يساند بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على مجموع أراضي البلاد.
5 ـ يعلن تأييده إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان وفق عملية انتخابية حرة وصحيحة، وعملاً بقواعد دستورية لبنانية توضع بعيداً عن كل تدخل أو تأثير خارجي؛
6 ـ يطلب بصورة عاجلة من جميع الجهات المعنية أن تتعاون معه تعاوناً كاملاً ودون انتظار لأجل التطبيق الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات المتعلقة باستعادة لبنان وحدة أرضه، وسيادته واستقلاله السياسي؛
7 ـ يرجو أن يقدم له الأمين العام تقريراً بعد ثلاثين يوماً عن كيفية تطبيق الأطراف هذا القرار، ويقرر إبقاء جلساته مفتوحة حول هذه المسألة.

الفصل الخامس

شيراك ـ الحريري
صداقة خاصة جداً

في خضم قضية كليرستريم التي تدفع بالبلاد إلى شفير أزمة نظام[1]، وكان معلوماً أن جاك شيراك، المتعب جسدياً وسياسياً، لن يترشح، عاودت الصحافة الفرنسية مجدداً وفجأة «سيرتها الانتقادية وحتى القليلة الاحترام».

وظهرت على غلاف مجلة «ليكسبريس» بتاريخ 27 نيسان 2006 صورة للرئيس وهو ينزل بصعوبة على سلم قصر الاليزيه متكئاً على ذراع زوجته برناديت، وتحتها العنوان «آخر أسرار جماعة شيراك». كانت المجلة تذكر، من جملة ما تذكر به، بسلسلة القضايا التي يظهر فيها اسم الرئيس. وإذا كان جاك شيراك غير معرض لعواقب هامة في ملف المساكن الشعبية في باريس، وملف صفقات ترميم الثانويات في منطقة «إيل ـ دو ـ فرانس» أو ملف مطبعة بلدية باريس، فإنه بالمقابل، كما تنوه المجلة، ليس في مأمن من الملاحقة في قضية جداول الاستخدام الوهمية لحزب (RPR). لقد أفضت هذه القضية التي حقق فيها باتريك ديمور قاضي محكمة نانتير إلى إدانة ألان جوبيه وحرمانه حق الترشح. وضبط القاضي رسالة موقعة بيد شيراك، الذي كان يرأس بلدية باريس

---

(1) أنظر الفصل الحادي عشر «كيف قطعت رؤوس الأجهزة السرية الفرنسية».

آنذاك، تثبت معرفته التامة بتحمل البلدية عبء أجور مستخدمين دائمين ينتمون إلى حزب (RPR).

لقد مارس جاك شيراك، من القصر الحكومي إلى القصر الرئاسي مروراً برئاسة بلدية باريس، أساليب للادارة أقل ما يقال فيها إنها مستغربة، تتشابك فيها، على نحو خطر، الصداقة، والمال، والسياسة، وشؤون الدولة. ففي عدة ملفات من هذه الملفات التي لا يمكن الافتخار بها، نجد في لحظة أو أخرى رجل الأعمال اللبناني رفيق الحريري، الصديق الحميم لعائلة الرئيس. كما يظهر اسم رئيس الوزراء اللبناني السابق كثيراً حين يكون في الأمر تمويل حملات انتخابية. في خلال ست سنوات قضاها في الحكم (1992 ـ 1998) قام رفيق الحريري بثماني عشرة زيارة عمل إلى باريس، بينها أربع عشرة زيارة في زمن رئاسة جاك شيراك، وقام الرئيس الفرنسي بأربع زيارات رسمية إلى بلد الأرز.

الصداقة بين جاك شيراك ورجل الأعمال اللبناني قديمة وعميقة ومصلحية؛ فهي تعود إلى بداية الثمانينات، يوم كانت الحرب اللبنانية في أوجها، ويوم أعاد رفيق الحريري تنظيم نشاطاته بين العربية السعودية وباريس. كان جاك شيراك يشعر بالضجر على رأس بلدية باريس، فيشبع شغفه بالشرق عبر صديقه اللبناني، ويعمق معرفته بالعديد من القادة العرب: صدام حسين، حسني مبارك، الشيخ زايد رئيس الامارات... «كان الحريري يداعب ميله الدفين إلى التشبه بلورانس العرب» كما يقول أحد المقربين السابقين من رئيس بلدية باريس. وكان رفيق الحريري، من جهته، لا يمل من الترداد في السر والعلن: «جاك خير صديق لي، في السراء وفي الضراء».

بدأ رفيق الحريري مسيرته السياسية سنة 1979، يوم الهجوم الدموي الذي قامت به مجموعة أصولية في مكة والذي تحول إلى اختطاف رهائن. فاستدعي رجال الدرك الفرنسي (GIGN) على وجه السرعة، وتم التغلب على الارهابيين. ادعى رفيق الحريري أنه أسهم في هذا النجاح، وأنه بفضل علاقاته القوية، كان وراء تدخل وحدة المغاوير الفرنسية الذي تكلل بالنجاح؛ وسرعان ما عقدت معه المملكة السعودية صفقات ضخمة لتنفيذ أشغال عامة كان بينها إنشاء قصر

المؤتمرات في الطائف التي تبعد نحو ثلاثين كيلومتراً عن جدة، والذي استقبل بعد عشر سنوات محادثات السلام بين اللبنانيين، التي أوصلت رفيق الحريري إلى الحكم. عهد بالاشراف على الورشة إلى أوجيه ـ فرنسا، الشركة الفرنسية التي كانت في وضع عسير والتي اشتراها لتوه. وفي سنة 1982، موعد الانتخابات الرئاسية في لبنان، أنشأ «مؤسسة الحريري» التي قدمت في خلال عشر سنوات 15000 منحة دراسية لطلبة لبنانيين من جميع الطوائف، حتى وصول فاعل الخير إلى رئاسة الحكومة سنة 1992.

في آذار 1984، كان الحريري حاضراً في كل المؤتمرات الدولية التي ضمت أطراف النزاع اللبناني وجرت في جنيف وفي لوزان. وعوضاً عن الاتيان بحلول سياسية مبتكرة، كان يغدق الهدايا على جميع الأطراف، فراح هؤلاء يعتبرونه وسيطاً لا يستغنى عنه. ثم أناب عنه من يتابع نشاطاته السعودية المتزايدة الازدهار، وابتعد عن الشرق الأدنى الذي مزقته الحرب بين العراق وإيران، واستقر في باريس. وتحولت أوجيه ـ فرانس إلى «أوجيه ـ السعودية أي المؤسسة المستترة وراء مؤسسة الحريري والشركة اللبنانية للتنمية وإعادة البناء (سوليدير) اللتين أقام عبرهما علاقات مع مجموع الطبقة السياسية الفرنسية. وكان اسمه مدرجاً في دليل الهاتف بوصفه المستشار الثالث لسفارة المملكة السعودية. وبالاضافة إلى جواز سفره اللبناني وجواز سفره السعودي، بات بعد ذلك يحمل جوازاً دبلوماسياً ويتمتع بالحصانة الدبلوماسية[2].

إبان المساكنة الأولى في فرنسا (1986 ـ 1988) في عهد حكومة جاك شيراك، نُسبت إلى رفيق الحريري مساهمة مالية وسياسية حاسمة في تحرير الرهائن الفرنسيين في لبنان. بموازاة ذلك، غذى الحريري موازنة معهد العالم العربي في باريس، التي كانت في حالة عجز، بمبلغ خمسة عشر مليون دولار،

(2) حول صعود وأساليب رفيق الحريري، يوجد كتابات لا غنى عن قراءتهما: كتاب نجاح واكيم، الأيادي السوداء، بيروت، 1998؛ وكتاب رينيه نبعه، رفيق الحريري، رجل أعمال ورئيس وزارة، هارماتان، 1999.

وقام أيضاً بكثير من الأعمال الخيرية المشهودة. وبعد أن أنقذ المصرف السعودي، قام بتوظيفات مالية أيضاً في وسائل الاعلام، وفي صحف، وفي راديو أوريان أهم محطة إذاعية ناطقة بالعربية في أوروبا. واعتماداً منه على الأساليب التي امتحنها في مؤتمري جنيف ولوزان، فرض الحريري نفسه كعامل محوري في اتفاق الطائف سنة 1989 الذي وضع حداً للحرب الاقليمية اللبنانية التي كانت قائمة منذ سنة 1975.

وبعد أن تولى رئاسة الحكومة اللبنانية في 19 تشرين الأول سنة 1992، فرض نفسه على أنه رجل إعادة بناء بيروت[3]، المسرح الجديد لبراعته العقارية، ووضع رجاله المخلصين له في جميع المراكز الأساسية، ومن بين هؤلاء جوني عبده، المسؤول السابق عن الشعبة الثانية في الجيش اللبناني. إن رجل المخابرات هذا، الذي كان سابقاً رئيساً لمخابرات الميليشيات المسيحية ومستشاراً عسكرياً للزعيم الكتائبي بشير الجميل، كان المهندس الحقيقي لصعود رفيق الحريري إلى رئاسة الحكومة اللبنانية. وظل يلعب دوراً مركزياً حتى وفاته، وحتى في التحقيق الذي أعقبها. أما المحامي باسيل يارد، الذي رقي إلى وظيفة المستشار القانوني لرئيس الوزراء، فكان يؤمن التواصل بين سوليدير وبين دوائر الدولة اللبنانية، التي كان يعاد بناؤها هي أيضاً إن لم يكن تخصيصها. وبواسطة هذا الحقوقي «الشديد الدقة والفعال» حسب وصف معاونة سابقة له تعيش بين بيروت وباريس، كانت تنتقل جميع الملفات التي لها علاقة ما «بالصديق جاك».

---

(3) منذ سنة 1992، اعتبر العالم السياسي جورج قرم أن إعادة بناء بيروت على طريقة الحريري «ستبدل بشكل عميق بنى العاصمة اللبنانية العقارية والسوسيولوجية، وكذلك منظرها الطبيعي، الأمر الذي عجزت عنه عشرون سنة من أعمال العنف وعدم الاستقرار [. . .] إن كل ماضي البلاد وذاكرتها التاريخية سيمحيان بواسطة فرض تنظيم حضري سعودي ـ أميركي في وسط العاصمة» جورج قرم «إعادة بناء الدولة تحت الوصاية. مخاوف لبنانية»، لوموند دبلوماتيك، كانون الثاني 1992.

حين قلد جاك شيراك رفيق الحريري وشاح الصليب الكبير لجوقة الشرف سنة 1996، أنعم على صديقه القديم بهذه الكلمات القليلة ذات المغزى الكبير: «عزيزي رفيق، أنا أذكر أن زوجتك وأنت كنتما حاضرين في الساعات السعيدة كما في الساعات العصيبة». أما الساعات والسنوات التي كانت عصيبة بنوع خاص، فهي تلك التي تلت إعادة انتخاب فرانسوا ميتران سنة 1998، حين عاش جاك شيراك أوقاتاً صعبة حتى كاد يصاب بانهيار عصبي. أحس آنذاك بأن حياته السياسية انتهت وفكر جدياً بالانسحاب.

ولأجل التفريج عن كربته، أمن له محسن مجهول، في آخر سنة 1992، إقامة باذخة في سلطنة عمان. وهكذا أمضى رئيس بلدية باريس وزوجته إجازة ميلادية تليق بملك من ملوك النفط. في 26 كانون الأول 1992، طار جاك شيراك وزوجته إلى عمان في طائرة خاصة سُجل عليها شعار (HBIKW) تخص شركة سويسرية مقرها في جنيف وتدعى آيرو ـ ليزنغ. وعادت الطائرة إياها، يوم 4 كانون الثاني 1993، لتنقل الزوجين من مطار مسقط إلى باريس قبل أن تعود إلى جنيف. إن كلفة هاتين الرحلتين الفخمتين تبلغ حوالي 500000 فرنك. وفي عمان نزل جاك وبرناديت في فندق باذخ وكانت الفاتورة 112000 فرنك.

بتاريخ 10 شباط 1993، سألت صحيفة «لوكانار أنشينيه» قسم الصحافة لدى رئيس بلدية باريس عن سبب عدم الاعلان عن هذه الرحلة إلى عمان وخصوصاً عمن دفع فاتورة الاقامة والنقل بطائرة خاصة، فكان الجواب: «كان في الأمر رحلة ترفيه وعمل في الوقت ذاته. والتقى جاك شيراك رئيس بلدية مسقط ودعاه لزيارته في باريس. وكان بينه وبين السلطان وكبار مساعديه محادثات استغرقت عشر ساعات، دافع خلالها عن مواقع المؤسسات الفرنسية الكبيرة من أمثال إلف والشركة الليونية للمياه، التي يرأسها الأمين العام السابق لحزب (RPR) جيروم مونو. ثم «دفع جاك شيراك شخصياً فاتورة إقامته في الفندق التي بلغت 112000 فرنك»، وأخيراً «إن كلفة نقله بطائرة خاصة دفعها شخص آخر لا يتمنى رئيس بلدية باريس أن يبوح باسمه».

بعد مضي أسبوع، أشارت الصحيفة الساخرة إياها، في عددها الصادر بتاريخ 17 شباط، إلى أنه «يوم 14 شباط، عقب برنامج -Grand Jury RTL LE Monde» أسرّ الأمين العام لحزب (RPR) ألان جوبيه إلى الصحفيين، بعيداً عن المذياع، بأن «رحلة جاك شيراك كانت على نفقة الـ (RPR)». وأكد قسم الصحافة لدى رئيس بلدية باريس ذلك بتاريخ 15 شباط.

أخيراً، ذكّرت الصحيفة نفسها مجدداً بتاريخ 24 شباط، تحت عنوان «فانتوماس هو الذي دفع نفقات رحلة شيراك» بالمراحل السابقة قائلة إنها كادت تصدق أقوال آلان جوبيه، لو لم تنشر المجلة الأسبوعية (VSD)، بعد مرور خمسة أيام على ذلك، رواية ثالثة جاءت هذه المرة على لسان مقربين من رئيس بلدية باريس. وعاد الكلام من جديد عن «الشخص الآخر» الغامض والسخي، تحت شكل جديد: «عطفاً على ما نشرته صحيفة «الكانار أنشينيه» حول تمضية جاك شيراك إجازة في عمان، احتفظت هيئة حماية رئيس بلدية باريس باسم المحسن الكريم الذي دفع الفاتورة؛ السبب الرسمي: «انخفض الضغط تلقائياً» و «فاعل الخير» هو شخصية ليست كبيرة الأهمية». كان بوسع باسيل يارد، محامي رفيق الحريري، أن يكون مرتاحاً، لأن اسم سيده لن يظهر في هذا المسلسل الصحفي، ودفع الفاتورة الذي مرّ عبر سوليدير لن يترك أي أثر، عملاً بالتعليمات المعطاة قبل هبوب تلك «العاصفة الاعلامية الصغيرة»، على حد قول المتعاونة السابقة مع الشركة اللبنانية.

وكان الخبر الذي نشرته صحيفة «الفينمان دو جودي» بتاريخ 13 تشرين الأول 1988 أكثر إزعاجاً: «إن شخصاً مقرباً من الأسرة الملكية السعودية، هو المصرفي رفيق الحريري، قد ساهم بمبلغ خمسة وعشرين مليون دولار في الحملة الانتخابية التي خاضها جاك شيراك وحزبه الـ (RPR) في الانتخابات الأخيرة». وقد مرت المبالغ التي دفعها الحريري، كما تقول الصحيفة، عبر دريسرنر بنك في هامبورغ، تحت الحساب رقم 0949 CK 881، وعبر الشركة المصرفية السويسرية (SBS)، وأن «الطرف الفرنسي» ورد ذكره في التيلكس الذي رافق أحد التحويلات الأخيرة على دريسدنر بنك بتاريخ 5 أيار 1988، أي قبل

الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية بثلاثة أيام فقط. وحين سألت صحيفة «لفينمان» رفيق الحريري رأيه في ذلك رفض الاجابة. وأضافت صحيفة «لو كانار أنشينيه» في الأسبوع التالي قولها: «كان الكنار أنشينيه قد تحدث عن شخصية الحريري الجذابة وعن ميوله الشيراكية في 11 أيار الماضي. وحسب معلوماتنا، أن هذا «اللبناني ذا القلب الذهبي» كان قد بادر إلى جمع تبرعات من كبار الأغنياء اللبنانيين الذين نزحوا إلى باريس، لأجل دفع فدية الرهائن الفرنسيين في بيروت». وأوضحت الصحيفة ذاتها قائلة أيضاً إن «مبلغاً هاماً جرى تحويله إلى دريسدنر بنك في 5 أيار» وأن اسم «وزارة الدفاع الفرنسية ورد ذكره في هذا التيلكس. وهكذا كانت رواية «ليفنمان» تتطابق تماماً مع رواية «لوكانار أنشينيه».

استقبل جاك شيراك خلال شهر تشرين الثاني سنة 1999 عدة مسؤولين حكوميين من الشرق الأدنى. فتوافد إلى باريس كل من إيهود باراك رئيس الحكومة الاسرائيلية، وملك الأردن، وابن الرئيس السوري بشار الأسد. على أن أمراً سلبياً أربك هذا النشاط الدبلوماسي الشديد. فقد أعلنت مجلة «الشرق» السورية في عددها الصادر في الشهر ذاته أن جاك شيراك «بدأ يفكر جدياً في كيفية تمويل حملته الانتخابية سنة 2002» وذلك في مقال بعنوان «شيراك أمام القضاء الفرنسي قريباً للإجابة عن شروط تمويل حملاته الانتخابية». وكعنوان ثانوي: «الحريري يتحول إلى تاجر سلاح وإلى (VRP) ـ أي مسوِّق جوال ـ لشركات السلاح الفرنسية». ورافقت المقال ثلاث صور شمسية يظهر في أولاها جاك شيراك يصافح الحريري، ويظهر في الثانية ميشال روسان، وفي الثالثة باسيل يارد محامي رفيق الحريري ومستشاره. وجاء في المقال أن رئيس الوزراء اللبناني السابق يضطلع بالدور الرئيسي في جميع الأموال، كما فعل سنة 1988 وسنة 1995.

«قرر رفيق الحريري، منذ سنة 1988، أن يوظف مبالغ ضخمة في حملات جاك شيراك، لأنه كان على يقين من أن مستقبله السياسي يتوقف على الرئيس الفرنسي». هذا ما تؤكده السيدة التي عملت سابقاً معه في سوليدير،

وتضيف قائلة إنه «شارك بقسط متزايد في إعادة تدوير البترو دولارات الفرنسية في الخليج، ولعب دور الوسيط لشركة توتال ولشركات صناعة الأسلحة (داسو، طومسون، آيروسباسيال، ماترا) إبان الحرب الايرانية ـ العراقية»[4].

وتضيف المجلة السورية قائلة: «أوكل الفرنسيون إلى رفيق الحريري مهمة الحلول محل أكرم عجه، تاجر السلاح الفرنسي ـ العربي الذي توفي مؤخراً. هكذا تم تأمين التمويل لجاك شيراك بواسطة حاملي حقائب مملوءة بالمال النقدي يقوم بنقلها رجال يتمتعون بثقة الزعيمين، وبينهم ميشال روسان مدير مكتب رئيس بلدية باريس، وباسيل يارد المستشار القانوني لرفيق الحريري، حسبما جاء في عدة شهادات يحوزها القضاء الفرنسي. كانت هذه الحقائب تسلم يداً بيد في طائرة رئيس الوزراء اللبناني السابق الخاصة. واستخدم البنك العربي في جنيف كمكان رئيسي لإيداع هذه الأموال السرية المخصصة لحملات الرئيس الفرنسي الانتخابية».

أُنشىء البنك العربي في القدس سنة 1930، ثم نقل مقره إلى عمان سنة 1948 بعد إنشاء إسرائيل، ثم إلى جنيف في سويسرا. اتهم هذا المصرف بتبييض أموال سعودية، وبتمويل عائلات الناشطين الانتحاريين وغيرهم من المجموعات الجهادية الأخرى، وأقيمت عليه دعاوى قضائية من جانب عدة عائلات سقط لها ضحايا للارهاب. إن هذه العائلات الست التي تتزعمها أرملة رجل مخابرات أميركي قتل في قطاع غزة، تطالب البنك العربي بدفع 875 مليون دولار، والبنك ينفي هذه الاتهامات. ويؤكد محامي العائلات أن في حوزته أدلة دامغة على نشاطات البنك غير المشروعة، بما فيها تمويل نشاطات سياسية في بلدان أخرى.

وتخلص المجلة السورية إلى القول إن «قضاة تحقيق فرنسيين باتوا على

---

(4) يمكن أن نضيف أن رجل الأعمال اللبناني لعب، من خلال وكيله في باريس باسيل يارد، ومن خلال رجل الأعمال أندريه كامل، دوراً أساسياً في تمويل الشبكات الفرنسية ـ الافريقية، بفضل مال النفط وعمولات صفقات الأسلحة في الخليج.

وشك استلام ملف كامل، آت من مصادر فرنسية وعربية، يتناول بصورة حصرية علاقات الثنائي رفيق الحريري ـ جاك شيراك».

صدرت عن قصر الإيليزيه ردة فعل قوية على هذا المقال، ونقل السفير الفرنسي في سوريا، شارل ـ هنري داراغون، احتجاجاً خطياً إلى إدارة المجلة؛ ولكن عبثاً. ليس يمكن أن تنشر صحيفة دمشقية مقالاً من هذا النوع دون مباركة علوية. وكان الرئيس حافظ الأسد مسروراً جداً بالتأكيد، إذ أنه لا يدع فرصة تمر دون أن يصدّ مبادرات رفيق الحريري منذ أن استقال هذا احتجاجاً على انتخاب إميل لحود رئيساً للجمهورية بدعم من الحكم السوري؛ كما أنه كان لا يعجبه أن يرى رجل الأعمال اللبناني، الذي يتلقى النصح والتحريض من جانب صديقه جاك شيراك، يستمر في لعب دور «رئيس وزراء ثان» لدى وليم كلينتون ورؤساء الدول الغربية. كان هذا بمثابة رد الجميل: الدعم غير المشروط الذي محضه الرئيس الفرنسي لصديقه اللبناني في الصراع الذي بدأه هذا الأخير مع دمشق هو تعبير عما هو مدين له به منذ زمان طويل. كانت هذه بداية تردي العلاقات بين فرنسا وسوريا.

غير أنه، في رأي عدة دبلوماسيين فرنسيين، «كان الرئيس الأسد يبغي من وراء السماح بنشر هذا المقال تبريد حماسة جاك شيراك الذي كان يخشى مبادراته في موضوع إطلاق عملية السلام مجدداً. فإنه كان يفضل أن تكون الأولوية في هذا المضمار لمحاوره الأميركي، ويريد من جهة أخرى أن يحذر الرئيس الفرنسي من الانجرار إلى تقارب مفرط مع رفيق الحريري، الذي لا يمثل وحده مستقبل لبنان، وأقل من ذلك، مستقبل المنطقة».

إن انجرار الرئيس الفرنسي هذا إلى شخصنة خياراته في الشرق الأدنى هو الذي جعل منه ضحية مزدوجة، على الصعيد الشخصي وخصوصاً على صعيد قراراته المتعلقة بمصالح فرنسا. يعلق أحد معاونيه السابقين في مجلس بلدية باريس على ذلك بالقول «إن جاك شيراك، في هذه الأمور الدولية، كما في الأمور الداخلية، يتصرف تصرفاً غريزياً كما كان يتصرف راديكالي ـ إشتراكي في زمن الجمهورية الثالثة. إنه يحب أن يكون محبوباً، وبالمقابل، تراه يرسي

خياراته على مواقف عاطفية تماماً، وغير عقلانية أحياناً، ما يسوقه في كثير من الأحيان إلى اتخاذ قرارات مدهشة. وقد ازدادت عنده هذه النزعة مع التقدم في السن، وكذلك ميله الكبير إلى التأثر بأقوال آخر المتكلمين. لقد حصل بينه وبين الحريري ما يشبه التراثي، حتى بات كل منهما يقلد حركات وسكنات الآخر. لقد «تلبنن» شيراك إلى الحد الأقصى فيما خيل للحريري أنه رجل دولة شبه ديغولي». وليس من قبيل الصدفة أن يشبه شيراك صديقه بالجنرال ديغول، في شطحة خطابية لم يستطع التحكم بها، وذلك حين تحدث إلى تلفزيون المستقبل، الذي أنشأه رجل الأعمال اللبناني، بمناسبة مرور سنة على اغتياله.

كان التشويش العاطفي عند جاك شيراك قد دفع به إلى اتخاذ العديد من المواقف غير الرشيدة قبل المبادرة الى صنع القرار 1559 بكثير. فإنه في أثناء انعقاد القمة الفرانكوفونية في بيروت سنة 2002، التي كان يراد لها أن تسجل عودة فرنسا سياسياً، إن لم نقل لغوياً، إلى الشرق، لم يمتعض جاك شيراك بأي شكل من كون صديقه الحريري شجع ازدياد عدد جامعات الأعمال الأميركية ثلاثة أضعاف على حساب معاهد التعليم الفرانكوفونية، ولا من تهميش محطات الاذاعة ووسائل الاعلام الفرنسية ـ العربية لصالح الشبكات الانكلوساكسونية.

يقول رفاق رئيس الوزراء السابق اليوم إن القرار 1559 «قد وفر لقتلة صديق جاك شيراك الكبير سلاحاً فعالاً». وقالت نازك زوجة رفيق الحريري لجاك شيراك، عند وصوله إلى منزل رئيس الوزراء السابق يوم مأتمه: «لقد وعدتني بأن لا يحدث له شيء». لم ينبس شيراك ببنت شفة، وكان زائغ البصر.

لقد بات عدد لا بأس به من نخب الشرق الأدنى بعد الآن يشعرون بأنهم خُدعوا وتركوا بين ضفتين كيلا يبقى أمامهم خيار غير الشرق الأوسط الكبير، العزيز على قلب جورج بوش، الذي لم تدافع في وجهه أوروبا ولا فرنسا بفاعلية عن الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية التي بوشر بحثها في برشلونه سنة 1995.

الفصل السادس

إحزر من سيأتينا على العشاء؟

«كل خمسة أو ستة أشهر، يركب المستشار الرئاسي الفرنسي السيد موريس غوردو ـ مونتاني الطائرة إلى واشنطن ليلتقي هناك نظيره الأميركي المستشار الأمني ستيفن هادلي، حيث يمضيان عدة ساعات معاً لتنسيق استراتيجيتهما المتعلقة بلبنان وسوريا وإيران وبنقاط ساخنة أخرى، وبعد ذلك يركب الفرنسي الطائرة مجدداً ليعود إلى فرنسا. وبين كل زيارتين يتواصل الرجلان هاتفياً مرتين بالأسبوع، يومي الثلاثاء والخميس إجمالاً. أهلاً بكم في موقع الاتصال الفرنسي!»[1] يقول هذا كاتب افتتاحية واشنطن بوست، ثم يختم بالقول إن «قصر الإليزيه أمسى، عبر هذه الدبلوماسية «الخاصة» أحد أهم وأفعل حلفاء البيت الأبيض».

لكي نفهم هذا التحسن في «موقع الاتصال الفرنسي» لا بد من الرجوع إلى كانون الثاني سنة 2005. فبالرغم من أن القرار 1559 الذي اتخذه مجلس الأمن بتاريخ 2 أيلول 2004 شكل «قاعدة المصالحة الفرنسية ـ الأميركية»، فإنه لم يصل إلى حد إزالة الضغينة بين ضفتي الأطلسي. وبعد أن انتخب جورج بوش مجدداً بصعوبة، بعد إعادة احتساب للأصوات كانت شاقة قدر ما كانت مطعوناً بصحتها، أدرك الرئيس الأميركي مدى الصعوبات التي تتراكم في

---

(1) داود أغناطيوس، حليف بوش الجديد: فرنسا؟، واشنطن بوست في أول شباط 2006.

العراق. وتغير في البيت الأبيض مناخ التصرف الأحادي الذي كان سائداً لدى شن الحرب على صدام حسين، وراح مستشارو الرئيس يشرحون له أنه سيحتاج إلى حلفائه الأوروبيين لمساعدته على الصعيدين العسكري والسياسي كما لأجل دفع فاتورة عملية أخذت تفرض على المكلف الأميركي ثمناً غالياً، بل باهظاً. لم يكن المقصود بذلك إجراء تغيير سياسي بكل معنى الكلمة، بل نهجاً جديداً أطلق عليه علماء السياسة اسم «تعددية الأطراف»، أي ممارسة السياسة المتفردة إياها لكن مع إبلاغها إلى الشركاء، والحلفاء، وحتى الممولين. كانت هذه النظرة «التواصلية» الجديدة تمثيلية يراد بها التلويح بالرغبة في إشراك الآخرين في اتخاذ قرار متخذ من قبل.

في 20 كانون الثاني سنة 2005 رسم جورج بوش محور ولايته الثانية في خطاب مسيحاني ألقاه بمناسبة استلام مهامه الرئاسية، وكان مركزاً على «الحرية الانسانية» التي هي محرك التاريخ وقال فيه: «إن الولايات المتحدة تجهد لتشجيع سياسة مساندة وتنمية للحركات والمؤسسات الديموقراطية في إطار كل أمة وكل ثقافة، مواصلةً سعيها لبلوغ الهدف الأخير ألا وهو وضع حد للأنظمة الشمولية في عالمنا»[2]. وعاد إلى هذا الموضوع في خطابه حول حالة الاتحاد بتاريخ 2 شباط، معتبراً الشرقين الأدنى والأوسط هدف هذا المذهب الجديد.

لكي يطبق جورج بوش «تعدديته» هذه استعان بامرأة، فسلم زمام السياسة الخارجية إلى مستشارته الأمنية السابقة كوندوليزا رايس التي حلت محل كولين باول الذي لم يجد عنده التواطؤ المرغوب. إن «كوندي» كما يدعوها أصدقاؤها، هي، على عكس سلفها، متفاينة روحاً وجسداً في سبيل الرئيس، «رجلها الكبير» كما تقول. إنها أستاذة للعلاقات الدولية واختصاصية بالحرب الباردة، وقد أحاطت نفسها بفريق دبلوماسي مجرب ويعرف «أوروبا الهرمة» جيداً، ومن هؤلاء نيكولاس بيرنز (مساعد وزيرة الخارجية) ودان فريد (مستشار)

(2) Site de la Maison-Blanche (www.whitehouse.gov), sous la ribrique «Current news».

وروبرت زوليك (مساعد وزيرة الخارجية) وفيليب زيليكوف (مستشار). إنها تهيمن بلا منازع على وزارة الخارجية وعلى البيت الأبيض، وقد ضمنت خلافتها على رأس مجلس لأمن القومي عبر مساعدها السابق ستيفن هادلي، الذي صار فيما بعد مستودع أسرار موريس غوردو ـ مونتاني. ولدى الاستماع إلى شهادتها في لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ بتاريخ 18 كانون الثاني 2005، لم تستشهد إلا بناتان شارانسكي، المنشق السوفياتي السابق الذي أمسى وزيراً في حكومة الدولة العبرية والذي موقعه في أقصى اليمين على الخريطة السياسية الاسرائيلية، والذي بات كتابه[3] أشبه بخبز يومي عند جورج بوش. كانت مهمتها الأولى واضحة تماماً: القيام بحملة إغراء في أوروبا من أجل تشجيع «الحرية الشاملة» خصوصاً في البلدان التي عارضت حرب العراق وبينها فرنسا وألمانيا.

شملت جولتها على التوالي كلاً من لندن وبرلين وفرصوفيا وأنقره وإسرائيل والضفة الغربية وروما وباريس وبروكسيل ولوكسمبور. ولدى وصولها من روما، عقب انتهاء القسم الذي تناول الشرق الأدنى من جولتها هذه، ألقت يوم 8 آذار في معهد الدروس السياسية في باريس خطاباً وصفه المحيطون بها بأنه «خطاب مرجعي كبير». وتهافتت الطبقة السياسية والبورجوازية على الحضور كما جرى انتقاء الطلبة الحاضرين بالغربال.

مارست كوندوليزا رايس إغراءها أكثر مما في أي وقت مضى فتخلت عن قانون إيمانها الذي أعلنته في نيسان 2003 أي: «الصفح عن روسيا، وتجاهل ألمانيا، ومعاقبة فرنسا» وشددت على «القيم المشتركة التي هي أساس الشراكة الأطلسية لأجل إشاعة الديموقراطية». وبدون أن توضح جوهر هذه القيم ولا تاريخها ونتائجها السياسية، أطلقت خمسة شعارات لـ «إشاعة الديموقراطية» هذه، وهي:

---

(3) *The Case for Democracy, the Power of Freedom to Overcome Tyranny and Terror,* september, 2004.

1 ـ تصدير الديموقراطية، بما في ذلك بقوة السلاح.
2 ـ اختيار أفضل الشركاء، مع تحاشي أن يقتل الرسول الرسالة.
3 ـ وضع الديموقراطية في قلب العلاقات الدولية.
4 ـ ترداد أن الحرية هي مفتاح استقرار العالم.
5 ـ أخيراً، وخصوصاً، وجوب اتحاد الأوروبيين والأميركيين حول هذه الأولوية، خصوصاً في وجه روسيا والصين.

وفي ختام هذا العرض، الذي يفرض زعامة الولايات المتحدة على كل الشؤون الهامة في العالم ويطالب الأوروبيين بإيلاء ثقة تامة لواشنطن، التقت وزيرة الخارجية الأميركية الجديدة وزير الخارجية الفرنسي ميشال بارنييه الأقل جرأة من سلفه المتألق دومينيك دو فيلبان. كان اللقاء «حاراً» كما قيل، وتكملة للقاء مع جاك شيراك «يرمي إلى وضع التعاون بين باريس وواشنطن على السكة بعد أن أفسدته حرب العراق» كما أجمعت الأوساط المحيطة على القول. كان المطلوب خصوصاً تهيئة القمة الأطلسية، ثم القمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في بروكسيل بعد بضعة أيام، هذه القمة التي كان يراد لها أن تسجل رسمياً انتهاء «العداوات» بين ضفتي الأطلسي.

في 22 شباط 2005 دعا جورج بوش جاك شيراك إلى تناول طعام العشاء في المقر الخاص بسفير الولايات المتحدة في بروكسيل. سبق العشاء محادثات تناولت الملف اللبناني ـ السوري حصراً. كان رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري قد اغتيل قبل ثمانية أيام وكان جاك شيراك يحتاج إلى مساندة كاملة من جانب الولايات المتحدة لفرض تطبيق القرار 1559. كان كلام الرئيس الفرنسي قاطعاً: من يعرف كيفية أداء النظام العلوي الحاكم في دمشق لا يخامره أي شك بأن قرار اغتيال رفيق الحريري صدر عن الرئيس بشار الأسد. «لا معنى لأية فرضية أخرى». وأضاف جاك شيراك قائلاً: «لا يسعنا أن نقول إننا نريد الديموقراطية ثم نصمت عن خنق الدولة العربية الوحيدة في الشرق الأدنى التي شاعت فيها الديموقراطية. غير أنه يجب التصرف ببراعة وتحاشي مهاجمة سوريا وجهاً لوجه، لأنها في هذه الحال ستفلح في الاستعانة بالتضامن العربي.

هدفنا يجب أن يكون تحرير لبنان من السيطرة السورية، إذ أن سوريا تعيش جزئياً على استثمار الموارد اللبنانية من خلال نظام فاسد أقامه عدد قليل من ذوي السلطان في الدولتين. إن الأقلية العلوية تشكل آخر نظام من الطراز الستاليني، ولبنان هو نقطة الضعف فيه».

كان جورج بوش يبدو كثير الشغف بالدروس العربية التي يلقيها نظيره الفرنسي، كما كان مولعاً بإظهار المزيد من جهله، مردداً على مسمع محدثه عبارات من نوع: «بالأمس لفتت زوجتي نظري إلى تفصيل...». أدرك الرئيس الأميركي فحوى المقاربة التي تقوم على عدم مجابهة سوريا بصورة مباشرة فقال: «نحن كنا لا نرى الأمر على هذا النحو، لكنني أتبعك. سنمر عبر لبنان. لكن ما السبيل إلى بلوغ هدفنا؟».

جواباً على ذلك، شدد الرئيس الفرنسي أولاً على أهمية لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري قائلاً: «يجب أن تكون قوية ومدعومة من الأسرة الدولية». ثم شدد قائلاً: «إن تدخلها في الساحة اللبنانية سيساعد المعارضة. ففي لبنان اليوم حركة شعبية كبيرة مناهضة لسوريا، لكن زعماءها يخشون الاغتيال. وسيتعرض بعضهم للاغتيال دون شك...».

ثم عرض جاك شيراك توصية أخرى: يجب عدم الخلط بين الملف اللبناني ـ السوري وبين عملية السلام في الشرق الأدنى «وإلا خسرنا الشيعة وجعلناهم ينضمون إلى العلويين. على أي حال، إن سوريا تذرعت دوماً بعملية السلام كي ترفض كل تغيير في لبنان».

تعهد جورج بوش بنقل الرسالة إلى القادة الاسرائيليين وسأل مخاطبه عما إذا كان لا يخشى من عودة الحرب الأهلية في لبنان إذا انسحبت القوات السورية منه. فشرح جاك شيراك قائلاً إن الظروف الحالية مختلفة جداً عن ظروف سنة 1975 وأن الأجهزة السرية السورية أشد خطراً من الجيش، مضيفاً: «لكن مراقبة انسحابها ممكن، لأن لها مواقعها في لبنان. ويجب المطالبة بتطبيق القرار 1559 فوراً» مردداً ما سبق أن قاله لجورج بوش من أن «تطبيق القرار 1559 هو مقتل للنظام السوري».

وتابع جاك شيراك قائلاً: «وفي حال عدم تطبيق القرار 1559 سيكون في وسعنا دوماً أن نقول إن الانتخابات اللبنانية لا يمكن أن تكون حرة ولا ديموقراطية، وسيكون لدينا دوماً متسع من الوقت للعودة إلى مجلس الأمن لدرس مسألة إنزال عقوبات. على أي حال يجب أن ندرس منذ الآن ودون تريث مسألة إنزال عقوبات مالية، مباشرة وغير مباشرة، إذ أن مجمل النظام السوري يرتكز على نهب منظم للبنان انطلاقاً من قمة الدولة السورية».

كان القرار يعود للمضيف الذي بدا شديد الارتياح وقال: «أرى جيداً الطريق الواجب سلوكها؛ هذا مشروع مهم جداً، وهذه لحظة عظيمة».

واتفق الاثنان على أن يبقى وزيرا الخارجية ومستشارا الرئيسين على اتصال، وبناء على اقتراح من كوندوليزا رايس، أن يكون ممثل الأمم المتحدة الخاص تيري رود لارسن على علم بالأمر إذ أنه يجب أن يشارك في تطبيق هذه الاستراتيجية، لكن دون أن يتدخل في عمل لجنة التحقيق باغتيال الحريري، هذه التي يجب أن تبدو على أنها عملية مستقلة تماماً.

عند الانتقال إلى مائدة العشاء أذاع البيت الأبيض بياناً مشتركاً للرئيسين يتحدث عن الانسحاب السوري «الفوري» من لبنان: «إننا ندعو إلى التطبيق الكامل للقرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن من جميع وجوهه، بما فيها دعوته إلى قيام لبنان سيد، مستقل وديموقراطي».

وعند أخذ الصورة العائلية في بداية العشاء، كان الرئيسان مسترخيين جداً، يتبادلان المجاملات، وقال جورج بوش للصحفيين: «هذا أول عشاء أتناوله على أرض أوروبا منذ إعادة انتخابي، وهو مع جاك شيراك. هذا ذو مغزى كبير لجهة الأهمية التي نعلقها على العلاقات بين بلدينا». كان العشاء يتألف، حسبما أعلن البيت الأبيض، من الأرز على الطريقة الايطالية والكركند المصحوب بصلصة الكمأ، ثم الفيليه البقري مع الصلصة البوردولية المصحوب بالبقول والبطاطا، هذه «البطاطا المقلية الفرنسية» التي استبدل اسمها، في خضم الأزمة العراقية ربيع سنة 2003، بـ «فريدوم فريز» أي بطاطا الحرية.

بعد الاتفاق على الملف اللبناني ـ السوري، تركز حديث العشاء على

إيران. فطلب جاك شيراك من نظيره الأميركي أن يستمر في دعم جهود الأوروبيين الدبلوماسية. كانت فرنسا وبريطانيا وألمانيا قد باشرت منذ عدة أشهر مفاوضات تهدف إلى اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) على نشاطات طهران النووية، دون معارضة من جانب واشنطن، ودون أن يستبعد جورج بوش أي خيار في حال فشل الدبلوماسية. قبيل ذلك، كان الرئيس الأميركي، قد دعا البلدان العربية، من فوق منبر حلف الأطلسي، إلى «إصلاح نفسها من الداخل بدلاً من إلقاء المسؤولية على آخرين»، فدعا إيران أيضاً إلى «الأخذ بالديموقراطية وإلى التخلي عن القنبلة النووية من أجل حماية السلام». ومع تأييده الصريح لجهود فرنسا وألمانيا وبريطانيا لحمل طهران على الكشف الكامل عن برنامجها الذري، وتكراره أن «إيران ليست العراق»، ترك جورج بوش الباب مفتوحاً أمام تهديد صريح إذ قال: «يجب أن لا نسحب عن الطاولة أي خيار».

في مناخ هذا التفاهم الودي المستعاد مع الأخ الكبير الأميركي، قام موريس غوردو ـ مونتاني، الذي يغرق أكثر فأكثر في جبة «الأب جوزف» للدبلوماسية الفرنسية، برحلة إلى طهران أواخر شهر شباط حيث كان مكلفاً بمهمة مزدوجة: دفع الملف النووي إلى أمام، بالتأكيد، ولكن أيضاً حمل العرابين الايرانيين على التعهد بتهدئة المنظمة اللبنانية «حزب الله» كيلا ترد بعنف مفرط على القرار 1559 الذي يطالب أيضاً بنزع سلاحها.

بموازاة ذلك، أراد السفير برنار إيمييه الخبير بالتوازنات اللبنانية، أن يستبق التأويلات الخاطئة، في بيروت، فاقترح على رؤسائه «إعادة الاتصال بالمراجع الشيعية» كي ينقل إليها «الرسائل المفيدة» فيما يتعلق بعواقب القرار 1559. إن الطائفة الشيعية التي هي الطائفة الأهم، تمثل أكثر من ثلث سكان لبنان. والسيد محمد حسين فضل الله، الذي يعتبر أحد مرجعياتها الدينية والسياسية الرئيسية، لا وجود لارتباط مباشر بينه وبين حزب الله لأن مدرسته الفقهية لا تعترف بولاية مرشد الثورة الايرانية، الذي يبقى مرجع هذه المنظمة السياسية ـ العسكرية. كما كان له موعد مع الرئيس الشيعي للبرلمان ورئيس

حركة أمل، نبيه بري. فيما خص حزب الله، نقلت الرسائل حسب العادة بواسطة نواف الموسوي مسؤول العلاقات الدولية في المنظمة، وكان عدد هذه الرسائل أربعاً:

1) ليس للقرار 1559 سوى هدف واحد هو استعادة لبنان سيادته الكاملة. هذا القرار، غير الموجه ضد أحد، وضع للرد على التدخل السوري في العملية الرئاسية اللبنانية.

2) يجب أن يطبق هذا القرار بصورة كاملة لأجل ضمان صحة وشرعية الانتخابات النيابية التي ستجري سنة 2005. أما فيما خص مسألة نزع سلاح وحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، فليس هذا الطلب جديداً إذ أنه وارد في اتفاق الطائف الذي صدقه اللبنانيون أنفسهم.

3) فرنسا لا تزال تعارض إدراج حزب الله على اللائحة الأوروبية للمنظمات الارهابية، رغم الضغوط البريطانية والايطالية، لأنها تعتبر أن لهذه المنظمة بعداً سياسياً حقيقياً عبر نوابها الذين يشاركون في حياة برلمان البلاد. ولعله من المرغوب فيه أن لا يقدم حزب الله حججاً مجّانية للذين يريدون الاستمرار في إقصائه عن المسرح السياسي.

4) ينبغي احترام الشرعية الدولية و «الخط الأزرق» الذي وافقت عليه الأسرة الدولية، ويمثل خط الهدنة بين لبنان وإسرائيل ـ بما في ذلك مزارع شبعا[4] ـ الذي يبقى المرجع المثبت من قبل الأمم المتحدة.

في أواسط نيسان طلب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله عقد لقاء سري مع سفير فرنسا. فأبلغ برنار إيمييه باريس هذا الطلب، منوهاً بقلق الحزب الشيعي الذي يعتبر أن القرار 1559 قد استغل من جانب واشنطن وتل أبيب، وأن السؤال الرئيسي يتعلق بالجزء الثاني من النص، أي «نزع سلاح

---

(4) مزارع شبعا محتلة من قبل الجيش الاسرائيلي منذ 1967. والأمم المتحدة تعتبر هذه الأراضي سورية فيما سوريا تعتبرها لبنانية.

المقاومة». إن السفير الفرنسي، كان يعتبر، من وراء الكشف عن الاجتماع السري، أن «من المفيد» أن يعلم به «الأميركيون مسبقاً كي لا يأتي تعليقهم عليه سلبياً كما لكي يستطيعوا تهدئة الاسرائيليين الذين يعارضون دوماً هذا النوع من المساعي». وافقت وزارة الخارجية على الأمر موضحة أنه بالاضافة إلى الرسائل الرئيسية الأربع، سيكون اللقاء أيضاً مناسبة لتوضيح ملابسات تحليق طائرة بلا طيار عائدة لحزب الله فوق أراضي إسرائيل يوم 11 نيسان 2005، «إذ أن من شأن هذا التحليق أن يزيد الوضع توتراً على الخط الأزرق» على حد قول موظف كبير في وزارة الخارجية، «كما أنه يعطي حججاً للذين يتمنون إدراج حزب الله على اللائحة الأوروبية للمنظمات الارهابية».

وجه الأمين العام لحزب الله في الوقت ذاته إلى فرنسا رسالة مفتوحة طويلة في صحيفة «السفير» ونقلتها صحيفة «لوفيغارو» يوم 13 نيسان تحت عنوان: «رسالة إلى صديق فرنسي». أعاد حزب الله التذكير، في هذه الرسالة، بمواقفه التقليدية، بادئاً بـ «مذهب المقاومة» أي أن هذه «عنصر ردع وحماية» في وجه إسرائيل وأن عملها دفاعي بحت ويجري بالتنسيق مع الجيش اللبناني، ويندرج في إطار استراتيجيا الدولة اللبنانية. وفسر القرار 1559 على أنه «تسوية فرنسية أميركية أجريت على حساب لبنان [. . .] وكان لها تأثير أخل بإستقرار الوضع السياسي الداخلي، وأن شرخاً خطراً قد حدث».

وأعاد حسن نصرالله التذكير بروابطه الشخصية الودية مع رفيق الحريري وبتلاقي نظرتيهما، حول «الضرورة الملحة للحفاظ على المقاومة»، كما حول مشروع سياسي «عصري وصالح للبنان الغد». وأبدى حسن نصر الله أسفه لكون اللبنانيين لم يرصوا صفوفهم بل تشرذموا على أثر الاغتيال، ولاستغلال دم الحريري لا لتعبئة الجماهير بل لوضع القوى السياسية بعضها في وجه البعض الآخر، ولتوجيه اتهامات في غاية الخطورة و «دون أي دليل» إلى الحكم اللبناني وإلى سوريا، ما أفسح المجال أمام التدخل الخارجي. وقال زعيم حزب الله أنه مستعد للاشتراك في الانتخابات النيابية، ويشجع قيام حوار وطني

يتمحور على وحدة لبنان وعلى العيش المشترك الاسلامي ـ المسيحي، ورفض هيمنة فريق على آخر، والتمسك بالحرية والديموقراطية وبنظام انتخابي عادل وصحيح التمثيل، وبرفض التدخلات الأجنبية، ويطلب أخيراً من فرنسا أن تثابر على دعم الحوار الوطني والمصالحة الداخلية.

إن هذه الرسالة، التي هي بادرة سياسية قوية وغير مألوفة، كانت معدة لتهيئة اللقاء السري بين صاحبها وبين السفير برنار إيمييه، ذاك اللقاء الذي كان يراد له أن يسمح بتعميق التطلعات التي رسمت ملامحها الأولى. حصل اللقاء يوم 16 نيسان 2005 في مكتب الأمين العام لحزب الله في ضاحية بيروت الجنوبية، في حي حارة حريك الشيعي. استغرق اللقاء ساعتين ونصف الساعة، كان خلالها حسن نصرالله البشوش جداً على الدوام، يصغي بكثير من الانتباه إلى رسائل فرنسا قبل أن يرد عليها نقطة فنقطة «بكثير من الصراحة» على حد قول السفير. نوه قائد حزب الله في بداية الحديث بأنه يميز بين فرنسا والولايات المتحدة، موضحاً أنه يحترم موقف بلادنا، ومضيفاً أن «حضور الرئيس شيراك في مأتم رفيق الحريري كان موضع تقدير من جانب كل اللبنانيين»، ثم قال: «ينتظر من فرنسا اليوم أن تساعد اللبنانيين في علاقاتهم الداخلية كما إزاء الخارج. إن حزب الله يعلم أن فرنسا تريد أمن لبنان واستقراره. لكن ليس من حق أحد أن يفرض مشيئته».

على الصعيد الداخلي، أوضح برنار إيمييه أن مرحلة جديدة تبدأ في لبنان «الذي عليه بعد الآن أن يمسك مصيره بيديه». وأن فرنسا تعتمد على الشعور بالمسؤولية عند كل فرد، وخصوصاً حزب الله، كي «تنجح السيرورة الديموقراطية، وذلك عن طريق مساهمتها في الحوار الوطني». وتابع السفير كلامه قائلاً: «يوجد اليوم توافق لبناني على تسوية متدرجة وتوافقية لمسألة المقاومة، وعندما يحين الوقت، لنزع سلاحها، وفرنسا من جهتها تتمنى تطبيقاً كاملاً للقرار 1559»، فرد الأمين العام لحزب الله قائلاً إن حزب الله هو أيضاً يريد لبناناً ديموقراطياً سيكون هو أول المستفيدين منه إذ أنه أكبر حركة شعبية

في البلاد ومنبثق من الطائفة الأكثر عدداً. إن إقامة جمهورية إسلامية أمر غير وارد في لبنان و «يستحيل التفكير به» نظراً إلى تعدد الطوائف فيه[5].

وحين أعاد حسن نصرالله التذكير بأن حزب الله واحد من أشد أنصار سياسة رفيق الحريري، أعرب عن سروره لكون ابنه سعد يريد مواصلة هذه السياسة. وهو يساند العملية الجارية وحكومة ميقاتي الانتقالية، ووضع قانون انتخابي جديد وإجراء انتخابات، في أقرب وقت ممكن. وقال إنه في سبيل تشجيع السيرورة الديموقراطية مستعد للقاء جميع القادة السياسيين والروحيين، بمن فيهم البطريرك صفير. وأن حزب الله يتمنى قيام تعاون تام من جانب الحكومة اللبنانية مع لجنة التحقيق الدولية، وإن كان قد أبدى تحفظات على حيادية الأمم المتحدة سنة 1996 بشأن التحقيق في مجزرة قانا[6]. على أنه يتمنى أن لا تنحرف هذه اللجنة عن هدفها الذي هو البحث عن الحقيقة وعن المجرمين وأن لا تُستغل لأغراض سياسية.

حول «المقاومة الوطنية» ذكر السفير مجدداً بأن على حزب الله أن يكف عن التسلل إلى إسرائيل، بما في ذلك إرسال طائرات بلا طيار لأغراض الرصد. فرد حسن نصرالله، مستعيداً ما جاء في «رسالة إلى صديق فرنسي»، وقال إن «غاية المقاومة الوطنية ليست إلا دفاعية وردعية في وجه الانتهاكات شبه اليومية للأجواء اللبنانية من قبل الطيران الحربي الاسرائيلي، وبالتالي فإن

---

(5) «الفرق الرئيسي بين هذا الحزب وسائر الحركات الأصولية هو أنه يأخذ في الحساب طابع لبنان المتعدد الطوائف فيسلم باستحالة إقامة دولة إسلامية أصولية في هذا البلد، وقد أعاد النظر في بنية برنامجه السياسي على هذا الأساس». (وليد شراره وفريدريك دومون في «حزب الله حركة إسلامية ـ قومية». فايار 2004.

(6) إن التقرير الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ 7 أيار 1996 بنتيجة التحقيق في الهجوم الاسرائيلي على مخيم قانا التابع للقوات الدولية في جنوب لبنان الذي ذهب ضحيته 102 من اللاجئين اللبنانيين أثبت أن هذا الهجوم كان متعمداً. كان يجب أن تبقى خلاصات التقرير سرية، إلا أن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بطرس بطرس غالي أماط عنه اللثام شخصياً، وكلفه هذا العمل الشجاع عدم التجديد له في هذا المنصب.

إرسال طائرة بلا طيار ليس سوى رد متواضع وغير هجومي على هذه الانتهاكات، وأن حزب الله لا يريد أن يقاتل إلى ما لا نهاية وأنه على استعداد لبحث مستقبل المقاومة إذا كان هناك بديل فعال لتأمين الدفاع عن لبنان، فإنه لا يثق البتة بالضمانات الدولية وأقل من ذلك أيضاً بضمانات إسرائيل التي تنكث بتعهداتها على الدوام. وكرر القول عدة مرات بأنه لا يثق إلا بضمانات داخلية لبنانية.

أعرب السفير حينذاك عن هواجسه حول الدور المنسوب إلى حزب الله في الأراضي الفلسطينية، فأجاب الأمين العام قائلاً: «إن حزب الله حركة لبنانية صرف، ونحن لا نقوم بأي عمل عسكري إلى جانب الفلسطينيين أو نيابة عنهم، وأن المقاومة الوطنية لم تكن يوماً في خدمة نزاعات أخرى. ونحن، من جهة ثانية، نؤيد مبدأ الهدنة الموقعة بين محمود عباس والفصائل الفلسطينية المسلحة».

في مسألة سوريا، اعتبر رئيس حزب الله أنه يجب التحلي بأكبر قدر من الحذر، فإن «سوريا بلد محوري فيما يتعلق بمستقبل لبنان ما دامت حالة الحرب قائمة مع إسرائيل، ومن مصلحة لبنان واللبنانيين أن لا يُفعل أي شيء يضعف أمن واستقرار سوريا». إن حزب الله ينبذ كل سياسة ترمي إلى تغيير نظام دمشق لأنه «إذا استُهدفت سوريا ستعم الفوضى المنطقة بأسرها». إلى جانب هذا، يعترف حسن نصرالله بأنه لا يمكن عدم لوم السوريين والحكومة اللبنانية حليفة دمشق فيما يتعلق بمسائل الوضع الداخلي وخصوصاً الفساد و «بعض التدخلات السورية».

وختم برنار إيمييه الحديث بالعودة إلى معنى عمل فرنسا في لبنان، وإرادتها بأن تكون إلى جانب «جميع» اللبنانيين، وبالعودة إلى مرامي القرار 1559. وختم حسن نصرالله حديثه بالقول إن حزب الله يتمنى مواصلة حوار مباشرو منتظم مع فرنسا، لكنه «يخشى كل شيء من جانب الولايات المتحدة».

بعد مرور ثلاثة أيام، يوم 19 نيسان، التقى برنار إيمييه نظيره الأميركي جيفري فيلتمان وشدد بنوع خاص على الهواجس الفرنسية ـ الأميركية المتعلقة

بعمل حزب الله في الأراضي الفلسطينية واستعمال الطائرة بلا طيار. ونوه السفير الفرنسي أكثر من مرة بسرية حديثه مع حسن نصرالله، مشيراً إلى أن موريس غوردو ـ مونتاني سينقل هذه المعلومات الى واشنطن. فأجاب جيفري فيلتمان بأنه لن يقدم تقريراً عن هذا اللقاء إلا إلى مجلس الأمن القومي (NSC)، وأضاف أن خبر هذا اللقاء كان له صدى جيد لدى وزارة الخارجية، موضحاً أن واشنطن تحاور الحزب الشيعي عن طريق أجهزة استخباراتها.

وأبدى السفير الأميركي سروره حيال الأولوية المعطاة من جانب واشنطن للتنسيق الفرنسي ـ الأميركي حول المسألة اللبنانية، الأمر الذي يفسر التكتم الذي حرصت عليه سلطاته غداة تحليق طائرة بلا طيار لحزب الله فوق الأراضي الاسرائيلية، وأكد أنه لن يقوم بأية مبادرة كبيرة دون استشارة «صديقه الفرنسي برنار». ثم قال أخيراً إنه يُعلم المعنيين دائماً بحسن التفاهم الفرنسي ـ الأميركي «على الأرض» إبان الندوات التي تجري بالفيديو مع وزارة الخارجية.

وفي 22 نيسان، على مائدة عشاء في واشنطن حضرها من الجانب الأميركي كوندوليزا رايس ومستشار الأمن القومي ستيفن هادلي، ومن الجانب الفرنسي موريس غوردو ـ مونتاني وجان ـ دافيد ليفيت، كان لبنان وسوريا الطبق الرئيسي مجدداً. حيت كوندوليزا رايس التعاون الاستثنائي بين فرنسا والولايات المتحدة، الذي دُشن يوم 5 تموز 2004 في باريس، إبان لقاء الرئيسين عقب الاحتفالات بالنزول في نورماندي، ثم تُوج أثناء عشاء بوش وشيراك معاً في بروكسيل يوم 5 شباط 2005، ونوهت بـ «مثالية» طابع القرار 1559 قائلة إن «الآفاق التي يفتحها القرار اليوم تتجاوز كل آمالنا» وأضافت أنه «رغم هذه النجاحات يجب الحفاظ على التعبئة ومواصلة الضغط من جانب الأسرة الدولية على سوريا ولبنان. ويجب تحاشي أن تفيد سوريا من عامل الوقت وترك الوضع يتردى، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم إتمام سحب جنودها الأربعة عشر ألفاً من لبنان».

وأشاد موريس غوردو ـ مونتاني أيضاً بالتعاون الفرنسي ـ الأميركي «الكامل» ونوه بأنه سمح بالحصول على مساندة روسيا والبلدان العربية وغالبية

الأسرة الدولية، هذه المساندة التي لم تكن حاصلة في بادىء الأمر. وسأل المستشار الدبلوماسي الفرنسي قائلاً: «لكن أين صرنا اليوم؟ الانسحاب السوري يتحقق وحكومة ميقاتي لا بأس بها. يبقى عليها أن تنال الثقة وأن تقر قانون الانتخاب الذي يناقشه اللبنانيون. هناك واقع ملحوظ: الطوائف تتحدث فيما بينها، وانقسامات المعارضة قد خفت؛ وبالتالي فإن الضرورة تقضي أكثر مما في أي وقت مضى بأن يثابر الأميركيون والفرنسيون على تنسيق جهودهم».

وسُرت كوندوليزا رايس لكون أسرة الحريري «اختارت الشاب سعد كي يحمل الراية. ولكي تكون الاستمرارية واضحة أمام الجميع، فإنه سيكون في عداد وفد ولي العهد السعودي عبدالله في زيارته القادمة لواشنطن. ومن المقرر أن يُستقبل على أعلى مستوى». لقد سبق له أن قابل جاك شيراك في باريس، وبات بعد الآن هو الوجه الجديد لـ «مستقبل لبنان الديموقراطي» كما أكد موريس غوردو ـ مونتاني، في مواجهة «القوى الموالية الغارقة في الارتباك والتي يتأهب زعماؤها لفعل أي شيء من أجل إنقاذ مناصبهم وامتيازاتهم».

بات المطلوب بعد الآن إعداد المستقبل. فستتألف بعد الانتخابات النيابية القادمة حكومة جديدة، لكن الرئيس لحود سيبقى في مكانه لكي يقطع الطريق على قرارات كثيرة جداً نظراً إلى سلطته الكبيرة فيما يتعلق بالتوقيع. سيكون بلا ريب آخر مؤسسة موالية لسوريا في لبنان، وأجمع الضيوف على القول بأن من الحكمة أن يستقيل وربما مساعدته على الاستقالة. أما فيما خص حزب الله، فأخذ موريس غوردو ـ مونتاني هذه المسألة على عاتقه، معتبراً أن «من واجبنا أن نثابر على دفعه إلى الانخراط في أجهزة الدولة، أي الحكومة والجيش». المسألة الثالثة تبقى مسألة الأمن، إذ أن اللبنانيين لا يريدون صلحاً منفرداً مع إسرائيل يذكرهم بالاتفاق الذي وقعه أمين الجميل في أيار 1983 وكانت نتيجته العودة إلى الحرب. ولخص مستشار جاك شيراك الدبلوماسي الموضوع بالقول: «ما نتمناه هو لبنان غير معاد لسوريا ولا تابع لها. هذا يتطلب وجود جيش لبناني قوي سيحتاج إلى تدريب وتجهيزات تقدمها فرنسا وأوروبا والولايات المتحدة».

أعربت كوندوليزا رايس عن موافقتها على مختلف هذه النقاط، وأعادت تركيز النقاش على الوسواس الاسرائيلي المتعلق بحزب الله، مبدية قلقها من تطور الحزب الشيعي بعد رحيل حاميته سوريا. فشدد موريس غوردو مونتاني على القول: «إن تطور الأحداث الجارية في لبنان مستمر في إضعاف نظام دمشق، وهو بالتالي، يدفع بحزب الله إلى تصور مستقبله كقوة سياسية أكثر منها عسكرية». وبعد ذلك قدم مستشار جاك شيراك عرضاً للمقابلة بين برنار إيمييه وقائد حزب الله. «أذهل هذا العرض المدهش» كوندوليزا رايس وستيفن هادلي فطلبا صورة مكتوبة عنه بالانكليزية لنقلها إلى الرئيس جورج بوش، فوافق موريس غوردو ـ مونتاني على تلبية الطلب: في الليلة ذاتها تم نقل هذا النص بواسطة سفير فرنسا في واشنطن جان ـ دافيد ليفيت.

اعتبرت كوندوليزا رايس أنه يجب أن يستمر الضغط وأن يرسل مبعوث فرنسي إلى دمشق لكي يقول حرفياً: «نحن نمسك بخناقكم وأنتم تعرفون ذلك. الأمر سيتفاقم. لا يزال في وسعكم اليوم أن تقوموا باختيار استراتيجي. كفوا كلياً عن كل تدخل في لبنان، أوقفوا كل دعم لحزب الله، وأقروا في مؤتمر حزب البعث برنامجاً للاصلاح السياسي والاقتصادي، وإلا فإنكم لن تستعيدوا الجولان أبداً». الضغط على دمشق هو بالتأكيد، في ذهن وزيرة الخارجية لأميركية، ضغط على إيران حليفة سوريا الاستراتيجية. اعترف موريس غودو ـ مونتاني بأن المواقف الفرنسية ليست بعيدة جداً عن هذه المقاربة، إلا أن «من المهم في نظر فرنسا أن يحافظ على المظاهر. يمكننا أن نتكلم صراحة مع القادة، لكن يجب أن يجري ذلك بعيداً عن الأضواء. فلا يجوز لنا أن نُظهر أمام الملأ أننا نريد نسف الحكم السوري».

وأضاف قائلاً إن بشار الأسد ليس في مأمن من انقلاب عسكري يقوم به صهره آصف شوكت، المستعد لفعل أي شيء من أجل تعزيز امتيازات العصبة العائلية. كانت وزيرة الخارجية تحوز هي أيضاً هذه المعلومات، وقالت إن «على بشار أن يدرك أن الأسرة الدولية وحدها تستطيع أن تنقذه، شرط أن ينقل بندقيته من كتف إلى كتف». وسألت عما إذا كانت فرنسا تستطيع أن تعدّ

«ورقتين غير مكتوبتين» تتضمن الأولى ما ينبغي عمله في لبنان والثانية ما ينبغي قوله في السر وفي العلن للسلطات السورية. هنا أيضاً وافق موريس غوردو ـ مونتاني على ذلك وقال إن وزارة الخارجية الفرنسية ستكلف رجل ارتباط «متابعة الملف بصورة دائمة».

كان صفاء الجو الفرنسي ـ الأميركي هذا تاماً. «فكانت واشنطن على استعداد لفعل أي شيء في الحقل اللبناني ـ السوري، إذ رأت جيداً أنه يمثل الحلقة الأضعف في المنطقة، والتي بواسطتها يمكن توطيد مشروعها المعرض للهلاك والمتعلق بنشر الديموقراطية في الشرق الأوسط الكبير» على حد قول دبلوماسي أوروبي في واشنطن. غير أن صفاء الجو هذا تعكر بسرعة يوم 22 تموز 2005 على أثر الانتخابات النيابية التي فاز فيها ائتلاف المعارضة بزعامة سعد الحريري. سعت كوندوليزا رايس إلى قطف ثمار سياسة فرنسية ـ أميركية اعتُبرت من أندر نجاحات جورج بوش في الشرق الأدنى، فانتقلت سراً من إسرائيل، حيث كانت في زيارة لها، إلى بيروت، دون أن تُعلم باريس.

وصلت كوندوليزا رايس إلى بيروت عند الساعة الثانية عشرة والربع واجتمعت أولاً بـ «الوارث» سعد الحريري في منزله في حي قريطم، ثم زارت ضريح رئيس الوزراء السابق. وقامت بعد ذلك بزيارة قصيرة للرئيس إميل لحود ولرئيس مجلس النواب نبيه بري، واجتمعت مطولاً برئيس الوزراء الجديد فؤاد السنيورة. واستقبلت بعد ذلك في مقر السفارة الأميركية الجنرال المسيحي ميشال عون، الفائز الآخر في الانتخابات.

في بيروت، أعرب برنار إيمييه عن دهشته وعن استيائه، مع نظيره الأميركي جيفري فيلتمان، الذي بدا مرتبكاً وهو يقول إن «الأميركيين لم يتمكنوا من مقاومة الاغراء بأن يشاهدوا على الأرض نتيجة جهودنا المشتركة، ونجاح سياستهم ـ من وجهة نظرهم بلا ريب ـ الرامية إلى إشاعة الديموقراطية في هذه البقعة من العالم». النتيجة كانت كارثية من وجهة نظر باريس .فهي لا تتسم فقط بانعدام التنسيق في «قضية بمثل هذه الخطورة»، وتدوس كل الضمانات التي قدمها موريس غوردو ـ مونتاني والتعهدات التي أعطيت له، بل إنها تعزز صدقية

الاتهامات بأن محوراً فرنسياً ـ أميركياً يتدخل في شؤون لبنان ويضعه تحت وصايته. وسقطت الدبلوماسية السرية التي رسمها الثلاثي غوردومونتاني ـ ليفيت ـ إيمييه.

في باريس، حين كان جاك شيراك يستقبل سفير الولايات المتحدة الجديد لتقديم أوراق اعتماده، كان يكتم غضبه بصعوبة وهو يعرب له عن «دهشته»، وصاح في صالونات الإيليزيه قائلاً عقب المقابلة: «لقد لعب أولئك الأميركيون الحمقى علينا لعبة قذرة». واتصل موريس غوردو ـ مونتاني بواشنطن. واتصل جان ـ دافيد ليفيت بإيليوت أبرامس لإبلاغه «اندهاش الرئيس». وقالت كوندوليزا رايس مدافعة عن نفسها، إنها حاولت الاتصال بوزير الخارجية الفرنسية الجديد فيليب دوست ـ بلازي فقيل لها إنه في إحدى المناطق الفرنسية ولا يمكن الاتصال به. وغضب جاك شيراك مجدداً وطلب التثبت فوراً من أسباب وجود وزيره في تولوز... اعتبر جان ـ دافيد ليفيت أن الدرس الواجب استخلاصه من هذه الحادثة المؤسفة «واضح جداً»، وهذا الدرس هو الذي نقله موريس غوردو ـ مونتاني إلى ستيفن هادلي: «إذا كان علينا في المستقبل أن نواصل تعاوننا الذي كان مثالياً حتى حينه، فمن الضروري إشراك فرنسا منذ البداية عند التفكير ببادرة أميركية في هذا الملف».

في 26 تموز 2005 اتصل جيفري فيلتمان ببرنار إيمييه ليقول له إنه تلقى لتوه اتصالاً من «كوندي» وأنها فهمت جيداً «مدى امتعاض باريس عقب زيارتها لبيروت». فانتهز برنار إيمييه الفرصة ليبدي دهشته إزاء الغداء الذي جمع مخاطبه مؤخراً مع جميل السيد، المدير العام السابق للأمن العام اللبناني، والموالي لدمشق. فرد فيلتمان شارحاً أنه من وجهة نظر واشنطن يمكن ربط هاتين «الخطيئتين» الأميركيتين بـ «الخطيئة» الفرنسية أي الالتقاء مع زعيم حزب الله دون اتفاق مسبق مع واشنطن، وخلص إلى القول: «لكننا أدركنا خيبتكم ونريد إعادة الثقة كي نستمر في العمل معاً».

وعند العشية، عاد فيلتمان وأخبر نظيره الفرنسي بأن «كوندي» اتصلت مجدداً وقالت إنها تفهم تماماً مدى الأضرار التي أحدثها تسرعها، لا سيما وأن

رحلتها تركت أثراً أقرب إلى السلبية حسب قول محللي وزارة الخارجية. كان هذا الاتصال الهاتفي الثاني بمثابة رسالة إلى باريس. وبعد أن أنجز جان ـ دافيد ليفيت وإيليوت أبرامس هذه المصالحة، باتت هذه ضرورية أكثر مع انتظار خلاصات تقرير ميليس. لكن هذا التقرير الذي جاء معادياً لدمشق ومستنداً إلى افتراضات سياسية أكثر منه إلى أدلة مثبتة، قد فشل في توطيد عملية سياسية تفضي إلى استقالة الرئيس لحود[7].

فعمدت كل من واشنطن وباريس إلى تعزيز مصالحتهما الجديدة بـ «مناورة مشتركة» كما قال دبلوماسي أوروبي في نيويورك: عملية خدام. يعيش عبد الحليم خدام في باريس حيث «يقوم بكتابة مذكراته»، وكان قد شغل على مدى اكثر من عشرين سنة أعلى المناصب في النظام السوري[8] حيث كان «غطاء» سنياً للنظام العلوي، على حد قول الدبلوماسي المذكور، فكان وزيراً للخارجية، ثم نائباً للرئيس، قبل أن ينسحب رسمياً من الحياة السياسية إبان انعقاد مؤتمر حزب البعث الأخير في مطلع حزيران 2005. لم تفارقه الأجهزة الفرنسية والأميركية لحظة واحدة. وبعد أن سقط تقرير ميليس كبالون مثقوب، ولم تحصل استقالة الرئيس إميل لحود على عكس توقعات موريس غوردو ـ مونتاني وتمنيات كوندوليزا رايس، حاكت الأجهزة الأميركية «عملية العربية» بالتعاون مع نظيرتها الفرنسية.

كان لهذه العملية وقع قنبلة. ففي حديث أدلى به في باريس، يوم الجمعة في 30 كانون الأول 2005 إلى شبكة التلفزة العربية السعودية، وجه عبد الحليم خدام اتهامات عنيفة إلى سياسة بلاده في لبنان، وأكد تلميحاً تورط الأجهزة السورية واللبنانية في اغتيال رفيق الحريري، وأخذ على الرئيس بشار الأسد

---

(7) أنظر الفصل الثاني «اتهامات القاضي ميليس».

(8) أنظر الفصل الثالث «دمشق. الأمير المجمد».

سلسلة من الأخطاء المرتكبة في التعاطي مع الشؤون اللبنانية من قبل رئيس جهاز المخابرات العسكرية السورية في لبنان، رستم غزاله.

وفند عبد الحليم خدام الموقف الرسمي السوري القائل بأن التحقيق الذي أجرته اللجنة الدولية كان «مسيّساً» وأن القاضي الألماني دتليف ميليس كان يحقق لأجل اتهام سوريا، فقال: «إن الذين يسيسون التحقيق هم المشتبه بهم، وأن السيد ميليس احترافي معروف وأن تقريره جيد». واتهم الرئيس اللبناني إميل لحود، و «الحلقة الرئاسية» ورئيس الأمن العام السابق جميل السيد بأنهم هددوا رفيق الحريري وزجوا بسوريا «في مأزق خطر».

أطلقت هذه الأقوال من جديد تعبئة الأكثرية النيابية اللبنانية، المتأهبة دائماً للمطالبة برأس لحود، لكن الهجمات لم تأتِ بالنتيجة التي كانت تتمناها واشنطن وباريس. وبالفعل كان من العسير أن يلعب خدام دور الرجل القدوة من حيث كل الفضائل الديموقراطية وهو الذي دبر بالاشتراك مع حكمت الشهابي والعقيد جول بستاني ـ رئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني ـ انقلاباً ضد الرئيس فرنجية في كانون الأول سنة 1974. وهو لم يكن يوماً رجل ارتباط الطائفة السنية داخل الطبقة الحاكمة العلوية في سوريا، على عكس تأكيداته. فإنه كان لا يحوز أي جهاز خاص به وبالتالي ما كان في وسعه أن يمارس أي تأثير إلا تبعاً للثقة التي كان يمنحه إياها سيده حافظ الأسد ولكن ليس بلا حدود. وفي إطار الإعداد الدقيق لخلافة بشار، وجهت إليه عن حق تهمة الفساد وأُقصي عن الملف اللبناني.

وبعد أن أعاده بشار إلى منصب ذي صلاحيات فخرية أكثر منها فعلية، بغية رص صفوف الحرس القديم بعد وفاة والده، أدرك الرجل أنه آن أوان رحيله. هنا يظهر إذن كم كانت أقواله المتلفزة تبدو تصفية حساب متأخرة وأضعف من أن توفر حججاً لمعارضة سورية متنافرة قدر ما هي غير مقبولة، بالرغم من تدفق نشاط الأجهزة الأميركية المدعومة من نظيرتها الفرنسية في تلك المرحلة، لأجل إضعاف الرئيس اللبناني إميل لحود، بالاضافة إلى محاولتها إبراز بديل يتمتع بالصدقية عن النظام العلوي في دمشق. وتبين أن هذا المشروع

لا يتمتع بالحد الأدنى من فرص النجاح، بقدر ما كانت شخصيات كخدام أو كرفعت الأسد شقيق حافظ الأسد، لا تتمتع بأية صدقية على الاطلاق لأنها كانت في لحظة أو في أخرى قد شاركت في نظام يسهل عليها أن تنتقده بعد أن أفادت منه على نطاق واسع. والبديل الوحيد للنظام القائم، أي الأخوان المسلمون الذين هم منذ زمان ضحايا الحكم العلوي، لا يمثلون حلاً جدياً، ولا أحد يريدهم على كل حال.

لم يكن لهذه التركيبات المختلفة حظ من النجاح لا سيما وأن تل أبيب أبلغت البنتاغون ووزارة الخارجية بوضوح أن تغيير نظام دمشق ليس مرغوباً فيه، وأن من الأفضل الابقاء على حكم علوي ضعيف سيكون في المستقبل مضطراً أن يقدم تنازلات في الملفين الاستراتيجيين: الجولان والحدود مع العراق.

واتفق موريس غوردو ـ مونتاني وكوندوليزما رايس على مراقبة الحوار الوطني اللبناني وأعمال لجنة التحقيق، إلى جانب الإعداد لقرار جديد يصدر عن الأمم المتحدة ويدعو لإنشاء محكمة جنايات دولية **خاصة** من أجل محاكمة قتلة رفيق الحريري. وثابرا على التقارب بينهما حول سائر ملفات المنطقة: النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، العراق، أفغانستان، وخصوصاً إيران التي بدت أهم قضية في ولاية جورج بوش الثانية.

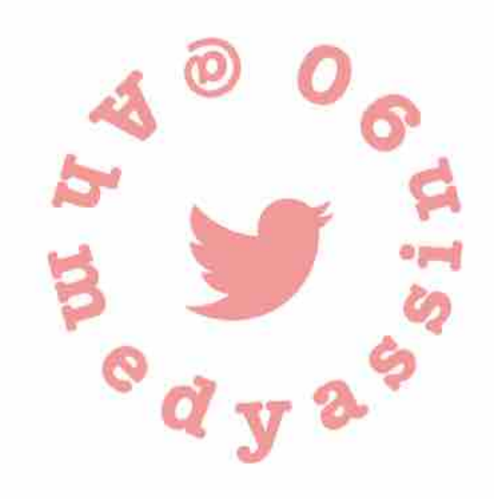
وفي 16 شباط 2006 صرح فيليب دوست ـ بلازي للتلفزيون الفرنسي قائلاً: «لا يمكن لأي برنامج نووي مدني أن يفسر البرنامج النووي الايراني» فتجاوز اللغة الدبلوماسية المعتمدة، مستبقاً تقرير اللجنة الدولية للطاقة الذرية، التي لم تكن في حينه قد خلصت نهائياً إلى القول بوجود وجه عسكري في النشاطات النووية الايرانية. قوبلت أقوال الوزير الفرنسي بارتياح كبير في واشنطن حيث كان يسود جو التصلب حيال طهران، وكانت كوندوليزا رايس لتوها قد وصفت طهران بـ «البنك المركزي للارهاب» وبـ «القوة التي تشيع عدم الاستقرار في الشرق الأدنى» أمام مجلس الشيوخ الأميركي.

في هذا الملف، الذي يفرض نفسه كواحد من المحاور المميزة للتعاون الفرنسي ـ الأميركي الجديد، أخذت الأجهزة المتخصصة الأميركية والفرنسية

تعمل يداً بيد وبالتنسيق مع «أبناء العم البريطانيين». وكان لهذا التنسيق الجديد مفاعيله أيضاً في حقل مكافحة الارهاب، هذا الحقل الذي كانت فرنسا قد احتفظت فيه بما يكفي من الرصيد كي تكون مقارباتها النوعية مقبولة، إن لم تكن محترمة. وحتى في ميدان عمل الدوائر الخارجية بامتياز هذا، ستترجم السياسة الفرنسية بانسياق منتظم مع أساليب واشنطن وأولوياتها.

الجزء الثاني

الاصطفاف الكبير


@Ahmedyassin90

الفصل السابع

موت ياسر عرفات الثاني

سالزبورغ، 11 آذار 2006. إبان اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين، أخفى وزير الخارجية البريطاني جاك سترو وجود الرسالة الانكلو ـ أميركية الموجـهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 8 آذار لإعلامه بانسحاب المراقبين البريطانيين والأميركيين الخمسة عشر قريباً من سجن أريحا[1]. وبعد حصول هجوم 14 آذار، أحجم الوزراء الخمسة والعشرون عن إدانة الجيش الاسرائيلي، لكنهم لم يساندوا الدولة العضو في الاتحاد أي بريطانيا. واكتفى الممثلان الفرنسي والأسوجي بانتقاد خفيف موجه إلى جاك سترو.

إن هذا الاحجام عن الاحتجاج من جانب فرنسا وسائر أعضاء الاتحاد الأوروبي يعني الكثير لوصف ما كان عليه وضع المسألة الفلسطينية في بداية السنة 2006، أي بعد مرور سنة ونصف على وفاة ياسر عرفات، وعن احتقار الأسرة الدولية لها بعد فوز حماس في الانتخابات النيابية في 25 كانون الثاني سنة 2006. وقوى هذا الصمت المدوي تفرد إسرائيل وتعاطيها الأمني البحت مع المسألة الفلسطينية، على نحو ما فعلت المشيئة الأميركية والمشيئة الأوروبية لعزل السلطات الفلسطينية الجديدة، مع أنها انبثقت عن انتخابات رحب العالم

(1) أنظر المقدمة «أصوار أريحا».

كله بصحتها وشفافيتها. وأضيف إلى هذا جمود اللجنة الرباعية المتمادي وعجزها عن وضع خطة عمل لمواجهة وضع سياسي جديد نشأ عن فوز الاسلاميين، ما أثار شكوك مبعوث مجموعة الاتصال جيم وولفونسن، رئيس البنك الدولي سابقاً، الذي كانت أقواله أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، يوم 15 آذار، تثير الاهتمام لأكثر من سبب.

انطلق جيم وولفنسن من مبدأ «عدم إمكان إبداء أية مرونة نظراً لكون شرعة حماس تتبنى القتل الجماعي»، ثم تساءل كيف يمكن تلافي أزمة إنسانية يمكن أن تزيد من تفاقم الوضع. وأعاد التذكير بأن اللجنة الرباعية تريد البقاء على تصلبها لجهة عدم تحويل أموال إلى حكومة تقودها حركة إرهابية لا تعترف بإسرائيل، وأشار إلى أن موازنة السلطة الفلسطينية ينقصها نحو مئة مليون دولار شهرياً لأجل تأمين الرواتب والنفقات العادية. ومن هنا، تكون المسألة مسألة إيجاد وسيلة لنقل المعونة الدولية إلى الشعب الفلسطيني تحاشياً لأزمة إنسانية، دون التعامل مع حماس[2]. ومن المستبعد «الحفاظ على بيئة سلمية إذا لم تؤمن حاجات السكان الفلسطينيين الأساسية». أمام تربيع الدائرة هذا «يجب التأني مع تحاشي اتخاذ إجراءات تشريعية متسرعة لا يمكن إلا أن تزيد البحث عن حلول تعقيداً». وأعاد مبعوث اللجنة الرباعية التذكير بأن إقامة آليات تديم العون للأراضي الفلسطينية استغرقت نحو عشر سنوات، وأن الآليات الجديدة لا يمكن أن تقام بين ليلة وضحاها. هذا يعني بوضوح أن على مجلس الشيوخ الأميركي أن لا يصوت على اتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من صعوبة إيصال المساعدة إلى الفلسطينيين وإلى جانب الدعوة لعدم قيام أي اتصال مع حماس، يطلب وولفنسن من مجلس الشيوخ «أن لا يقيد أيدي المفاوضين».

ليس يوجد ما يدهش كثيراً في هذه المقاربة «التقنية» للمشكلة من جانب حاكم البنك الدولي السابق، الذي لا يطعن بتاتاً بالحكم السياسي الغالب

(2) نسي جيم ولفنسن التذكير بأن الاتحاد الأوروبي الذي يدفع للسلطة الفلسطينية 500 مليون دولار سنوياً يبقى الممول الأول للسكان الفلسطينيين.

المتعلق بفوز حماس في الانتخابات. وبالمقابل، فإن شهادته على الأرض، التي تبين تجميد وعدم احترام الاتفاقات المعقودة بشأن غزه، تظهر جيداً كيف تعمل قوات الاحتلال على زيادة تفاقم الوضع.

ومع أن الاتفاق بشأن معبر رفح[3]، الذي عقد في تشرين الثاني 2005 بمبادرة منه ومن كوندوليزا رايس، يمكن أن يعتبر نجاحاً، فإنه بقي في الواقع حبراً على ورق «بسبب الارادة الاسرائيلية بشكل أساسي» كما يؤكد جيم وولفنسن. إن هذا التجميد يؤدي إلى شبه توقف للمبادلات التجارية الفلسطينية. وهكذا فإن قابلية استثمار الدفيئات الزراعية في غزة للحياة ـ التي أتاح تدخله الشخصي تسليمها إلى الفلسطينيين بدلاً من هدمها ـ هي مهددة بالاقفال من جراء إغلاق معبر قرني نصف الوقت، هذا المعبر الذي شمله اتفاق رفح. إن الفصل بين غزة والضفة الغربية بات في الواقع شبه كامل.

ونوه جيم وولفنسن، في إجابته على أسئلة أعضاء مجلس الشيوخ حول مستقبل مهمته، بأن تخريب اتفاقات تشرين الثاني 2005 «يقلل إلى حد ما من صدقيته في نظر الفلسطينيين» ولم يكتم إمكانية استقالته بسبب عدم حراك اللجنة الرباعية[4]، وختم بالقول: «تبقى الأداة مفيدة بالتأكيد» لكن الرباعية «لم تبدأ حتى الآن تطوير الاستراتيجيا التي تساعد في تطبيق خريطة الطريق، ولا تبدي أي نوع من ردود الفعل على عواقب انتصار حماس في الانتخابات».

أما ردة فعل السفارة الفرنسية في تل أبيب، فكانت مدهشة. فبعد أن نصحت بالكف عن ذكر المسألة الفلسطينية كي تعيد علاقة الثقة مع الدولة العبرية، تمهيداً لزيارة أرييل شارون إلى باريس في تموز 2005، اعتبرت أن فوز حماس «يمثل قطيعة في الإطار الاسرائيلي ـ الفلسطيني كما بالنسبة إلى

---

(3) رفح هي نقطة العبور المحددة بين قطاع غزة ومصر، ويجب أن تكون بموجب الانسحاب الاسرائيلي تحت السيطرة الفلسطينية. لكن هذا الاتفاق لا يراعى.

(4) استقال جيم وولفنسن فعلاً بتاريخ 30 نيسان 2006 مردداً القول بأنه يعتبر «سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الشرق الأدنى غيرم مجدية».

مجمل المنطقة». وانطلاقاً من هذا التحليل البارع، اعتبرت السفارة أن «البحث عن حل بواسطة التفاوض بين اسرائيل والفلسطينيين لم يعد وارداً في السنوات المقبلة».

وقال السفير، مستنداً إلى أكثر الكليشيهات ابتذالاً فيما يتعلق باستحالة التفاوض مع «حركة إرهابية»، إن انتصار حماس ليس حادثة محلية وإنما هو بالعكس حالة نموذجية يجب تحليلها في إطار تقدم الاسلام السياسي في مجمل المجتمعات المسلمة، وشدد على أن لحماس علاقات ليس مع سوريا وإيران فقط، بل أيضاً مع الحركات الأصولية في كل من مصر والأردن ولبنان وممالك الخليج (حرفياً). وخلص السفير إلى القول: «لست أدعي أكثر من طرح أسئلة، لكنني مقتنع، استناداً إلى أمثلة تاريخية شتى منذ الثلاثينات، بأن لا شيء أسوأ من التصرف وكأن شيئاً لم يحدث. إن انتصار حماس ليس حادثة عارضة ولا حدثاً عادياً، وإنما هو يدفع بالنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني في طريق جديدة خلال السنوات القادمة ويمثل تحدياً للمنطقة بالاجمال، ويستوجب بالتالي رداً سياسياً من جانب الغرب يكون واعياً ومدروساً».

دون أن نتوسع في التعليق على التلميح القليل الحصافة إلى الطاعون الأسود، إلى مونيخ وعواقبها التاريخية، يجب هنا أن نقدر اللجوء إلى «الغرب» حق قدره، إذ أنه يعزز التنبؤات السوداء لأطروحة «صدام الحضارات» الرائجة جداً في أوساط المحافظين الجدد الأميركيين. إن وصف الغرب على هذا النحو بأنه حضارة متجانسة، يراد منه القول بأن الانتساب إلى هذا الكيان يلغي كل نوع من أنواع الحكم الانتقادي، كما لو كان في الأمر ظاهرة وراثية يستحيل تجاوزها، كما يراد الإبلاغ في الوقت ذاته بأن من التوهم تماماً أن نعلق الآمال على سلام يقوم على السياسة والحق، ضاربين عرض الحائط بفكرة إيمانويل كانط الواردة في نص مؤسس لعصر الأنوار[5]: الفكرة القائلة بأن البشرية تتقدم

(5) إيمانويل كانط: مشروع سلام دائم، فران 1975.

نحو إقامة «مجتمع مدني يقيم الحق بصورة شاملة». إن هذا الحكم بانتهاء التاريخ الفلسطيني، وما يستبطنه من انتهاء التاريخ بكل بساطة، يعود بنا إلى قدرية تتعارض كلياً مع الوظيفة الدبلوماسية. من الجدير بالاهتمام، في الوقت ذاته، أن نعاين صمت القنصلية الفرنسية العامة في القدس، التي كانت تقوم تقليدياً بدور سفارة غير رسمية لدى الجانب الفلسطيني وتقدم بانتظام الايضاحات اللازمة للتخفيف من قوة التحاليل الآتية من تل أبيب. «إن انقطاع هذا التكامل لم ينزل من السماء بل إنه يتفق مع توجهات وزارة الخارجية الجديدة. وهو يشكل، على كل حال، تنكراً جدياً للمبادىء الأساسية التي تعمل الدبلوماسية الفرنسية جاهدة على تطبيقها في الشرق الأدنى منذ حزيران 1967». هذا ما قاله موظف في وزارة الخارجية متأسفاً.

إن رحلة فيليب دوست ـ بلازي في 16 و17 أيار 2006 إلى إسرائيل دون أن يمر على الأراضي الفلسطينية أمر له مغزاه. لم يحصل مثل هذا الأمر منذ ثلاثين سنة. ومهما قالت وزارة الخارجية بأن هناك زيارة مقررة إلى الأراضي الفلسطينية في النصف الثاني من تموز، يبقى أن التوجه قد رُسم. فإن هذه الرحلة «الاسرائيلية حقاً» لوزير الخارجية الفرنسية «أرادت أن تسجل تلاقي بلدينا من جديد، وأن تحسن صورتنا التي لا تزال غير مكتملة الوضوح في إسرائيل». بعد موت عرفات، وبعد المصالحة مع واشنطن حول الملف اللبناني، أمست المسألة مبتوتة. لم يعد لباريس صوت في النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني.

لا عجب والحالة هذه في أن يعرف دبلوماسي مجرب كسفير فرنسا في تل أبيب أن آراءه القاطعة ستتلاقى تماماً مع توجـهات إدارته ووزيره «الجديدة». فقد أجاب فيليب دوست ـ بلازي على سؤال طرحته عليه **المجلة الدولية**: «من هم القادة السياسيون الأحياء الذين تكن لهم أكبر قدر من الاحترام؟» قائلاً: «إليك أربعة منهم، كما خطروا في بالي: أرييل شارون لأنه عرف كيف يخالف، متألماً، قسماً من معسكره الخاص كي يحول قناعاته إلى واقع ويخطو خطوة نحو السلام؛ وهلموت كول، بسبب ما فعل لأجل أوروبا؛ وسيمون

فاي، بسبب مسيرتها المثالية وبعدها الخلقي؛ ومحمود عباس، بسبب الثقة التي عرف أن يباشر بناءها بين الفلسطينيين والاسرائيليين».

بالاضافة إلى المفارقة المتهورة القائمة على جعل أحد المسؤولين عن مذبحة صبرا وشاتيلا رجلاً للسلام، والشكلية «الوسطية» جداً القائمة على موازنة بين شارون وعباس، فإن دوست ـ بلازي يعبر هنا عن خرافة الانسحاب من غزة باعتباره «خطوة نحو السلام». إن الالتباسات التي أحاطت بهذا القرار الأحادي الذي طبق في آب 2005 تشكل بداية نهاية المسألة الفلسطينية، وبتعبير آخر، مفتاح الزوال التدرجي لهذه المسألة باعتبارها مسألة دولية. وإن الزوال التدرجي لهذه المسألة يحمل الأسرة الدولية، التي بلغ سأمها حده الأقصى حيال النزاع الذي يدور على نفسه منذ سنة 1948، على القبول ضمنياً بأحادية أرييل شارون.

وإذ ينسى دوست ـ بلازي، وجيم وولفنسن، وسفيرنا في تل أبيب أن شارون هو الذي أعلن أكثر من مرة «موت اتفاقات أوسلو»، فإنهم لا يتساءلون لماذا فازت حماس في الانتخابات البلدية ثم في الانتخابات النيابية يوم 25 كانون الثاني 2005، ولا يتساءلون على الأخص كيف يجب الرد على هذا التطور بطريقة سياسية، مؤثرين اللجوء إلى الكيانات الثقافية والحضارية التي يُزعم أنه لم يعد بينها ما تقوله فتكتفي كل منها بإدارة مناطق نفوذها هي: «كل واحد في بيته وستكون الخراف تحت حراسة جيدة؛ هذا هو قانون إيمان العولمة» كما يردد صاحبي الجاسوس العتيق في جنيف متأسفاً، ويقول أيضاً إن المطلوب رغم كل شيء هو التشمير عن الساعد من جديد على الدوام، وهو ما يسميه كفيلسوف مجرب بـ «استمرار الجهد طلباً للفهم».

ليس بداعي الأمانة لهذا التفاؤل بالذكاء فقط يجب أن نحاول فهم أسباب فوز حماس في الانتخابات، وإنما أيضاً لكي نتحاشى أبلسة الأصوليين الفلسطينيين ونفهم كيف يمكن تهيئة الظروف السياسية مجدداً للبدء بالحوار. فعلى نقيض ما تقوله بعض الصحف، لم يكن انتصار حماس مفاجأة للعالم. إن

صعود الأصوليين الذي لا مفر منه هو ثمرة سياسة تعود إلى بداية السبعينات وعرف تسارعاً قوياً منذ الاعلان عن انسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة.

إن خرافة الانسحاب من غزه بوصفه «خطوة نحو السلام» ترتكز على ثلاثة أنواع من التزوير:

ـ يعرض التزوير الأول هذا الانسحاب على أنه تضحية كبيرة من جانب الشعب الاسرائيلي. وقد استعانت الحكومة ورئاسة الأركان بوكالة بريطانية كبيرة للدعاية عرضت صوراً مؤثرة لوحدات من الجنود غير المسلحين يواكبون نساء مستوطنين باكيات. ونقلت الفرق التلفزيونية الآتية من كل أنحاء العالم، والتي أحضرت في حافلات على نفقة وزارة السياحة، مأساة العائلات المطرودة من بيوتها والمقتلعة من بين جيرانها وأصدقائها. لم يكن هناك أية صورة للجهة المقابلة أو أية خريطة للحالة، أو أية مشاهدة لفلسطينيين من غزة قد تعكر صفاء هذه الريبورتاجات الغريبة. ولا يفهم المشاهد لماذا يعامل هؤلاء الناس المساكين بمثل هذه القساوة ولماذا تهدم قراهم.

عن أية تضحية يتحدثون؟ إن رئاسة الأركان لا تألو جهداً منذ أكثر من خمس عشرة سنة لإقناع الحكومات المتعاقبة بهذا الانسحاب كحل استراتيجي ثلاثي الفائدة:

ـ الفائدة الأولى: تسوية وضع مكلف جداً بالرجال والعتاد. فلأجل حماية نحو ثمانية آلاف مستوطن يتوجب على الجيش الاسرائيلي أن ينشر عدداً من الوحدات الخاصة بمعدل جندي لكل مستوطن تقريباً.

ـ الفائدة الثانية: إجبار مصر على حفظ أمن حدودها مع قطاع غزه وتأمين ما يشبه الاستقرار هناك. والمطلوب بعد ذلك هو حث مصر على التعهد بالوكالة بمعالجة مسائل الأمن المحلي كما بالنواحي الأخرى، الاقتصادية، والانسانية، والديموغرافية في قطاع غزه.

ـ الفائدة الثالثة التي تستبق تطور الحالة السياسية بين الفلسطينيين: التشجيع، انطلاقاً من الخريطة الاجتماعية الانتخابية ومن تغلغل المنظمات الأصولية العميق في المجتمع الغزاوي، على قيام «حماس ـ لاند» يراد لها أن

تكون الكيان المقبل، إن لم يكن «الدولة» الفلسطينية المقبلة، هذا الأمر الذي تحاول رئاسة أركان الجيش الاسرائيلي تحقيقه منذ مطلع السبعينات.

«وبالتالي» ـ يشرح لي أحد مستشاري هيئة الأركان في تل أبيب: «على صعيد عسكري بحت، طبقنا على قطاع غزه ما يقوم به جيشنا في الأراضي منذ نشوب الانتفاضة الثانية في أيلول 2000، أي القيام لا بانسحابات حقيقية، بل بإعادة انتشار استراتيجية. والانسحاب من غزه يمثل أجمل نجاح لنا».

ـ التزوير الثاني يغذي الفكرة القائلة بأن هذه «التضحية التاريخية» قد تحدث تصدعاً لا عودة عنه في المجتمع الاسرائيلي. بصرف النظر عن التكهنات حول اليمين الديني المتطرف وإمكان ظهور «منظمة عسكرية إسرائيلية» قد تدخل في مجابهة مع السلطات الشرعية، فقد شاهدنا المستوطنين يقومون، بدعم من السلطات العامة، بتظاهرات سلمية على طول الأوتوسترادات والطرق الكبيرة. وكما كان الأمر في كل من أوكرانيا وجورجيا، كان المتظاهرون يرتدون قمصاناً ويرفعون رايات برتقالية اللون، ملمحين بأن حركتهم يمكن أن تؤدي إلى «ثورة مخملية». وهكذا بدا أرييل شارون بطلاً يواجه واحدة من أشد الأزمات في تاريخ الشعب اليهودي، حتى وإن كان يدور في الكواليس كلام عن تواطؤ بين رئيس الوزراء والمستوطنين. فبوسع هؤلاء أن يتظاهروا ضد الانسحاب، لكن دون الاطاحة بالحكومة، ومقابل ذلك يواصل رئيس الوزراء بناء الجدار والمستوطنات في الضفة الغربية.

من خلال هذه «الثورة البرتقالية» المسيطر عليها، ترتسم صورة شارون نبي السلام، السائرة نحو الحلول، في المتخيَّل الاسرائيلي، محل صورة إسحق رابين، رجل اتفاقات أوسلو؛ وتُكتب مسرحية تعزيز الحماية الوثيقة لشخص رئيس الوزراء الاسرائيلي، الذي قد يعرف مصير سلفه الذي اغتاله ناشط من اليمين المتطرف، وهي مسرحية تأتي في اللحظة المناسبة لتخلط الارث السياسي لليسار الاسرائيلي بالخيارات المتطرفة التي كان شارون يجسدها دائماً. وهكذا أمسى الجنرال أرييل شارون وأحاديته غير منتسبين إلى اليمين المتطرف وأنصار «إسرائيل الكبرى»، بل يمكن أن يظهرا كقوة «وسطية»، نظراً إلى أن أكثرية بين

الاسرائيليين باتت الآن مقتنعة بأنه «لا يمكن التصرف على نحو آخر، لأنه لا يمكن أن تكون هناك سياسة أخرى» على حد قول شمعون بيريز. إن هذا الأخير، الذي كان الرجل الثاني في اتفاقات أوسلو، قد كلف بمهمة ثقيلة هي تسويق هذه الخدعة في العواصم الأجنبية.

ـ التزوير الثالث لـ «الانسحاب من غزه» هو الايحاء بأن هذا التنازل الناجح والمضبوط يمكن أن يشكل المرحلة الأولى في تطبيق خريطة الطريق، قبل الانسحابات المقبلة من الضفة الغربية، الضرورية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للعيش، أي متواصلة جغرافياً. وأخذت الأسرة الدولية، وبلدان اللجنة الرباعية، وفرنسا، خصوصاً على لسان وزير خارجيتها ميشال بارنييه آنذاك، بصدقية هذا الكلام، متجاهلة عمداً تصريحات أرييل شارون نفسه الذي قال لمن يريد أن يسمع إنه «في نظر إسرائيل، لا تزال حرب 1948 مستمرة وستظل مستمرة ما دامت حدودها الشرعية غير معترف بها دولياً». وقال مستشار رئيس الوزراء، دوف ڤايسغلاس، الذي يعتبر مهندس الانسحاب من غزه، في حديث شهير[6]: «في خريف سنة 2003، فهمنا أن كل شيء مجمد [...] فهناك تآكل دولي (لموقع إسرائيل) وتآكل داخلي؛ كل شيء ينهار والاقتصاد في وضع لا يطاق. وحين ظهر اتفاق جنيف قوبل بدعم واسع. ثم جاءت رسائل الضباط، ورسائل الطيارين الرافضين الخدمة في الأراضي المحتلة» وحسب قول دوف ڤايسغلاس، اتخذ شارون قرار إعادة غزة التي لم يعتبرها قط ذات أهمية استراتيجية وطنية، وذلك لكي ينقذ مستوطني الضفة الغربية ـ والأهم من ذلك ـ لكي يمنع كل اتفاق يأتي نتيجة تفاوض مع الفلسطينيين. «إن ما فعلناه يرمي إلى تجميد عملية التفاوض. وإذا جمدنا عملية التفاوض منعنا قيام دولة فلسطينية ومنعنا كل نقاش حول ملف اللاجئين [...]. إن الانسحاب يتضمن قدراً جيداً من الفورمول الضروري لكي لا يكون هناك عملية تفاوض مع الطرف الفلسطيني».

أعرب لي رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع (أبو علاء) في اتصال

---

(6) هاآريتز، تل أبيب، في 8 تشرين الأول 2004.

هاتفي عن حزنه العميق وقال: «هذه صدمة قوية، لكن لهذه الكلمات فضيلة الوضوح. فإن إيضاحات ڤايسغلاس تلقي ضوءاً فجاً على مشاريع أرييل شارون، الذي يريد تعزيز الفكرة القائلة بعدم وجود محاور فلسطيني لمناقشة عملية السلام مجدداً. والسؤال الذي يجب طرحه الآن هو عما إذا كان يوجد محاور إسرائيلي لأجل ذلك، إذ أنه بات واضحاً كل الوضوح أن اسرائيل تسلك سياسة إيقاف لعملية السلام، ناسفة آمال الشعبين بالوصول إلى حل».

وفي ربيع 2005 أعاد دوف ڤايسغلاس الكرة حين عرّف الانسحاب بأنه عملية يراد لها أن تسمح لحكومة أرييل شارون بأن «تواصل وتعزز المستوطنات في الضفة الغربية». وبينما كان ثمانية آلاف مستوطن يغادرون قطاع غزة أمام كامرات العالم قاطبة، كانت الحكومة الاسرائيلية تباشر، في صمت وبضوء أخضر من إدارة بوش وغض النظر من جانب الأسرة الدولية، بناء مستوطنات جديدة، خصوصاً في معال أدوميم وفي القدس. واستقر في الضفة الغربية أكثر من اثني عشر ألف مستوطن إضافي بين آب 2004 وآب 2005. كان العمل يجري بسرعة جنونية على إنشاء أكبر عدد ممكن من المساكن بين الجدار و «الخط الأخضر» لعام 1967. ويقول تقرير لإدارة الاحصائيات المركزية[7] إن البناء في الضفة الغربية ازداد بنسبة 83% خلال الربع الأول من سنة 2005 (564 بيتاً مقابل 308 في سنة 2004) بينما تدنى بنسبة 25% في إسرائيل خلال الفترة ذاتها. هذا كما أن الجدار الذي سمي بحياء «حاجز الأمان»، الذي دعت محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى إزالته، واضعة إسرائيل في موقف غير مريح، لا يزال إنشاؤه يسير بسرعة في عمق أراضي الضفة الغربية، بينما العالم يشيح بنظره عنه. إن هذا الجدار البالغ ارتفاعه تسعة أمتار والذي يقلب الحياة اليومية لنحو 280000 شخص رأساً على عقب، يثبّت بقرار أحادي ضم 12% إضافية من الأراضي الفلسطينية.

---

(7) المرجع المذكور آنفاً، في 5 حزيران 2005.

في إطار هذا التفاقم للاستيطان الاسرائيلي، جاءت قضية أخرى تؤكد انقلاب فرنسا: مشروع إنشاء شبكة ترامواي في القدس، الذي فازت مؤسستان فرنسيتان بالتزامه في آخر تشرين الأول سنة 2002. المشكلة هنا هي في أن قسماً من شبكة الترامواي هذه يخترق الأراضي المحتلة. يستنكر دبلوماسي هذا الأمر قائلاً: «مهما قالت وزارة الخارجية أن المشاركة الفرنسية في هذا المشروع هي من قبل مؤسسات خاصة ليس للدولة أي تأثير عليها، يبقى أن مثل هذا الأمر كان لا يمكن تصوره قبل ثلاث سنوات» ويضيف موضحاً أن «الدولة تشارك، مع ذلك، في رأسمال ألستوم إحدى الشركتين المتعهدتين». هذا مع أن موقف فرنسا حيال القدس لم يتغير مبدئياً منذ سنة 1947: إن وضع القدس الدولي محدد في خطة التقسيم الموضوعة من قبل الأمم المتحدة والتي تعتبر المدينة **جسماً منفصلاً**. فرنسا إذن لا تعترف بالمدينة عاصمة للدولة العبرية ولا بضم جزئها الشرقي (الذي تحتله إسرائيل منذ 1967) رسمياً سنة 1980. لكن هذا لا يمنع سفيرنا في تل أبيب من مراعاة العرف السائد، القائم على التكلم عن المدينة المقدسة وكأنها رمز الدولة العبرية، ما يعني ضمنياً أن قدر القدس هو دوماً أن تكون عاصمة لإسرائيل. هذا مع أن فرنسا كانت تعتبر حتى وقت قريب أن مصير المدينة لا يمكن أن يتقرر بصورة نهائية إلا في إطار التفاوض حول اتفاق نهائي بشأن وضع الأراضي الفلسطينية.

بالرغم من العلامات الواضحة لهجوم الأحادية الاسرائيلية، لا تزال الأسرة الدولية ووزير الخارجية الفرنسية والرئيس جاك شيراك يكررون القول بأن «الانسحاب الاسرائيلي يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح ويبشر بتطبيق كامل وقريب لخريطة الطريق». فقد قال فيليب دوست ـ بلازي إن «قرار أرييل شارون بالانسحاب من غزه كان قراراً شجاعاً وجديراً بالتقدير. ونظراً إلى عدم معرفة «ما بعد شارون»، يمكن أن يكون مغرياً جداً لإسرائيل أن تعتبر أن الكرة باتت في ملعب الفلسطينيين. نحن نفهم حاجة المجتمع الاسرائيلي إلى «هضم» الانسحاب وإلى ضمان أمنه. لكننا نظن أن من مصلحة إسرائيل أن لا تكتفي بذلك وأن تواصل سيرورة سياسية حقيقية لأجل الوصول أخيراً إلى تسوية

سلمية، الأمر الذي من شأنه، من جهة أخرى، أن يقوي موقع محمود عباس في وجه حماس والمجموعات الأكثر جذرية. لا يجوز التوقف في منتصف الطريق، بل، وأكرر القول، إنه يجب العودة إلى خريطة الطريق وتنفيذ المراحل اللاحقة»[8].

في ظل هذا الوضع، حيث كانت الأسرة الدولية تبرهن في آن واحد عن تعاطف أحادي الجانب وعن سذاجة وتحاليل مضادة للواقع، حصل انتصار حماس في الانتخابات البلدية. وقد حال الوجود العسكري الاسرائيلي في الأراضي المحتلة وصعوبات التنقل الناجمة عنه دون إجراء هذه الانتخابات في يوم واحد. جرت المرحلة الأولى من الاقتراع على دفعتين، يوم 23 كانون الأول في الضفة الغربية، ويوم 27 كانون الثاني في قطاع غزه. أما المرحلة الثانية التي كان يجب أن تجري في آب، فقد أرجئت إلى 29 أيلول 2005. كما أجريت اقتراعات محلية أخرى كان أحدها يوم 15 كانون الأول 2005. القرية والوحدة الادارية في فلسطين هي تقليدياً محل تمثيل للمصالح العائلية أو العشائرية. وكما يشير جان ـ فرانسوا لوغران، فإن «الانتخاب هنا هو بصورة أساسية فعل ولاء لشخصية لها زعامتها المعترف بها من قبل. وهكذا فإن الاقتراع يترجم تكريساً لماض وليس اختياراً بين برامج مستقبلية يفترض فيها أن تتنافس»[9].

لقد أدت مشاركة حماس والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الانتخابات إلى إعادة توزيع الأوراق نوعاً ما. وكانت مشاركة هذه المنظمات المعارضة لاتفاقات أوسلو، بالرغم من مقاطعتها الانتخاب الرئاسي الأخير، تعني استعداداً للانتخابات النيابية المقبلة. وخلافاً لكل توقع، فاز العديد من مرشحي هذه المنظمات، خصوصاً في مدن قطاع غزه. أفادت

---

(8) السياسة الدولية، شتاء 2005 ـ 2006.

(9) ـ جان ـ فرانسوا لوغران «خلافة ياسر عرفات على رأس السلطة الفلسطينية. أفخاخ انتخاب» لوفيغارو في 30 تشرين الثاني 2004.

حماس من النتائج التي خلفها موت اتفاقات أوسلو، ومن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني الناجمة عنه، كما من عواقبه الاقتصادية والاجتماعية الكارثية بالنسبة إلى معظم السكان الذين باتوا أكثر فأكثر تحسساً باتهامات الفساد الموجهة إلى السلطة الفلسطينية، أكانت صحيحة أو غير صحيحة. إن هذه الانتخابات التي شكلت هزيمة حقيقية لمحمود عباس، والتي جاءت نذيراً بصعود قوة التيار الأصولي قبيل الانتخابات النيابية، كانت شبه إنذار للسلطة الفلسطينية التي نبهت مخاطبيها في اللجنة الرباعية وفي الاتحاد الأوروبي إلى ذلك أكثر من مرة. حرصت حماس على تكييف خطابها مع الوضع الجديد الذي خلقته أوهام الانسحاب من غزه، وراحت تُعد مرشحيها باعتناء للمجابهة في الانتخابات النيابية. تقول أود سينيول: «على عكس الأفكار المسبقة، لا يقوم برنامج حماس على تدميردولة إسرائيل بل إنه يهدف إلى ضمان وقف لإطلاق النار مقابل انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة منذ 1967. إن الجناح السياسي للحركة على الأقل، الذي يشكله جيل من القادة الشبان الذين تعلم عدد منهم في الخارج، يتخذ اليوم موقفاً واضحاً في هذا الموضوع»[10].

وعليه، فإن انتصار حماس في الانتخابات النيابية لا يشكل مفاجأة، اللهم إلا بضخامته. وإذ حصلت حماس على 42.2% من الأصوات، فإنها قد فازت، تحت شعار «التغيير والاصلاح»، بالأكثرية المطلقة في المجلس التشريعي الفلسطيني ونالت 74 مقعداً من أصل 132، فيما نالت فتح التي هي على رأس السلطة الفلسطينية منذ عشر سنوات 45 مقعداً. يشرح العالم السياسي الفلسطيني نصار ابراهيم أسرار هذا النصر قائلاً إنه ليس وليد شعارات دينية بل وليد البعد السياسي للدعوة إلى نيل الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره وإلى مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. ونجد التحليل إياه عند الدكتور إياد السراج، أحد وجوه الحركة الوطنية الفلسطينية الذي يعتبر أن «الأصوات الدينية الصرف» لا تمثل

---

(10) أود سينيول: «إسرائيل/ فلسطين: نهاية نوافذ الفرص السانحة». السياسة الخارجية 4/ 005ف.

أكثر من 15% من الأصوات التي نالتها حماس، وأن أكثرية كبيرة من الناخبين أرادت بوضوح أن تلقن السلطة وفتح درساً بسبب حصيلة عملهما السلبية جداً في الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

إلتقيت في بيت لحم، بعد ظهور النتائج، ميشال فارشافسكي الذي يدير مركز الإعلام الموازي، الذي قال بكل وضوح: «منذ لحظة إعلان النتائج، شنت حملة ضخمة للتضليل على الصعيد الدولي. فردد القادة الاسرائيليون الواحد بعد الآخر أنه لم يعد لدينا شركاء للتفاوض معهم. وزايدت وزارات الخارجية ووسائل الاعلام الغربية عليهم فقالت إن عملية السلام دُفنت، مرددة بذلك حرفياً تنبؤات دوف ڤايسغلاس السوداء منذ تشرين الأول 2004؛ لكأننا كنا عشية الانتخابات قد باشرنا عملية سلام ما!» وخلص ميشال فارسافسكي إلى القول: «بدلاً من أن نرى في هذه النتيجة الانتخابية قطيعة، يجب أن نفهم أنها تناسب فريق شارون، إذ أنه يرى فيها أفضل المبررات للأحادية، هذه التي يمارسها منذ وصوله إلى الحكم».

على أي حال، إن هذه النتيجة جاءت صفعة مدوية لإدارة بوش ولمشروعه المتعلق بإشاعة الديموقراطية في الشرق الأوسط الكبير، كما للاتحاد الأوروبي الذي يسير في ركاب واشنطن وتل أبيب. جرت الانتخابات تحت إشراف مراقبين دوليين ونحو 900 مراقب فلسطيني. إن فوز حماس، الذي تحقق من خلال انتخابات حرة، تعددية، وشفافة، وباختصار «ديموقراطية»، هو ذو قيمة رمزية بالنسبة إلى المنطقة بأسرها. أما الدول الأعضاء في الجامعة العربية، فإنها لم تتسابق للدفاع عن نتائج الاقتراع، ولا لتبني نتائجه بغية الحفاظ على هامش مناورة دبلوماسية للفلسطينيين، نظراً إلى خوفها الكبير من انتخابات تجري عندها وتأتي بنتائج مماثلة إذا جرت في ظروف مماثلة. وحتى قبل أن تترك لحماس أي فرصة لعرض مقترحاتها بشأن قيام حكومة ائتلافية مع السلطة الفلسطينية، وعرض هدنة طويلة، قامت الحكومة الاسرائيلية، وإدارة بوش، والاتحاد الأوروبي، وباريس، معاً، بوضع غطاء «صدام الحضارات» على المسألة الفلسطينية التي باتت متروكة تحت رحمة الأحادية الاسرائيلية.

أعربت ليلى شهيد، المندوبة العامة لفلسطين لدى الاتحاد الأوروبي، عن قلقها إزاء هذا الموقف السياسي الذي صاحبه انحراف «خطاب غربي» يرى العالم الاسلامي فيه رفضاً، إن لم يكن هجوماً. وهي تأخذ على الاتحاد الأوروبي تشجيعه لبلادها على إجراء انتخابات ديموقراطية ثم عدم اعترافه بنتائج هذه الانتخابات، وتطلب منه أن لا يعتمد المكيالين في علاقاته الخارجية، وتقول: «يجب عدم الوقوع في إغراء أبلسة حماس. قبل عشرين سنة، كانت فتح تُعتبر منظمة إرهابية. وما زالت كتائب شهداء الأقصى المرتبطة بفتح تقوم بهجمات انتحارية حتى اليوم. ويجب التسليم بأنه عندما يسأل سكان فلسطين السلطة الفلسطينية عن الأرباح التي جنتها من الاعتراف بإسرائيل، يكون الجواب عسيراً، ويكون عدم استعجال حماس للسير في هذه الطريق مفهوماً بسهولة. إن عدم الاعتراف هذا ليس كافياً لجعل حماس تشكيلاً «إرهابياً» إلى الأبد. ويمكننا أيضاً أن نسجل «الاغتيالات المنتقاة» التي يرتكبها الجيش الاسرائيلي بوصفها مظاهر «إرهاب دولة».

وهناك أصوات عاقلة أخرى ترتفع، كصوت البطريرك ميشال صباح الذي يقول: «على الغرب أن ينظر بجدية إلى فرصة السلام هذه، وأن يرجع عن مقاطعة لحماس واعتبارها إرهابية، لكي يشجع المفاوضات بين الطرفين. إن حماس ليست الارهاب العالمي، وإنما هي على العكس سينتهي بها الأمر إلى الالتحاق به إذا فرضت عليها العزلة والمقاطعة»[11].

إن ما يزيد من مفارقة هذا التسارع الملتبس للتاريخ كون أجهزة الأمن الداخلي الإسرائيلية، شين بيت[12] هي التي شجعت انتشار المنظمة الأصولية منذ بداية السبعينات في الأراضي الفلسطينية لكي تشكل منافساً لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يرأسها ياسر عرفات. ويراهن قادة الدولة العبرية منذ ثلاثين سنة

---

(11) حديث مع هنري تينك، لوموند، 18 أيار 2006.

(12) الأحرف الأولى لكلمتي شيروت وبيتاهون (الأمن العام) الذي يعرف اليوم باسم شاهاك، وهو جهاز استخبارات وأمن داخلي يعادل الـ DST في فرنسا والـ M15 في بريطانيا.

على الأصوليين لأجل تدمير فتح. فقد قال لي الجنرال سيغيف الذي كان حاكم غزه[13]: «كنا نقدم شيئاً من المساعدة المالية لبعض المجموعات الاسلامية، وكنا ندعم مساجد ومدارس بغية إنماء قوة تعمل ضد القوى اليسارية المساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية». فبعد انتصار حماس الانتخابي تطرح إذن مسألة أصولها، وطبيعتها السياسية، وبرنامجها وقدرتها على التطور.

ويقول شارل أندرلان: «من أجل تسهيل بروز قوة سياسة جديدة في غزة، وافقت الادارة العسكرية الاسرائيلية على إنشاء «جمعية إسلامية» هدفها المعلن نشر الدين الاسلامي بواسطة نشاطات ثقافية ورياضية. كان الزعيم الروحي لهذه الحركة المرتبطة بمنظمة الأخوان المسلمين هو الشيخ المقعد البالغ من العمر حوالي أربعين سنة، أحمد ياسين. كان لهذا الشيخ حظوة عند الحكام العسكريين، الذين كانوا غالباً ما يأتون لزيارته. كان أولئك الجنرالات يقولون: «خير لنا أن ينصرف الفلسطينيون إلى الصلاة من أن يشتغلوا بالسياسة!». لم يتغير هذا الموقف المتساهل من الجمعية مع وصول ليكود إلى الحكم. وفي سنة 1981، عقب اغتيال أنور السادات، طردت السلطات المصرية عشرات من الطلبة الأصوليين الفلسطينيين، وسمح أرييل شارون الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك لهؤلاء الطلبة بالمجيء والاقامة في غزه، حيث صاروا في ما بعد قادة لحماس والجهاد الاسلامي»[14].

«لقد ربحنا» ـ هذا ما قاله سفير إسرائيل السابق في باريس، نسيم زفيلي، عند مغادرته استوديو إذاعة فرنسية رسمية، وأضاف: إن قضية الرسوم الكاريكاتورية[15] جاءت نعمة علينا لا تصدق، لأن فرنسا والأوروبيين أدركوا أخيراً أن من العبث أن يأملوا إجراء حوار طبيعي مع بلدان العالم العربي ـ

---

(13) ريشار لابيڤيير، دولارات الارهاب. الولايات المتحدة والأصوليون، غراسيه، 1999.

(14) شارل أندرلان: «حين تشجع إسرائيل حماس» لوموند 4 شباط 2006.

(15) أنظر المقدمة «أصوار أريحا».

الاسلامي»، ويزيد الدبلوماسي على ذلك قائلاً: «إن الاتحاد الأوروبي، الذي وافق لتوه على مشاركتنا في الفريق الغربي (WEOG) ضمن لجنة الأمم المتحدة للمخدرات وفي المنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة (OMPI)، يتجه الآن إلى القبول بأن تصبح إسرائيل عضواً كاملاً في الـ (WEOG) فيما خص كل نشاطات الأمم المتحدة. وهذا نصر كبير آخر».

كان رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد في غاية السرور، فقد استقبل بأعلى مظاهر الحفاوة في البيت الأبيض وفي الكونغرس. ودفعته رغبته في الإرضاء حتى إلى الاشادة بـ «شجاعة» جورج بوش و «رؤيته الباهرة» في الشرق الأدنى. كانت إدارة بوش لا تطلب كل هذا القدر. ونال إيهود أولمرت ما كان يريد: «مباركة أميركية لخطته القائمة على «إعادة تخطيط» أحادية الجانب في الضفة الغربية، والرامية إلى رسم حدود نهائية لإسرائيل. إن هذا التوسيع للاستراتيجيا الأحادية التي طبقت في غزة يرمي بكل بساطة فيما بعد إلى ضم «أراضي مفيدة» في الضفة الغربية. وبالرغم من إدانة الأمم المتحدة لجدار الفصل، أنجز بناء هذا الجدار في آخر سنة 2006.

بعث ملك الأردن عبدالله الثاني إلى الرئيس الأميركي برسالة يعرب فيها عن قلقه إزاء هذا الحل الأحادي الجانب. وعبر الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) جيمس وولبي عن هذه التحفظات إياها في صحيفة **وول ستريت جورنال**، حيث شدد على أن «الاستراتيجيا التي طبقت في غزة أخفقت تماماً». ومع ذلك كان السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة جون بولتون يردد القول منذ عدة أشهر أن استراتيجيا اللجنة الرباعية بلغت حدودها وأن خريطة الطريق عفا عليها الزمن، وأن المخرج الوحيد هو في خطة أحادية الجانب للانسحاب من الضفة الغربية، الأمر الذي يريد إيهود أولمرت تحقيقه «من الآن حتى ثلاث أو أربع سنوات».

في هذه الأحوال، يمكن أن يخطو عنف إسرائيل ووقاحتها خطوة جديدة أيضاً. وهكذا أطلقت البحرية الاسرائيلية يوم 9 حزيران 2006 زخة من قذائفها على شاطىء السودانية الرملي الذي كان يعج بالمتنزهين يوم الجمعة، فقتلت

سبعة فلسطينيين بينهم والد ووالدة وأولادهما الثلاثة، وجرحت خمسة وثلاثين شخصاً آخر. يومها قال إيهود أولمرت: «الجيش الاسرائيلي هو الجيش الأوفر تمتعاً بالأخلاق بين جيوش العالم، وسياسته لم تكن يوماً إيذاء المدنيين». وصدر عن وزارة الخارجية الفرنسية بلاغ يقول: «إن فرنسا تأسف للقصف الاسرائيلي لشاطىء في قطاع غزة، الذي جاء غير متناسب وأسفر عن موت عدة مدنيين وجرح كثيرين آخرين. إننا ندعو الطرفين ألى ضبط النفس ووضع حد لمسلسل العنف».

لم يكن في هذه المجزرة أي حرج يزعج استقبال رئيس الوزراء الاسرائيلي بأكبر مظاهر الحفاوة في باريس يومي 14 و15 حزيران، حيث التقى على التوالي رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس بلدية باريس. إن إيهود أولمرت، الذي يعتبر أن «سياسة باريس في الشرق الأدنى عرفت تطورات إيجابية»، جاء يطلب الموافقة على خطته للانسحاب الأحادي من الضفة الغربية، على نحو ما فعل بالأمس في لندن. ورغم أن باريس كررت له القول بأن الحدود بين الاسرائيليين والفلسطينيين يجب أن تقرر عن طريق المفاوضات، فإنه يرفض أي اتصال مع حماس، مروجاً على هذا النحو للتوهم الاسرائيلي القائل بـ «عدم وجود محاور» ومشجعاً على نشوء حرب أهلية بين الفلسطينيين.

وتتويجاً لكل هذا، فإن إيهود أولمرت، الذي يقول بأنه مستعد للتفاوض مع «محاور مسؤول ينبذ العنف» يخلص إلى القول متظاهراً بالفضيلة: «سأنتظر الفلسطينيين، لكن ليس إلى ما لا نهاية. فإذا توصلنا بعد مهلة معقولة، وبالتنسيق مع شركائنا في الأسرة الدولية، إلى استنتاج أنهم غير جاهزين، فإننا سنمضي في طريقنا دون وجود اتفاق. ليس يمكن لأي شخص عاقل أن يطلب منا أن ننتظر دقيقة واحدة إذا لم يكن هناك من فرصة لدفع الأمور قدماً»[16].

بالفعل، إن إيهود أولمرت لا يضيع دقيقة واحدة. في 25 حزيران

(16) لوفيغارو، في 13 حزيران 2006.

2006، سقط وهم الانسحاب من غزة سقوطاً عنيفاً. فإنه رداً على سلسلة من غارات المروحيات الاسرائيلية على الشريط الساحلي لقطاع غزة، قامت وحدة كوماندو فلسطينية باختطاف جندي اسرائيلي على أحد الحواجز. تبنى العملية كل من الجناح العسكري لحماس ولجان المقاومة الشعبية والجيش الاسلامي، مطالبين بإطلاق سراح النساء والقاصرين المعتقلين في إسرائيل. وفي 27 حزيران نشرت إسرائيل لواءين (5000 رجل) حول غزة. وفي اليوم التالي دمر طيرانها الجسور الرئيسية ومركز توليد الكهرباء الذي أنشىء بمساعدة أميركية، فحرم من التيار الكهربائي نحو مليون ونصف مليون شخص في قطاع غزه. واحتل الجيش الاسرائيلي مطار رفح، واعتقل يوم 29 حزيران أربعة وستين شخصاً من قادة حماس بينهم ثمانية وزراء في الحكومة الفلسطينية. لم تحصل أية ردة فعل في الخارج. وراح الوضع على الأرض يتدهور: سقط نحو مئة قتيل وأكثر من ثلاثماية جريح. وظلت الأسرة الدولية صامتة. وفي 13 تموز أحبط الفيتو الأميركي مشروع قرار تقدمت به قطر يطلب انسحاب إسرائيل من قطاع غزه وتطبيق القرارات 242 و338 و1515 الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تشكل مفتاح تسوية النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني.

عشية ذلك اليوم حصل اشتباك بين حزب الله والجيش الاسرائيلي على الخط الأزرق في جنوب لبنان وأشعل فتيل حرب جديدة في الشرق الأدنى.

كانت العمليات الاسرائيلية في غزه كما في لبنان تبين جيداً كيف يجب أن يُنظر إلى «انسحابات» الجيش الاسرائيلي، التي هي أقرب إلى إعادة انتشار ولا تتيح أية فرصة لعودة السيادة على المناطق التي أخلاها. هكذا بقيت غزة سجناً مكشوفاً وبقيت سماؤها ومياهها الاقليمية ونقاط دخولها والخروج منها تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي المطلقة. بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان في أيار سنة 2000، ظلت الأجواء والمياه الاقليمية اللبنانية تُنتهك يومياً من قبل الطيران الاسرائيلي والبحرية الاسرائيلية، وكانت تحصل احتكاكات متلاحقة في قطاع مزارع شبعا التي ما تزال تحتلها إسرائيل. ويبقى هذا الوضع مصدراً لنشوب حرب تشمل المنطقة بأسرها.

إن النهاية المعلنة والمقبولة دولياً للمسألة الفلسطينية لا يمكن إلا أن تزيد من التحاق أوروبا وفرنسا، ومن الانتظار الأميركي المتعمد، ومن عواقب سياسة الأمر الواقع الاسرائيلية. وإذا أضفنا إلى ذلك تفاقم الوضع الانساني، فقد يسفر هذا التطور عن عواقب كارثية فيما يتعلق بالأمن، ليس الاقليمي وحسب، بل الدولي أيضاً. ويخشى مسؤولو عدة أجهزة أمنية أوروبية أن المزيد من دفع حماس نحو اليأس، والتصلب الدولي حيالها، قد يفضي إلى ظهور منظمات أصولية أشد جذرية، إن لم يكن إلى توسع رقعة العنف الذي ما برح محصوراً في إسرائيل وفلسطين حتى الآن.

وإذا ما تلاقى هذا التوسع مع تفرعات العنف العراقي، التي نُسب إليها اعتداء مدريد واعتداء لندن الأخيران، فيخشى أن يثير هذا التوسع للنزاع الاسرائيلي الفلسطيني في آخر الأمر موجة جديدة من الهجمات ومن اختطاف طائرات ورهائن، كتلك التي واجهتها أوروبا في السبعينات.

إن آلية «الاعداء المتكاملين» الرهيبة تجمع في دينامية واحدة أصوليات متضادة ظاهرياً: إنه مبدأ الأوعية المتواصلة، الذي يقول بأن أشكال التطرف المتباينة تتعزز وتتشرعن بصورة متبادلة. إن صعود قوة الايديولوجيا القائلة بصدام الحضارات لا يؤدي فقط إلى دفن المسألة الفلسطينية بل إنه أيضاً يؤثر في كيفية النظر إلى سائر أزمات الشرق الأدنى؛ والى مستقبلنا القريب.

الفصل الثامن

الرهائن الفرنسيون والتداخل العراقي

دق اختطاف الصحفيين كريستيان شينو وجورج مالبرونو ساعة زوال الحصانة الفرنسية في الشرق الأدنى، ونكأ جرح الثمانينات وقصة رهائننا الطويلة في لبنان، ميشال سورا، جان ـ بول كوفمان، مارسيل كرتون، مارسيل فونتين.

كان كريستيان شينو صحافياً مستقلاً يعمل بصورة رئيسية في محطة إذاعة فرنسا الدولية (RFI)، كما كان جورج مالبرونو صحافياً مستقلاً يتعاون مع صحيفة **لوفيغارو**. اختفى الرجلان يوم الجمعة 24 آب سنة 2004 مع سائقهما محمد الجندي بينما كان الثلاثة في طريقهم من بغداد إلى مدينة النجف المحاصرة. وقع الاختطاف في ناحية لطيفية، جنوب العاصمة العراقية.

أشار رئيس مجلس إدارة إذاعة فرنسا الدولية جان ـ بول كلوزيل، يوم 25 آب، إلى أن الرجلين «على قيد الحياة دون ريب». وقيل في أوساط الاذاعة المذكورة وأوساط **لوفيغارو** إن «الاختطاف ليس مدبراً» وأنه حصل «عن طريق الخطأ» حسب قول بيار روسلان، رئيس تحرير القسم الخارجي في **لوفيغارو**.

في 26 آب أكد وزير الخارجية ميشال بارنييه أن فرنسا تسعى إلى «حل إيجابي سريع قدر الامكان» وقال: «أعلنا التعبئة فوراً ونحن نعمل بتكتم لأن التجربة علمتنا أن التكتم ضمانة للسلامة».

في ليل 26 ـ 27 آب أعدم «الجيش الاسلامي في العراق» الصحافي الايطالي أنزو بالدوني دون أي سابق إنذار.

وفي 28 آب بثت محطة التلفزة القطرية، الجزيرة، تسجيلين فيديو قصيرين

يظهر فيهما الصحافيان الفرنسيان ويقولان إنهما رهينتان عند «الجيش الاسلامي في العراق». وتطلب الرسالة من فرنسا أن تلغي «قانونها الخاص بالحجاب» وتمهلها ثماني وأربعين ساعة للجواب. في الليل، أطلقت لجنة العلماء، المنظمة الدينية السنية الرئيسة، على شبكة التلفزة إياها، نداءً بلسان أحد أعضائها الشيخ عبد الستار عبد الجواد، يقول: «باسم لجنة العلماء المسلمين، نحث الخاطفين على إطلاق سراح هذين الصحافيين»، لا سيما وأن «لفرنسا موقفاً مضاداً لقوات احتلال العراق». وقالت وكالة الصحافة الفرنسية إن الشيخ عبد الجواد لم يستبعد أن يكون الصحافيان اختطفتهما «جهة تسعى للاساءة إلى الصداقة بين الشعبين العراقي والفرنسي [...]. فالساحة العراقية تعبث فيها جهات عديدة متضاربة المصالح، تبغي من وراء هذا الحادث أن تجر فرنسا إلى تبديل موقفها الداعم للقضية العراقية»[1].

إن تسمية «الجيش الاسلامي في العراق» لا تنطبق على أية منظمة معروفة في البلاد بين المجموعات المسلحة لمقاومة الاحتلال. وهي تتمتع بشيء من الشهرة الإعلامية لكونها «أفلحت في حمل السلطات الفيليبينية على التراجع» كما يقال في أوساط القوات المسلحة الأميركية.

ففي 10 تموز تبنى الجيش الاسلامي في العراق اختطاف رجل فيليبيني يدعى أنجيلو دولاكروز، وطلب من الرئيسة غلوريا أرويو أن تسحب قواتها خلال اثنتين وسبعين ساعة، وإلا فإنه سيعدم الرهينة. رضخت مانيلا للابتزاز في 12 تموز. وبعد ثمانية أيام غادر الجنود الفيليبينيون العراق، وأطلق سراح الرهينة. أعرب عدة أعضاء في التحالف عن أسفهم للموقف الفيليبين، وبدا الجيش الاسلامي في العراق على أنه المجموعة المقاومة الوحيدة التي نجحت في قهر فصيل من القوات الأجنبية.

قال ملحق عسكري بإحدى السفارات الأوروبية في بغداد: «إذا أنعمنا

---

(1) «لجنة العلماء تدعو إلى تحرير الصحافيين الفرنسيين». وكالة الصحافة الفرنسية في 28 آب 2004.

النظر في هذه القضية لبدت كأنها عملية ملفقة من ألفها إلى يائها. فلكي يحرر الجيش الاسلامي المزعوم بلاده من نحو 200000 جندي ومرتزق أجنبي، يعمد إلى مهاجمة الفصيل الفيليبيني الذي لا يتجاوز عدد أفراده الثمانين. ومن جهة ثانية، فإن العسكريين الفيليبنيين كانوا قد بدأوا يستعدون للانسحاب الذي كان يتوقع أن ينتهي في 20 آب. ولم يحصل الجيش الاسلامي الباسل عملياً سوى على انتقال نحو ثلاثين شرطياً فيليبنياً إلى الكويت قبل الموعد المحدد بشهر».

والأكثر غرابة أيضاً أن المفاوضات بين سلطات مانيلا والجيش الاسلامي، خلال الأيام العشرة من هذه «الأزمة الفيليبنية» كانت تجري فقط عن طريق حكومة إياد علاوي الانتقالية. وتبقى هذه «الحكومة» حتى اليوم الهيئة الوحيدة التي كان لها صلة مباشرة بمختطفي الرهائن في الجيش الاسلامي في العراق.

كانت هذه المجموعة ذاتها قد اختطفت خلال الفترة إياها دبلوماسياً إيرانياً يدعى فريدون جاهاني، ولم تتحدث الصحافة عن هذه الحادثة إلا قليلاً جداً. حصلت طهران على إطلاق سراح الرجل خلال أقل من أسبوعين. تسنى لي في ما بعد أن أسأل سفير إيران في باريس: «كيف توصلتم إلى ذلك؟» فكان الجواب بليغاً: «تعلمون أن إياد علاوي عمل كثيراً في خدمة الأجهزة السرية الأميركية، ونحن نعرف نشاطاته السابقة تماماً وبالتفصيل، فذهبنا إليه مباشرة وضغطنا عليه مهددين إياه بالكشف عن بعض القضايا». أما آية الله علي خامنئي، فصرح فيما بعد بكلام أكثر عمومية خلال حديث صحفي في طهران، بأن «الجيش الإسلامي في العراق يتألف من أشخاص يعملون لحساب الولايات المتحدة».

في سياق تحرير الدبلوماسي الايراني، أخذت الصحافة الايطالية تشرح أن أنزو بالدوني لم يُعدم على يد خاطفيه، بل إنه مات في السجن. وقد أكد هذه الرواية كثير من الملحقين العسكريين الأوروبيين في بغداد. وحين سُئلت حكومة علاوي عن الأمر، راحت تناقض نفسها، ثم اعترفت بأنها عهدت بمعالجة هذا

النوع من المسائل إلى زبانية سابقين لصدام حسين وأن هؤلاء ليسوا موثوقين دائماً.

بعد إقصاء أحمد شلبي، رجل البنتاغون، عهد إلى إياد علاوي بتأليف الحكومة الانتقالية بناء على توصيات شديدة من وكالة الاستخبارات الأميركية التي سبق له أن عمل لحسابها زماناً طويلاً. لم يكد يصل علاوي إلى الحكم حتى أعاد النظر في سياسة «اجتثاث البعث» التي مارسها سلفه وأدخل مسؤولين سابقين من أجهزة مخابرات صدام حسين السابقة في حرسه الخاص. وهاجم فرنسا بعنف في عدة تصريحات له متهماً إياها بالضعف في مكافحة الارهاب، وذهب به الأمر حتى إلى الربط بين اختطاف شينو ومالبرونو وبين السياسة الفرنسية في الشرق الأدنى[2]، وصولاً إلى التنبؤ باعتداءات ستحصل «حتماً» على الأرض الفرنسية، كما تنبأ بحصول اعتداءات في البلدان التي ترفض مساندة التحالف وفي المدن الأميركية التي طالبت بسحب الجنود الأميركيين من العراق[3].

واعتبر جورج بوش الأب، في شبكة (NBC) أن «الفرنسيين إذ يرون ما يصيبهم، سيضطرون الآن إلى الاعتراف بأن الرئيس بوش محق في محاربته الارهاب في العراق». وبثت شبكات التلفزة الأميركية الشريط الثاني الذي بثته شبكة الجزيرة والذي يظهر فيه شينو ومالبرونو يتكلمان بالانكليزية داعيين الى التظاهر ضد القانون الفرنسي المتعلق بالحجاب. كما أن معلقي فوكس نيوز الذين لم يكفوا يوماً عن مهاجمة القانون الفرنسي حول العلمنة، باسم الدفاع عن النموذج الطائفي الانكلوسكسوني، أخذوا يشرحون في جو من الفرح

(2) أكد إياد علاوي في مقال افتتاحي أن «جاك شيراك الذي يريد أن يلعب دور الحكم غير المنحاز يتحمل جزءاً من المسؤولية عن اختطاف مواطنيه لأنه عارض كل القرارات الدولية التي تهدف إلى إعادة الأمن للعراقيين».

(3) إياد علاوي، رئيس الوزراء العراقي: «لن تكون فرنسا في مأمن. ستحصل اعتداءات في باريس، ونيس، وكان...» لوموند في 30 آب 2004.

المعادي لفرنسا، أن «الحكومة الفرنسية تحصد ما زرعت، لشدة ما كانت غير متساهلة مع المسلمين ومتساهلة مع الارهابيين».

كان الصمت سائداً في تل أبيب، حيث أعربت الأجهزة السرية لمثيلاتها الفرنسية عن عدم تصديق وجود جيش إسلامي في العراق. كان لهذا الصمت معانيه، لكنه لا يجيب عن كل الأسئلة.

ففي الواقع يبدو أن الصحافيين هما في أيدي زبانية سابقين لصدام حسين تحولوا إلى الأجهزة السرية لحكومة إياد علاوي «العراقية» الانتقالية. كانت باريس دوماً تتمسك بسيادة العراق، الأمر الذي كان لا يروق للوزراء الذين نصبهم الأميركيون[4]. فكان لا بد من الضغط على فرنسا قبل انعقاد مؤتمر شرم الشيخ الدولي في آخر تشرين الثاني 2004، الذي سيقرر مصير العراق المستقبلي» ودينه الخارجي، وأمنه ودستوره، وهذه كلها مواضيع تتطلب ليّ ذراع الدبلوماسية الفرنسية توصلاً إلى موقف دولي توافقي.

ثم إنه، بالإضافة إلى تدفيع فرنسا ثمن موقفها غير المتعاون مع التحالف، كان في الأمر، كما هي الحال دائماً في مشاكل الرهائن، شيء اسمه المال: «المال، المال»، هذا ما يردده مسؤول مخابراتي أوروبي، ويضيف: «إذا كان يستحيل على أي حكم أن يعترف بدفع فدية ما، فإنه لم يعد يمكن اليوم إخفاء أن للرهائن ثمناً، وثمناً يرتفع باستمرار، في العراق وغير العراق، بعد أن باتت هذه الممارسة الاجرامية تفرض نفسها كقطاع نشاط في أوج التوسع».

في ميدان اختطاف رهائن، يأتي العالم العربي من حيث العدد بعيداً جداً، وراء أميركا اللاتينية وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. يقدر عدد

(4) أعاد وزير خارجية فرنسا ميشال بارنييه التذكير بذلك يوم 2 أيلول 2004 على قناة الجزيرة القطرية إذ قال: «المعنى الحقيقي للسياسة التي سلكتها فرنسا دائماً [...] هي أن العراق يجب أن يحكمه العراقيون، وأننا هنا في العراق كما في حالات أخرى نعمل، نكافح من أجل استقلال الشعب العراقي وسيادته الكاملة».

الأشخاص المختطفين كرهائن على صعيد العالم بنحو 8000 رهينة سنوياً، بينها 6500 رهينة في أميركا اللاتينية وحدها. وقد حدد ضمنياً ثمن الرهينة الغربية، منذ بداية الثمانينات، بمليون دولار. في ذلك الحين، كان هذا النشاط الإجرامي يستهدف بصورة أساسية تقنيين يعملون في المصاطب النفطية ومتعاونين تقنيين أو تجاريين وكانت الشركات التي يعملون فيها تدفع الفدية، وتلحظ في موازنتها فقرة سميت «كلفة رهائن»، وتحرص على عدم تسرب هذا النوع من المسائل إلى وسائل الاعلام. وغيرت الميليشيات اللبنانية قواعد اللعبة فاستهدفت في منتصف الثمانينات صحفيين وأشخاصاً يعملون في منظمات إنسانية. وبالاضافة إلى كون الرهينة مصدر دخل، فإنها تغدو «وسيطاً عن غير قصد» ويغدو اختطاف الرهائن وسيلة يمكن أن تؤثر في مفاوضات قائمة. يعود ارتفاع قيمة الفدية إلى تلك المرحلة اللبنانية، ثم بلغت قمة جديدة سنة 2000 في جنوب الفيليبيين، بفضل تكاثر الوسطاء. فقد دفعت باريس، لأجل استعادة رهينتين فرنسيتين تعملان في التلفزيون اختطفتا في خولو، ستة ملايين دولار ذهب القسم الأكبر منها إلى الخاطفين من جماعة أبو سياف الأصولية، وتوزع الباقي الوسطاء الرسميون في الجيش الفيليبيني والسلطات المحلية.

وفي العراق، حيث أمست تجارة الرهائن الغربيين والعراقيين سوقاً حقيقية، اعترفت السلطات الايطالية بأنها دفعت ستة ملايين دولار لتحرير الصحافية جوليانا سغرينا بتاريخ 4 آذار 2005. أما إطلاق سراح شينو ومالبرونو فقد كلف خمسة عشر مليون دولار. كما يعتبر رئيس جمعية مراسلين بلا حدود أن إطلاق سراح فلورانس أوبنا[5] الذي حصل يوم 11 حزيران 2005 بعد 157

---

(5) مع التذكير بأن هذا المال يؤخذ من الاعتمادات الخاصة لـ (DGSE) وبالتالي من الموازنة العامة، يكون من حقنا أن نتساءل عما إذا كان قد آن أوان وضع قواعد للسلوك حيال هذا النوع من الأزمات من قبل السلطات ورئاسات التحرير. إن اختطاف الرهائن لن يتراجع، وكذلك ثمنها، وربما اقتضى الأمر في ضوء هذا الواقع إعادة النظر في حق الصحافي أن يذهب إلى أي مكان، في أي وقت، وفي أية ظروف.

يوماً في الأسر على أثر مفاوضات، ابتدأت على أساس خمسة عشر مليون دولار.

على ذمة كريستيان شينو، الذي شرح شروط إطلاق سراحه أمام رئاسة تحرير إذاعة فرنسا الدولية (RFI) قائلاً: «بدأت عملية الخروج من الأزمة تنجلي مع اقتراب نهاية شهر رمضان» أي حوالي آخر تشرين الثاني 2004. «أدركنا في تلك اللحظة أن تحريرنا بات أمراً مفروغاً منه لأن الشروط العملية أخذت تتحقق. وسارت الأمور بعد ذلك في سبيلها الطبيعي والمنطقي حتى إطلاق سراحنا». ليس بالأمر الخالي من المغزى، وكريستيان شينو يوافق على ذلك، أن نسجل أن لحظة تأكد الإفراج تزامنت مع انعقاد مؤتمر شرم الشيخ حول مستقبل العراق في 22 و23 تشرين الثاني 2004.

«كان المقصود آنذاك هو الضغط على الدبلوماسية الفرنسية لكي تدفع ثمن معارضتها السابقة للحرب، وخصوصاً، لكي تدخل نهائياً حظيرة التحالف، أي أن تكف عن أداء دور الناطق باسم السياسات المناوئة لحكومة علاوي الانتقالية»، كما يقول رئيس جهاز استخبارات أوروبي كان له دور في عمليات تحرير الصحافيين. «كشفت المفاوضات بشأن تحرير الصحافيين عن ضلوع شبكات نفوذ عراقية بحتة وذات علاقات غامضة مع أجهزة النظام السابق وفي الوقت ذاته مع بعض اللاعبين الجدد على المسرح السياسي المحلي»، كما يشرح ألان شويه من جهته.

«إن موقف فرنسا الأصيل في مجرى الأزمة العراقية كان من شأنه دوماً أن يعطيها دوراً تقوم به، في الاطار الاقليمي كما في إطار مبادرة تتبناها الأمم المتحدة، في حال وصول الاستراتيجيا الأنكلوسكسونية لإصلاح البلد إلى مأزق. من الواضح أنه كان لا يمكن لحصول انقلاب في التأثير كهذا إلا أن يعود بالضرر على فئات صاعدة بفضل البعد الطائفي الذي أعيد العمل به من جانب المحتل الأميركي تحت شكل حصص في الحياة السياسية. فلا عجب إذن إذا رأينا أنه عند اقتراب كل استحقاق هام في نظام إعادة البناء السياسي المرسوم من جانب واشنطن (مؤتمر شرم الشيخ، الانتخابات، الدورات

المتخصصة للأمم المتحدة، الخ) تبرز محاولات ترمي إلى التهويل على فرنسا، أو إلى إسكاتها أو تعجيزها»[6].

انعقد مؤتمر شرم الشيخ غب تدمير مدينة الفالوجة العنيف، حيث قتل آلاف المقاتلين العراقيين وآلاف المدنيين على يد القوات الخاصة الأميركية. كان هذا المؤتمر أول اجتماع كبير يعقد بعد سقوط بغداد، وكانت واشنطن تبغي الوصول فيه إلى استسلام البلدان «المناوئة للحرب» نهائياً.

حضر المؤتمر بالاضافة إلى العراق البلدان الست المجاورة له، ومصر بوصفها الدولة المضيفة، والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، وبلدان نادي الثمانية أي فرنسا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا، وكندا، واليابان، وروسيا، والصين. كما حضرت الجامعة العربية ممثلة بأمانتها العامة وبالثلاثي المؤلف من الجزائر وتونس والبحرين. وكانت منظمة المؤتمر الاسلامي ممثلة برئاستها التي كانت عائدة في حينه إلى ماليزيا. وكان هناك أيضاً ممثل للأمانة العامة للأمم المتحدة واللجنة الأوروبية.

لقد أعطى جميع المشاركين، بمن فيهم سوريا وإيران شرعية جديدة للتدخل الأميركي ـ البريطاني في العراق، وذهبت طهران حتى إلى الدعوة لعقد مؤتمر إقليمي لوزراء الداخلية من أجل بحث وسائل تطبيق المطلب الأميركي بشأن إغلاق الحدود أمام «الارهابيين الأجانب». وأوضح البيان الختامي أن المقصود هو دعم تطبيق القرار 1546 الصادر عن الأمم المتحدة، بما فيه «إجراء انتخابات ديموقراطية بالاقتراع المباشر»، و «جهود الحكومة الانتقالية العراقية في هذه العملية». كان سبعة وأربعون حزباً من الأحزاب السنية والشيعية والتركمانية والمسيحية قد أعلنت أنها ستقاطع الانتخابات، بينما كانت باريس توصي منذ أسابيع، دون جدوى، بـ «انضمام» منظمات المعارضة ومن بينها التشكيلات السنية. منذ افتتاح المؤتمر، ترك وزير خارجية فرنسا ميشال بارنييه

---

(6) حديث مع المؤلف، وألان شوميه: «تخصيص النزاعات وأخذ الرهائن»، دليل الشرق الأوسط/ إفريقيا الشمالية 2005، التوثيق الفرنسي.

هذا الاقتراح جانباً وكذلك اقتراح نشر جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق، الشرط الذي لا بد منه لإعادة السيادة العراقية حقاً.

إلى جانب هذا، وكما أعلن الرجل الثاني في البنتاغون بول وولفوويتز قبل بضعة أشهر كان «على فرنسا أن تدفع ثمن معارضتها التدخل العسكري الأميركي في العراق وخصوصاً ثمن حق النقض الذي استعملته ضد تقديم حلف الأطلسي عوناً لتركيا». ودعيت باريس وبرلين وموسكو إلى الاسهام في إعادة إعمار العراق عن طريق إلغاء الدين العراقي كلياً أو جزئياً، هذا الدين الذي ترتب على «شراء أسلحة وأدوات قمع وبناء قصور لصدام حسين». فأعلن ميشال بارنييه طائعاً أن فرنسا تقبل، في إطار نادي باريس، بإلغاء الدين العراقي حتى نسبة 80%، وأن هذا الالغاء سيتم على ثلاث مراحل: 30% فوراً، و30% في مرحلة ثانية، ترتبط ببرنامج لصندوق النقد الدولي، و20% في مرحلة أخيرة مشروطة بنجاح هذا البرنامج.

قبل أن يغادر الوزير الفرنسي شرم الشيخ مساء 23 تشرين الثاني، أدلى في إطار نشرة الأخبار في القناة التلفزيونية الثانية بحديث قال فيه: «أردنا أن نتطلع إلى المستقبل وأن نخرج من هذه الحرب، من هذه المأساة، من دوامة العنف هذه التي تضرب النساء والأطفال والرجال في العراق كل يوم، والتي تمسنا نحن لأن هناك حالات اختطاف كل يوم». وأضاف ميشال بارنييه: «لا أريد أن أنسى كريستيان شينو وجورج مالبرونو ما داما لا يتمتعان فعلاً بالحرية». وختم حديثه بالقول: «نريد أن نكون من صانعي هذا السلام. هذا هو السبب الذي من أجله، أكان في الأمم المتحدة مع القرار رقم 1564، أم في مناقشة الدين العراقي واليوم في شرم الشيخ، أردنا أن نكون نافعين ومتطوعين، مرحلة بعد أخرى، للسير في طريق السلام والديموقراطية في العراق».

بعد مرور شهر على ذلك هبط الصحافيان في مطار فيلاكو بليه العسكري، بعد احتجاز دام 124 يوماً. وقبل ذلك ببضعة أيام، كان رجال جهاز (DGSE) يذهبون لملاقاة الخاطفين، حاملين أكياساً رياضية من القماش الأزرق تحتوي على عدة ملايين من الدولارات. وبعد مرور بضعة أشهر على ذلك، لدى

إطلاق سراح فلورانس أوبنا ودليلها حسين حنون، لم تلاحظ الصحافة العبارة الوحيدة الجديدة بالاهتمام في التصريح الذي أدلت به الصحافية إذ قالت: «يقول الخاطفون: نشتبه بأن حسين سرق شيئاً من مالنا. سنتحقق مما إذا كان هو الفاعل، ونرى كيف يمكن أن يعيد إلينا هذا المال. وإذا لم يكن هو الفاعل، فسيكون في وسعك أن تحتسي زجاجة كولا في البيت»[7].

إن فرضية وجود خلاف بين فرنسا وخاطفي كريستيان شينو وجورج مالبرونو، أو بعض الوسطاء المتدخلين في عملية التحرير، قد ثبتت صحتها منذ بداية هذه القضية الجديدة. وقد أكدت عدة مصادر مأذون لها ومن بينها سفارة فرنسا في بغداد تورط حسين حنون في المفاوضات الأولى التي جرت مع خاطفي الصحافيين. ويقال إن حسين حنون هذا، الطيار السابق في سلاح الجو العراقي والمخبر الظرفي لدى (DGSE) قد أكثر من الكلام أو الوعود غير الموفى بها، فيما كان يلعب دور الرسول، حسبما تؤكد إدارة (DGSE) على أعلى مستوى. هذا يلقي ضوءاً جديداً على اختطاف فلورانس أوبنا... وإنه بواسطة متابعة المسيرة المتعرجة لمال الفدية الخاص بالرهائن الفرنسيين في العراق يمكن أن نفهم عثرات النائب ديدييه جوليا. يعتبر أحد رجال جهاز مخابرات أوروبي أن «هذا الفريق الموازي عقد صلاتٍ حقيقية مع وسطاء خاطفي شينو ومالبرونو، إذ أن هؤلاء كانوا أعضاء في أجهزة مخابرات صدام حسين ويعرفهم جوليا وشركاؤه جيداً منذ أمد بعيد؛ فيكون بالتالي من المنطقي جداً أن يكونوا في لحظة ما قادرين على أداء دور ما، وربما على قبض جزء من عائدات العملية».

يؤكد لي أحد الأشخاص من الذين لي صلات بهم ويعمل لحساب المخابرات السورية في بغداد، هذه الرواية، ويقول: «لم ننقطع لحظة واحدة عن مراقبة فريق جوليا، وتنصتنا على كل مكالماته الهاتفية تقريباً، لكن دون أن نتبين كل دوافعه. لكننا واثقون من أمر وهو أن هذا الفريق أقام اتصالاً مع

---

(7) صحيفة ليبراسيون في 15 حزيران 2005.

المخابرات التي عالجت المرحلة الأخيرة، حتى تسليم الفدية والتحرير بكل معنى الكلمة». قد يكون فريق جوليا نجح في مساعيه بفضل علاقاته القديمة. إلا أنه لو صحت هذه الفرضية لكانت الرهينتان خرجتا عن طريق دمشق، وهذا غير مقبول عند واشنطن وغير مقبول عند الحكومة الانتقالية. وبعد أن أرسلت رئاسة الجمهورية، لمزيد من الأمان، الجنرال فيليب روندو إلى دمشق حيث استقبله في المطار أصحابه القدامى في مخابرات الجيش السوري، أدرك متأخراً أنه قد كلف القيام بدور الطاعن الثاني، فأحس بشيء من الضغينة لم يكن غريباً عن استقالته المتسرعة في خضم قضية كليرستريم[8]. ابتعدنا هنا عن الجيش الاسلامي في العراق، الذي لم يعد أحد يتكلم عنه.

يلاحظ ألان شويه قائلاً: «إن خمس عشرة سنة من الحرب الأهلية في لبنان لم تأتِ عملياً بأي تغيير في احتلال أراضي البلد من جانب زعماء الحرب وميليشياتهم، التي كانت تقاس قوتها ونفوذها بمقياس قدرتها على تفجير عبوات ناسفة وسيارات ملغومة في أرض الخصم، وعلى اختطاف رهائن مدنيين من بين أخصامهم ثم إخلاء سبيلهم لقاء فدية، أو، في حال عدم دفع فدية، على تعذيب الرهائن، وبتر أعضائهم، أو قتلهم بالطريقة المسرحية الأشد هولاً. هذا النوع من الحالات هو السائد في العراق اليوم، حيث لا يجب أن ينخدع أحد بالمقتضيات المعلنة للنضال ضد المحتل الغربي. إن التوزع الجغرافي للطوائف الدينية أو العرقية لن يتغير، كما لن يتغير موقف مختلف زعماء الفئات داخل كل طائفة. إن زوال هيمنة عشائر التكريتي والدوري والسامرائي[9] لم يسفر سوى عن إعادة توزيع الأوراق، الذي من خلاله يتوجب على كل «سيد» محلي أن يثبت قدرته على الهيمنة على الآخرين، وأن يقلل من هيمنة الآخرين، وأن

(8) انظر الفصل الحادي عشر «كيف قطعت رؤوس الأجهزة الأمنية الفرنسية».

(9) هذه العائلات هي التي ينتسب إليها أعضاء جماعة صدام حسين وكبار معاونيه، والتي تستمد أسماءها من أسماء المدن الرئيسية في المثلث السني الواقع شمال بغداد.

يثير أو على العكس أن يحبط إمكانية حصول تدخلات من جانب قوى خارجية، أكانت مؤاتية له أو غير مؤاتية[10].

إن انتفاضة دومينيك دو فيلبان الديغولية سنة 2003 في مجلس الأمن قد غرقت بعد تسعة أشهر في مستنقع المساومات السياسية ـ الاجرامية لقضية الرهائن، وفي التنازلات الكبرى التي قدمها ميشال بارنييه في مؤتمر شرم الشيخ. هذا مع أن فرنسا كانت قد حافظت على دورها كدولة كبرى وسيدة في ذلك اليوم الرابع عشر من شباط في نيويورك.

«سيدي الرئيس؛ لأولئك الذين يتساءلون بقلق متى سنرضخ للحرب، أود أن أقول إنه ما من شيء، في أية لحظة، داخل مجلس الأمن هذا، سيجري تحت تأثير التسرع، أو عدم الفهم، أو المفاجأة، أو الخوف». هذا ما أعلنه وزير الخارجية الفرنسي بالفم الملآن، ثم ختم بالقول: «نحن في هيكل الأمم المتحدة هذا حراس مثل أعلى، نحن حراس ضمير. إن المسؤولية الضخمة والشرف الرفيع اللذين هما مسؤوليتنا وضميرنا يجب أن يدفعا بنا إلى إعطاء الأولوية لنزع السلاح في السلام. وإن من يقول هذا لكم اليوم هو بلد عريق، فرنسا، وهو قارة عريقة عرفت الحروب، والاحتلال، والبربرية. إنه بلد لا ينسى ويعرف كل ما هو مدين به للمقاتلين من أجل الحرية الذين جاؤوا من أميركا ومن أماكن أخرى، وهو مع ذلك لم يحجم يوماً عن أن يظل واقفاً أمام التاريخ وأمام البشر؛ وأمانة منه لقيمه، فإنه يريد أن يعمل بحزم مع جميع أعضاء الأسرة الدولية. إنه مؤمن بقدرتنا على أن نبني معاً عالماً أفضل».

عنده هذ الكلمات الأخيرة انفجرت عاصفة من التصفيق. ورفع الرئيس الجسلة، وأُسقط في يد وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر، قبل أن يذكر، رفعاً للعتب، بأن النظام يمنع هذا النوع من التظاهر داخل المجلس. لم يكن لهذا التذكير إلا أن يزيد من حدة التصفيق. وترنح كولين باول كملاكم سقط على

(10) ألان شويه. المقال المشار إليه آنفاً.

أرض الحلبة. أما الانكليزي جاك سترو، الذي بدت عليه إمارات الغيظ، فأكثر من الابتسامات المتشنجة والمريرة. عند الخروج من الاجتماع تهافتت كل تلفزيونات العالم على الوزير الفرنسي، الذي أوجز بلغة إنكليزية ممتازة، أسباب معارضة فرنسا للحرب. وكان خطابه اللامع يتصدر نشرات محطة (CNN) العاجلة، وكانت صحف اليوم التالي تكيل له المديح بلا حساب.

في 15 شباط 2003، تظاهر عشرون مليوناً من الناس في مختلف أنحاء العالم ضد الحرب في العراق، وكان هذا أشبه بصدى لنداء دومينيك دو فيلبان، الذي قال، متسرعاً بعض الشيء، وتاركاً الانطباع بأن التكلم بقوة وصراحة يكفي لتسوية المسألة العراقية: «لقد سُمع صوت فرنسا، لقد أُصغي إلى صوت فرنسا»، ثم أضاف: «أنه أعد خطابه هذا من زمان طويل مع رئيس الجمهورية» كي يفهم الجميع أن فرنسا تتكلم بصوت واحد في هذه القضية.

وأعد دومينيك دو فيلبان باعتناء زيارة رئيس الجمهورية إلى الجزائر في بداية شهر آذار من سنة 2003، التي كان يراد لها أن تكون مناسبة لتأكيد موقف فرنسا مجدداً، بالاضافة إلى إيجاد شراكة استراتيجية مع الجزائر. وفي الطائرة، شرح الوزير للصحافيين المرافقين له أن «الولايات المتحدة وبريطانيا ستشنان الحرب دون الأمم المتحدة، وأن من المهم الآن حشد مساندة البلدان العربية وعلى نطاق أوسع، بلدان الجنوب». كانت هذه الرحلة تكريساً. وآثار جاك شيراك حمية جماهير غفيرة متحمسة. صحيح أن كثيرين كانوا يطالبون بتأشيرات دخول، إلا أن اللافتات التي كانت تحيي معارضة باريس للحرب كانت كثيرة. في مدينة الجزائر، في ساحة «البريد الكبير»، اصطحبني السفير دانيال برنار إلى «المربع» أي المكان المخصص للرئيس ومرافقيه والذي يغلقه رجال شرطة الرحلات الرسمية لكي يبعدوا المصورين. على طول أكثر من كيلومتر حتى ولاية مدينة الجزائر، كان جاك شيراك وعبد العزيز بوتفليقة، يتعرجان بين جانب وآخر في شارع القناطر الكبير، ويغرقان بين السواعد المرحبة. «أنت عربي، أنت عربي» كان يهتف الناس بين الزغاريد والهتافات. مرافق الرئيس قدَّم له منشفة كي يمسح عرقه. وكان عبد العزيز بوتفليقه لا يصدق ما يرى، وكان

يتشبث بذراع الرئيس الفرنسي الذي هو أطول قامة منه بكثير. وكانت هناك لافتات تحمل شعارات «عودوا إلى دياركم أيها الأميركيون»، «عاشت فلسطين»، «المجد لك يا صدام» أو تحمل كلمة «واشنطن» وإلى جانبها صليب معقوف.

وفي اليوم التالي، في وهران، كان الاستقبال أشد حماسة أيضاً. المدينة كلها كانت هناك منذ عدة ساعات، على طول الكورنيش الغارق في ضوء الصباح المشرق. كانت العائلات وأولادها في ثياب العيد تنتظر في صفوف احتفالية. وكما هي الحال دائماً في وهران، كان هناك موسيقى وأناشيد تقليدية وألحان راي. كان هذا عيداً شعبياً حقاً. كان جاك شيراك يقبل الرُضَّع الذين كانوا يقدمون إليه، وتأخر ساعة عن مواقيت البرنامج. وكما بالأمس، كان سابحاً في عرقه حين وصل إلى الجامعة لكي يلقي خطاباً أمام الشبيبة الجزائرية. كان دانيال برنار، المتذمر الدائم، وأحد أكبر سفراء فرنسا باعتراف نظرائه، قد أعد بعناية خاصة مع الفريق الرئاسي، هذا الخطاب الذي بعث من جديد سحر خطاب نيويورك في 14 شباط 2003.

بدأ الرئيس خطابه باستنكار «صدام الحضارات» قائلاً: «العالم مهدد اليوم بتصدع رهيب [. . .]. بعد مأساة 11 أيلول سنة 2001، انهارت رؤية ما للألفية الجديدة. لكن الأمل ما انهار. هذا هو معنى التزام فرنسا. نحن نكذب القائلين بحتمية صدام الحضارات، من أية جهة أتوا، أولئك الذين يريدون أن تعقب الحروبَ بين الأمم، والمجابهةَ بين الإيديولوجيات، الآن، تناقضات لا حلول لها بين الثقافات وبين الأديان». كان جو من الصمت الخاشع يخيم على المدرج الفخري. وكان هناك طلبة يبكون، وآخرون يسجلون ملاحظات، ويرافقون كلمات الرئيس بحركات تأييد من الرؤوس. وكان الدمع يترقرق أيضاً في عيون عدة صحافيين: «إن فرنسا تكافح في سبيل احترام القانون الدولي، ومبدأ المسؤولية الجماعية، والدور المركزي للأمم المتحدة، التي تجسد المثل الأعلى الديموقراطي على صعيد الكرة الأرضية [. . .]. هذا كله موضوع الرهان الآن وهو ما تدافع عنه فرنسا بمناسبة الأزمة العراقية. الحرب دوماً اعتراف

بفشل، مع كل ما يترتب عليها من عواقب وخيمة، وهي قد تشعل حرائق جديدة وتعزز معسكر الحقد والظلامية».

في تلك اللحظة، كان التوتر قد بلغ ذروته في مجلس الأمن. كان الأميركيون لا يزالون يظنون أن الأكثرية يمكن أن تنقلب لمصلحتهم. وفي 10 آذار قام دومينيك دو فيلبان بجولة إفريقية قادته على التوالي إلى الكامرون، وغينيا، وأنغولا ـ البلدان الأعضاء في ملجس الأمن ـ لكن موقفها ظل غير واضح.

وأعلن جاك شيراك في اليوم ذاته رسمياً أنه سيستعمل حق النقض الذي تتمتع به فرنسا بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، لكي تحبط مشروع قرار يجيز استعمال القوة في العراق.

وفي باريس، استقبل وزير الخارجية الفرنسي نظيريه الألماني والروسي. وصدر عن الوزراء الثلاثة بيان مشترك، عُرض خفية على الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، الذي كان يعارض الحرب هو أيضاً، وجاء في ختامه ما يلي: «لا يجوز أن يكون استعمال القوة إلا وسيلة أخيرة. إننا ندعو أمام الملأ جميع أعضاء المجلس إلى بذل كل جهد لكي يتبنى مجلس الأمن أولوية الطريق السلمية وأن تساند الأكثرية العظمى من الأسرة الدولية هذه الطريق».

في 17 آذار 2003، قال جورج بوش، الذي غاظه أن يبقى مشروع قراره في الأدراج، إن منظمة الأمم المتحدة خيبت أمله.

عند الساعة الثانية من صباح يوم 20 آذار (بتوقيت باريس)، انقضت مهلة الانذار الذي وجهه الرئيس بوش إلى صدام حسين، دون ظهور علامة على هجوم وشيك. وعند الساعة الثالثة والدقيقة الخمسين، أعلن الناطق باسم البيت الأبيض آري فليشر أن العمليات قد ابتدأت. وعند الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة عشرة، بوشرت الغارات الجوية على مختلف الأهداف العسكرية العراقية ـ أطلق على العملية اسم «السلام العراقي».

وفي اليوم ذاته، جمع دومينيك دو فيلبان كبار موظفي وزارة الخارجية

لعرض آخر المستجدات، وتوقع اشتعالاً عاماً في المنطقة، وحرباً طويلة ومقاومة ضارية من جانب العراقيين.

على الأرض كانت الوحدات المدرعة الأميركية تخوض «حرباً صاعقة» لا تصادف سوى القليل من المقاومة. وعلى عكس توقعات دومينيك دو فيلبان، كانت الحرب قصيرة. وعُهد إلى رئيس الوزراء جان ـ بيار رافاران بمهمة صعبة، مهمة القول رسمياً بأن فرنسا تتمنى انتصاراً سريعاً للجيش الأنكلو ـ أميركي. ومنذ الأسبوع الثاني للعمليات، اتصل وزير الخارجية هاتفياً بالرئيس السوري بشار الأسد ليحثه على «تهيئة التتمة وعلى التفاهم مع الأميركيين».

وأقنع دومينيك دو فيلبان شيراك بالسماح للطائرات الانكليزية والاميركية بعبور أجواء فرنسا في طريقها إلى قصف العراق. في زمن غير هذا الزمن، يوم كان جاك شيراك رئيس حكومة المساكنة، كان قد حصل من فرانسوا ميتران على رفض هذا العبور للطائرات الأميركية التي كانت تقصف العقيد معمر القذافي. كان دومينيك دو فيلبان لا يخفي عن محدثيه صعوبة تقويم الوضع، ويقول بتعبير يعتمد الصورة: «إن مدرج هبوط الدبلوماسية الفرنسية ضيق»[11].

يوم سقوط بغداد، في 9 نيسان، تغاضت قوات التحالف عمداً عن تخريب كل ما يتصل بالمصالح الفرنسية من قريب أو من بعيد. وتُرك المركز الثقافي الجديد تماماً سائباً أمام اللصوص والمخربين.

وفي 13 نيسان، حين كان دومينيك دوفيلبان في بيروت التي وصلها بعد جولة له في الشرق الأدنى شملت كلاً من مصر وسوريا والعربية السعودية، أعلن أن «على الأمم المتحدة أن تقوم بالدور المركزي في إعادة بناء العراق اقتصادياً وسياسياً»، وأضاف «من أجل مستقبل العراق، يجب العمل على تأليف حكومة تعترف بها الأسرة الدولية، وتضم أيضاً مجموع القوى العراقية». رفضت واشنطن ولندن بحزم هذا الطرح الأخير، وشددتا على «أن التحالف الأميركي ـ

---

(11) فيلبان من جهة وزارة الخارجية، الأسابيع المئة، منشورات بريفيه، 2005.

الانكليزي سيثابر على القيام بالدور الرئيسي في المراحل الأولى من سيرورة إعادة الإعمار».

صدق الاتحاد الأوروبي، في قمته المنعقدة يوم 16 نيسان 2003، على توسيع أوروبا التاريخي حتى تشمل خمساً وعشرين دولة. استعرضت آخر أعمال المؤتمر الذي يديره فاليري جيسكار ديستان ودور الأمم المتحدة في التعاطي مع مرحلة ما بعد الحرب العراقية. وشرح جاك شيراك لأصدقائه الانكليز والاسبان أنهم لم يكونوا مخطئين تماماً فيما يتعلق بالملف العراقي وأن القضية تسير الآن نحو وضع طبيعي. وأوضح البيان الختامي أن: «الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد تمسكه بأداء دور مرموق في إعادة إعمار العراق سياسياً واقتصادياً. وهو يعطي الأمم المتحدة دوراً مركزياً في ما بعد الحرب، بما فيه السيرورة الآيلة إلى استقلال البلد وفي تنسيق العون اللانساني. وهو يرحب بتعيين الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة مستشاراً خاصاً بشأن العراق».

وفي 16 تشرين الأول 2003، صوتت فرنسا في مجلس الأمن، دون أي تحفظ، لمصلحة القرار 1511 الذي أقر بالاجماع، والذي يصدق على الوجود الأميركي ـ الانكليزي في العراق. وعلقت السفارة البريطانية في فرنسا على ذلك بالقول: «إن هذا القرار يعطي الضوء الأخضر لتأليف قوة دولية بقيادة موحدة أميركية، بغية منحها مزيداً من الشرعية الدولية وتشجيع الحلفاء على إرسال مزيد من الرجال».

ما زال مدرج هبوط الدبلوماسية الفرنسية ضيقاً كما كان من قبل، لكن الوضع في هايتي سيسمح بتوسيعه قريباً.

بعد أن عاد الأب جان ـ برتران أريستيد إلى الحكم للمرة الثالثة سنة 2001، في أعقاب سقوط عائلة دوفالييه سنة 1990، بات يعتمد على ميليشيات شبه عسكرية كتلك التي كانت قائمة في المرحلة السابقة والمعروفة باسم «طونطون ماكوت» السيئة الذكر. وكثرت تصفيات الحسابات والنشاطات المافياوية ووضعت البلاد على شفير الهاوية، مهددة بتدفق موجات جديدة من اللاجئين على شواطىء فلوريدا. كان التعاطي مع هذه المشكلة في واشنطن غاية

في الارتباك. فالواعظ السابق العالمثالثي ما برح في حماية كوندوليزا رايس والـ «بلاك كوكوس» فيما كان وزير الخارجية كولين باول يعتبر أنه يجب التخلص منه بأسرع ما يمكن. وانتصر الحل الثاني إذ اقترح كولين باول على جورج بوش أن يلقي بهذه الكرة الملتهبة على فرنسا، التي كانت هايتي مستعمرة لها فيما مضى، وهي عضو في منظمة الدول الأميركية. أطربت هذه الفكرة الرئيس، فاتصل كولين باول بدومينيك دوفيلبان ليطلب منه هذه الخدمة.

هكذا وجد جان ـ برتران أريستيد نفسه إلى جانب سفير فرنسا لدى بور ـ أو ـ برانس في طائرة عسكرية متوجهة إلى بانغي في جمهورية إفريقيا الوسطى حيث هبط بتاريخ أول آذار 2004. صاح الكاهن السابق قائلاً إن في الأمر انقلاباً دبرته واشنطن وباريس، واعتبر أنه مخطوف ومحتجز. بعد صدور تكذيب قاطع عن وزارة الخارجية الأميركية، عرضت وزيرة الدفاع الفرنسية ميشال أليو ـ ماري على القناة الأوروبية الأولى روايتها للوقائع، فقالت إن رئيس هايتي السابق «هو تحت الحماية في بانغي وليس سجيناً، وأن إقامته العابرة تجري في ظروف طبيعية». وأوضحت الوزيرة أنه هو من طلب استقباله في هذا البلد «بانتظار الانتقال نهائياً إلى مكان يختاره هو». وفي جنيف، أكدت الناطقة بلسان الأمم المتحدة ماري هوزيه أن الرئيس السابق استقال ولم يُجبره على النفي انقلاب ما.

وانتشر في هايتي عدة مئات من الجنود الأميركيين والفرنسيين والكنديين لأجل إعادة الهدوء إلى بور ـ أو ـ برانس. وأعلن منع التجوال. وشرحت ميشال أليو ـ ماري أن الوضع ما برح «في غاية الميوعة»، موضحة أن مهمة العسكريين الفرنسيين هي «تأمين سلامة الرعايا الفرنسيين والأوروبيين، وحراسة المطار، والمساهمة في إعادة البلاد إلى حياة عادية». وأعلنت عن إرسال تعزيزات: مفرزة من رجال الدرك من مركز مون ـ دو ـ مارسان، وسرية من الفرقة الأجنبية مركزها في غويانا. وهتف رئيس الدبلوماسية الفرنسية بارتياح: «لقد أنقذنا الأميركيين من المأزق».

بعد ذلك ببضعة أيام، التقى دومينيك دوفيلبان وكولين باول في اجتماع

لوزراء خارجية الدول الثماني في نيويورك، تمهيداً لقمة الدول الصناعية الكبرى المقبلة التي استضافتها الولايات المتحدة تلك السنة. أمام عدسات المصورين، كان الجو يتميز بالمرح الصريح، كما لو أنه أُريد منه أن يعني أن الصفحة العراقية هي في طريقها إلى الطيّ.

وفي بداية حزيران 2004، صدق اجتماع الدول الثماني في سي آيلاند على المشروع الأميركي المسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يدعي إشاعة الديموقراطية في سبعة وعشرين بلداً تمتد من شواطى موريتانيا إلى باكستان. اندرجت هذه العملية في امتداد الحرب العراقية فكان لها وقع محاولة ترمي إلى إسباغ شرعية لاحقة على الحملة العسكرية الانفرادية التي داست على منظمة الأمم المتحدة. لقد تناسى هذا المشروع بصلفٍ الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية التي أطلقت في برشلونة سنة 1995، وأظهر بوضوح أيضاً السعي الاستراتيجي الأميركي إلى الهيمنة على الشرقين الأدنى والأوسط، وشكل تذكيراً ضمنياً بأولويات واشنطن الثلاث في المنطقة: الدعم غير المشروط لإسرائيل، والتحكم بمصادر الطاقة، وصدّ تطلعات إيران الاقليمية.

وجاء في نص البيان الختامي: «في مناقشاتنا حول الشرق الأدنى الموسع وإفريقيا الشمالية، أعربنا عن ترحيبنا بما أعلن عن الحاجة في تلك المنطقة إلى إصلاحات. وإننا، بوصفنا رؤساء دول وحكومات ديموقراطيات كبيرة صناعية، نعترف بمسؤوليتنا الخاصة في مساندة الحرية والاصلاح، وبالتالي فقد تعهدنا بما يلي:

ـ إقامة شراكة فيي سبيل التقدم وفي سبيل مستقبل مشترك مع حكومات وشعوب الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا.

ـ أن ننشىء مع شركائنا مجمعاً لأجل المستقبل يرسي عملنا في حوار دائم لأجل دعم برامج الاصلاح في المنطقة. سيلتئم هذا المجمع لأول مرة قبل آخر السنة.

ـ إقرار خطة للدول الثماني من أجل دعم الاصلاح، تلزمنا بتقوية الشراكة مع المنطقة.

ـ تنمية التزامنا الفردي والجماعي، وإطلاق مبادرات جديدة لدعم الديموقراطية ومحو الأمية وروح المبادرة والتنشئة المهنية والأعمال المالية الصغرى بما في ذلك تمويل المؤسسات الصغيرة».

على أن الأبعد دلالة في هذا البيان هو مقدمته التي جاء فيها ما يلي: «إننا نهنىء أنفسنا على الاجماع في تبني القرار رقم 1546 الصادر عن مجلس الأمن الدولي حول العراق. إننا متحدون لمساندة الشعب العراقي والحكومة العراقية الموقتة الكاملة السيادة في جهودها لأجل إعادة إعمار البلاد».

فكيف يمكن أن يقال عن بلد إنه سيد متى كان على أرضه أكثر من 150.000 جندي أجنبي يستطيعون أن يرتكبوا فيه ما شاؤوا من أعمال النهب والسلب، والتعذيب، والقتل، دون أن يتعرضوا لأية محاسبة؟ الصعوبة هنا ليست دلالية وحسب، والتبني بالاجماع لم يمر مرور رسالة بالبريد: النص يؤكد جيداً أحكام القرار 1511 الذي يسبغ الصفة الشرعية على وجود التحالف الأميركي ـ الانكليزي حتى آخر سنة 2005، لكنه يعترف بالسيادة العراقية منذ 30 حزيران 2004 فيما خص الأمن وقوات حفظ النظام والموارد النفطية. ووُضع تقويم: انتخابات تشريعية يجب أن تجرى قبل 31 كانون الثاني 2005 وأن تفضي إلى تأليف حكومة انتقالية تنظم بدورها انتخابات لتشكيل مجلس نواب انتقالي، من أجل تأليف حكومة جديدة قبل آخر سنة 2005.

وفي صحوة لأجل حفظ الكرامة، لم تسحب باريس وبرلين اعتراضاتهما إلا بعد أن أدرجت في النص تسوية في آخر لحظة تعطي الحكومة العراقية الانتقالية حق الاشراف على القوات المسلحة العراقية وإمكانية التدخل في العمليات الحساسة التي تقوم بها قوات التحالف. على أن هذا التنازل لا يمنح الحكومة العراقية حق النقض. وفتحت باريس، لأجل المناقشات المستقبلية، أفقاً مزدوجاً: إقرار مشروع روزنامة للانسحاب من العراق يشمل مجمل القوات الأجنبية، أي الشرط الحقيقي الوحيد لاستعادة العراق سيادته كاملة غير منقوصة، بالاضافة إلى «ضم» القوى العراقية المعارضة لعملية الانتخاب، أي المجموعات السنية. وقيل آنذاك في مقر البعثة الدائمة الأميركية لدى منظمة

الأمم المتحدة في نيويورك: «عادت باريس تزعج العالم من جديد. عادت حليمة إلى عادتها القديمة!».

هذه المواقف الفرنسية، كما رأينا سابقاً، تلقي الضوء على اختطاف كريستيان شينو وجورج مالبرونو. لكن تكاثر اختطاف الرهائن في العراق لا يخلق وضعاً جديداً، وإنما هو يؤكد وجود ميل شديد لا يكف عن التضخم مع تردي الوضع، ألا وهو تخصيص الحرب، والدفاع والأمن. فحسب وزير الداخلية العراقي، هناك أكثر من 50.000 حارس خاص يعملون حالياً في البلاد ويمثل الأجانب أكثر من ثلثهم.

وإذا كان التعاطي مع قضية الرهائن الفرنسيين قد دفع بباريس إلى «تصحيحات» دبوماسية أدت بها إلى الاصطفاف إبان مؤتمر شرم الشيخ، فإن تفتت الوضع السياسي قد خلق تداعيات لم تجبر فرنسا وحدها، بل أجبرت مجموع الحكومات الأوروبية والعربية، على البحث عن مخرج من الأزمة، لشدة ما كانت الفوضى العراقية تهدد بالانتشار إلى بلدان أخرى. وبالفعل، فإن الحصيلة، بعد مرور ثلاث سنوات على سقوط صدام حسين، هي حصيلة كارثية. إن الاعتداءات اليومية تستهدف قوات الاحتلال والسكان المدنيين أيضاً. ويظهر هذا التدهور بوضوح في الحقلين السياسي والاقتصادي. والمساعدة الأميركية البالغة حوالي 19 مليار دولار، التي بدأت تصل في منتصف سنة 2004، لم يكن لها أي أثر مرئي على الأرض. وبعد أن زيدت إلى 30 مليار دولار، تحولت بقدر كبير إلى الشركات الأميركية الكبيرة التي تستفيد وحدها من إعادة الإعمار[12]، وذهب قسم قليل منها إلى مهمات الأمن

---

(12) في 17 كانون الثاني 1961 ألقى الرئيس أيزنهاور خطاباً حول أخطار المجمع العسكري ـ الصناعي، جاء فيه: «إن هذا الائتلاف بين أوساط عسكرية رفيعة هائلة وبين صناعة هامة خاصة لانتاج السلاح هو ظاهرة جديدة في التاريخ الأميركي [...]. علينا أن نتحصن ضد النفوذ غير الشرعي الذي يسعى المجمع العسكري ـ الصناعي للحصول عليه في العلانية كما في الخفاء. هناك إمكانية موجودة، وستظل موجودة، لازدياد هذا النفوذ غير المبرر، بنسب كارثية وخارجة عن رقابة المواطنين. علينا أن لا نسمح أبداً لوزن ائتلاف المصالح هذا بأن يعرض حرياتنا وأساليبنا الديموقراطية للخطر».

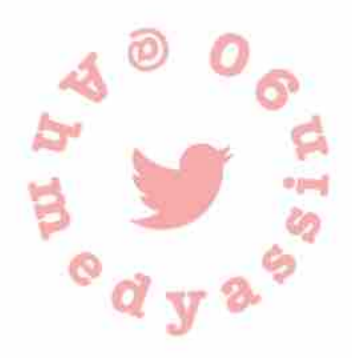
وحفظ النظام. وما برحت الشرطة والقوات العسكرية العراقية تتميز بالهشاشة وسوء التجهيز وانعدام الحوافز. ثم إن المجابهة التي دارت في البصرة خلال تشرين الثاني سنة 2005 بين أفراد من الشرطة العراقية ووحدات بريطانية ذات مغزى كبير. وهناك ميليشيات مخترقة للشرطة وللجيش كما لوزارات وجمعيات غير حكومية، وبعضها مرتبط بأحزاب ممثلة في الحكومة، تواصل العمل باستراتيجيا كسب النفوذ من أجل تقوية سلطة ودور جماعتها.

إن الاعتداء الذي استهدف الضريح الشيعي في سامراء يوم 21 شباط 2006 وما أعقبه من أعمال انتقام ضد السنة، تسجل منعطفاً في ما بعد صدام دون شك. قال دبلوماسي أوروبي في بغداد: «هذه الأعمال تعزز الاستقطاب السياسي ـ الطائفي في البلاد وليس من شأنها أن تخفف من التوجهات الجارية التي تهدد وحدتها؛ قد يمكن ضبطها على المدى القريب إلا أنها تدفع بالبلاد نحو سيناريو حرب أهلية. إنها تندرج في إطار شلل المؤسسات المركزية، الغارقة في مفاوضات شديدة التوتر لأجل تأليف السلطة التنفيذية الجديدة، وفي الصعوبات المتفاقمة التي يواجهها السكان المدنيون العراقيون».

إن ضخامة الاضرار لا تنحصر في النواحي الأمنية، ولا يمكن في أي حال إيجاد جواب عسكري صرف، بل إن الخروج من الأزمة يقتضي بالضرورة سلوك السبيل السياسي، بواسطة إعادة جمع كل الخصوصيات السوسيولوجية. إن انتصار الشيعة في الانتخابات التشريعية التي جرت في آخر كانون الثاني سنة 2006، والذي يبعث على القلق، يبين مدى التجذر الطائفي، الذي يزيد من مخاطر انفجار البلاد. إن هذه النتائج، التي تثبت أن الانتخاب لا يصنع الديموقراطية، تعزز انقسام البلاد إلى مجموعتين جغرافيتين يفصل بينهما خط مجابهة: شيعة وسنة حول بغداد باتجاه الشرق حتى الحدود العراقية؛ أكراد وسنة على محور الموصل ـ كركوك ـ خانقين؛ وبؤرة حاجزة عرقية ـ دينية تتواجد فيها الطوائف الثلاث غربي الموصل يمكن أن يتورط فيها بعد حين كل من تركيا وسوريا. لسنا نرى، من خلال الوضع الراهن، ما يمكن أن يوقف

هذه الظاهرة، ظاهرة الاستقطاب والاقليمية الطوائفية، التي ستتواصل وتقتات من ذاتها، قاضية على كل أمل بالعودة إلى دولة واحدة قوية موحدة.

وفي ظل هذا التفكك، وهذا التوسع للحرب الأهلية، وانتظار استقرار مفترض للمؤسسات، من المرجح أن لا تمارس حكومة بغداد سوى إشراف محدود على البلاد، على غرار إشراف حكومة كابول على أفغانستان. إن الحكومة الجديدة، التي تكاد تكون غائبة تماماً في الشمال، لا تمثل في الجنوب الشرقي سوى رهان غير أكيد، بينما المناطق السنية غارقة في الفوضى بوجود الأميركيين وبدون وجودهم. إن العراق الذي «حرره» التدخل العسكري الأميركي-الانكليزي في آذار سنة 2003، قابل جداً أن يبقى في السنوات القادمة معقلاً للارهاب بالنسبة إلى العالم بأسره.



الفصل التاسع

قنبلة تخفي
وراءها أخرى

فيينا، آذار 2006، المستشار شويسيل ووزيرة الخارجية السيدة أورسولا بلاسنيك غاضبان على جورج بوش. نتائج زيارة الرئيس الأخيرة إلى الهند كانت كارثية. الأميركيون الحريصون قبل أي شيء على مصالحهم الاستراتيجية والتجارية، أثبتوا أن بإمكان الغرب أن يتفاهم مع بلاد ترفض الخضوع لمعاهدة حظر الانتشار النووي ولرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA). «هذا لا يشجع الايرانيين على بذل جهود في الملف النووي الذي عادوا إلى العمل به، والتدخل في العراق هو أحد الأسباب» ـ هذا ما تقوله السيدة بلاسنيك وتضيف: «هذه الحرب العراقية لم تفاقم فقط خطر الارهاب الدولي، وإنما جاءت بحافز إلى إعادة إطلاق سباق التسلح النووي، وبالتالي، أثارت السخرية من الجهود الأوروبية لحمل إيران على احترام اتفاقات عدم الانتشار». إن النمسا، التي ترأس الاتحاد الأوروبي حتى تموز 2006 قد فقدت هكذا كل أمل في رؤية أوروبا الهرمة تؤدي دورها في ميدان السلام ونزع السلاح.

ينص الاتفاق الذي عقده الرئيس الأميركي في أول آذار مع رئيس الوزراء الهندي مانوهام سنغ على أن تقدم الولايات المتحدة خبرتها التكنولوجية والوقود للصناعة النووية المدنية الهندية. الذرة رهان محوري عند العملاق الهندي الذي يستورد 70% من نفطه والذي لا تكف حاجاته إلى الطاقة عن الازدياد بنسبة 8

إلى 10% سنوياً. والهند، التي تقوم بتجارب نووية منذ سنة 1974 وأمست دولة نووية سنة 1998، لم توقع اتفاقية عدم الانتشار (TNP)، الأمر الذي يمنعها مبدئياً من التعاون مع البلدان الأعضاء في مجموعة الدول المزودة بالمواد النووية وبينها الولايات المتحدة. وهناك من جهة أخرى، قانون أميركي يمنع تصدير التكنولوجيا التي يمكن أن تسهم في البرنامج النووي لبلد غير موقع على اتفاقية (TNP). معلوم ازدراء جورج بوش للقوانين، فلا عجب إن رأيناه يتجاهلها مرة أخرى. هذا يعني عملياً أن الاتفاق يسمح للهند بتصنيف ثمانية من مفاعلاتها الاثنين والعشرين كبنى تحتية عسكرية خارجة عن كل رقابة من جانب اللجنة الدولية (AIEA). وللحكومة الهندية أن تقرر بنفسها التصنيف «المدني» أو «العسكري» للمفاعلات الجديدة التي سيباشر إنشاؤها قريباً. وقد وعد الرئيس جورج بوش بأن تقوم اللجنة الدولية (AIEA) عند الاقتضاء «بأعمال مراقبة متكيفة خصيصاً مع أوضاع الهند ومع بيئتها الاقليمية». هذا يعني اعترافاً واقعياً بالبرنامج العسكري الهندي. إن تزويد الولايات المتحدة للهند بالوقود النووي يزيد إلى حد ما من قدرات الهند العسكرية: الهند، التي كانت تحتوي ترسانتها النووية نحو مئة قنبلة عند إبرام الاتفاق، تصبح بعد الآن قادرة على إنتاج عدة عشرات من القنابل سنوياً. إن هذا الوضع الذي يعتبر من أكثر الأوضاع مفارقة، لا يسهل الأوضاع المعقدة في جنوب آسيا، حيث تغذي المواجهة الهندية ـ الباكستانية إحدى أزمات الانتشار النووي الأدعى للقلق في العالم.

وكما كان متوقعاً، ردت باكستان، حيث اختتم جورج بوش جولته التي استغرقت أربعة أيام في المنطقة، مطالبة بعقد اتفاق معها كالذي عقده الأميركيون مع نيودلهي. وفي ندوة صحفية مشتركة بينه وبين الرئيس برويز مشرف، في إسلام أباد، رفض جورج بوش هذا الطلب قائلاً: «لقد ناقشنا موضوع البرنامج النووي المدني وشرحت للرئيس الباكستاني أن باكستان والهند بلدان مختلفان جداً، لهما حاجات مختلفة وتاريخ مختلف».

لم يكد يجف حبر الاتفاق الأميركي ـ الهندي حتى قدمت بكين إلى إسلام أباد عروضاً لتزويدها بالتكنولوجيا النووية بعدما كانت الصين قد توقفت

عن تقديم مثل هذه العروض في التسعينات على أثر اتهام واشنطن لها بانتهاك إتفاقية (TNP).

كان الرئيس جاك شيراك قد زار الهند هو أيضاً قبل زيارة جورج بوش لها ببضعة أيام، وأيد هو أيضاً الاتفاق الأميركي ـ الهندي، دون أن يفقد الأمل بأنه بالتلاقي مع واشنطن ستفيد الصناعة النووية الفرنسية بعد حين. واعتبر ممثل لمفوضية الطاقة الذرية كان يرافق جاك شيراك أن الهند «تحتاج إلى نحو ثلاثين مركزاً ذرياً وهذا يمثل سوقاً تقدر بعشرات المليارات من الدولارات». إن فرنسا، التي تملك شركة «أرينا»، هي أكبر منتج للمفاعلات النووية في العالم، وذات قدرة تنافسية كبيرة في هذا المضمار. وهذه التطلعات تستحق إجراء بعض التسويات مع الاتفاقيات الدولية، لا سيما وأن باريس وواشنطن تتشاطران أكثر مما في أي وقت مضى موقف المعارضة للقنبلة الايرانية.

وزاد مدير الـ (AIEA) محمد البرادعي من تفاقم جو القلق، بعد أن كان يسعى منذ سنتين إلى إثبات أن إيران تطور برنامجاً نووياً عسكرياً، حين رحب بالاتفاق الأميركي ـ الهندي واضعاً إياه بأنه «جزء من الجهود المبذولة حالياً لتوطيد نظام عدم الانتشار، لأجل مكافحة الارهاب النووي وتعزيز السلامة النووية». كان هذا الثناء المدهش يفضح ضيق هامش المناورة عند الـ (AIEA) بالنسبة إلى قرار واشنطن الانفرادي.

«إن الولايات المتحدة، بعقدها هذا الاتفاق، تطلق العنان، في الحقيقة، لسباق تصاعدي وتغدو أكبر ناشر للتكنولوجيا النووية في العالم»، هذا ما يقوله البروفسور أنورادا شينوي، الاختصاصي بالمسائل الاستراتيجية في جامعة جواهر لال نهرو، ويضيف: «المشكلة الأخرى هي كون الولايات المتحدة تمارس نشراً انتقائياً».

أما طهران، فهي بالطبع لا تحجم عن اتهام الولايات المتحدة باعتماد المعيارين والمكيالين، وتلوم الـ (AIEA) التي أخذت على عاتقها نقل البرنامج النووي الايراني إلى مجلس الأمن الدولي.

إن البرنامج النووي الايراني الذي ظل طي الكتمان حتى سنة 2002،

كان قد أطلق منذ أكثر من ثلاثين سنة من جانب الشاه. وباتت إيران اليوم قادرة على تحويل فلز الأورانيوم إلى هيكسافلويورور الذي يستعمل في صنع المادة الانشطارية بواسطة البث الغازي. ويوجد في منطقة أصفهان مختبر يستطيع القيام بهذا التحويل بكمية كبيرة. ويوجد في نحو اثني عشر موقعاً مختلفاً عدة مئات من الأجهزة الطاردة تستطيع تخصيب هذا الغاز وتستطيع أن تنتج، تبعاً لتشكيلها، إما طاقة لتشغيل محطات توليد كهربائية، وإما المادة الانشطارية لصنع القنبلة الذرية. يريد المهندسون الايرانيون أن يُصنِّعوا عدة آلاف من هذه الأجهزة الطاردة في مجمع ناطنز، فيما هم لم يتمكنوا تماماً بعد من هذه التكنولوجيا. ويثابر الجيش، إلى جانب ذلك، على اختبار صواريخ متوسطة المدى تستطيع حمل عبوات نووية إلى مسافة ألف كيلومتر.

تكرر طهران القول بأن أهدافها مدنية بصورة أساسية. ويقول برونو تيرتريه، الباحث في مؤسسة البحث الاستراتيجي (FRS): «ليس هذا بالأمر الذي يستحيل تصوره. حتى لو كانت إيران مشبعة بالنفط والغاز، فإن مواردها ليست غير قابلة للنفاذ، وليس من غير المعقول أن يسعى بلد كبير وذو طموحات إقليمية إلى تهيئة ما بعد النفط. لقد كان هذا هاجس الشاه». على أن طهران لا تتعاون تعاوناً كاملاً مع الـ (AIEA) «وهناك عدة مؤشرات تحمل على الظن بأن السلطات تريد بقاء جميع الامكانات مفتوحة أمامها، بما فيها إمكان الاستعمال العسكري» حسب قول باسكال بونيفاس، مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية (IRIS). بالإضافة إلى الكتمان الذي أحاط بالبرنامج الايراني زماناً طويلاً، فإن التحقيق المتعلق بشبكة عبد القادر خان، أبي القنبلة الباكستانية، كشف عن تشعبات عديدة مرتبطة بهذا البرنامج. وفضلاً عن آثار الأورانيوم الشديد التخصيب التي عثر عليها مفتشو الـ (AIEA) في عدة أجهزة طاردة، فإن الاكتشاف الأدعى للقلق هو مخطط صنع أنصاف كرات من معدن الأورانيوم، التي هي قطع تدخل بالضرورة في «القلب المفجر» لقنبلة ذرية. ويقول برونو تيرتريه: «هناك احتمال كبير بأن تكون إيران تسعى إلى صنع قنبلتها، لكن لا شيء يثبت أن قراراً سياسياً بصنعها قد اتخذ حتى الآن، فعلى

غرار اليابان، ربما كانت طهران تريد بلوغ «العتبة النووية» فقط، أي المستوى التقني والصناعي الذي يمكنها من صنع سلاح في غضون بضعة أشهر». ويضيف بسكال بونيفاس قائلاً: «إن القرار الأميركي بغزو العراق هو ما عزّز وسرّع اتخاذ القرار الايراني»[1].

إن وجود 150000 جندي أميركي وانكليزي في العراق، الخاصرة الغربية لإيران، كان تتويجاً لمحاصرتها استراتيجياً. فإلى الشرق نجد الاستقرار المديد لجهاز حلف الأطلسي والقوات الخاصة الأميركية «إندرونغ فريدوم»، الذي يهدد طهران. وإلى الشمال نجد التهديد المزدوج بوجود القواعد العسكرية الأميركية في آسيا الوسطى والتسللات المنتظمة من قبل مجموعات سنية أصولية. وإلى الجنوب، نجد دول النفط المتحالفة مع الولايات المتحدة، والأسطول الأميركي الذي يجول بصورة دائمة في مضيق هرمز الذي تعبره 30% من موارد الطاقة العالمية. تضاف إلى ظاهرة التطويق هذه الجراح السابقة التي خلفتها الحرب الفتاكة للغاية ضد العراق (1980 ـ 1988) والكلفة العالية لنتائج تلك الحرب. في تلك الفترة، كان طيران صدام حسين المزود بقذائف كيميائية قادراً تماماً على سحق طهران. ولم يعدل صدام حسين عن خطته للغزو إلا بناء على طلب واشنطن التي كانت تخشى أن يصبح له من القوة أكثر من اللزوم. فالسلطات الايرانية، أياً تكن، لا تريد أن تعيش ذاك الوضع الاستراتيجي مجدداً، وهي تسعى إلى تحصين بلادها على مدى طويل.

منذ حزيران 2005، بات انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد، وتصريحاته المتكررة بأنه يريد «إزالة إسرائيل من الخريطة»، لا يسهمان في طمأنة الأسرة الدولية. وعلى الصعيد الداخلي، يرتكز التنظيم السياسي على الشريعة القرآنية وعلى السلطة الدينية للمرشد آية الله خامنئي، التي تعلو على سلطة الرئيس. وهكذا فإن الحياة السياسية يستقطبها معسكران: معسكر «الايديولوجيين» المتمسكين بالتقليد، ومعسكر «البرغماتيين» أنصار الانفتاح،

---

(1) في حديث مع المؤلف بتاريخ 2 نيسان 2006.

الذين يتعين على أحمدي نجاد أن يساومهم كي يحكم. ويتمنى الرئيس، من وراء تصريحاته الجذرية، أن يثبت في الداخل أنه حامل راية المحرومين، وفي الخارج حامل راية العالم الاسلامي.

إذا كان بعض الخبراء يفكرون بأن القنبلة الايرانية يمكن أن تعيد التوازن، والاستقرار، والعقلنة، إلى الوضع الاستراتيجي في الشرق الأدنى[2]، فهناك آخرون يجزمون على العكس بأن مثل هذه الفرضية يمكن أن تقود إلى دينامية انتشار أكثر خطورة. وفي نظر هؤلاء أن انتهاك الـ (TNP) من قبل طهران قد يعيد إطلاق الطموحات النووية عند العربية السعودية، ومصر، وحتى تركيا، وينعي بالتالي الاتفاقيات الدولية بشأن عدم الانتشار، التي حسنتها الوحيدة تأمين الحماية الوحيدة الموجودة حالياً، حتى ولو بدت أقل فأقل انسجاماً مع المشهد الدولي الجديد.

فأين أصبحنا اليوم في الحقيقة؟ إن مسألة امتلاك الأسلحة النووية تصاحب تاريخ النشاط النووي العسكري وتلازمه بصورة جوهرية. ويشرح برنار سيت[3] الوضع واصفاً إياه بالقاتم إلى حدّ ما: «إن المفاوضات حول عقد اتفاقية لحظر

---

(2) هذا مثلاً رأي الجنرال لوسيان بواريبه الذي كان في الستينات أحد الواضعين الأربعة لمذهب الردع الفرنسي. وهو يعتبر أن هذا المذهب يمكن أن يطبق على إيران. «إيران تبدي عداءً لإسرائيل، لكنها أيضاً في حالة دفاعية بالنسبة إلى الأميركيين. فإذا امتلكت الطاقة النووية، هل يمكن أن تستخدمها في استراتيجيا هجومية على جيرانها؟ هل لهذا القول شيء من الصدقية؟ إذا كانت إيران تريد أن تدمر إسرائيل، فإنها تتعرض لرد نووي إسرائيلي، يصاحبه على الأرجح هجوم نووي أميركي، لأن الأميركيين في هذه الحالة سيعتبرون أن مصلحتهم الحيوية تقتضي الدفاع عن إسرائيل، وبالتالي تعرض إيران نفسها لعمليات انتقامية تدمرها». لوموند في 28 و29 أيار 2006.

(3) من حديث مع المؤلف. برنار سيت هو مدير مركز دراسات الأمن الدولي والسيطرة على التسلح (CESIM). أنظر مقاله «السيطرة على التسلح في الوضع الجديد للأمن الكروي»، العدد 13 من «الدفاع» (IHEDN) (معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني) تشرين الثاني/ كانون لأول 2004.

إنتاج مواد انشطارية من أجل صنع أسلحة نووية، قد جمدت منذ سنة 1996 بسبب رفض مجلس الشيوخ الأميركي التصديق عليها. ورفضت الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً مشروع البروتوكول حول التثبت من مراعاة أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية سنة 2001، بعد عمل استغرق خمس سنوات، وكذلك معاهدة (ABM)[4] سنة 2002. كما أن معاهدة منع الانتشار، التي تنكرت لها كوريا الشمالية سنة 2002، تتعرض اليوم لامتحان عسير في الحالة الايرانية، فيما أن النظام الإجمالي لمنع الانتشار والقاعدة التي يرتكز عليها ازداد هشاشة على أثر التجارب النووية الهندية والباكستانية في أيار 1998».

صحيح أن إيران أوقفت مرتين نشاطاتها الأكثر حساسية، غير أن عدة خبراء في الــ (AIEA) يعتبرون أن هذا «التعليق» مرده إلى صعوبات تقنية يصادفها البرنامج بالذات أكثر منه إلى ميل حقيقي للتفاوض. في تموز 2005، اقترحت الترويكا الأوروبية (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) أن تزود إيران بمراكز نووية تستعمل الماء الخفيف ولا يمكن استعمالها لأغراض عسكرية، وذلك مقابل إقلاع إيران نهائياً عن التخصيب. وكان فشل آخر: إن إيران تتمسك فوق كل شيء بحريتها في تخصيب اليورانيوم، والدول الأوروبية الثلاث تنكر عليها ذلك. وفي تشرين الثاني 2005، عرضت موسكو حلاً مقبولاً عند الولايات المتحدة وأوروبا والصين، لأجل الخروج من المأزق، قوامه القبول بتخصيب الأورانيوم الايراني ولكن في الأراضي الروسية وتحت إشراف شركة إيرانية ـ روسية، بينما عاد إلى السطح دعم أوروبي لدخول إيران منظمة التجارة العالمية (OMC). وجاء فشل جديد. حتى التهديدات بالإخضاع بالقوة، التي تكررت مراراً، لم تجد نفعاً، وربما كان لها أثر مضاد. وكررت إيران التعبير عن عزمها

(4) معاهدة حول الصواريخ المضادة للصواريخ تحد من إمكانية تطوير دفاعات مضادة للصواريخ، على نحو يضمن فاعلية الردع المتبادل.

الثابت على التمكن من تخصيب الأورانيوم في أرضها هي وأعلنت في مطلع سنة 2006 عن استئناف نشاطاتها الحساسة، التي كانت قد عُلقت قبل بضعة أشهر، بما فيها صنع أجهزة طاردة جديدة.

وفضلاً عن الطعن الدائم بآليات الضبط النووي التي تصطدم بصعوبات كثيرة في التوسع على النطاق العالمي، فإن «النقاش الدقيق مع إيران» الذي باشرته الترويكا الأوروبية سنة 2003 قد باء بالفشل. يعرض الدبلوماسيون ثلاثة أسباب لهذا الفشل الأكيد. السبب الأول جغرافي: تستطيع الصواريخ الايرانية تقنياً أن تصل إلى كل من لندن وبرلين وباريس، ومجالها هذا يستدعي ضرورة سلوك «سياسة واقعية» وحذراً غير مؤاتيين للتفاوض. السبب الثاني هو المبالغة في حجم التأثير الأوروبي، الذي يحاول، في خضم الحرب العراقية، إثبات أن الدبلوماسية تستطيع أن تفرض نفسها كرد ملائم على الانتشار. السبب الثالث هو مقاربة أوروبية قليلة الاستقلال ومفرطة الالتصاق بالمذهب الأميركي الأحادي القائل بأن الدول النووية المقبولة حالياً تستطيع وحدها أن تفرض مشيئتها. ويعتبر الباحث جان ـ فرانسوا بايار[5] أن «المفارقة هي في أن الغرب تساهل وساعد إسرائيل وباكستان والهند في الانتقال إلى الانتاج النووي وهي لم توقع قط على اتفاقية عدم الانتشار (TNP) كما لو كان في ذلك مكافأة لمن لا يوقعون، بينما تجري أبلسة إيران ووضعها في محور الشر. فيمكن للمرء أن يتساءل ما إذا كان الغربيون أول من ينسف شرعية (TNP) وصدقيتها».

تؤكد عدة مصادر مأذونة أن البيت الأبيض، الذي يقف جانباً، ليس مستاءً من هذا الفشل، لأنه لا يريد أن يحرم نفسه إمكانية اللجوء عند الاقتضاء إلى «الحرب الوقائية» وفقاً لمذهبه العسكري الجديد. ويضيف بسكال يونيفاس قائلاً إن الأميركيين الذين لم يشعروا بالاستياء حيال سقوط المحاولة الجديرة بالثناء التي قامت بها «الدبلوماسية الأوروبية»، لم يقبلوا بدعم هذه المقترحات عن طريق إعطاء الايرانيين الشيء الوحيد الذي كان يمكن أن يقنعهم: «رفع الحظر

---

(5) مجلة «الإكسبريس» 4 أيار 2006.

الذي فرضوه على إيران منذ سنة 1979 والتأكيد بأنهم لن يهاجموها». وإن اتخاذ مجلس حكام الـ (AIEA) بتاريخ 4 شباط 2006 للقرار «غوف/ 2006/ 14» الذي قضى بعد جهد جهيد بإحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي، والذي جاء في أعقاب قرار إيران في 10 كانون الثاني استئناف تخصيب الأورانيوم، «ليشهد على مأزق الأسرة الدولية حيال مشكلة الانتشار النووي، وهو على الأرجح أشق مأزق عرفته المنظومة الدولية منذ منتصف الثمانينات» كما يقول برنار سيت.

لماذا انتهت المقاربة الدبلوماسية إلى آخر حدودها؟

يمكن بالتأكيد إبداء الأسف على قلة التماسك وربما على تباعد أهداف واستراتيجيات التفاوض/ الاقناع بين الأوروبيين الثلاثة، وموسكو، وبكين، وعلى تشبث واشنطن برفض كل مجال للحوار. ويوضح برنار سيت قائلاً: «يمكن أن نلاحظ بأية مهارة فائقة تستغل طهران هذه التباعدات. وهناك ملاحظة أخرى تفرض نفسها وهي قصور المنظومة الدولية عن القيام بمعالجة فعالة لأشد حالات عدم التعاون قساوة. سيكون من الواجب استنباط أحكام جديدة في هذا المجال، لأن صدقية وشرعية، وبالتالي بقاء النظام الكروي لعدم الانتشار، تتوقف على ذلك. ولن يكون في وسع هذا النظام الكروي بطبيعته، في الوقت ذاته، أن يضبط كل شيء. وفي هذه المناسبة، يجدر بنا أن نلاحظ أن الاستبدادية الأصولية لنظام أحمدي نجاد، ومبالغاته الخطابية، تتصل باستراتيجية سياسة داخلية أيضاً، ولن ينفع أي اتفاق أو تسوية دولية في معالجتها»(6).

في كانون الأول سنة 2005، خلال مرور نائب وزير الخارجية الايراني سعيد جليلي بباريس، شرح لي أسباب تحفظات إيران حيال الاقتراح الروسي، واضعاً في المقدمة مسألة السيادة الايرانية، فقال: «إن الجنرال ديغول ما كان

---

(6) من حديث مع المؤلف في 28 آذار 2006. أنظر أيضاً العدد رقم 5 من نشرة الـ (CESIM) نيسان 2006.

ليقبل بأن تعهد فرنسا الى أية جهة كانت بمعالجة طاقاتها لتخصيب الأورانيوم». ويعود إلى التطويق الاستراتيجي الراهن لبلاده ويشدد على سلبية الغرب التاريخية، الذي سلح صدام حسين ضد الايرانيين. تذكر كيف ألغت فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، من طرف واحد، العقود النووية المبرمة مع الشاه. تذكر المؤامرة الأميركية الوبيلة على مصدق، الذي حدا به الأمل المقدام إلى تأميم النفط الايراني. نحن لا نريد أن تغرقنا أحابيل التاريخ مجدداً في ذلك الوضع، ولذا نحن نتمنى أن نؤمن استقلالنا في مجال الطاقة وسيادتنا الاستراتيجية».

إن هذا الوزير الشاب، المكلف بملفات أوروبا والولايات المتحدة ، ذا التهذيب الجم والسنين الأربعين، والذي يتكلم بصوت خافت ويبتسم غالباً، هو مقرب من محمود أحمدي نجاد، ويقول إنه يريد أن «يمارس التربية لكي تكون مواقف بلاده الحقيقية مفهومة جيداً ولا تشوهها الصحافة الغربية التي يطيب لها غالباً أن تؤبلسها». إنه هو الذي أعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الايراني الجديد من على منبر الأمم المتحدة لدى انعقاد الجمعية العمومية في أيلول 2005، والذي ذكر فيه بـ «استمرارية خط الثورة الاسلامية وشرعيتها الدولية». إن سعيد جليلي، المنبثق من محيط المرشد الأعلى علي خامنئي الذي هو السلطة الفعلية في طهران، يستشهد في هذا الخطاب بخطابات لسان ـ جوست، وقد أعطاني نسخة عن أطروحته التي نال عليها شهادة الدكتوره وعنوانها «الفكر السياسي للإسلام في القرآن الكريم» ونسخة عن كتابه الذي عنوانه «في العلاقات الدولية تحت أشعة نور الرسول».

أما بشأن «انزلاقات» رئيسه في موضوع إسرائيل، فأوضح أن ما في الأمر ليس «خطأً في التعبير» بل إنه على العكس نتيجة «قراءة عميقة لاستمرار الثورة الاسلامية ولميزان القوى الراهن، لا يتبناها العالم العربي ـ الاسلامي وحده على نطاق واسع، بل أكثرية كبيرة من بلدان الجنوب، التي سئمت مبدأ الكيل بمكيالين، وأسرة دولية تسرف واشنطن في التلاعب بها. لماذا لا تعرب الصحافة الغربية عن الاستنكار إياه عندما يعلن الرئيس بوش ببرودة أعصاب،

في عدة خطابات رسمية أنه يريد تبديل إيران، إن لم يكن محو نظام طهران من الخريطة؟». كلماته الأخيرة هذه تستبق مستقبلاً لا ريب فيه عنده: «نحن في هذه القضية واعون تماماً وسيكون الفوز حليفنا. وكما قلت لك، إننا لن نسمح لأحد بأن يساوم على استقلالنا الوطني».

يوم الخميس في 30 آذار 2006، رفضت طهران البيان الذي صدر حديثاً عن مجلس الأمن الدولي ودعاها إلى تعليق نشاطاتها لتخصيب الأورانيوم خلال مهلة شهر. وصرح سفير إيران لدى الـ (AIEA) في فيينا، علي أصغر سلطانية قائلاً: «إن قرار إيران المتعلق بالتخصيب وبميادين البحث والانماء لا عودة عنه».

وفي اليوم ذاته، عقد وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن اجتماعاً مع نظيرهم الألماني في برلين لأجل صقل استراتيجيتهم. وقال وزير خارجية ألمانيا فرانك ـ فالتير: «تستطيع إيران أن تختار بين عزلة تفرضها على نفسها بنفسها وبين عودة إلى طاولة المفاوضات. نأمل أن تغتنم إيران هذه الفرصة». لكن التحذير يفقد أكثر فأكثر من قوته بقدر ما كانت التباينات في مقاربة «الستة» باقية على عمقها. وأغفل بيان مجلس الأمن بتاريخ 29 آذار التشديد على أن نشاطات التخصيب الايرانية تشكل «تهديداً للسلام والأمن الدوليين»، مع أن هذه عبارة جوهرية كان يمكن لها أن تسمح بالتلويح بإنزال عقوبات إن لم يكن باللجوء إلى القوة عملاً بالفصلين السادس والسابع من شرعة منظمة الأمم المتحدة. إن هذا الاغفال مشحون بالمعاني، من حيث أنه ينم عن معارضة راسخة من جانب روسيا، وربما من جانب الصين، لأي قرار إكراهي ضد إيران.

وفي نيويورك، كان السفير الروسي سرغيي لافروف قد رفض كل مناقشة حول فقرات البيان الثلاث التي تطرح مشكلة: الاشارة إلى تهديد السلام والأمن، وذكر قرار الـ (AIEA)، وذكر تقرير المدير العام لـ (AIEA) المقدم إلى مجلس الأمن. وإلى ما هو أبعد من شراكة روسية ـ إيرانية تعود إلى زمن الحرب الباردة» زودت موسكو طهران منذ قليل بصواريخ أرض ـ جو، وهي

الآن تفاوض، في جملة ما تفاوض، على بيع إيران طائرات مقاتلة من أحدث طراز. يضاف إلى ذلك أن فلاديمير بوتين يجعل من الأمر مسألة شخصية إذ يعتبر أنه من غير الوارد تهديد العلاقات الجيدة مع طهران، التي هي إحدى الضمانات لاستقرار حدود روسيا الجنوبية. إن انضمام الصين إلى روسيا في رفض كل عقوبة، لا يفسره فقط موقفها الثابت في مجلس الأمن برفض كل قرار يضعف سيادة الدول الأعضاء، بل تفسره أيضاً أسباب تتعلق بالطاقة. فقد كانت بكين تتأهب لتوقيع عقد نفطي وغازي ضخم مع طهران، وهو عقد حيوي بالنسبة إلى مواصلة نموها الاقتصادي.

وكرر سرغيي لافروف القول في برلين إنه «قبل الكلام عن عقوبات، يجب إثبات وقائع»، فرد الوزراء الأميركي والبريطاني والفرنسي بأن «الوقت لا يتسع لذلك». وشدد فيليب دوست ـ بلازي على «وجود وقائع تثبت صحتها» معتبراً «أن الوقت يداهمنا» ومنوهاً بـ «تأثير العد العكسي الناجم عن سرعة البرنامج النووي الايراني التي عاينتها الأسرة الدولية كلها». كان الرد على مسألة الوقت يتباين بتباين الخبراء والظروف. فمنذ منتصف التسعينات كانت الأجهزة السرية الأميركية تردد أن إيران ستتمكن من صنع القنبلة خلال خمس سنوات، وقد انقضى أكثر من ضعفي هذه المهلة حتى الآن. وفي شهر آب 2005 سربت الأجهزة نفسها إلى الصحافة الكبيرة مهلة جديدة تنتهي سنة 2015. وبادر بعض الخبراء إلى تزكية هذا التنبؤ الجديد قائلين إن البرنامج الايراني يصطدم بصعوبات تقنية حقيقية ويفتقر إلى الوقود، الأمر الذي يرجح أن لا يتم التغلب عليه إلا عند عتبة العقد القادم. فسرت بعض وزارات الخارجية الأوروبية هذا التمديد على أنه إقرار بالعجز، نظراً إلى أن غرق الولايات المتحدة في وحول العراق يجعل كل تدخل عسكري ضد إيران أمراً مستحيلاً قبل مرور عشر سنوات. في السنة 2000 «توقع» المدير العام للموساد، إفرائيم هاليفي، حصول إيران على أول قنبلة بعد عشر سنوات. ويراهن خبراء أميركيون وأوروبيون آخرون على مهل أقرب، أي سنة 2008 أو 2009، موضحين أن هذه المسألة ليست الأكثر أهمية الآن.

كان فيليب دوست ـ بلازي، حسب عادته، أول المتكلمين، فشدد على أن «اتخاذ تدابير سلبية أمر ممكن» وأضاف قائلاً إن «اتخاذ تدابير إيجابية أمر قابل للبحث أيضاً، تبعاً لمضمون الردود الايرانية». وكان الوزير البريطاني جاك سترو حريصاً على تحاشي اقتفاء أثر زميله الفرنسي، فآثر المزايدة على المبادىء، معتبراً أن «تقديم الدليل يقع على عاتق الجانب الايراني»، ثم وجه ما يشبه الانذار قائلاً: «لقد صبرنا طويلاً حتى الآن». كانت باريس ولندن، بحسب مصادر مأذونة، تفكران منذ بضعة أشهر بجملة من «العقوبات الذكية» تستهدف كبار رجال النظام الايراني، وحراس الثورة الايرانية (باسداران) والقيمين على البرنامج النووي، ولا تتناول الشعب الايراني. هذه نغمة معروفة تذكر بالاجراءات المعهودة من تجميد الأصول المصرفية إلى منع السفر. واختارت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس ما لم يكن مفاجأة، إذ كررت أقوال سفيرها لدى الأمم المتحدة الذي لا يهزه شيء، جون بولتون، معتمدة أسلوب الكلام المبطن قائلة: «بعد ثلاثين يوماً سيكون مجلس الأمن جاهزاً ومتأهباً للعمل». وكان حتى جاك سترو لا يكف عن ترداد أنه «سيكون من الصعب منع تدخل عسكري ما لم تتخذ الأسرة الدولية موقفاً حازماً». أما البيت الأبيض والظريف جون بولتون، فكانا أقل حماسة، بسبب المعادلة العراقية الآنفة الذكر. ففي نظر مخططي البنتاغون، سيكون الـ 140000 جندي أميركي مقاتل في العراقب رهائن عند كل المنظمات الشيعية التي تدعمها إيران، وربما عند وحدات إيرانية موجودة في العراق منذ وقت طويل. بيد أنه لا يسع المسؤولين الأميركيين إلا أن يرسموا خططاً وهمية، فيقولون إنهم يعملون على وضع سيناريوات لمهاجمة نحو عشرة أهداف، بواسطة القاذفات غير المرئية الموجودة على سفن الأسطول الخامس وتلك الموجودة في قطر، كما بواسطة غواصات نووية هجومية (SNA) وغواصات تطلق قذائف (SNLE) تعمل في مياه المنطقة. أما الايرانيون فليسوا مستعدين للتضحية بطموحهم إلى أن يكونوا دولة قوية ونووية في المنطقة، لا سيما وأن إسرائيل والهند وباكستان تملك القنبلة،

لكن إدارة جورج بوش لا تستطيع التسليم ببروز قطب مناهض لمشروعها المتعلق بالشرق الأوسط الكبير. المأزق إذن تام.

وحيال هذا المأزق، يعود الخيار الاسرائيلي إلى الظهور بانتظام. إن تدمير الطائرات الاسرائيلية لمركز أوزيراك العراقي سنة 1981 لا يزال ماثلاً في الأذهان، وقد صرح وزير الدفاع الاسرائيلي الايراني الأصل شاوول موفاز بما يلي: «لا تستطيع إسرائيل، في أي ظرف، وبأي شكل، أن تقبل بأن تحوز إيران السلاح النووي». وقال ملحق عسكري بإحدى السفارات الأوروبية في تل أبيب: «إذا كان الاسرائيليون يملكون نحو مئتي رأس نووية، وصواريخ متوسطة المدى، وغواصات تطلق قذائف، وقاذفات من طراز ف ـ 16، فإنهم بالتأكيد يضخمون مدى عمل أجهزتهم الحاملة»، ويضيف: «ليس يمكن لعملية مجوقلة سوى تأخير المشروع النووي الايراني، لا تدميره، وهو شديد التوزع ومدفون تحت الأرض ويبدو مصنع التحويل في أصفهان وحده عرضة للضرب، مع أنه محاط ببطاريات قوية للدفاع الجوي.

إن عواقب عملية عسكرية كهذه، أكانت أميركية أو إسرائيلية، لا يمكن اعتبارها إلا كارثة على المنطقة بأسرها، وحتى خارج المنطقة. فبالإضافة إلى الساحة العراقية التي جيء على ذكرها عدة مرات، والتي قد تشهد انتفاضة شيعية شاملة، هناك ثلاث ساحات أخرى يمكن أن تنفجر: لبنان، وجنوبه بالضبط الذي يسيطر عليه حزب الله، هذا الذي يملك جيشاً حقيقياً، سيشتعل بلا ريب؛ ومضيق هرمز الذي يعبره ثلث النفط العالمي، وأعمال إرهابية تأتي من الشرقين الأدنى والأوسط، وتنتشر في أرض أوروبا، بما فيها فرنسا، على نحو ما جرى في منتصف الثمانينات.

حين سئل محمد البرادعي عن ازدواجية سياسة الولايات المتحدة في حقل القانون الدولي، خفف من الحماسة التي كان أبداها عقب الاتفاق النووي الأميركي ـ الهندي، واعترف بأن رفض الدولة العظمى مراعاة المعاهدات الدولية الرئيسية يسهم في إضعاف القانون ولا يساعد نظام حل الخلافات بين الدول على «الخروج من العصر الحجري» الذي غرق فيه. واعتبر البرادعي أنه

يجب الوصول إلى تسوية إجمالية تحتوي «الجزرة والعصا»، معاً، على أساس مقترحات الاتحاد الأوروبي، لكن بمشاركة وثيقة من جانب الولايات المتحدة، هذه المقترحات وهذه المشاركة «التي بدونها لا يكون لأية ضمانة للأمن من معنى»، وأضاف قائلاً إن كل خطوة إلى الأمام ستظل هزيلة طالما أنه لا يوجد «حل عادل» للنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني.

في أي حال، إن «إيران تلعب بكل سهولة» كما يقول سفير أوروبي في طهران. «إن إيران ـ وهنا المفارقة ـ هي المستفيد الأكبر من الحرب الأميركية على الارهاب ومن تفرعاتها الرئيسية، أي القضاء على نظام طالبان السياسي في أفغانستان وانفجار عراق صدام حسين. وإن فوز حلفائها السياسيين والطائفيين في انتخابات العراق الجديد يمثل عنصراً أساسياً من شأنه أن يبرز إلى الوجود قوس نفوذ شيعي في مناطق النفط في السعودية وفي سائر بلدان الخليج، وداخل كل الأقليات الحليفة والجماعات المسلحة في المنطقة، ومن بينها ليس حزب الله فقط، بل أيضاً حماس، والجهاد الاسلامي، وربما السلفيون بشكل أوسع».

ويختم السفير كلامه بالقول: «لسنا الآن أمام نزاع وشيك بين إيران والولايات المتحدة، وإنما نحن في وسط هذا النزاع الدائر منذ سنة 1979، والذي لا يشمل العراق وسوريا ولبنان فقط، بل يعود بنا بشكل حتمي إلى قلب قوس أزمات الشرق الأدنى، أي المجابهة الاسرائيلية ـ الفلسطينية. إن هذا الرد الجيوسياسي يفسر بقدر كبير «زلات لسان» أحمدي نجاد حول ضرورة محو الدولة العبرية من الخريطة، كما يظهر الشيعة في الوقت ذاته على أنهم آخر المدافعين الصادقين عن القومية العربية. وأخيراً لا آخراً، إنه ينذر، بعد حين، بتفاقم المجابهة الشيعية ـ السنية، التي يمكن أن تكون مؤلمة جداً».

لدى استقبال جاك شيراك لكوندوليزا رايس في الإليزيه على مدى أكثر من ساعة ونصف ساعة، عشية لقاء برلين، أكد بطريقة ما هذه التنبؤات القاتمة. وأشار الرئيس إلى أنه يوافق بلا تحفظ على المقاربة الأميركية هذه للملف الايراني، كما لو أنها كانت تحظى بموافقة مجمل الأسرة الدولية. وقال الناطق

بلسانه، جيروم بونافون إن «رئيس الجمهورية أعرب عن الهاجس الكبير الذي يسببه الوضع، وعبر عن ارتياح فرنسا عقب إقرار بيان رئاسي لمجلس لأمن الدولي يسجل وحدة نظرة الأسرة الدولية ويطلب بالإجماع من إيران أن تحترم موجباتها فيما يتعلق بعدم الانتشار».

وحسب ما صرح به جيروم بونافون أيضاً، «كرر جاك شيراك القول إن فرنسا تريد أن تسمع إيران هذه الرسالة وأن تعمل بموجبها». غادرت السيدة رايس قصر الإيليزيه دون الادلاء بتعليق، حسب قول أحد الدبلوماسيين الأميركيين الذين أعدوا اللقاء. و«كان هذا اللقاء خصوصاً أشبه بعملية إعلامية يراد منها تمرير الرسالة التالية: بين واشنطن وباريس طويت صفحة العراق نهائياً، وباتت الولايات المتحدة حريصة على تطبيق الطريقة المفضلة لدى إدارة بوش الجديدة والتي يجسدها إغراء السيدة رايس: عدم الابتعاد ميلمتراً واحداً عن السياسة التي تقررها واشنطن، ولكن إعلام الأصدقاء قبل الشروع في العمل».

واشنطن في 9 أيار 2006. بمناسبة غداء جمع كوندوليزا رايس وفيليب دوست ـ بلازي، تم الاتفاق على استباق عواقب رفض روسي لمشروع قرار يسمح بإنزال عقوبات وبلجوء إلى القوة ضد إيران. وشرح الوزير الفرنسي أنه إذا كان البرنامج النووي يتمتع بشعبية في الرأي العام الايراني، فإن الرئيس أحمدي نجاد ليس له مثل هذه الشعبية، وذلك من جراء وضع اقتصادي واجتماعي راح يتردى منذ انتخابه. شاطرته كوندوليزا رايس هذا التحليل، معتبرة ذلك سبباً إضافياً لإحراج طهران وتوجيه إنذار لها، على أن يقدم «كعرض من جانب الترويكا الأوروبية تدعمه الولايات المتحدة، لا كاقتراح مشترك». ثم عرضت أن تبحث، دونما انتظار، مسألة فرض عقوبات مالية من خارج الأمم المتحدة، على أن تعرض على نادي الدول الثماني، وقالت: «كلما كانت هذه العقوبات قاسية، كنا أقدر على دعم مواقعنا، وكان الانذار الموجه إلى إيران أكثر وضوحاً». ولكي تكون الأمور جلية تماماً، أوضحت كوندوليزا رايس ماهية الوسائل الواجب اعتمادها فقالت: «إفهام المصارف العاملة في مناطق الدولار

واليورو والين أن من مصلحتها أن تنسحب من السوق الايرانية. إن مجرد درس هذه الاجراءات سيكون من شأنه دون ريب أن يجعل طهران تفهم أن الغرب[7] يملك وسائل ضغط فعالة». وافق فيليب دوست ـ بلازي دون أن يرف له جفن على هذه المشاريع التي تتجاهل مجلس الأمن الدولي.

وحصل أمر لا سابق له: حل نادي الدول الثماني محل مجلس الأمن الدولي في ميدان إدارة الأزمات الدولية! كان نادي الدول الثماني، حسب تفكير مؤسسيه، كناية عن اجتماع غير نظامي، ذي غاية اقتصادية، للبلدان الأكثر تطوراً في العالم. وقد أنكرت كل من روسيا والصين دوماً أي دور سياسي لـ «نادي الأغنياء» هذا حسب تعبير فلاديمير بوتين. وقاومت فرنسا خصوصاً فكرة إقامة مجلس إدارة سياسي يضم الدول الكبرى[8]. بين علامات زمان العولمة والخضوع لأميركا المتسلطة نجد اليوم أن بيان الدول الثماني الصادر في 16 تموز 2006 حول الشرق الأدنى يُعتبر المرجع للجهود الدبلوماسية التي يبذلها كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة بالذات في الحرب الاسرائيلية ـ اللبنانية.

---

(7) تعمدت وزيرة الخارجية استعمال كلمة «الغرب» للتنويه بوحدة الرؤية بين واشنطن وشركائها الأوروبيين، لأنه حسب قول نيكولاس بيرنز «لم يعد وارداً تكرار الأخطاء حول الملف العراقي».

(8) في بون، سنة 1985، في قمة الدول السبع (التي أمست الثماني بعد انضمام روسيا)، صرح فرانسوا ميتران بما يلي: «أنا أفهم الصعوبات الداخلية في هذا البلد أو ذاك، وخصوصاً في الولايات المتحدة التي نحن أقدم حلفائها وأصدقائها. هذا لا يقلل بأي قدر من حريتنا في الحكم على الأمور. في اجتماعات الدول السبع يوقع على معاهدات خلال ست وثلاثين ساعة. هذا غير مقبول! ليس بالأمر السليم أن تملي دول حليفة لنا سياستنا. بعضهم يرضى بهذا، أما أنا، فلا! أسمعكم جميعاً تقولون إن أحداً لم يشأ عزل فرنسا. هذا جيد. لكنها في الواقع معزولة في هذه القاعة. هذا غير سليم. كما أنه من غير السليم أن يحكم على قضايا أوروبا من قبل بلدان بعيدة عن أوروبا. أنا مستعد لفتح سجال علني، إذا استمرت هذه الحال... نحن لا ننزعج إذا كنا أقلية في مؤسسة. لكننا هنا لسنا في مؤسسة، نحن لسنا هنا إلا لنزيد معرفتنا ببعضنا بعضاً، ولننسق سياساتنا. هذا كل شيء. فإذا لم تستعد هذه الاجتماعات شكلها الأول، فإن فرنسا لن تعود إليها».

ينطلق النص من معاينة عمومية: «سبب المشاكل في المنطقة هو غياب سلام شامل في الشرق الأدنى». لكن البيان لا يذهب إلى أبعد من هذا الاقرار بفشل «الأسرة الدولية» التي أعضاؤها الرئيسيون هم بالضبط الدول الثماني.

وبالاضافة الى عدم ذكر الوضع الاقليمي والدولي، يتهم بيان الدول الثماني «القوى المتطرفة»، أي حزب الله وحماس، بالضلوع في تدهور الوضع، ملقياً على هذين التنظيمين مسؤولية التصعيد الذي أدى إلى تدمير لبنان. الأولوية عند الدول الثماني هي لـ «عودة الأسرى الاسرائيليين سالمين من غزة ولبنان»، ولـ «وضع حد لقصف الأراضي الاسرائيلية». وبعد ذلك يأتي طلب تطبيق القرارين 1559 و1680، وبالدرجة الأولى تجريد حزب الله من السلاح.

لقد بات «نزع سلاح» حزب الله فعل إيمان لدى جميع النفوس الطيبة في العالم، ولازمة الايديولوجيا المهيمنة القائلة بأن البرنامج الأميركي ـ الاسرائيلي هو البرنامج الشرعي الوحيد. إنهم ينظرون إلى لبنان كما لو أنه سويسرا، أو ليشتنشتاين، أو النمسا، هذه البلدان التي تتمتع بالسلم الداخلي والدولي، والتي يعتبر وجود مجموعات مسلحة فيها، أمراً يستحيل تصوره، وبمثابة عصابات أشقياء. إن بيان الدول الثماني يندرج في علم الأخلاق لا في السياسة! المشكلة الكبرى هي أننا في لبنان، وفي الشرق الأدنى بشكل أعم، لسنا في محيط ينعم بسلام مطلق، بل في محيط تمزقه التناقضات، والمظالم، والمنايا، في زمن تفرض فيه المقاومة المسلحة نفسها كضرورة.

ويتناسى بيان الدول الثماني على نحو خطير عشرات الأمم المتحدة السابقة والراهنة، التي تسوق إلى معادلة لا مفر منها: إن محاولات نزع سلاح جهات مرتبطة بنزاع ما في غياب إطار سياسي واتفاق سلام، محكوم عليها بالفشل مسبقاً.

وبعيداً عن كل خديعة، يجب ملاحظة أن الانحياز الذي تمارسه الدول الثماني بواسطة الحرب الاسرائيلية ـ اللبنانية من شأنه أن يسهل الانقضاض على إيران المتهمة بتسليح حزب الله وحماس، وبالتالي، بافتعال هذا النزاع الجديد. وإلى هذا، فإن مجلس الأمن الدولي، العاجز حتى الآن عن طلب وقف إطلاق

النار في لبنان، تبنى في 31 تموز 2006 مشروع قرار غربياً يدين البرنامج النووي العسكري الايراني.

«العالم يمشي على رأسه»، يعترف بهذا سفير أوروبي لدى مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك، ويضيف قائلاً: «لم يعد مدهشاً في هذه الأحوال أن يفكر بعضهم بتفكيك الـ (FINUL) وإبدالها بقوة تابعة لحلف الأطلسي، أي خاضعة لأوامر واشنطن وتل أبيب».

بالإضافة إلى إشعال الجناح السوري ـ اللبناني، وإلى النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، والمسألة العراقية، فإن أزمة الانتشار الايرانية تشكل حلقة جديدة في مسلسل عودة فرنسا إلى الحضن الأطلسي. وتتأكد هذه العودة ليس فقط من خلال الملفات الدبلوماسية الكبيرة التي باتت خالية من أي تحفظ فرنسي بعد الآن، بل أيضاً على جبهة مكافحة الارهاب، حيث تميزت فرنسا مع ذلك بنوعية أساليبها كما بفاعلية معترف بها دولياً. ففي هذا الحقل أيضاً تلتحق فرنسا بالمذهب الأميركي. وفيما كانت تفقد حركتها الذاتية تدريجياً، كانت رؤوس أجهزتها الخارجية تقطع بكل ما في الكلمة من معنى. وأخيراً، فإن مكافحة تمويل الارهاب، التي كانت فرنسا تستطيع القول بأنها كانت البادئة بممارستها قبل 11 أيلول 2001، أمست خالية من أي طموح ومفتقرة إلى كل الوسائل.

الفصل العاشر

شراب الدكتور ساجمان

مدينة الجزائر، في 15 تشرين الأول سنة 2004: بمعزل عن الحصيلة المتعارضة للحرب على الارهاب التي شنتها إدارة بوش غداة اعتداء 11 أيلول 2001، وبمعزل عن التقرير الرسمي للجنة التحقيق البرلمانية حول هذا الاعتداء[1]، كانت المسؤوليات الأميركية عن ظهور واستخدام منظمات الاسلام الأصولي السني تظهر بوضوح متزايد. إن هذه الفضيحة الكامنة، التي أطلق عليها مختلف المحققين اسم «بن لادن غايت»، لا تزال تتفاعل في الخفاء وتهدد الديموقراطيين والجمهوريين على حد سواء.

إن هذه القضية التي ابتدأت من قبل مع الاعتداءات على السفارتين الأميركيتين في كل من كينيا وتنزانيا خلال شهر آب 1998، كانت قد أحدثت مجابهة جديدة بين الـ (FBI) والـ (CIA). فقد كشف الـ (FBI) عن تورط عدة أشخاص في هذه الاعتداءات كانت تحميهم وكالة الاستخبارات الأميركية سابقاً في أفغانستان إبان وبعد «الحرب المقدسة» على الاتحاد السوفياتي، وكذلك حماية منظمات غير حكومية وناشطين أصوليين بينهم الشيخ المكفوف عمر عبد

---

(1) «The 9/11 Commission Report. Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon The United States». Ce document est disponible sur le site de la Commission d'enquête (www.9-11 commission.gov).

الرحمن. لكن الـ «بن لادن غايت» عادت إلى الظهور بقوة غداة الاعتداء على مركز التجارة العالمية وعلى البنتاغون، في أعقاب الكشف عن لقاء حصل في دبي بين أسامة بن لادن وممثل الـ (CIA) لاري ميتشل[2]. بات هذا اللقاء مؤكداً بصورة غير رسمية من جانب أعلى مستوى في البنتاغون. شرح لي ملحق عسكري أميركي بإحدى سفارات بلاده في منطقة الشرق الأدنى أن المقصود من ذلك اللقاء كان التفاوض مع بن لادن على الكف عن الاعتداءات التي تستهدف المصالح الأميركية مقابل تأمين عودته إلى العربية السعودية واستعادته الجنسية السعودية. هذه المحاولة العبثية كانت تجري بالتوازي مع المفاوضات التي كانت تجريها وزارة الخارجية الأميركية في برلين مع حكومة طالبان في كابول بوساطة باكستانية.

وتعرف الـ «بن لادن غايت» اليوم تطورات جديدة شاء أحد المحققين السابقين في الـ (FBI) أن يحدثني عنها. اتفقنا على الالتقاء في مقهى إيدرا الواقع في أعالي مدينة الجزائر وغير البعيد عن سفارة الولايات المتحدة. محدثي يعمل اليوم في شركة خاصة للتجسس الصناعي، وبيننا معرفة قديمة، إذ أنه عمل في مختلف التحقيقات حول الارهاب منذ بداية التسعينات. إنه لا يزال يهتم كثيراً بتورط المخابرات والأجهزة الأمنية الأميركية في التيارات الأصولية الاسلامية ويركز جهده خصوصاً على الخطة الاستراتيجية التي رسمها البنتاغون لأجل لفلفة الـ «بن لادن ـ غايت».

في مطلع سنة 2002 أنشأت الـ «راند كوربوريشن» مكتباً خاصاً لأجل التدخل في مراكز البحث وفي رئاسة تحرير الصحف الكبيرة ووسائل الاعلام الالكترونية الكبيرة، بغية تنظيم ورشة لتأليف كتب ووضع دراسات غايتها الرئيسية تبرئة الـ (CIA) من أية شبهة ارتباط مع التيارات الاسلامية التي ارتكبت اعتداءات 11 أيلول. كان المطلوب إجراء اتصالات منهجية مع الباحثين والصحافيين الذين اشتغلوا في إشكالية الارهاب وفي البلدان المتهمة،

---

(2) أنظر ريشار لابيڤيير، كواليس الارهاب، غراسيه 2003.

ودعوتهم للاطلاع على مصادر غير معروفة لوكالات الاستخبارات. وتناول المسعى، من جملة ما تناول، مراكز البحوث المتعلقة بجنوب شرق آسيا، وأندونيسيا، وسنغافورة، وتركز الاهتمام بنوع خاص مثلاً على خبراء «آسيا باسيفيك فاوندايشن».

وكان ينبغي لهم أيضاً تأمين خدمات باحثين وصحافيين تكلفهم وكالات الأمم المتحدة بالاشراف على متابعة تطبيق القرارات المناهضة للارهاب وبنشر «الكلمة الطيبة» حول بدايات وتطورات الحركة الارهابية الدولية. وكانت إحدى قمم هذا النشاط ما سمي «هولي وور إنك ـ إنسايد ذي سيكريت وورلد أوف أسامة بن لادن». لبيتر برغن، التي خلصت إلى نتيجة مؤثرة بنوع خاص: «إن توسع القاعدة والمجموعات المنتمية إليها في جميع القارات بات يؤكده اليوم الجهد العالمي الذي يبذل لأجل محاصرته، منذ مجزرة 11 أيلول 2001. والولايات المتحدة، التي كانت شديدة الغرور ـ حتى الاسراف ربما ـ فيما مضى، باتت اليوم تسارع إلى الاستعانة بطاقات بلدان أخرى، كالعربية السعودية، والمملكة المتحدة. وألمانيا، وروسيا، التي لديها ما يبرر قمع المجموعات الأصولية الاسلامية. تقدم هذه البلدان خصوصاً معلومات، كما يمكن أن تقدم عوناً عسكرياً. ويمكن أن نقول إن بن لادن، الذي له ألوف وربما عشرات ألوف الحلفاء في العالم، بات له اليوم أعداء يعدون بمئات الملايين. فيما مضى نقلت القاعدة حربها المقدسة من أفغانستان إلى العالم بأسره. واليوم، بات العالم هو الذي يشن الحرب على القاعدة».

وتوجهوا كذلك إلى روائيين، وكان أشهر حالات هذا التوجه هو لاري كولينز، الذي اشتهر بكتاباته عن الحرب العالمية الثانية وعن أعمال البر والاحسان في الهند، فوضع كتاباً عنوانه «الغد لنا» يؤكد فيه الفكرة القائلة بأن طالبان التي أمنت الملجأ لأسامة بن لادن هي حليفة حراس الثورة الايرانية (باسداران) والميليشيات الشيعية الموالية لإيران. ويحكي الكتاب كيف تعد إيران صنع قنبلة نووية بمساعدة من شركاء بن لادن.

ثم شرح لي محدثي أنه بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية والمتعلقة

بالطاقة لعملية التضليل المسرحية هذه التي شكلتها الحرب على العراق، كان لها هدف آخر أيضاً هو محو آثار التواطؤات الأميركية الحاصلة مع الناشطين الأصوليين في أفغانستان حتى عهد قريب من جانب رجال البنتاغون، بمساعدة من الأجهزة الباكستانية ومن المال السعودي. إن ريشار كلارك الذي كان قائد مكافحة الارهاب في عهد كلينتون وحتى شباط 2003، قد أعرب عن دهشته، ثم عن ارتباكه، إبان الاجتماعات الطارئة التي أعقبت الاعتداءات. فإنه حين كان يوصي بالقيام بعمليات مختلفة للرد على شبكات بن لادن، كان كبار مسؤولي البنتاغون، وبينهم رامسفيلد وبول وولفويتز، يجيبونه بأن مفتاح كل شيء هو في العراق وأن الأولوية ليست لبن لادن بل لصدام حسين.

وفضلاً عن العمليات التي باشرتها مراكز البحوث المشاركة في الحملة، ومكاتب التحرير الصحافية الصديقة، والروائيون العاملون حسب الأوامر، فقد عهد إلى عسكريين بالشق الآخر المتعلق بإعادة صنع الاطار الايديولوجي لاعتداءات 11 أيلول 2001. وراح البنتاغون يبذل جهوداً كبيرة لكي يفرض روايته حول أصل الاعتداءات وحول «حقيقة» طبيعة القاعدة، التي تبرر خيارات رده على الارهاب. فالبرنامج المسمى AX/ 22 ركز اهتمامه خصوصاً على مختلف وجوه الاتصال الاعلامي، **عن طريق** ندوات منتظمة تعدها قيادة العمليات الخاصة. وكُلفت الـ «أوسوكوم» التي مقرها في **تامبا** في ولاية فلوريدا، بالتخطيط الأميركي للحرب الشاملة على الارهاب (GWOT) في مجمل الكرة الأرضية. إن إحدى هذه الندوات، التي دعي إليها الملحقون الدفاعيون لخمسة وثلاثين بلداً (أربعة عشر بلداً أوروبياً وأحد عشر بلداً عربياً) في واشنطن، كان موضوعها «الاتصالات الاستراتيجية في إطار مكافحة الارهاب». وكان محدثي حاضراً في هذه الندوة بوصفه خبيراً منتدباً من قبل الـ (FBI).

أما الـ «غلوبار ريواردز إنفورميشن بروغرام» الذي يمول الندوة، فكانت مهمته تطوير أعمال معدة لمعارضة انتشار إيديولوجيا الارهاب. وحين لفت بعض المشاركين الأوروبيين النظر إلى أن كلمة «ريوارد» تذكر كثيراً بصائدي

الجوائز في الأفلام الأميركية، وأن لها وقعاً غير مألوف في ثقافة معظم البلدان الممثلة في الندوة، أجاب الجنرال دايلي، أحد قادة الـ «أوسوكوم» بأن نظام «المكافأة» هذا سمح بالقضاء على 2300 ثائر في كولومبيا وإلقاء القبض على تسعة إرهابيين في الفيليبين.

وأما الجمعيات العمومية فكان همها وصف «عولمة» الارهاب، وأساليب الدعاية والتمويل، والردود والهجمات المضادة الممكنة، وكذلك الحالة الخاصة في كولومبيا، التي عرضها رئيس أركان البحرية الكولومبية. وقامت الندوات الأخرى بتحليل مجرة الارهاب الأصولي الاسلامي التي تضم نحو أربعين منظمة مستقلة يربط بينها انتماء مبدئي إلى القاعدة، وخصوصاً الاستعمال الكثيف للانترنت من أجل نشر الدعاية ووسائل العمل الارهابي. فالدعاية ممتازة التصويب وتستغل بصورة منهجية كل الأخطاء التي يرتكبها الغرب، وهي تهدف خصوصاً إلى الاقناع بأن الغرب يخوض حرباً عدوانية منهجية على الاسلام. وشدد الاجتماع على نقطتين أخريين: القول بأن مركز ثقل الارهاب انتقل من أفغانستان إلى العراق، وبأن اهتمام المنظمات الارهابية بالوسائل البيولوجية والكيميائية والرديولوجية بات أمراً أكيداً. لم يحدد الاجتماع تسلسل تاريخ هذا الانتقال الجغرافي ولا عواقب وجود قوات غربية على تفاقم الارهاب.

وشدد مختلف المداخلات على أنه لا يجب التمسك فقط بالحد من التهديد المباشر بل يجب «أخذ المشكلة برمتها» من أجل رسم استراتيجيا إجمالية على صعد مختلفة:

ـ صعيد إيديولوجي، لأن الارهابيين ليسوا عميقي التدين وإنما هم يستعملون الدين لأغراض سياسية.

ـ صعيد تربوي، عن طريق تشجيع المدارس القرآنية على نشر قيم التسامح والسلام، إذ أن القليل من هذه المدارس يبشر بالعنف وينتج ناشطين.

ـ صعيد مالي، «إذ أن حاجات الارهابيين ليست هائلة، لكن تجفيف مصادرهم يبقى هدفاً جوهرياً».

ـ صعيد أخلاقي، بغية إيقاظ «قواعد وقيم» في العالم الاسلامي تنبذ اللجوء إلى العنف.

ـ صعيد تشريعي، في البلدان التي لا تزال محرومة من هذا التأطير، كالفيليبين مثلاً.

وأخيراً أوصت الندوة بتبادل المعلومات و «الخبرات» بين مختلف البلدان المعنية بالارهاب، **بواسطة** قواعد للمعطيات المشتركة، الأمر الذي من شأنه أن يشجع القيام بعمليات مختلطة.

في أثناء المناقشات، لم يوافق الممثلون الأوروبيون بالاجماع على عبارة «الحرب العالمية على الارهاب» قائلين إن الارهاب موجود منذ زمان طويل وأن الوسائل الواجب اعتمادها ليست بالدرجة الأولى تلك المعتمدة في حرب بالمعنى الدقيق. كما أن لفظة «حرب» تمثل من جهة أخرى رسالة سيئة إلى العالم العربي ـ الاسلامي. فردت الدولة الداعية بالقول إن اختيار هذه المصطلحات نوقش مطولاً داخل الادارة وأن البيت الأبيض بت هذا النقاش بتبني هذه التسميات، التي باتت رائجة جداً في الصحافة وتُعتبر مطمئنة ومعبئة للرأي العام لأميركي. أما الاقتراح الداعي إلى قيام مبادرة دولية ضد الارهاب، على شكل «مبادرة الأمن ضد الانتشار»، فقد فصلها ممثلو الـ «أوسوكوم» الذين أوصوا باللجوء إلى الأمم المتحدة لوضعها موضع التطبيق. وفي سبع حالات من أصل ثمان، قدم التقرير عن سير الأعمال ضباط أميركيون. وفي الجلسة الختامية شكر الجنرال بايلي علناً فرنسا على مساهمتها في العمليات الدائرة في أفغانستان.

احتفظ المفتش السابق في الـ (FBI) بأفضل ما عنده للختام فقال: «خطرت لـ (CIA) فكرة شيطانية تقوم على تحويل من كان على الأرجح الضابط المتعامل مع بن لادن إلى سمسار لمحاربة الارهاب. إن مارك ساجمان الأستاذ المساعد للتعليم السريري في جامعة بنسلفانيا والذي يعرف عن نفسه كباحث ومحلل نفساني مستقل، كان من قبل عميلاً لـ (CIA) وعضواً في «أفغان تاسك فورس»، أي المكتب السري الأميركي الذي كان يجند ويمول المتطوعين العرب

الملتحقين بالمقاومة ضد الجيش السوفياتي بين 1979 و1989[3]. وبصفته هذه، أقام في بيشاور وفي إسلام أباد بين 1987 و1989، حيث كان يدير البرامج الأحادية الأميركية بالتعاون مع المجاهدين الأفغان. ثم أقام في نيودلهي بين 1989 و1991، حيث كرس نشاطه بنوع خاص للحركات الأصولية الاسلامية في كشمير الهندية والباكستانية، كما لتطور ميليشيات طالبان في باكستان وأفغانستان. هذا مع أن مارك ساجمان يؤكد اليوم أنه لم يقم بأي اتصال مع المرتزقة العرب الذين قدموا إلى الأرض الأفغانية ـ الباكستانية، وشكلوا أولى قوات القاعدة، ويقول: «إن هؤلاء، على كل حال، لم يفعلوا شيئاً باستثناء مشاركتهم في معارك ربيع 1987 حول معسكر مسعده، شرقي البلاد، في جوار قرية جاجي، وكانوا يمضون نهارهم في التقاط صور يرسلونها فيما بعد إلى ذويهم، وكانوا يلقبون بسياح الجهاد». وبن لادن؟ يجيب الرجل: «كان آنذاك في أفغانستان حيث كان يرسي أسس حركته، لكنني لم أشاهده قط لا من قريب ولا من بعيد. كنت لا أهتم بوحدات المتطوعين الأجانب. هذا يؤسفني. يُتهم الأميركيون بأنهم هم الذين صنعوا بن لادن. ولو أن أحداً صنعه آنذاك لكان أنا. والحال أنه ليس أنا. أستطيع أن أقول لك: 11 أيلول ليس أنا»[4].

جميل هذا النكران! ـ كان سيعلّق المحللون النفسانيون. بالفعل كان لأسامة بن لادن في تلك الحقبة عدة اتصالات برسميين أميركيين، كما يجزم صاحبي المفتش السابق في الـ (FBI) قائلاً: «إذا صح أن مارك ساجمان لم يشترك شخصياً في تلك اللقاءات، فإنه كان لا يجهل حصولها والتقارير المتعلقة بها، لأنه حسب قوله هو بالذات: «كنا آنذاك أقل من عشرة عملاء أميركيين نعمل في تلك المنطقة». وما كان يمكن له أيضاً أن يقول بأنه لا يهتم بالأجانب الوافدين إلى بيشاور للتطوع في مختلف منظمات المقاومة الأصولية

(3) وزع أكثر من ثلاثة مليارات دولار من جانب الأجهزة السرية السعودية والأميركية على مختلف المنظمات الأصولية للمقاومة الأفغانية بين 1985 و1989.

(4) لوموند 2 ـ في 11 آذار 2006.

الأفغانية، لأن تجنيد هؤلاء والتحاقهم بالوحدات العملانية كان يدخل في مسؤولياته المباشرة». في سنة 1980، وصل أسامة بن لادن، الملقب بأبي عبدالله، إلى أفغانستان ومعه مجموعة من خمسين متطوعاً، وظل هناك حتى رحيل السوفيات. لدى وصوله إلى بيشاور، اتصل بـ «مكتب الخدمات الاسلامية» التابع لعبدالله عزام، أحد الأخوان المسلمين الفلسطيني الأصل الذي كان أستاذه في العربية السعودية. وأسس بالاتصال مع ممثل الـ (CIA) في بيشاور «بيت الأنصار»، وأعاد تنظيم «المسالك العربية»، وأقام ستة عشر حقلاً للتدريب على الحدود الباكستانية ـ الأفغانية. كانت اجتماعات التنسيق مع الأجهزة السرية التابعة للجيش الباكستاني (isi) ورجال الـ (CIA) تجري في غرينز أوتيل، تحت إشراف معاون للأمير تركي، رئيس المخابرات السعودية[5].

يعود مُحدثي فيقول: «في سنة 2003، فيما كانت عمليات الـ (CIA) الهادفة إلى التأثير الفكري تضعف نوعاً ما، خطر في بالها أن مارك ساجمان هو خير من ينزع فتيل الـ «بن لادن غايت» في الأوساط الجامعية الأجنبية، بما فيها الأوروبية، ذلك أن أصوله المنتمية إلى الحزب الديموقراطي وصورة المثقف الهادىء التي له (ينتقد جورج بوش ورئيسه السابق جورج تينيت) تؤهله بصورة طبيعية ليكون الدكتور ساجمان، الاختصاصي بالجهاد الأصولي وبصنع إكسير مضاد للارهاب». وفي سنة 2004، بمناسبة صدور كتابه «إندر ستاندنغ تيرور نيتووركز»[6] في الولايات المتحدة، قُذف مارك ساجمان إلى مصاف أعظم الخبراء الأميركيين الخمسين بشؤون الجهاد. وراحت مراكز البحث، والمعاهد الجيوسياسية وأجهزة الاستخبارات في أوروبا الهرمة تتزاحم على العمل معه. وراحت مكاتب تحرير الصحف تمطره بالبرقيات الالكترونية، عقب كل اعتداء، طالبة منه وصف الشكل النموذجي للمرشح للقيام بعملية إنتحارية، ودوافعه ومطالبه. وقد أنشأ الدكتور ساجمان، بوصفه طبيباً يتحلى بالدقة

---

(5) أنظر كتاب، دولارات الارهاب، المذكور سابقاً.

(6) جامعة بنسلفانيا بريس، 2004.

والأمانة، بنكاً للمعطيات يحتوي على أسماء ومسارات نحو أربعمئة مجاهد، تم إحصاؤهم وتحليلهم بتأن. هكذا كان يضطلع بدور الأنتين!

وأزفت ساعة أذان العشاء، فأخذت أصوات مؤذني إيدرا تتجاوب في سكون الليل. من فوق السطيحة، كان بياض مدينة الجزائر يتقاطع مع سواد البحر حيث تتراقص قبالة سيدي فروخ بضعة فوانيس لقوارب صيد، وكأنها حباحب. وهبط السكون المريح دفعة واحدة، فكانت لحظة مؤاتية للتوقف قليلاً عند رسائل ساجمان الثلاث.

1) نحو 20% من الارهابيين الذين درسهم ينتمون إلى طبقات إجتماعية عالية وأكثر من نصفهم ينتمون إلى طبقات متوسطة. «أكثر من 60% منهم متعلمون، ما يعني أن العينة التي درستها تمثل مجموعة أكثر تعلماً من المتوسط العالمي [...]. إن لهم آفاقاً، وهم في الأكثرية العظمى من الحالات يمارسون عملاً نصف تخصصي، وليس لهم ماض إجرامي، باستثناء جزء من الفرع المغاربي المتحدر من الضواحي الباريسية [...]. باختصار، أنهم مثلكم ومثلي، رجال ونساء عاديون»[7]. ويضيف بصورة عابرة قائلاً إن معظم مراكز التجنيد أغلقت وأموالها جمدت، وهذا باطل تماماً حسب رأي وزارة الخزانة الأميركية التي أعربت في أيار وفي تشرين الثاني 2005 عن قلقها حيال عودة نشاط شبكات التمويل السعودية. هذه رسالة مبطنة لا ريب فيها: لا تتضمن أية إشارة إلى مسؤولية العولمة الاقتصادية والمالية عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية، وغايتها في الحقيقة مناقضة التحاليل التي ترى في الفقر والتخلف أحد أسباب الارهاب. فمن الصعب أن ننكر، دون حصر الظاهرة بالعاملين الاقتصادي والاجتماعي، أن الفقر يزيد من مخاطر العنف والانطواء على الذات ومن هشاشة مؤاتية للالتحاق بأكثر التيارات تطرفاً. إن معظم منفذي اعتداءات الدار البيضاء في أيار 2003 جاؤوا من بيوت الصفيح وزادت أميتهم من سهولة تجنيدهم. ويمكن أن نبدي الملاحظات إياها بشأن اعتداءات بالي أو اعتداءات

---

(7) من حديث أدلى به مارك ساجمان إلى صحيفة لوموند 2 في 11 آذار 2006.

مومباسا سنة 2002. إن الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، التي تشجع على الاجرام العادي، تشكل هي أيضاً أحد عوامل الاجرام الارهابي.

2) قلت عند مغادرتي منصة محطة تلفزيونية إنه إذا كان النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني لا يفسر وحده صعود قوة الارهاب الأصولي، فإنه يمثل مع ذلك أحد معطياته التي لا يمكن المساس بها، على الأقل لأنه يغذي عبر شبكات التلفزة الفضائية إحباط العالم العربي ـ الإسلامي ضحية «المكيالين والمعيارين» في معالجة الأزمات الدولية. وكان لي حديث ممتع جداً مع الدكتور ساجمان، إذ أكد لي أن المسألة الفلسطينية لا علاقة لها بتطور ظاهرة الارهاب بينما كان يعتبر منذ قليل أن الناشطين الفلسطينيين إرهابيون ويقيم اتصالاً «أكيداً» بين المطالب الفلسطينية والقاعدة؛ وأضاف: «ما من شك في أن المطلب الفلسطيني يتماهى جوهرياً مع الارهاب» وفضلاً عن أن من المجازفة أن نخلط بين «الارهاب البحت» وبين حركة تحررية قد تلجأ أحياناً إلى الارهاب، ورغم تذكيره بأن أسامة بن لادن نفسه أصدر فتوى بإدانة ياسر عرفات عقب توقيع اتفاقات أوسلو، ظل الدكتور متشبثاً برأيه. فهناك، في نظره، تواصل إيديولوجي وعملاني بين المنظمات الفلسطينية والقاعدة. نصطدم هنا بعبثية مزدوجة، قوام الأولى النظر إلى النتيجة على أنها السبب. إن التواصل الذي يتحدث مارك ساجمان عنه والذي هو غير موجود اليوم قد يغدو حقيقة إذا ظلت الأسرة الدولية على عنادها في دعم إسرائيل بصورة أحادية على نحو ما تفعل منذ فوز حماس في الانتخابات. ومن جهة أخرى، فإن حماس والجهاد الاسلامي وغيرهما من المنظمات المسلحة التي تقوم بعمليات مستعينة بأساليب إرهابية، إنما تفعل ذلك في إسرائيل أو في فلسطين، أي الأراضي التي هي موضوع مطالبها، سائرة في ذلك كما تسير أية حركة تحررية وطنية. وعلى عكس ذلك، فإن الاعتداءات المنسوبة إلى المجموعات السلفية لا ترتكز في الغالب على أي مطلب يتعلق بالأرض، بل إن من خصائصها الرئيسية بالضبط «عدم ارتباطها بالأرض»، إذ أن اعتداءاتها ترتكب باسم **الأمة**، أي جماعة المؤمنين العالمية

التي تنبذ كل تجزئة تتصل بالأمة بمعناها السياسي أو بالدولة. وهذا ليس بالفرق الزهيد.

3) إن مارك ساجمان، إذ يرسم خريطة ما يسميه «الشبكة السلفية العالمية»، إنما هو يكرر التوهم بوجود منظمة على نطاق الكرة وقيادة مركزية، و «قاعدة» منظمة بشكل هرمي ذات «فروع قارية»: «حول بن لادن وأيمن الظواهري، تحلَّق جميع الزعماء في أفغانستان قبل أن يؤسسوا فروعاً في الشرق الأدنى، وفي المغرب، وفي جنوب ـ شرق آسيا»، وبالتالي فإن القاعدة منظمة عالمية حقاً.

نحن هنا في قلب مهمة الدكتور ساجمان: إضفاء الشرعية على خطاب البنتاغون، القائل بأن التهديد العالمي يستوجب رداً عسكرياً. فإذا كانت القاعدة موجودة في كل مكان، فيجب وضع جنود في كل مكان، جنود أميركيين بالتأكيد. والواقع أن القاعدة غير موجودة في كل مكان. فمنذ 11 أيلول 2001، انزلقت هذه التسمية خلسة من الاشارة إلى عصابة مجرمين يتزعمها بن لادن، للاشارة إلى منظمة رفيعة الاتقان، ثم إلى شبكة عالمية: هكذا باتت القاعدة «شبيهة بـ CNN» كما بشبكة الجزيرة التي تبث إعلامها. فالقاعدة في كل مكان، أي أنها ليست في أي مكان، وبن لادن، كالإمام المهدي عند الشيعة، ميت وحيّ في آن، وهي وراء تفجير كل قنبلة لا تفسير له، كما أن منظمته تشكل تفسيراً لكل اضطرابات العالم. إن هذا المسخ الموجود في كل مكان يستوجب ردوداً من مستواه، من المستويات التي تمثل مستوى التنظيم الأوفر إتقاناً وصدقية. وترسخت تدريجياً فكرة تقول بأن البنى العسكرية وحدها قادرة على إيجاد الردود المناسبة، وأننا بالتالي في حالة حرب بالفعل.

إن عسكرة الرد على الارهاب هذه ظلت زماناً طويلاً على طرفي نقيض مع النظرة الفرنسية، وحتى الأوروبية. فقد كانت السلطة التنفيذية الفرنسية ومختلف الفعاليات المعنية بالأمر تعتبر عن حق أن الرد على الارهاب لا يكون بالصواريخ بل باعتماد الوسائل الانسانية وأساليب الاستقصاء التقليدية، التي

تقضي بالتغلغل والتسلل إلى داخل المنظمات الخطرة لأجل إحباط مخططاتها الوبيلة.

إن الساحة العراقية تثبت يوماً بعد يوم كيف أن التدخل العسكري، الذي وصف في البدء بأنه عملية مناهضة للإرهاب، بات يهدد بتفاقم الداء الذي ادعى أنه أراد القضاء عليه. وفضلاً عن أن الروابط المزعومة بين صدام حسين وأسامة بن لادن لم تكن موجودة قط، وأن العراق هو البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يلجأ قط إلى الارهاب الدولي لتأمين مصالحه، فإن إحدى عواقب التدخل العسكري الأميركي ـ البريطاني في هذا البلد كانت فتح جبهة جديدة للارهاب الدولي. كما أن تفاقم الاجرام على الساحة العراقية يهدد بنقل العدوى إلى مختلف بلدان المنطقة، كالأردن، وسوريا، ولبنان.

وتلاحظ هذه الظاهرة نفسها في أفغانستان وفي المناطق القبلية الباكستانية، حيث تعود طالبان إلى الظهور، بمزيد من الشدة، لا سيما وأنها تتخذ صفة الرد على غزو القوات الأجنبية التي جاءت إلى هناك باسم «الحرب الشاملة على الارهاب». «إن عودة نفوذ طالبان إلى منطقة القبائل الباكستانية وإلى جنوب أفغانستان تبعث من جديد تلك الممارسات المستعارة من نظام طالبان الأفغاني الذي جرى تفكيكه في تشرين الأول سنة 2001» كما يشرح ملحق عسكري أوروبي في كابول. ويشمل ذلك «فرض التطبيق الصارم للشريعة الاسلامية، وإرخاء اللحية، والتمييز تجاه النساء، وحظر سماع الموسيقى، وفرض أداء الصلوات الخمس. وتمارس طالبان العمل القضائي، وتنفذ العقوبات، وتعرض هذه الأعمال أمام الملأ، تحت أنظار السلطات المدنية والعسكرية الباكستانية العاجزة أو اللامبالية ومن يساندونها من الخارج، بعدما انتقلت إلى موقع الدفاع في بيئة معادية. لا تقتصر هذه الظاهرة على وزيرستان، حيث تقاوم طالبان محاولة الوحدات الباكستانية والأميركية والفرنسية العاملة في المناطق القبلية استعادة السيطرة هناك، بل تتعداها إلى معظم مناطق الباشتون في جنوب أفغانستان، حيث يجب أن تنتشر وحدات (FIAS) تحت قيادة أطلسية».

إن الهرطقة الكاملة ـ سنعود إلى هذا[8] ـ القائلة بأنه يجب تكليف حلف الأطلسي، الذي هو منظمة دفاعية عسكرية عن أوروبا الغربية، بعمليات خارجية، قد انفجرت أمام الملأ عند اللجوء إلى هذا الحلف في إطار النزاعات البلقانية، وبينها النزاع حول كوسوفو سنة 1998. إن هذا التوسيع لنطاق تدخلات حلف الأطلسي، التي وصفت بالانسانية، في شمال باكستان، بمناسبة الزلزال الذي ضرب شمال باكستان في ربيع سنة 2006، وحتى في دارفور، يعبر عن إرادة إدارة بوش استخدام هذا الحلف العسكري في ما بعد على أنه «منظمة كروية من شأنها أن تساعد في تصدير القيم الديموقراطية» حسب قول وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس مؤخراً[9].

وفضلاً عن الالتباس المتعمد الذي يشاع حول التدخلات العسكرية والتدخلات الانسانية، فإن هذه العسكرة لأعمال مكافحة الارهاب «لا يمكن لها إلا أن تعزز تصرفات الانطواء على الذات» حسب قول الملحق العسكري في الختام. وفي هذا المجال، لا يمكن لتدخل القوات الخاصة الفرنسية (COS) إلى جانب وحدات المغاوير الأميركية في أفغانستان، ضمن إطار عملية «إندورنغ فريدوم»، إلا أن يثير القلق لجهة انحراف المبدأ الفرنسي في موضوع مكافحة الارهاب وصيانة السلام.

إن بهلوانيات الدكتور ساجمان، السمسار العالمي للكلمة الطيبة الأميركية المناهضة للارهاب، هي مثال جميل على استراتيجيا نفوذ أجهزة الاستخبارات الأميركية ـ الانكليزية، التي فبركت أدلة كاذبة على أسلحة الدمار الشامل عند صدام حسين وعلى علاقاته مع أسامة بن لادن، لكي تسوغ شن الحرب على العراق. إن هذا التزوير الذي جرى بطلب من جورج بوش وطوني بلير قد قلب

(8) أنظر الفصل 16 «الشرق الأوسط الكبير، وحلف الأطلسي الكروي والامبراطورية».

(9) من كلمة ألقيت في اجتماع حلف الأطلسي الذي جرى في تاورمينا في صقلية، بتاريخ 10 شباط 2006.

رأساً على عقب المهمة الموكولة تقليدياً إلى هذه الأجهزة، التي يرمي عملها الاستقصائي اعتيادياً إلى تنوير السلطة التنفيذية عند اتخاذ قراراتها.

إن لجوء واشنطن بصورة أكثر فأكثر تواتراً إلى أجهزة تم تحويلها إلى فعاليات سياسية هو أقدم بكثير من حرب العراق الثانية. فالناس لا يزالون يتذكرون فضيحة «إيران غايت»، حين ظهر من تحقيقات برلمانية في الكونغرس كيف باع رجال من وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) أسلحة إلى إيران لأجل تمويل عمليات سرية في أميركا الوسطى ضد نظام ماناغوا الساندينيي. لكن دخول أبرز جهاز سري أميركي إلى الساحة الدبلوماسية حصل دون أن يشعر به أحد تقريباً.

في واي بلانتيشن، حين كان السعي إلى إيجاد اتفاق غير محتمل بين الإسرائيليين والفلسطينيين يكاد يلفظ أنفاسه، برزت الـ (CIA) على الساحة الدبلوماسية بوصفها الفاعل الرئيسي في توقيع الاتفاق غير المأمول بين إسرائيل وفلسطين، في ليل 22 ـ 23 تشرين الأول 1998. كان المطلوب إعطاء السلطة الفلسطينية 13% إضافية من أراضي الضفة الغربية مقابل إلغاء فقرات في الشرعة الفلسطينية تنكر حق دولة إسرائيل في الوجود. وكان قد تم الوصول إلى تسوية بشأن تحرير الأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل كما بشأن مسائل الأمن بما فيها مكافحة الارهاب. وكانت هذه النقطة الأخيرة قد عولجت مباشرة بين الموساد والـ (CIA) في واشنطن: وضعت «مذكرة حول الأمن» في كانون الأول 1997. وافق ياسر عرفات على النص ورفضه ناتانياهو، وانتقل عدة مرات بين تل أبيب وغزة وواشنطن، حتى وصل إلى محادثات واي بلانتايشن. وبما أن الـ (CIA) كانت مستشارة ووسيطة لا بد منها في الصيغ المتعاقبة لهذا النص، فقد أدركت سريعاً مدى النفع الذي تستطيع جنيه من هذه اللعبة الدبلوماسية. وبما أنها كانت الضامنة التقنية للمذكرة، فقد فرضت وجودها على طاولة المفاوضات وانتزعت القرار النهائي حيث كان النقاش السياسي مهدداً بالفشل. إن مدير الـ (CIA) جورج تينيت، الذي تدخل رسمياً بطلب من البيت الأبيض، قد استغل بلا ريب ارتباك الرئاسة التي كانت غارقة في «قضية ليونسكي»، كي يظهر

أمام الملأ على أنه منقذ المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية في الشرق الأدنى. ويقول أحد قدامى الـ (CIA) بقلق: «الجواسيس يستخدمون مبدئياً لجمع وتحليل المعلومات، لا لممارسة الدبلوماسية في مقدمة المسرح. لقد كان هذا عملاً غير مسبوق بالنسبة إلى الوكالة، وكان أكثر من مرجح أن الرئيس سيمد لها يد العون متى احتاجت إلى ذلك». تشارك عدة وزارات خارجية في هذا التحليل. ويوم أراد محققو مكتب التحقيقات الاتحادي (FBI) إعلان استخلاصاته النهائية حول اعتداءات نيروبي ودار السلام (آب 1998) مثبتاً تورط الـ (CIA) في شبكات أسامة بن لادن، أدركوا أن البيت الأبيض سيتذكر يوم 23 تشرين الأول 1998 ويدفن الملف.

إن هذه التعريجة التاريخية، الضرورية لفهم تحول أجهزة الاستخبارات الأميركية، تساعد في فهم تطور التعاون عبر الأطلسي في ميدان الاستقصاء ومكافحة الارهاب. وبعد أن كان هذا التعاون يوصف بـ «المثالي» رغم حالات البرودة الفرنسية ـ الأميركية المتعاقبة، فقد اتخذ منحى غير متناسب عقب اعتداءات 11 أيلول 2001: أخذ الجواسيس الأميركيون يطلبون الكثير ويعطون القليل.

تمتعت أجهزة المخابرات الفرنسية دوماً بسمعة جيدة في الولايات المتحدة. لقد أنشأت الجمهورية الرابعة سنة 1946 جهاز التوثيق الخارجي ومكافحة التجسس حين أعادت النظر في تنظيم مختلف أجهزة التجسس التي كانت للمقاومة. وكان ألكسندر دو مارانش الذي ضرب رقماً قياسياً في البقاء على رأس الـ (SDECE) من سنة 1970 إلى سنة 1981، وكان يجسد الجهاز الفرنسي لمكافحة الارهاب، عدواً لدوداً للشيوعية يلائم واشنطن كل الملاءمة. فكان يعمل بتعاون وثيق مع نظرائه الأميركيين، وقام بعدد من مهمات «الدبلوماسية الموازية»وفرض نفسه كمستشار لعدة رؤساء دول في إفريقيا وفي أميركا اللاتينية وآسيا. وفي أيار 1981 أدى فوز فرانسوا ميتران بالرئاسة إلى تطبيق بند في البرنامج المشترك ينص على حل الـ (SDECE)؛ وبانتظار هذا الحل، عين بيار ماريون، رئيس مجلس الادارة والمدير العام السابق لمطارات

باريس على رأس هذا الجهاز في حزيران 1981. لكن هذا المدني لم يحظ بالاجماع في أوساط العسكريين، لا سيما وأنه كان يعتبر رجل الاشتراكيين. وفي 4 نيسان 1982، أبدل الـ (SDECE) بالمديرية العامة للأمن الخارجي (DGSE) التي لم تعد مولجة بالعمل داخل فرنسا.

وتصرف بيار ماريون تصرف رئيس مؤسسة، فأنشأ مديرية عامة تشرف على أربع مديريات هي: «الاستقصاء» و «مكافحة التجسس» و «الطاقم» و «شعبة العمل». وشجع إدراج المعلوماتية في طرائق العمل. لكن أساليب بيار ماريون المطعون بصحتها وإخفاقاته المتكررة في حقل مكافحة الارهاب عجلت في إبداله بالجنرال لاكوست. واكب هذا العسكري صعود قوة المدنيين الذين ارتفعت نسبتهم من 45% سنة 1989 إلى 60% سنة 1993. وبالرغم من الفضيحة التي أغرقتها فيها قضية تخريب «رانبو واريور» المركب العائد لمنظمة «غرين بيس» البيئية في 10 تموز سنة 1985، ثابرت الـ (DGSE) على تحديث نفسها وتنويع نشاطها. وارتفع عدد العاملين فيها بصورة محسوسة، كما تنامت مراكزها في الخارج بصورة منهجية، خصوصاً في الشرق الأدنى وفي آسيا الوسطى[10].

تشير عدة مصادر إلى أن هذا الجهاز يعمل منذ سنة 1983 في أفغانستان، مقدماً للمقاومة، خصوصاً إلى المقدم مسعود، كمية كبيرة من الاسلحة والتجهيزات. وقد ولد هذا النشاط العائد إلى زمن الحرب الباردة وسائل بشرية وتقنية مناهضة لطالبان أثارت إعجاب الأميركيين. لقد جرت تنشئة خمسة وعشرين ضابطاً لمسعود في فرنسا. «كنا نلصق ترانسال (طائرة نقل عسكرية)

---

(10) يعمل في الـ (DGSE) اليوم 3244 مدنياً و1369 عسكرياً، 25% منهم من النساء. ومتوسط العمر هنا 39 سنة. يضاف إلى هذا العدد أعضاء جهاز «العمل» الذين يتراوح عددهم بين 500 و700 والذين يكلفون بـ «بمهمات استقصاء ومساعدة في بلدان صديقة أو حركات صديقة، كما بأعمال استطلاع وتعرف ووسم لأهداف من كل نوع، كما فعلوا في أفغانستان» ـ جيش اليوم، العدد 276 كانون الأول 2002.

تحت طائرة مدنية، بحيث تحتمي بها من الرادار، ثم تهبط فجأة وتحط بسرعة على مسافة 1200 متر. كانت الطائرة طبعاً مشحونة بأسلحة وعتاد اتصال وأغذية وأدوية مرسلة إلى المقاومة الأفغانية» كما يقول أحد قدامى أفغانستان؛ ويضيف: «لقد دربنا فصيلاً من مئتين وعشرة مقاتلين وبينهم عدة عشرات من سلاح المدفعية. كان تنظيمنا هذا مثمراً جداً، لكننا مع الأسف لم نحسن استثماره سياسياً».

في تشرين الأول سنة 2001، عند إطلاق العملية الأميركية ضد نظام كابول الأصولي الذي يحمي بن لادن وأنصاره، كان أربعة رجال من الـ (DGSE) يعملون لدى أركان «أسد بانشير»، وكان آخرون يعملون في الخفاء في مناطق الباشتون الجنوبية. وقد سمح هذا الترتيب بإحراز بضعة نجاحات بُعيد غداة اعتداءات 11 أيلول 2001، بما في ذلك بعد بث أول رسالة مسجلة لأسامة بن لادن. كان الملياردير السعودي يظهر قاعداً أمام مغارة. وقد تمكن خبراء الـ (DGSE)، استناداً إلى تحليل للصخر ولتفاصيل التضاريس، من تحديد المنطقة الجيولوجية والموقع المحتمل للمغارة. وتمكن الجهاز، استناداً إلى معطيات خرائطية و «رسائل» عملاء على الأرض، من تحديد دقيق لمكان تسجيل الكاسيت التي يظهر فيها الزعيم الارهابي. ونقلت هذه المعلومات إلى رئاسة الأركان الأميركية، لكنها لم تستثمر.

غالباً ما تتباعد واشنطن وباريس حول أهداف مكافحة الارهاب وأولوياتها وأجندتها السياسية. وغالباً ما يزيد امتياز الأجهزة الخارجية الفرنسية من تفاقم التباينات السياسية، بما في ذلك ما يتعلق منها بملفات الشرق الأدنى. فقد كان تورط العربية السعودية في تمويل الأصولية الاسلامية، مثلاً، نقطة احتكاك دائمة. كما أن نشاط الجواسيس الفرنسيين في الأردن أو في الامارات العربية المتحدة كثيراً ما كان يزعج نشاط نظرائهم الأميركيين، لا سيما متى كان ينتهي بتوقيع عقود هامة للتسلح.

وفي إطار الاصطفافات الفرنسية المتوالية بشأن الملف الفلسطيني، والعراقي، والايراني، والأمن الجماعي، لم يعد يمكن لامتياز الأجهزة

الخارجية الفرنسية، المعترف به والمرحب به بانتظام، أن يبقى استثناءً لهذه الاصطفافات. وهكذا فقد قطع رأس الـ (DGSE) وأخذت مهمتها الدولية في مكافحة الارهاب تنتقل تدريجاً إلى أجهزة أخرى أكثر طواعية. يضاف إلى ذلك ـ وهذه ذريعة ممتازة ـ تورط الـ (DGSE)، رغماً عنها، في قلب قضية تتناول الدولة: قضية كلير ستريم. ليست هذه أول مرة تستخدم فيها الأجهزة السرية الفرنسية كأداة سياسية وتُحرف عن مهماتها الحقيقية كي تخدم مصالح سياسية خاصة. إلا أن الحدث هذا المرة يكشف عن استغلال خاص للدولة بات نمطاً للحكم، وعن أعراض حالة نزاع يعانيها النظام، ويردد بصورة مباشرة صدى صداقة خاصة جداً بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

الفصل الحادي عشر

كيف قطع رأس الأجهزة السرية الفرنسية

«لن نقبل بإزعاجنا بعد الآن». نزلت هذه الكلمات التي قالها الرئيس كشفرة مقصلة بعد مرور بضعة أيام على إعادة انتخابه سنة 2002. فهو كان قد عقد العزم على عزل رئيسي الأجهزة السرية الفرنسية، جان ـ جاك بسكال المدير العام لإدارة مراقبة الداخل (DST) ونظيره على رأس الأمن الخارجي جان ـ كلود كوسران. بقي إيجاد الإخراج وتنظيم تعليقات الصحافة كما يجب.

كتبت **لوموند** بتاريخ 23 و24 حزيران 2002: «يتهم قصر الايليزيه الأجهزة السرية بأنها تحرَّت أموراً بشأن السيد شيراك في عهد حكوم جوسبان. بعد أن اقتنع رئيس الجمهورية بأن الـ (DGSE) والـ (DST) بحثا في لبنان وفي اليابان عن عناصر يراد منها توريطه، فإنه يتمنى الاسراع في تبديل مديريهما». لقد عجل مخبرو الجريدة في الحديث عن هذه الأمور. كان الرئيس يقوم برحلة إلى مدريد، فقال للناطقة باسمه كاترين كولونا: «يا لهم من أغبياء! أكان من الواجب أن ينشر هذا الآن؟». بالفعل، أحدث مقال **لوموند** غلياناً في مجمل أجهزة المخابرات الفرنسية وقلب رأساً على عقب عملية كان الرئيس يريد أن يبقى زمامها في يده، وكان يفكر بالاعلان عن قراراته عشية عيد الميلاد فقط.

في 19 كانون الثاني 2001، أحيلت مذكرة من الـ (DST) بتوقيع نائب المدير جان ـ جاك مارتيني المولج بمكافحة التجسس الاقتصادي، إلى النيابة

العامة في باريس بواسطة الشرطة القضائية. كانت المذكرة تتعلق برجل أعمال لبناني ـ فرنسي يدعى اسكندر صفا، تدخل في المفاوضات الرامية إلى تحرير الرهائن الفرنسيين في لبنان بين سنتي 1986 و1988، حين كان جاك شيراك رئيساً للحكومة. لكنها كانت تتعلق خصوصاً بالمحافظ السابق جان ـ شارل مارشياني الذي كان الساعد الأيمن لوزير الداخلية شارل باسكوا، الذي اشتبه بأنه اختلس قسماً من الفدية. وفي سنة 2001، في زمن المساكنة، وفي إحدى خلوات الرئيسين الاسبوعية، اتهم الرئيس شيراك رئيس وزرائه ليونيل جوسبان باستخدام أجـهزة الدولة لتلفيق قضايا ضده، قائلاً له «ما تفعله شيء شائن ومعيب» فاعترى ليونيل جوسبان الذهول ولم يتحمل الصدمة لكنه كذّب كل نوع من أنواع هذه المناورات الخسيسة. وفي آذار 2002 وجه الرئيس شيراك إلى رئيس وزرائه رسالة كرر فيها اتهاماته السابقة، ذاكراً المسائل اللبنانية بمزيد من الوضوح. ويوم استلام ليونيل جوسبان الرسالة استدعى وزير داخليته الوصي على الـ (DST) دانيال فايان. وجرت استقصاءات لتوضيح ظروف دفع فدية الرهائن الفرنسيين في لبنان، إذ أن قسماً من المال اختفى فعلاً.

وفي نيسان 2002، بوشر التحقيق القضائي استناداً إلى مذكرة الـ (DST). وكانت بطانة الرئيس على يقين من أن استقصاءات سرية أخرى تجري حول علاقاته برفيق الحريري. ومع أن الأمر لم يعد خافياً على أحد، كان كل تلميح إلى تمويل الملياردير اللبناني لحملة الرئيس الانتخابية الأخيرة يثير غضب «القصر» الذي بات يرى مؤامرات في كل مكان بعد «خيانة بالادور»[1].

على أي حال، كان رئيس الـ (DST) يدنو من سن التقاعد، وكان إبداله أمراً طبيعياً. لكن الأمر ليس هكذا بالنسبة إلى مدير الـ (DGSE)، إذ أنه هنا يجب إيجاد مبرر لعزلِ سيقال إنه لاعتبارات حزبية، لا سيما وأن جان ـ كلود كوسران كان يحظى بتقدير إجماعي.

بعد وصول هذا الدبلوماسي إلى رئاسة الجهاز صار التنابذ تاماً بين وزارة

---

(1) انظر الفصل الخامس «شيراك ـ الحريري صداقة خاصة جداً».

الخارجية والـ (DGSE). كان جان ـ كلود كوسران تقنياً ممتازاً في جمع المعلومات وقد سبق له أن شغل مركز مدير «الاستراتيجيا» في الجهاز المذكور سنة (1989 ـ 1991) وهو يتقن العربية والفارسية نطقاً وكتابة، وكان الرئيس الوحيد لجهاز غربي يتمتع بمعرفة عميقة للعالم العربي ـ الاسلامي. كان موسوما باليسارية ولكنه كان ذا صرامة مهنية لا تلين متى كان الأمر يتعلق بمصالح فرنسا. وكان هذا الدبلوماسي يجول في الشرق الأوسط منذ أكثر من ثلاثين سنة. فكان مدير قسم إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط في وزارة الخارجية من سنة 1996 حتى سنة 1999، وعمل في السلك الخارجي لدى كل من لبنان، والعراق، وإيران، وفلسطين، وسوريا، وتركيا. وكان يتمتع بثقة نظرائه العرب والغربيين ويطمح إلى تحسين عمل الـ (DGSE) والتنسيق بين نشاطاته وبين زملائه الدبلوماسيين سابقاً، ولكن أيضاً مع السلطة التنفيذية رغم المساكنة. وزاد من فظاظة عزل جان ـ كلود كوسران وقسم من فريقه يوم 24 تموز سنة 2002 أن رئيس الجمهورية كان قد جدد ثقته به أمام الملأ في الخطاب الذي ألقاه يوم 14 تموز.

كان من الصعب على الدوائر الغربية أن تتصور أن وراء هذا القرار مسائل تتعلق بإعادة النظر في تنظيم داخلي فقط. وراحت التكهنات تتوالى، وتساءل بعضهم عما إذا كان سبب أزمة الجهاز الفرنسي هذه يكمن في فاعليته المفرطة في الشرق الأدنى وفي أفغانستان وباكستان، وخصوصاً في مساهمته الكبرى في مكافحة الارهاب الأصولي، التي كانت لا تروق لمنافسته الـ (DST). فقد كان هناك فرق، وحتى قطيعة مع التوجهات الأميركية «للحرب العالمية على الارهاب»، وكانت الأجوبة الفرنسية تستند إلى تحاليل مختلفة وتعتمد وسائل مبتكرة، لا تتوافق مع النهج الأطلسوي لمكافحة الارهاب، المعتمد في آسيا الوسطى وفي جنوب شرق آسيا وفي إفريقيا، وكانت حتى على طرفي نقيض بعض الأحيان مع خيارات الحكومة الفرنسية. وكانت هذه المقاربة المتعددة الأجهزة والمتآزرة مع النشاط الداخلي لـ (DST) والـ (RG)، تتميز بفاعلية ما وهي قد حمت فرنسا ـ حتى الآن على الأقل ـ من هجمات كثيفة وهائلة.

أدى قرار جاك شيراك هذا، إلى إعادة تشكيل عامة لمجمل إدارة المخابرات الفرنسية: تفكيك مديد للجهاز الخارجي الذي بات نشاطه محصوراً بمهمات هامشية كالتعامل مع قضايا الرهائن (حيث سجل نجاحات، لكن هذا ليس المهمة الأولى لجهاز مثل (DGSE). دمج دائرة «العمل» بعد حين في القوات الخاصة للجيوش. ونقل مكافحة الارهاب إلى الـ (DST) التي هي تقليدياً وثقافياً أكثر تناغماً مع واشنطن. وأخيراً زيادة عسكرة مجمل الجهاز المكلف بمكافحة الارهاب، ما يشبه التحاقاً بالمذهب الأميركي لـ «الحرب الشاملة على الارهاب». يمكن القول والحالة هذه أن الجمهورية تتعمد تنويم أجهزتها الخارجية بينما تقوم جميع الدول الغربية بتعزيز أجهزتها الخارجية لمواجهة تفاقم وتنوع التهديد الارهابي والأزمات الدولية وحالة الانتشار لأسلحة الدمار الشامل.

يجب أن نعود قليلاً إلى الوراء كي ندرك مسببات وعواقب هذه الأزمة.

فإنه منذ وصول جان ـ كلود كوسران إلى رئاسة الجهاز سنة 2000، رأى في إصلاح مديرية «المعلومات» أمراً يفرض نفسه كهدف جوهري. ذلك أن هذه المديرية، المولجة بالبحث وبتحليل المعلومات السياسية والمعلومات الأمنية، وبالتنسيق بين المراكز وبين العملاء في الخارج، إنما هي «قلب المؤسسة الناشط» كما يقول أحد قدماء الجهاز. بين سنتي 1989 و1999، كان على رأس هذا الجهاز الحيوي ميشال لاكاريير «الشرطي الكبير» ذو الفاعلية والتكتم المتماثلين. عمل هذا الرجل سابقاً في الـ (RG) وفي الـ (DST) فكان رجل الظل الاستثنائي الذي جسد الانعطاف الناجح بعد انتهاء الحرب الباردة، وعرف كيف ينشىء بنى وأساليب تستطيع مواجهة الارهاب والجريمة المنظمة والانتشار النووي.

واغتنمت وزارة الخارجية مناسبة إحالته على التقاعد التي تزامنت مع وصول جان ـ كلود كوسران، وكانت تتمنى استعادة الاشراف على هذا القطاع الحيوي في جهاز يعتبر منافساً، فعملت جاهدة لأجل وضع أحد رجالها على رأسه، مفضلة أن يكون هذا أقل استقلالاً من لاكاريير. ووقع الاختيار على

جان ـ بيار بوشون. سبق لبوشون أن عمل في جهاز المعلومات العامة (RG)، وهو «شرطي جيد على الأرض» تسلق السلّم بقوة ذراعه، إلا أنه «كسر سقف قصوره منذ أمد طويل» على حد قول أحد زملائه السابقين في وزارة الداخلية، الذي يضيف: «كانت مديريات الشرطة الوطنية المختلفة تتقاذفه كجمرة ملتهبة، وعندما غادر منصب مدير الـ (RGPP)[2] إلى الـ (DGSE) قوبل الخبر الطيب والضربة التي نزلت بجواسيس أجهزة بولفار مورتييه، باحتساء الشامبانيا».

ما كاد جان ـ بيار بوشون يصل إلى (DGSE) حتى بات يتفجر نشاطاً. وكان يحلو له أن يحمل وشاحه وقبعته كمفوض، ويعرض في مكتبه، كغنيمة، قصاصة جريدة تحمل صورة له على رصيف جادة ترودين في باريس وفي يده مسدس فيما كان يلقي القبض على ناتالي مانيغون زعمية «العمل المباشر»: على الارهابيين من أي صنف كانوا أن يرعووا! وأمام مرآة مآثره السابقة، أخذ يطلب من معاونيه نتائج باريسية و «إعلانية». وفي حقل صدام الثقافات: «ليست الـ (DGSE) مدعوة ولا مجهزة لأجل قمع الجريمة في فرنسا، بل لأجل اتقائها في الخارج» ـ يوضح أحد عملاء مديرية الاستعلامات ـ «وهذا عمل طويل، وشاق، وفيه مجازفة، وهو لا يتلاءم مع الاعلان ولا مع البلاغات الصحفية. ومتى توصلنا إلى معرفة هوية الشبكات الارهابية أو المجرمة وإلى مطاردتها والتسلل إلى داخلها أو تفكيكها، وذلك بالتعاون مع عملاء أو زملاء أجانب في أغلب الأحيان، فلا يجوز طبعاً الاعلان عن ذلك».

كان جان ـ بيار بوشون لا يكتفي بإثارة سخط مرؤوسيه ورؤسائه، بل كانت تأكيداته وجهله للأمور الدولية تحير محدثيه الأجانب. قرر جان ـ كلود كوسران ومدير مكتبه الفريق دومينيك شانتيو في مطلع سنة 2002 أن يقترحا على الحكومة الجديدة التي ستؤلف بعد الانتخاب الرئاسي في الربيع تعيين شخص آخر محله. كان ذلك في بداية الحملة الانتخابية، وكانت رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة متفقتين على عدم تعيين موظفين كبار قبل

---

(2) الاستعلامات العامة في مديرية الشرطة.

الانتخابات. وعرف جان ـ بيار بوشون بأنه سينقل فقال في نفسه أنه خير له أن يكون نقله هذا لأسباب سياسية لا لأسباب تتعلق بالكفاءة. وتمرد في آذار على جان ـ كلود كوسران، رافضاً بصورة خطية أن يطبق التعليمات المتعلقة بسير عمل الجهاز، وباشر القيام بنشاط قوي إلى جانب إعلان ولائه لرئيس الجمهورية، وكان من قبل لا يبدي أي ارتباط سياسي محدد. كان يراهن على انتصار جديد لليمين، فراح يصور نفسه ضحية لمدير يساري، موظفاً كل طاقته في إعادة اعتبار عقب الانتخابات.

أقسم جان ـ كلود كوسران على أنه لن يسمح بتكرار هذا الأمر، وعلى أن يعين مدير الاستعلامات بعد الآن من داخل السلك. وتنبهت للأمر وزارة الداخلية التي لا تقبل بخسارة هذا الموقع داخل المؤسسة المنافسة. وتضاعف القلق حين عرض جان ـ كلود كوسران مرشحين لا غبار عليهما للحلول محل جان ـ بيار بوشون.

كان المرشح الأول أندريه لومير، رئيس التفتيش العام ووسيط الـ (DGSE)، وهو خريج معهد الادارة الوطني، ومدير مدني يحظى بإجماع على تقدير صفاته الانسانية والمهنية، وكان من قبل مدير مكتب مدير عام سابق، ورئيس أركان ومعاوناً لميشال لاكاريير مدة ست سنوات، وقد شغل المركز بالوكالة قبل مجيء جان ـ بيار بوشون. وقد سارع هذا الأخير إلى إبعاد هذا الرجل الممتاز الذي كان يعاون جان ـ كلود كوسران في تطبيق برنامجه التحديثي. كان لا يزال أمام هذا المرشح خمس عشرة سنة من الخدمة فكان ترشيحه منطقياً.

أما المرشَّح الثاني آلان شويه، فهو ذو ثقافة جامعية وأحد الوجوه البارزة في الـ (DGSE) التي تسلق كل درجاتها خلال ثلاثين سنة. إنه خبير بالعمل على الأرض ومحلل من الطراز الأول، ويحمل وسام القيمة العسكرية وصليب المحارب ـ الوسامين الاستثنائيين بالنسبة إلى مدني ـ ووسام السعفات الأكاديمية ـ وهذا نادر جداً عند الجواسيس. وكان هذا خبيراً معترفاً به عالمياً بالعالم العربي والاسلام والارهاب، وصديقاً شخصياً لجان ـ كلود كوسران

الذي استعاده من مهمة في الخارج وعهد إليه بدائرة الاستعلامات الأمنية المكلفة بمكافحة الاجرام والتجسس والارهاب والانتشار النووي. ومع أنه كان يقترب من الاحالة على التقاعد ولا يطمح إلى المركز، فقد كان يمثل خطراً في نظر وزارة الداخلية حيث يُعتبر خطأً أنه المسؤول عن سقوط جان ـ بيار بوشون وعدواً لـ (DST) التي غالباً ما اصطدم بها حول مسائل تتصل بالنهج.

غداة الانتخاب الرئاسي وتأليف حكومة ساركوزي، قررت وزارة الداخلية الاطاحة بالمرشحين. فضاعف مدير شرطة القصر الرئاسي ماسوني ومدير الاستعلامات العامة إيف برتران المرتبطان تقليدياً بجاك شيراك نشاطهما الذهني لوضع خطة هجوم غير جبهوي. فإنه بالنظر إلى صعوبة انتقاد شرعية وكفاءة المرشحين، كان يجب إقناع الرئيس بأنهما يدبران دسيسة سياسة تستهدفه شخصياً في موضوعين: القضايا اللبنانية وقضية اليابان، وأنه حتى لو لم يكن بين هذين الملفين سوى روابط أكثر من واهية، فإن شن حملة صحفية تتخللها مفاجآت، لا بد من أن تحرك مشاعر الرئيس. إن رئيس الـ (RG) يتحلى بموهبة حقيقية في هذا الحقل منذ أمد طويل.

كان المأخذ على المرشح الأول أنه وجه قبل بضع سنوات لوماً ـ كانت تسوغه هذياناته الخرافية ـ إلى برنار كوكار، الضابط الصغير المنتسب إلى حزب التجمع لأجل الجمهورية (RPR) والصديق الحميم لبرنار بونس الشيراكي جداً. بعد أن كان هذا «الضحية المسكينة» موضوعاً على الرف، تم إيقاظه فجأة وطلب منه أن ينظم تقريراً من أربعين صفحة يشرح فيه لرئيس الجمهورية أنه تعرض لاضطهاد لا مبرر له بسبب إنتمائه السياسي، وأنه حتى ولو كان وضعه على الهامش سابقاً لمجيء جان ـ كلود كوسران، فإن مرشحيه الاثنين كانا قد باشرا تحويل الـ (DGSE) إلى خلية سرية تعمل لحساب الحزب الاشتراكي ومهمتها جمع أدلة تثبت فساد أسرة شيراك. وساند دومينيك دوفيلبان هذا الواشي قبل وصول الرسالة، قائلاً للرئيس: «هذا هو الرجل الوحيد في الـ (DGSE) الذي وقف إلى جانبنا يوم كنا في الدرك الأدنى في استطلاعات الرأي».

وكان المأخذ على المرشح الثاني، ألان شوِّيه أنه «حمى» أحد رجاله المكلف بمكافحة الإجرام جيلبير فلام. كان جيلبير فلام قاضياً يسارياً ومتزوجاً بمستشارة في ديوان المحاسبة ومعاونة سابقة لبرتران دولانويه، ومكلفة بمراقبة موازنة بلدية باريس. كان هذا القاضي قد أجرى أبحاثاً سنة 1996 ـ قبل مجيء جان ـ كلود كوسران بأربع سنوات ـ حول فضائح صاحب مصرف ياباني يدعى شويشي أوسادا أودع السجن من جانب سلطات بلاده على أثر الافلاس التزويري لمصرفه طوكيو سووا. كان هذا شخصية معروفة ويدعي وجود علاقات له مع جاك شيراك «تعود إلى أكثر من نصف قرن»، وقد زور حساباته بمبلغ وصل إلى 19 مليار ين (180 مليون يورو) وترك ديناً يفوق المليار يورو.

وفي صيف سنة 2001، وبالتوازي مع التحقيق الاداري الداخلي، كلف الجنرال فيليب روندو من قبل رئاسة الجمهورية بالتحقيق في تصرفات القاضي جيلبير فلام فوضع مذكرة سرية موجهة بصورة حصرية إلى رئيس الجمهورية. لم يتهم الجنرال القاضي بصورة نهائية، بل شرح في مذكرته، مع كل ما يمكن من شروط وتحفظات، أنه كان يمكن للقاضي، خفية عن رؤسائه، لو سنحت له الفرصة ولو أراد، أن يأمر بإجراء تحريات من شأنها مبدئياً أن تكشف الأعمال الخاصة لأسرة شيراك في اليابان. وتخلص المذكرة بصورة فظة إلى التوصية بالاسراع في «تنحية» الشخص المعني ورؤسائه التسلسليين، وبالدرجة الأولى رئيس الـ (DGSE).

توافرت الآن كل عناصر المؤامرة المزدوجة: مؤامرة اشتراكية ومؤامرة شخصية، يراد منها الاساءة إلى سمعة رئيس الجمهورية وأسرته.

وانطلقت الماكنة. وصبت بطانة الرئيس جام غضبها على الـ (DGSE) متهمة إياها بكل الضربات المنحرفة. أفليست هذه وراء قضية فالكون التي سميت «أنغولا غايت»، وضراوة القاضي كوروا الذي يسمم التقارب الضروري مع شارل باسكوا؟ أوليست هي التي أقنعت القاضي فالات بالتنصت على هاتف رجل أعمال مقرب من الرئيس؟ أوليست هي التي قامت بسرقة أحد مكاتب تيليكوم حيث كانت توجد لوائح تنصت أمرت به الرئاسة، إذ أن الفاعلين لم

يعرفوا حتى الآن؟ أوليست هي من وضع رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية في موقف حرج تجاه واشنطن بتشكيكها الجدي بالتأكيدات الأميركية حول أسلحة الدمار الشامل في العراق وروابط صدام حسين بأسامة بن لادن؟ وأخيراً، ألا يمكن أن يعزى إلى جيلبير فلام وزوجته فتح التحقيق حول «نفقات ولائم» شيراك وزوجته في بلدية باريس.

استدعي جان ـ كلود كوسران إلى مكتب الرئيس ،حيث استنكر وكذب كل الاتهامات ودافع عن مؤسسته. لكنه بموقفه هذا أدان نفسه. ليس يوجد شيء من الصحة إذن في كل ما حاكته بطانة الرئيس منذ أشهر حول «تآمر الأجهزة»؟ «إذا أنكر جان ـ كلود كوسران كل شيء جملة وتفصيلاً فهذا يعني أنه مذنب وأنه شريك في المؤامرة أو أنه يحاول التستر على مرؤوسيه» ـ كما قال أحد العارفين بدواخل المؤسسة ـ «ومع الاحترام والاعجاب اللذين يكنهما له الرئيس، فإنه اختار هذه الامكانية الأخيرة وما يترتب عليها». وفي 24 تموز سنة 2002، عرف جان ـ كلود كوسران عن طريق الصحافة حين كان يقوم بمهمة في إفريقيا بتكليف من الرئيس، أنه أعفي من مهامه وأن شخصاً آخر عين مكانه هو الدبلوماسي بيار بروشان الذي كان سفيراً في البرتغال وهو شقيق رئيس بلدية مدينة **كان** المنتمي إلى حزب الرئيس والمخلص لجاك شيراك؛ وكلف المدير الجديد ـ في ظل ذروة الأزمة الأميركية ـ العراقية ـ بتصفية «المتآمرين» وإعادة الـ (DGSE) إلى المياه التي لا يجوز أن تحدث أمواجاً بعد الآن.

وعين جان ـ كلود كوسران بالاتفاق مع دومينيك دو فيلبان سفيراً في القاهرة. واستعاد وزير العدل دومينيك بيربان القاضي جيلبير فلام الذي أعيد إلى وزارة العدل وعين نائباً عاماً في نانتير. أما ألان شوِّيه فقد وضع في إجازة مديدة بانتظار بلوغه سن التقاعد. وأما الفريق شانتيو، مدير مكتب كوسران، فقد أوعز إليه بأن «يطلب إحالته على التقاعد»، بعد فترة دامت بضعة أشهر تحاشياً للاصطدام بالمؤسسة العسكرية.

وعملاً بنظام الأجهزة الخاصة الفرنسية، كان لا يحق لهؤلاء أن يقدموا

أية مراجعة نظامية أو إدارية أو قضائية، وأن لا يدلوا بأي تصريح علني، في إطار السر الدفاعي وواجب التكتم. وظل جان ـ كلود كوسران بعد إزاحته يطالب بمعرفة ما أُخذ بالضبط على مؤسسته السابقة، ويطالب، نظراً لتعذر المراجعة القضائية والتحقيق البرلماني، بتأليف هيئة تحكيم فخرية لإلقاء الضوء على المكيدة التي أدت إلى قطع رأس الأجهزة السرية الفرنسية، لكن بلا جدوى.

ظن الرئيس أن مسألة الجهاز الخارجي قد سويت، لكنها عادت فظهرت مجدداً وفجأة مع قضية كليرستريم[3]. قام القاضيان اللذان كلفا بالتحقيق في هذه القضية، جان ـ ماري دوي وهنري بونس، بعدة أعمال تفتيش في مقر شركة صناعة الأسلحة (EADS) والأمانة العامة للدفاع الوطني (SGDN) ومقر الـ (DGSE) وفي منزل الجنرال فيليب روندو وفي المكتب السابق للجنرال في وزارة الدفاع. وأبديا اهتماماً خاصاً بمحفوظات «القضية اليابانية».

ابتدأت هذه القضية في مطلع التسعينات ولم يلق عليها الضوء إلا في صيف 2006. فيا له من سر دولتي حسن الكتمان!

قال فيليب روندو في شهادته أمام قاضيي التحقيق إنه استدعي إلى قصر الإيليزيه في 13 أيلول 2001 من جانب جاك شيراك والأمين العام للرئاسة الذي كان آنذاك دومينيك دو فيلبان، اللذين طلبا منه «كشف خيوط» القضية اليابانية. وتحدث الجنرال أمام القاضيين في 28 آذار 2006 عن وثائق صادرة عن الـ (DGSE) تؤكد أن رئيس الدولة تلقى مبلغ 300 مليون فرنك على حساب في اليابان، وقال «ذكر في الوثائق التي ضبطتموها في منزلي أن هذا

(3) في نيسان 2004، تلقى القاضي فان ريومبيك رسائل مغفلة وتسجيلات صوتية تتهم شخصيات مختلفة ـ بينها وزير الداخلية نيكولا ساركوزي ـ بامتلاك حسابات سرية في غرفة المقاصة في لوكسمبورغ كليرستريم. وثبت للقاضي أن اللوائح مزورة. كان ساركوزي على يقين من أن هذه القضية كان لا يمن تلفيقها دون موافقة دومينيك دو فيلبان، الذي كان وزيراً للخارجية آنذاك.

الحساب فتح في «طوكيو سووا بنك» ووضع فيه مبلغ قدرته دوائر الـ (DGSE) بـ 300 مليون فرنك. وحسب علمي، أن هذا الحساب فتح سنة 1992».

تقول بعض المصادر المأذونة إن «رسالة» رقمية جاءت من رئيس مكتب الـ (DGSE) في اليابان إلى مؤسسته في باريس سنة 1997 تتحدث عن وجود حساب مصرفي شخصي لرئيس الجمهورية. أتلفت هذه الرسالة بالتأكيد، لكنها ظلت مسجلة مع تاريخ صدورها ورقمها وموضوعها، وهذه كلها عناصر تسمح بإثبات أن الرسالة المذكورة كانت تتضمن ملاحظة تؤكد وجود الحساب المذكور، وهوية صاحبه وقيمة رصيده. وبالرغم من تكذيب قاطع صدر عن رئيس الجمهورية بتاريخ 9 أيار 2006 ويجزم بأن جاك شيراك «لم يكن له حساب قط في طوكيو سووا بنك»، فإن عدة موظفين سابقين في الـ (DGSE) يؤكدون الخبر. وإن وجود مؤسسة تدعى «نيبون فاوندايشن» يعمل فيها أشخاص مقربون من جاك شيراك يضفي صدقية على وجود الحساب. وبالفعل فإنه بواسطة هذه المؤسسة كانت تجري مختلف التحركات التي تغذي الحساب الرئاسي المفتوح في شويشي أو سادا «تابي الياباني».

وكشفت صحيفة «لو كانار أنشينيه» بتاريخ 7 حزيران 2006 ما يلي: «في طوكيو، خلال كانون الأول 2004، تحدثت شركة مشهورة للدراسات المالية تدعى «آناليتيك اليابان» عن حساب لجاك شيراك في «طوكيو سووا بنك» وذلك في تقرير سري وضع لحساب مؤسسة أوروبية [...]. وفي تصريح خطي في آخر التقرير، كما هي الحال في كل شخص تطرح عليه أسئلة، يذكر المصرفي (واضع التقرير) بالترتيبات المالية المشبوهة عند «طوكيو سووا بنك»، ويضيف، مستشهداً بأقوال أحد المسؤولين في هذا المصرف، بأنه «ضالع في رشوات السوق العقارية الباريسية» ويشكل ملجأ أميناً لحسابات شخص يدعى جاك شيراك». وتختم الصحيفة مقالها بالتساؤل: «هل في الأمر شخص آخر يحمل اسم الرئيس؟». إن حساب شيراك هذا الذي تعرفه الـ (DGSE) جيداً كما تعرفه خلية قصر الايليزية لدى سفارة فرنسا في اليابان، يعود بنا بعناد إلى «طوكيو سووا بنك» وصاحبه السيء الصيت.

كان شويشي أوسادا قد عُين قنصلاً فخرياً لفرنسا، ومنح وسام جوقة الشرف سنة 1994 ووسام ضابط سنة 1997، وتصدرت أخباره صفحات جريدة «شوكان جانداي» المتخصصة بالأخبار المثيرة، التي كتبت في تشرين الأول 1999 مقالاً بعنوان: «المصرف الفضائحي الذي قدم نجمة صغيرة إلى الرئيس الفرنسي» تحدثت فيه الصحيفة عن وجود ممثلة شابة تستقبل جاك شيراك ـ الذي كان آنذاك رئيساً لبلدية باريس ـ في فندق فخم في جزيرة أواهيما، يملكه المصرفي. نظمت هذه الاقامة في إطار تسليم جائزة. كان جاك شيراك عضواً في لجنة التحكيم، وكان تحت تصرفه، أسوة بجميع زملائه وبريمون بار من قبله، مبلغ 100000 دولار مخصص لنفقاته الصغيرة. ونشرت صور كثيرة لجاك شيراك بصحبة المصرفي «ياكوزا» في الصحف اليابانية، وكانت تتردد في أروقة السفارة الفرنسية في طوكيو جميع أنواع الشائعات حول تواطؤ الرجلين. وكان شويشي أوسادا يدعي آنذاك أنه يوظف مليار دولار في فرنسا، وكما هو الأمر دائماً في مثل هذه الحالات، توجهت الـ (DATAR) إلى (DGSE) طالبة منها التثبت من مصدر الأموال ومن شرعيتها.

كان ألان جوبيه في حينه رئيساً للوزراء فنبه دومينيك دوفيلبان إلى هذا الملف طالباً أن تقوم الأجهزة بالاستقصاءات اللازمة لأجل «حماية» جاك شيراك. وقدمت الـ (DGSE) من خلال مذكرتين سنتي 1996 و1997، كما في آخر سنة 2001، إلى السلطة التنفيذية، تقريراً أتاح لهذه أن تعاين أن أبحاث الجهاز استهدفت ياكوزا وليس أعمال الرئيس الخاصة في اليابان. ومع ذلك، ورغم حماية القاضي جيلبير فلام من جانب ألان شوّيه الذي رفض إدانته بلا أدلة، ظلت الحملات تتوالى على القاضي من كل صوب. ويقول أحد زملائه إن «صورته مثالية لتأسيس مؤامرة سياسية مزعومة، وأنه كبش محرقة ممتاز في نظر ملفقي هذه الدسيسة. الحقيقة أبسط من هذا: لقد عثر على حساب الرئيس في سياق أبحاث أكثر اتساعاً. لم يلفق أي شيء لغاية ما ضد الرئيس كما يزعمون، بل الأمر عكس ذلك. لم يكن هناك مؤامرة سياسية أو تركيبة. واعتبر الجهاز أنه إذا كان ممكناً لنا أن نجد هذه المعلومة، فهذا ممكن لآخرين أيضاً.

لذا كان من المهم أن تُنقل وأن تبلغ إلى من يعنيهم الأمر بغية اتخاذ التدابير الضرورية وحماية الرئيس».

ختم الجنرال روندو شهادته أمام القاضيين مزكياً عمل الجهاز إذ أنه قال: «على هذا الاساس، اعتبرت أن عمل السيد جيلبير فلام كان يندرج في الاطار الطبيعي لصلاحياته لدى الـ DGSE». وإذا كانت هذه استخلاصاته التي أبلغت في حينه إلى قصر الايليزية، وهي استخلاصات متطابقة مع مختلف التحقيقات الادارية التي أجريت داخل الجهاز، فيكون وراء قطع رأس هذا الجهاز أسباب أخرى».

هكذا كانت باختصار كل «قضية اليابان»، حكاية ملفقة، فكانت إحدى الذرائع لعزل جان ـ كلود كوسران وتحطيم الأجهزة السرية الفرنسية. هذا مع أنه لم يرشح شيء عنها قبل وإبان الانتخابات الرئاسية والنيابية. فمن تراهم كانوا أولئك المتآمرون المخيفون الذين اتهموا بتلفيق ملفات ضد الرئيس بغية إنزال ضربات حاسمة به خلال الحملة وامتنعوا عن استغلالها في اللحظة المناسبة؟ ولماذا أضاف مثيرو قضية كليرستريم سنة 2004، أي بعد مرور سنتين على «المؤامرتين» المفترضتين اللبنانية واليابانية على الرئيس، أسماء جان ـ جاك مارتيني وألان شوِّيه وجيلبير فلام إلى اللوائح المزورة التي أرسلت إلى القاضي فان ريو مبيك؟ ولماذا ألقى هؤلاء على قارعة الطريق بهويات رجال من الـ (DGSE) في إطار قضية تصفية حسابات داخل حزب الأكثرية الرئاسية؟ وهل سيتمكن القضاة من توضيح هذه المسائل المختلفة؟ على أي حال، قوبل كل هذا بالابتهاج في أوساط المحافظين الجدد الأميركيين وحلفائهم البريطانيين والايطاليين. وأطلقت صحافة روبرت موردوك في الولايات المتحدة وفي بريطانيا، وصحافة برلوسكوني في إيطاليا لشماتتها العنان فقالت «إن الأجهزة الفرنسية نفسها، هذه التي شككت بالصوابية العملانية للصليبية الغربية ضد «محور الشر»، والتي انتقدت التأكيدات الأميركية حول أسلحة الدمار الشامل العراقية والروابط بين بغداد والارهابيين، لم تتآمر على رئيس بلادها وحسب،

بل إنها تورطت في قصص مالية مشبوهة لا بد أن يكون لها أساس من الصحة لأن أحداً لا يفهمها. . .

كان بين يدي الـ (DGSE) يوم إزاحة جان ـ كلود كوسران ثلاثة ملفات ضخمة: تخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل؛ وخطة تنسيق لمكافحة الارهاب في مجمل الغرب وإفريقيا الساحلية؛ وخطة بحث تتعلق بمزاعم وجود أسلحة دمار شامل في العراق. وكانت النتيجة: توجه الليبيون في آخر الأمر إلى (M16) البريطانية؛ وأخذت الأجهزة السرية الأميركية على عاتقها تنسيق مكافحة الارهاب في إفريقيا، واستقرت نهائياً في هذا الجزء من العالم؛ أما العراق، فمعلوم ما جرى بشأنه.

كان الجنرال ديغول قد نعت قضية بن بركة بـ «الرخيصة والدنيئة». ومع بروز قضية كليرستريم، عادت الشياطين القديمة إلى العمل. وبعد الاضرار التي لحقت بصدقية أجهزة الدولة الفرنسية وببعثاتها الخارجية «تطرح الآن مسألة معرفة كيفية الخروج من الوضع على المستوى الأعلى» كما قال مسؤول في الـ (DGSE)، «وبصورة أدق، مسألة تصور كيف سيتمكن رئيس الجمخهورية المقبل من إشراك البرلمان والجامعة في الأمر. وبمعنى آخر، كيف سيكون مستقبل الأجهزة؟ هل ستخضع نشاطاتها لرقابة البرلمان، كما هي الحال في معظم الدول الديموقراطية؟ هل يمكن لتعليم عال متخصص أن يسمح بإزالة الغموض، إن لم نقل بـ «إسباغ الموضوعية» على عمل رجال المخابرات، كما هي الحال في معظم الدول الديموقراطية؟» إن التخلص نهائياً من «المخبرين السريين» ومن «السمكرية»، كما من الدبلوماسية الغامضة بات أمراً في منتهى الضرورة لوضع جهاز الاستخبارات الفرنسية على قدميه مجدداً كي يتمكن من أداء مهماته العليا، ومن بينها مكافحة الارهاب.

إن الكتاب الأبيض الصادر عن الحكومة حول الأمن الداخلي في وجه الارهاب، والذي نشر في 27 آذار 2006، وكان ثمرة عمل استغرق عدة أشهر قام به موظفون كبار، وقضاة، وصحفيون، ومحترفون في الاستعلامات،

وجامعيون، كان يراد له أن يعرض مستجدات التهديدات الارهابية التي يجب أن تحوز بلادنا وسائل الرد عليها.

هنا أيضاً، وكما في كل الملفات المتصلة بالشرق الأدنى، نعاين انسياقاً سياسياً ومذهبياً مع المقاربة والطرائق الأميركية يزرع الارتباك أحياناً في الأجوبة على الأسئلة المطروحة. وهذه الخطيئة الأصلية تبرز في الممارسة منذ المقدمة التي جاء فيها: «إن الارهاب الذي نواجهه اليوم هو وريث اعتداءات 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة، التي أودت بحياة 3000 ضحية. فلهذا التهديد يجب نعد العدة إذا أردنا حماية مواطنينا».

إن فرنسا، مع الأسف، قد واجـهت الارهاب قبل أن تحصل اعتداءات 11 أيلـول 2001. فـإن اعـتـداءات نـيـويـورك وواشـنـطـن، الـتـي وصـفـت خـطـأً بـ «الارهاب الأعظم»[4] لم تكن بداية سلسلة تهديد من نوع جديد، وإنما هي تسجل مآل طور جديد في صعود قوة الأصولية الاسلامية السنية كان قد ابتدأ مع بداية التسعينات غداة حرب العراق الأولى، حين قررت الولايات المتحدة أن تمركز بصورة مديدة نحو 3500 جندي في العربية السعودية، قرب الأماكن المقدسة الاسلامية. فقد غذى هذا القرار الاستراتيجي شعوراً بالاستياء لأن العالم العربي ـ الاسلامي اعتبر «عودة الصليبيين» هذه إهانة جديدة. وتجسدت هذه النقمة عسكرياً بين مجاهدي أفغانستان الذين «أمسوا عاطلين تقنياً عن

---

(4) قياساً على مفهوم «الدولة العظمى» الذي جاء به أوبير فيدرين للدلالة على أعلوية الولايات المتحدة في حقول الاقتصاد والحرب والثقافة، لكن فكرة الارهاب الأعظم تحتمل عدة التباسات. فهي تفيد ضمنياً أن 11 أيلول يشكل «قطيعة» ويدشن إرهاباً من نوع جديد، أو نوعاً من التهديد الأعظم، بينما هو أقرب إلى أن يكون استعمالاً أعظم لوسائل الإعلام، لا سيما وأن الهجمات استهدفت الرموز الاقتصادية والعسكرية للدولة الأولى في العالم. على أي حال، إنه إحلال للنتيجة محل السبب: التصوير الأعظم للخطر لا يعني أي تبدل في طبيعته الحقيقية. وانسياقاً مع هذه الالتباسات، تطورت سيناريوات بعضها أشد رهبة من بعض، كالارهاب النووي، والكيميائي، والجرثومي. حتى لو سلمنا بأخذ كل الاحتمالات في الاعتبار، فلا يجوز أن نجعل منها قدراً محتوماً.

العمل» على أثر انسحاب الجيش السوفياتي. وإذا كان «الكتاب الأبيض» يركز الانتباه عن حق على «الأزمات الاقليمية المتزايدة الحدة، وعلى الموروث التاريخي، وحالات الجمود السياسي التي لا تنتهي، وعلى الأهداف المرتبطة بالموارد النفطية» فإنه يمر مرور الكرام على مسائل أخرى، رغم كونها مركزية، ومن هذه مثلاً: هل الارهاب المعاصر تجلٍّ ملازم عضوياً للعولمة التجارية والمالية، أم أنه يعبر عن رفض قاطع لها؟

ويقوم الكتاب الأبيض بإحصاء تفصيلي ولكن شكلي لأدوات مكافحة الارهاب، فينوه بضرورة «تعزيز طاقات أجهزة الاستعلام والأمن» دون أن يأتي بأي جواب حسي على هذه التوصية الممتازة. فلقد رأينا لتونا، على عكس ذلك، أن فرنسا تفكك بنى أثبتت كفاءتها على نطاق واسع. والأمر كذلك في الحقلين الداخلي والخارجي: المسائل معروضة بالتفصيل، والأجوبة في بداياتها بالكاد[5].

بالنظر إلى الظروف التي أحاطت بقطع رأس الأجهزة الخارجية الفرنسية، فإن مسألة تأطير وتنسيق مكافحة الارهاب لا تزال مطروحة. أو لم يحن الوقت لإنشاء بنية متكاملة من نوع «مجلس أمن وطني» يضمن تنسيقاً عملانياً آخر، أكثر متانة وفاعلية من إطار مشترك شكلي بين الوزارات؟ أفلا يجب، على الصعيد الدولي، مقاومة النمو البطيء لكن الأكيد، لأساليب تعاون مسرفة في الخلل، حيث تطلب الولايات المتحدة الكثير وتعطي القليل، وحيث توجه المنظورات المتعددة الأطراف تبعاً لمصالحها الوطنية الصرف، وحيث

---

(5) من ندوة طاولة مستديرة ضمت ريمي بوترا (مدير عام سابق لـ DST) ولويس كابريولي (مسؤول سابق عن مكافحة الارهاب الدولي في الـ DST) وألان شوِّيه (رئيس سابق لدائرة الاستعلام والأمن في (DGSE) وميشال دوباك (قاض، رئيس دائرة مكافحة الارهاب لدى النيابة العامة في باريس) ورينيه ـ جورج كيري (رئيس سابق لوحدة تنسيق مكافحة الارهاب UCLAT، واسطفان بيرتوميه (ضابط شرطة، عمل سابقاً في الـ DST وفي المديرية الوطنية لمكافحة الارهاب DNAT) حول الكتاب الأبيض، وأعربت عن عدد من الانتقادات والملاحظات الهامة ـ **الدفاع** أيار ـ حزيران 2006.

الأوروبيون يدفعون وأميركا تجني؟ ومع أن الكتاب الأبيض ينبذ شرك «حرب الحضارات» وفكرة «الحرب على الارهاب»، فإنه يتضمن عدة انزلاقات ليست دلالية فقط، وتترك الباب مفتوحاً أمام عسكرة الرد ـ مع أن فرنسا تعلن رفضها لذلك ـ وتقبل بعض الخيارات الأميركية في حقل الاستراتيجيا، ومنها «تقوية» الدول الهزيلة وإعادة بناء الدول «المفلسة». وفي حقول الأمن الدولي الجديدة هذه تظهر أمامنا أكثر فأكثر منظمة حلف الأطلسي على حساب منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، دون أن يرى الكتاب الأبيض في هذا كبير خطر.

ويوضح الكتاب الأبيض، في جزئه الأخير، تحت فقرة «عدم استبعاد أي رد»: «إن فرنسا ستعتبر الدول التي تدبر الأعمال الارهابية بواسطة أجهزتها أو عن طريق مجموعات سرية، مسؤولة قدر مسؤولية منفذي هذه الأعمال [. . .]. وكما نوه رئيس الجمهورية عقب اعتداءات 11 أيلول 2001، وكما أعاد التذكير بذلك في خطابه الذي ألقاه في جزيرة لونغ يوم 19 كانون الأول 2006، فإن الردع النووي «ليس معداً لردع إرهابيين متعصبين. ومع ذلك، فإن قادة الدول الذين قد يلجأون إلى أساليب إرهابية ضدنا، والذين قد يفكرون باستعمال أسلحة دمار شامل، عليهم أن يفهموا أنهم يتعرضون لرد حازم ومناسب من جانبنا. وقد يكون هذا الرد تقليدياً، كما قد يكون من طبيعة أخرى»[(6)].

ألقي هذا الخطاب في أجواء استئناف إيران تخصيب الأورانيوم، فأفسح المجال أمام تأويلات ذات مغزى. وحتى ولو كان قد أعد منذ وقت طويل، كان لا بد من أن يفسر بالارتباط مع الملف الايراني. وهو كان يرتكز حرفياً على ثلاثة أمور: التذكير بطبيعة مفهوم الردع وأهدافه؛ التذكير بشرعية هذا الخيار، فيما أن الارهاب يعتبر خطراً رئيسياً وأن التضحيات الملحوظة في الموازنة لأجل الردع تغدو بديهية أكثر فأكثر؛ أخيراً، توضيح المذهب الفرنسي،

---

(6) من خطاب لرئيس الجمهورية، لدى تفقده القوات الجوية والمحيطية الاستراتيجية، في لانديفيزيو ـ جزيرة لونغ (فينيستير) يوم 19 كانون الثاني 2006.

الذي يعتبر بعضهم أنه لم يعد متلائماً مع الوضع الاستراتيجي القائم بعد الحرب الباردة.

توجهات فرنسا حول هذه النقاط لم تتغير. والردع لا يزال مستمراً في التوجه ضد كل شكل من أشكال الاعتداء «على مصالحنا الحيوية» هذه التي لا تتعلق فقط بأرض الوطن والتي يبقى تقديرها من صلاحية رئيس الجمهورية. ويظن برونو تيرتريه، الباحث الرئيسي في مؤسسة البحث الاستراتيجي (FRS) أنه «إذا كان هناك ميدان لا يتعارض فيه موقف فرنسا جذرياً مع موقف الولايات المتحدة، فهو ميدان السياسة النووية. وأكثر ما يمكننا ملاحظته هنا هو أن النووي يحتل في سياسة فرنسا الدفاعية موقفاً محورياً أكثر منه في سياسة الولايات المتحدة الدفاعية. وعلى عكس ما يظن بعض المحللين، فإن أميركا جورج بوش ضيقت موقع السلاح النووي في استراتجيتها العسكرية ولم تعد تعتبره وسيلة الردع الستراتيجي الوحيدة عندها»[7].

هل سيصمد هذا الرأي أمام تطور أزمة الانتشار الايرانية، بما في ذلك سيناريوات الردود العسكرية الأميركية التي تتحدث عنها الصحافة، والتي تلحظ إمكان استعمال عبوات نووية مصغرة في إطار قصف المواقع النووية الايرانية؟

مهما يكن من أمر، فإن الالتباسات التي أعقبت خطاب الرئيس، والقائلة بأن جاك شيراك قد لا يستبعد اللجوء إلى السلاح النووي للرد على الارهاب، استقبلت بإيجابية، إن لم يكن بترحيب، في الادارة الأميركية وفي الصحافة الأميركية. ويمكن أن نوجز فحوى التعليقات فيما وراء الأطلسي بما يلي: فهم الفرنسيون أخيراً أهمية التهديد، وعلى الارهابيين أن يحسنوا سلوكهم. وحتى خبراء «راند كوربوريشن» مركز البحث المرتبط بالبنتاغون، تبنوا هذا الموقف فأثنوا علناً على «التقدم الفرنسي في فهم الخطر الارهابي وفي تكييف الردود».

ومما يزيد من القلق الناجم عن هذه المسألة أننا لا نلاحظ أي تقدم يذكر في ملف «أوربة» الردع، لكون مصالح الاتحاد، الذي توسع حتى بلغ خمساً

---

(7) من حديث مع المؤلف بتاريخ 20 نيسان 2006.

وعشرين دولة وسيبلغ الثلاثين دولة عما قريب، هي متناقضة جداً. ففي مسائل الدفاع، يعتمد معظم الأعضاء الجدد على حلف الأطلسي. ولعل إجراء نقاش مفتوح حول الردع يمكن أن يحملها على تحسين نظرتها إلى تقدم أوروبا في ميدان الدفاع والأمن. ويحق لنا حتى أن نتساءل لماذا لا يؤخذ هذا التقدم في الاعتبار كواحد من المقاييس الالزامية لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي؟

يعود بنا آخر موقف شجاع للكتاب الأبيض إلى قطع رأس الأجهزة الفرنسية، وهنا إلى مسألة تخصصية جداً هي مسألة مكافحة تمويل الارهاب: اختصاص فرنسي قديم جرى تحطيم أفعل أدواته سنة 2002 أيضاً. التحليل هنا لا ينقصه الصواب: «تمويل الارهاب أمر شديد الحدة في «أراضي الجهاد». فالكفاح شبه العسكري، في هذه المناطق، وما يفترضه (شراء أسلحة وذخائر، نقل المقاتلين ودعمهم، وحتى دعم عائلاتهم) أمور تكلف غالياً جداً. وعلى غرار المعدات الضرورية للاعتداءات، فإن الاستعانة بـ «إرهابيين متفرغين» هي التي تكلف نفقات هامة. إنه يفترض تمويلاً منظماً يتغذى من مصدرين رئيسيين. الأول هو الاستيلاء على قسم من عائدات النفط، خصوصاً في الخليج العربي ـ الفارسي. والثاني يأتي من شبكات جمع الأموال المنتشرة في البلدان الغربية. ويقوم بعض الائمة باقتطاع قسم من الزكاة التي يؤديها المؤمنون».

هذا صحيح، غير أنه يجب الالتفات أيضاً إلى الجنات الضريبية والساحات الخارجية كي نفهم كيف تعمل وكيف تتكاثر شبكات هذا التمويل. والواقع أنه باقتفاء أثر المال يمكن أن نأمل يوماً بمراقبة دولارات الارهاب.

الفصل الثاني عشر

صعوبات تعقب دولارات الارهاب

بينما تغرق الدول في التردد، وتضيع في المسائل الاجرائية، يتصرف الارهابيون والمجرمون بسرعة. وإذا ما تعرض مصرف ما أو ساحة خارجية ما للشبهة فسرعان ما يستعاض عنهما. إن تعقب دولارات الارهاب هو في أغلب الأحيان عمل في منتهى الصعوبة بالنسبة إلى الدول والمنظمات الدولية، إذ أنه يستلزم التدخل في أراض غير خاضعة لرقابة، وفي قطاعات «رمادية» أو خارجة عن نطاق عمل القانون. كما أنه عمل يقوم على مصارعة فاعلين خطرين، واسعي المخيلة، جيدي التجهيز، ولا يعرفون التعب. إن مكافحة تمويل الارهاب تصطدم بهذه المعيقات الكبرى.

هذه عقبة تتصل بعلم المعرفة. قال غاستون باشلار: «عندما نبحث عن الشروط النفسية لتقدم العلم، سرعان ما نصل إلى الاقتناع بأن طرح مسألة المعرفة العلمية يجب أن يكون بصيغة عقبات [...] رغم ارتدائها مظهراً إعلامياً عالمياً. الأمل ليس حديث العهد بتاتاً حين يداني الثقافة العلمية، بل إنه مسن جداً، لأن عمره من عمر أحكامه المسبقة. اكتساب العلم يعني تجدد الشباب روحياً، وقبول تحوّل مباغت يجب أن يناقض الماضي»[1]. إن اعتداءات 11 أيلول 2001 لم تحدث قطيعة حقيقية لا في تاريخ الارهاب

(1) غاستون باشلار، تكوين الفكر العلمي، المنشورات الجامعية الفرنسية، 1938.

ومكافحته، ولا على صعيد الردود العملانية، ولا في استئصال «عصب الحرب» الذي يشير إليه الخبراء بعبارة تمويل الارهاب، وذلك بالرغم من الترويج الاعلامي العالمي لها. وإذا دلت الردود السريعة على انفعال يمكن فهمه، إن لم يكن مشاطرته عالمياً له، فإنها لم تأتِ بجديد على صعيد الرؤية والتحليل، ولا على صعيد تصنيف التهديدات. إن هذه الاعتداءات التي وصفت على سبيل المبالغة بالإرهاب الأعظم لأنها استهدفت الدولة العظمى، قد تسببت مع ذلك بالقيام ببضع خطوات هامة في حقل القانون الدولي. فإن مجلس الأمن قد أهاب بالأسرة الدولية، في قراره رقم 1368 الصادر بتاريخ 12 أيلول 2001، أن تضاعف جهودها لتدارك الأعمال الارهابية والقضاء عليها؛ ثم تبنى، بقراره رقم 1373 الصادر بتاريخ 28 أيلول، عدداً من التدابير المضادة للارهاب دون أن يعطي أي توضيح لما يسمى «الارهاب» ولا لأسباب هذه الظاهرة؛ هذا كما أن مختلف محاولات وضع «تعريف شامل» للارهاب باءت بالفشل في الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي انعقدت في أيلول 2005.

اتخذ مجلس الأمن، في نطاق الفصل السابع من شرعة منظمة الأمم المتحدة، من خلال القرارين المذكورين، عدة مقررات ملزمة لجميع الدول الأعضاء تطبيقاً للمادة 25، فطلب منها مثلاً أن تطبق عدة موجبات مدرجة في اتفاقية سنة 1999 لأجل قمع تمويل الارهاب، لم تكن دخلت حيز التنفيذ بعد. إن مجلس الأمن، بتصرفه هذا يجعل من نفسه مشرعاً دولياً. كما أنه، بإنشائه لجنة مولجة بمكافحة الارهاب، يريد الاشراف على تطبيق هذين القرارين؛ وهو قد لجأ إلى التوسع في تفسير مهمته، فلم يكتف بإعطاء نفسه صلاحية حفظ النظام العام، بل ذهب إلى إعطاء نفسه سلطة معيارية في خدمة السلام والأمن الدوليين.

وأحدث هذا الدفع بعض النشاط المحموم في الدول التي تعتبر نفسها معنية مباشرة بالتهديدات الارهابية، أو التي تريد إعلان تضامنها مع الولايات المتحدة في «الحرب الشاملة على الارهاب». وهكذا تألف عدد من اللجان المحلية المكلفة بمكافحة الارهاب، وعدد من الهيئات المتخصصة في مكافحة

تمويله، وحظيت بترويج إعلامي واسع، دون أن يصل بها الأمر إلى تعاون حقيقي متعدد الأطراف.

بعد مرور خمس سنوات على اعتداءات نيويورك وواشنطن، لا تزال حصيلة الحرب على الارهاب في منتهى التباين. فعلى الصعيد المالي، جُمد نحو ألف حساب و120 مليون دولار فقط، بينها 30 في الولايات المتحدة، وهذا لا يعني الكثير. ويتردد حتى قضاة مكافحة الارهاب، أمام القيام بملاحقات على الجبهة المالية، لعلمهم مسبقاً بقلة حظها في الوصول إلى شيء بسبب السرية المصرفية وعدم شفافية الساحات الخارجية الكثيرة التي تحمي تبييض المال وتسويده. وأمام صعوبات مكافحة تمويل الارهاب «على المستوى العالي»، لجأت السلطات العامة إلى أجوبة أكثر تواضعاً، مفضلة تعقب التمويل «على المستوى الواطىء» كأعمال التهريب المحلية والجرائم الصغيرة، كتلك التي سمحت بتنظيم الاعتداءات المحلية في فرنسا سنة 1995، وفي مدريد سنة 2003، وفي لندن سنة 2005.

يقدر أن إنجاز اعتداءات 11 أيلول 2001 لم تتجاوز كلفته نصف مليون دولار، وأن الاعتداء على السفارة الأميركية في كل من نيروبي (كينيا) ودار السلام (تانزانيا) سنة 1998 لم يكلف أكثر من 50000 دولار، كما أن تكاليف المراحل العملانية لاعتداءات جربه، وعدن، وبالي سنة 2002 قدرت بـ 20.000 و10.000 و64.000 دولار. في الحقيقة، إن كلفة المرحلة العملانية المباشرة لاعتداء إرهابي هي أدنى من كلفة المرحلة الاعدادية وإدارتها اللاحقة. وقد تبين أن كلفة العمليات بحد ذاتها متواضعة نسبياً في معظم الحالات.

أما المرحلة الاعدادية فكلفتها أغلى، وهي تشمل التجنيد، والتنشئة والتدريب للأشخاص الذين سيقومون بالتنفيذ، وكذلك إنشاء بنى الايواء والشبكات الكامنة وتدابير العمل السري الملازم للإعداد وللانتقال إلى التنفيذ. والمرحلة التالية تشمل مختلف وجوه ما يمكن تسميته بـ «الخدمة بعد البيع»: حماية الفرار وإخراج المنفذين في العمليات غير الانتحارية، وتعويض العائلات والأقارب في العمليات الانتحارية أو تلك التي تفشل، وأخيراً حماية وإعالة

المنظمات. وفي جميع الأحوال، إن مسألة تمويل الأصولية السنية أوسع نطاقاً بكثير من تمويل الارهاب بحد ذاته، وغالباً ما يكون هذا امتداداً لتلك أو أحد وجوهها.

تألفت بعد اعتداءات 11 أيلول 2001 هيئة تمثل عائلات الضحايا للعمل على «ضرب قواعد الارهاب». يتهم محامو هذه الهيئة مختلف أعضاء الأسرة الملكية السعودية، ومصارف إسلامية كبيرة، وشركات دولية، ومنظمات غير حكومية، بالضلوع بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل حركة بن لادن. ويتركز التحقيق على خصائص ثروة الملياردير السعودي، كما على آليات تمويل الأصولية السنية باعتبارها حركة سياسية عابرة للقارات. وبالاضافة إلى تقديمات خاصة من أفراد متبرعين، ومن شركات نفطية كبيرة ومن متعهدي البناء والأشغال العامة، فإن الأموال الأهم تأتي من جباية وإدارة وتوزيع الزكاة التي يجب على كل مسلم أن يؤديها. وقد اشتبهت الادارة الأميركية بثماني مؤسسات مالية وخيرية، لكنها لم تصل إلى الفعاليات المصرفية والمسالك الدولية التي تدعمها.

لقد توطد ظهور قطاع مصرفي إسلامي بشكل ملحوظ منذ بداية الثمانينات. وهناك أسباب ثلاثة تفسر هذه الظاهرة.

السبب الأول مرتبط بالصدمات النفطية المتعاقبة وبالتضخم الكبير لعائدات البلدان المنتجة، وخصوصاً بلدان الخليج. فقد أدركت هذه البلدان بسرعة مدى الفائدة التي تستطيع أن تجنيها من حيازة أدوات مصرفية خاصة بها، رافعة عائداتها المالية وتوظيفاتها إلى المستوى الأمثل، ومنها سندات الخزينة أو صناديق التقاعد الأميركية الكبيرة.

والسبب الثاني مرتبط بالثورة الاسلامية الايرانية التي جرت سنة 1979 ورغباتها التمويلية في البلدان السنية الموالية تقليدياً للعربية السعودية، وذلك إلى أن احتكرت الحرب على العراق كل موارد الجمهورية الاسلامية الفتية. وكان إنشاء فروع للمصارف السعودية جزءاً من رد الرياض على محاولات الهيمنة من جانب طهران. إن انتشار المصارف الاسلامية الكبيرة، ومعظمها سعودي، منذ

منتصف الثمانينات، في الشرقين الأدنى والأوسط كما في جنوب شرق آسيا وبلدان الساحل الافريقية، قد شكل «حزاماً صحياً اقتصادياً» غايته إيقاف توسع أصولية شيعية تطمح إلى إعادة النظر في إدارة الأماكن المقدسة الاسلامية من جانب الأسرة السعودية. وفي مواجهة الجهود الايرانية، التي كانت تتجلى خصوصاً في النشاط «الانساني» الذي تقوم به مؤسسات خيرية كمؤسسة المحرومين، كان من المنطقي أن تصبح المصارف الاسلامية الكبيرة هي الممولة الرئيسية للمنظمات السعودية غير الحكومية مثل «إسلاميك ريليف أورغانيزيشن» أو الرابطة الاسلامية العالمية، التي تعمل كأدوات لنفوذ الدبلوماسية الدينية السعودية ولدعوة سنية أصيلة.

السبب الثالث يعيدنا إلى السعودية أيضاً. فإن مصارف **دار المال الاسلامي** (DMI)، **وبيت مال الاسلام**، **والبركة**، قد أنشئت لكي تؤمن للأسرة المالكة أقصى حد من الاستقرار الداخلي وأدنى حد من التأثير الخارجي، وهذان شرطان ضروريان لديمومة النظام إن لم يكن لبقائه. وإذ يشتري السعوديون على هذا النحو شرعية غير بديهية، فإنما هم يسعون إلى تجسيد نزعة محافظة إسلامية صارمة تمر بالأعمال أيضاً. شرح لي مصطفى مشهور، مرشد جمعية الاخوان المسلمين، الأمر كما يلي: «يجب الانتقال بسيف الحرب المقدسة إلى الحقلين الاقتصادي والمالي أيضاً، كما تأمر النصوص المؤسسة للاسلام. إن الواجب المقدس الذي يأمر بنشر الايمان الحقيقي (الدعوة) يمكن ويجب أن يجري أيضاً بواسطة النفوذ والقوة الاقتصاديين. لذا، وهذا أيضاً موجب قرآني، يتوجب على المصارف الاسلامية أن تساعد إخواننا المعسرين، في كل زمان وكل مكان، حسب الوسائل الأكثر ملاءمة، من أبسطها إلى أكثرها جذرية، بما في ذلك الكفاح المسلح»[2]. إن مصرف **التقوى** العائد للاخوان المسلمين الذي هو فرع للمصارف السعودية، والذي منع في مصر سنة 1983، فنقل نشاطه إلى سويسرا وإلى باهاماس، قد جرى تأسيسه بهذه الروحية.

---

(2) من حديث بين المؤلف وبين مصطفى مشهور في القاهرة بتاريخ 28 نيسان 1998.

إن مصرف **التقوى**، الذي بات يدعى «ندى ماناجمانت أورغانيزايشن» واسم مديره العام يوسف ندى[3]، أحد المسؤولين التاريخيين في جمعية الاخوان المسلمين، يمثل أحد المراكز القوية لتمويل الأصولية من جانب القطاع المصرفي. **والتقوى** شريك وثيق لـ (DMI) الذي مقره في باهاماس أيضاً. وفي سنة 1981، في كواليس قمة الطائف الاسلامية، جمع محمد فيصل آل سعود، شقيق الأمير تركي رئيس الأجهزة السرية السعودية، عدداً من كبار الممولين السعوديين والاماراتيين، لأجل إنشاء هذا المصرف الخاص[4]. وبعد مرور سنة، كلف الملك فهد صهره الشيخ صالح كامل بإنشاء مؤسسة خاصة أخرى هي المصرف الاسلامي الذي يدعى دلة البركة.

إلى جانب القطاع المصرفي الاسلامي النوعي الذي يؤمن قاعدة التمويل من فوق، توجد شبكة كثيفة ومعقدة من المنظمات الدينية الخيرية والانسانية. عند هذا المستوى الأكثر عملانية نجد المنظمات السنية غير الحكومية التي تعمل في المناطق والبلدان ذات الوضع المتأزم «حيث الاخوان يواجهون صعوبات ويشتبكون مع الكافرين» على حد قول مصطفى عاشور الذي يضيف قائلاً «إن هذا الالتزام يتناول أيضاً البلدان الاسلامية التي تحكمها سلطات كافرة يجب الاقتصاص منها». إن هذه المنظمات غير الحكومية، ذات الانتشار الدولي، المرنة والسريعة الحركة، تمول أنواعاً عديدة من الجمعيات والحركات، دون أن تشرف دائماً على كيفية استعمال الأموال التي توزعها. إن المنظمة غير الحكومية «ميرسي أنترناشنال» التي تورطت في اعتداءات نيروبي ودار السلام خير مثال لهذا النوع من المؤسسات. فمقرها الرئيسي ولاية ميشيغن في

---

(3) مواطن مصري يقيم في سويسرا، ورد ذكره في عدة تحقيقات مناهضة للارهاب، ومنع من السفر، لكنه يتجول بحرية في عدة قارات.

(4) شارك الزعيم الأصولي السوداني حسن الترابي في تكوين رأسمال الـ (DMI) الذي له فروع في عشرة بلدان (البحرين. باكستان، تركيا، الدانمرك، غينيا، السنغال، النيجر، لوكسمبورغ، هولندا. ويمثل مصرف «كنغ فيصل فاوندايشن» أحد كبار المساهمين فيه.

الولايات المتحدة، وهي تعلن أن «نشاطاتها طبية وإنسانية» ولها فروع رئيسية في كل من لوغانو (سويسرا الايطالية) وبال وزوريخ (سويسرا الالمانية). ولوحظ وجودها أيضاً في كل من البوسنة وألمانيا والشيشان، حيث اتهمت بتجارة الأسلحة. ويبدو أنها افتتحت لها فرعين مؤخراً في كل من روتردام وسنغافورة.

المستوى الأعلى للتمويل من فوق يقوم على تقديم هبات وأعمال خيرية تقليدية. نجد هنا كبريات العائلات الخليجية التي تعود بنا طبعاً إلى القطاع المصرفي الاسلامي. وازدهرت «الأصولية الاسلامية الافريقية» ابتداءً من منتصف الثمانينات في المجالات التي فتحها القطاع المصرفي الاسلامي. ويعتبر «كابيتال تراست بنك أوف نيويورك» رمزاً لهذا الازدهار. هذا المصرف يديره محمد حسين العامودي. فقد اشتبه محققو الـ (FBI) بأنه نقل أموالاً آتية من رجال أعمال خليجيين إلى متعاملين ماليين يعملون مباشرة لحساب تيار بن لادن عن طريق شركات وساطة. هذا نوع من الارهاب الذي له أسعاره في البورصة[5].

في مطلع التسعينات، أنشأ بن لادن في الخرطوم، بالاشتراك مع الحكم السوداني الذي كان في يد الاخوان المسلمين آنذاك، مصرف **الشمال**[6]، الذي قيل إن الملياردير السعودي وظف فيه نحو 60 مليون دولار. إن بنك الشمال الاسلامي هذا مساهم كبير في تادا مون بنك (السودان) الذي يعمل في كل الأراضي السودانية وله فروع عدة تعمل في قطاعات الزراعة والصناعة والعقارات[7]. ولهذا المصرف علاقات عمل متواصلة مع عدد من المؤسسات الغربية، عبر نشاطاته المختلفة. كما أن «بنك فيصل الاسلامي» الذي يديره

---

(5) ريشار لابيڤيير، دولارات الارهاب، المشار عليه آنفاً.

(6) يقال إن بنك الشمال هو وسيط منظمة «الدعوة» السودانية غير الحكومية لأجل جمع المساهمات المخصصة لمختلف المنظمات الجهادية.

(7) يهيمن تادامون أيضاً على شركات «إسلاميك أنشورانس كومباني» و «إسلاميك ترادنغ أند سرفيسز كومباني» و «ريال إيستين ديفلو بمانت كومباني».

الأمير فيصل آل سعود، ابن الملك عبد العزيز بن سعود وابن عم الملك فهد، ورئيس الـ (DMI)، هو أحد الشركاء في **تادامون**[8].

تقول صحيفة **لوموند**[9] إن بنك فيصل الاسلامي الذي هو فرع لشركة «إسلاميك إنفيستمان كومباني أوف ذي غولف» (البحرين) والذي ليست الـ (DMI) سوى شركته القابضة، هو في نظر عدة أجهزة استخبارات عربية وغربية أحد كبار الممولين السعوديين للأصولية السنية.

أما **بنك الشمال** فقد قام بعمليات متنوعة مع مصرف «كريدي ليونيه» في جنيف ومع «دودي هولندي بنك» الذي يملك مصرف ABN-Amro الهولندي الكبير 40% من أسهمه. شرح لي مصرفي لبناني قائلاً «إن تادامون وبنك الشمال ما كانا ليريا النور أبداً لولا مساعدة عدة مؤسسات سعودية وإماراتية مثل «بنك دبي الاسلامي» والـDMI، كما لولا دفتر عناوين خالد بن محفوظ المدهش.

إن خالد بن محفوظ، السعودي الجنسية، وأحد كبار متمولي المملكة، الذي أنشأ في الثمانينات هذه المنظومة المتعددة المداخل، قد اشتهر بضلوعه في فضيحة (BCCI) بنك التسليف والتجارة الدولية، الذي كان يرأسه. إن هذا المصرف الذي أنشىء برساميل عربية وباكستانية، قد أنشأ على مر السنين شبكة للفساد ولتبييض رساميل مشبوهة، تورطت فيه الادارة الأميركية وخصوصاً وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) والأسرة الملكية السعودية. وقد أدين خالد بن محفوظ، في إطار هذه القضية، في الولايات المتحدة سنة 1992 بجرم التزوير

---

(8) سنة 1998 كان بين مساهمي «تادامون بنك» بنك دبي الاسلامي الذي يديره محمد خفاه بن خربش وزير مالية الامارات العربية المتحدة، و «ناشنال كومباني فور ديفلوبمانت أند تراد» التي مقرها في السودان، والتي تبلغ مساهمتها 15%، و «كويت فايننس هاوس» وبنك البحرين الاسلامي الذي يساهم فيه بنك دبي الاسلامي. كما تساهم فيه السلطات الكويتية بنسبة 10% ووزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الامارات بنسبة أدنى.

(9) في 29 أيلول 2001.

الضريبي. وفي سنة 1995، اعتبر خالد بن محفوظ شريكاً في المسؤولية عن إفلاس الـ (BCCI) ورضي بتسوية تقضي بدفع غرامة قيمتها 245 مليون دولار لدائني المصرف. وفي العربية السعودية، اتهم خالد بن محفوظ باختلاس 400 مليون ريال سعودي وفرضت عليه الإقامة الجبرية في تموز 1999. ويُشتبه بأن جماعة محفوظ قامت من جهة ثانية بتمويل نشاطات بن لادن في السودان عبر البنك السعودي السوداني[10]. ويقول جيمس وولسي المدير السابق لـ (CIA) إن إحدى نساء بن لادن الخمس هي شقيقة لخالد بن محفوظ.

وبحسب عدة أجهزة استخبارات عربية، فإن هذه الشخصية الجديرة بالاهتمام ظلت تمارس نشاطاتها، رغم الافلاسات والترحيلات، واضعة علاقاتها المالية في خدمة **تادامون وبنك الشمال**. كما أن كوادر الـ (BCCI) السابقين انتقلوا إلى المصارف الاسلامية الكبيرة في مصر وفي شبه الجزيرة العربية.

يقول ميشال غاللو[11]: «إن الخطاب الاسلامي الجامع للمصارف السعودية والمصرية الكبيرة، كخطاب الجمعية الدولية للمصارف الاسلامية التي يرأسها محمد فيصل آل سعود، يشدد على ضرورة إعادة وحدة الجماعة الاسلامية عن طريق المال. والجدير بالملاحظة في هذا الصدد، أن هذه المصارف تتوجه إلى مصارف أجنبية، لا إلى مصارفها المركزية، لأجل إعادة تمويلها أو لأجل توظيف أموال خارج حدود بلدانها. ويلفت النظر أيضاً كونها تفضل التوجه إلى مساهمين مسلمين من غير أبناء بلادها متى أرادت زيادة

---

(10) خالد بن محفوظ، حسبما جاء في صحيفة USA-Today هو أحد رجال الأعمال الذين طلبوا من «ناشنال كومرس بنك» أن يحوّل 3 ملايين دولار أخذت من أحد صناديق التقاعد إلى حسابات في نيويوك ولندن تعود رسمياً لمؤسسات خيرية وتبين أنها تعود إلى حركة بن لادن.

(11) من حديث مع المؤلف. ميشال غاللو باحث في (CEDEJ) ـ مركز الدراسات والتوثيق الاقتصادي والقانوني والاجتماعي في القاهرة) وهو واضع دراسة ممتازة: «المالية الاسلامية والسلطة السياسية. مثال مصر الحديثة». المنشورات الجامعية الفرنسية، 1997.

رأسمالها. وهي تميل، أخيراً، إلى الطعن بالتنظيم المصرفي الذي تخضع له، لأنها تجده غير متلائم مع خصوصية أدائها. ويمكن تفسير هذا المطلب بأنه انتقاد للنظام المصرفي الوطني».

إن هذه المصارف، التي تستعصي قراءة تقاريرها السنوية على الفهم في أغلب الأحيان، تدير وتوظف أموالاً ضخمة تحت عنوان **الزكاة** وتبقى مصادرها ومقاصدها مجهولة في معظم الحالات. إن هذه التدفقات المالية تسهم في ازدياد أرباح التوفيرات غير النظامية وفي نشاطات المنظمات الاجرامية الكبيرة، عن طريق ارتياد المسالك المالية والتكنولوجية «العادية» للاقتصاد العالمي. وبالفعل، فإنه بين الممولين والمجموعات المسلحة، نادراً ما يجري التمويل من فوق على خط مستقيم، وإنما هو يمر في أغلب الأحيان بعمليات مشروعة تماماً لا تكون ترتيباتها إجرامية بحد ذاتها. ومن خلال الحسابات الجارية، نجد أنفسنا أمام «تسويد» لرساميل هو تبييض بالمقلوب: بفعل أعمال الإيداع والنقل المتعاقبة تتحول الحسابات «النظيفة» مبدئياً بالتدرج إلى حسابات رمادية، فسوداء أو دموية في حالات التمويل المباشر لعمليات إرهابية.

إن تعقد التبييض بالمقلوب وعدم شفافيته ينتجان عن تشابك لا فكاك له بين المباح وغير المباح والشرعي وغير الشرعي. وإلى هذه الماكنة المالية البالغة التعقيد، وهذا الاستخدام البالغ المهارة للتكنولوجيات الجديدة، وهذه الوقاحة من جانب «المجرمين ذوي الياقات البيضاء» الذين يؤتى بهم من بين ألمع العاملين في حقل البنية التقنية للمالية الدولية، تضاف الممارسات المالية الأكثر قدماً، وتجري صفقات يداً بيد أحياناً: التمويل من تحت.

إن طلب الصدقات وجمع التبرعات، والإجرام العادي، والبغاء، والتهريب على اختلاف أنواعه، هي أقدم المهن في العالم. وبدءاً بنقل المال بمجرد مكالمة هاتفية حسب الممارسات التقليدية للحوالة[12]، إلى تجارة الذهب

(12) تجري هذه العملية كما يلي: يودع شخص ما لدى صيرفي، في الهند مثلاً، مبلغاً بالروبية موجهاً إلى شخص في لندن، ويأخذ مقابل ذلك رقماً رمزياً يرسله إلى المستفيد في لندن.

والحجارة الكريمة التي يجري تبادلها في الأسواق الشرعية أو الموازية، أو إلى تهريب معدات المعلوماتية والفيديو بواسطة زوارق شراعية صومالية، فإن أعمال التمويل من تحت، المتعددة الألوان والأشكال، لا تتمفصل حسب منطق ديكارتي بل تنتسب إلى حيوية وإلى بنية يمثلها فكرياً مفهوم «الأرمولة» عند جيل دولوز وفيلكس غاتاري القائلين: «خلافاً للأشجار أو لجذورها، تربط الأرمولة بين نقطة وأخرى [. . .]. فهي ليست مصنوعة من وحدات، بل من أبعاد أو اتجاهات متحركة. إنها بلا بداية ولا نهاية، وإنما هي دوماً الوسط الذي به تنمو وتفيض»[13].

وينمو التمويل من تحت خصوصاً في أوساط المغتربين. ويمثل هذا الدعم الناشط من جانب مجموعات المغتربين قسطاً هاماً في تمويل المنظمات المسلحة. ويجري جمع هذه الموارد خارج المناطق العملانية، في الأراضي المجاورة، بين السكان المنتسبين إلى أصل واحد (مقدونيا إبان الحرب الأهلية اليونانية، الباشتون في أفغانستان، الخ) أو بين اللاجئين الذين هربوا من مناطق القتال، أو بين مجموعات مغتربين أكثر بعداً (التامول في فرنسا، والأكراد في ألمانيا). المساندات الأكثر بعداً هي الأكثر وثوقاً؛ وتحل هنا محل العلاقات السياسية والاقتصادية المبنية على أجـهزة دولتية، وبالتالي على استراتيجيات دولتية، تبادلات تقوم بها بصورة أساسية، فعاليات خاصة.

وفضلاً عن جمع التبرعات في المساجد وحولها وفي أماكن أخرى لتجمع الجاليات والمغتربين، توجد نظم أخرى لجمع الأموال، التي هي بمثابة ضرائب

= ويبلغ الصيرفي من جهته الأمر الى نظيره الانكليزي هاتفياً أو بالبريد الالكتروني ولا يبقى للمستفيد إلا الحضور إلى عند هذا الأخير مصحوباً بالرقم الرمزي، كي يقبض المبلغ بعد تحويلة إلى ليرات إسترلينية، دون أي نقل للمال. وتخضع هذه العمليات لمقاصة دائمة بين الأطراف.

(13) جيل دولوز وفيلكس غاتاري: «ألف كفة ميزان الرأسمالية والفصام» منشورات مينوي 1980.

على النشاطات التقليدية (تجارة المفرق، الأعمال الحرفية والخدمات) أو على ريوع الجرائم الصغيرة والمتوسطة (السرقة، الاحتيال بواسطة بطاقة الائتمان، أو أنظمة العون الاجتماعي، والاعتداء بالسلاح، وسرقة السيارات، تزوير واستعمال الوثائق الادارية المزورة، البغاء، وتهريب المخدرات). وهكذا يجد الاجرام تبريراً إيديولوجياً، وربما اجتماعياً، في نظام يبرر ويطبّع نشاطاته بمعنى ما. إن شرعنة الاجرام هذه، التي تعتبر كأنها «حرب مقدسة صغيرة في الأعماق» تجد قوننتها في تعاليم «التكفير والهجرة» التي هي تفسير أصولي من جانب الاخوان المسلمين لاستراتيجيا عدم اندماج المسلمين العائشين في المجتمعات الأوروبية، الذي بشر به الدكتور سعيد رمضان منذ بداية الستينات. وكتابه الشهير هو الكتاب المقدس عند الاخوان المسلمين العائشين «خارج دار الاسلام».

من جهة أخرى، إن تأدية ضريبة دينية، غالباً ما تشبه الخوة، تربط التجارة الصغيرة والمتوسطة بشبكة الجاليات وخصوصاً بنظم حماية ومراقبة هذه الجاليات. ومما يزيد من فاعلية وقوة إقناع هذه النظم أنها تشمل أعضاء الأسرة الذين لم يهجروا بلدهم. وتتطور بين الجاليات القريبة والبعيدة تبادلات يجري أكثرها انتظاماً بواسطة أقدم نشاط في العالم: التجارة. نذكر هنا مثلاً الجاليات الشيعية اللبنانية في إفريقيا الغربية، وشبكات التهريب الجزائرية شبه الرسمية، أو الجمعيات المهنية الهندية في شاطىء إفريقيا الشرقي.

هكذا عاد النشاط إلى طرق بحرية قديمة بين القرن الافريقي والموانىء الباكستانية أو الهندية وجنوب شرق آسيا. في كانون الأول 2002، عقب الاعتداء المزدوج الذي تبناه «جيش فلسطين» غير المعروف، وجهت أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية المتمركزة في كينيا منذ عقود أبحاثها نحو هذه الطرق التجارية ـ الاصولية التي تتشعب في المحيط الهندي وصولاً إلى أطراف بحر الصين. «إن الصوماليين مثلاً يلعبون دوراً أساسياً في استيراد منتجات (منسوجات، إلكترونيات، أدوات منزلية كهربائية) إلى كينيا، دون أن يدفعوا أي

رسم. والمعدات تشترى في أغلب الأحيان من دبي وتنقل إلى مقديشو ثم ترسل من هناك جواً إلى نيروبي (الطائرات التي تجلب القات[14] لا ترجع فارغة) أو بحراً بواسطة الزوارق الصومالية إلى مومباسا. ويندد التجار الهنود بالفضيحة لأن الصوماليين يتاجرون ولا يؤدون رسوماً[15]. لقد انتشر الاسلام على طول هذه الطرق ليس غالباً بحد السيف كما في المتوسط، بل عن طريق إقامة وكالات تجارية في الموانىء. وبين القرنين السابع والرابع عشر لم يقتصر هذا الانتشار على شواطىء إفريقيا الشرقية بل امتد حتى آسيا الوسطى والصين وتخوم جنوب شرق آسيا.

واستفادت الاقتصادات غير العادية من تحديث وسائل النقل ووسائل الاتصال فشجعت ظهور أو تنشيط «قبائل عالمية» كما أدت إلى انبعاث «مدن ـ عالم» على حد تعبير المؤرخ فرنان بروديل، مثل روتردام، واسطنبول، أو كوالا لامبور. وهي أيضاً تواكب ازدهار ساحات جديدة للمبادلات مثل بندر عباس ودبي في الخليج الفارسي، أو كاراتشي في شبه القارة الهندية، أو كانو في إفريقيا الساحلية.

إن مسالك التمويل من تحت، غير المنحصرة في نطاق جغرافي معين، تعيد انتشارها بدقة كي تتكاثر على نحو أفضل. وهي تستمد قوة من توسعها الأرمولي، وينتهي بها الأمر إلى التقاطع مع ناقلي التمويل من فوق والمرور بمحطات لا مفر منها كالعربية السعودية، والامارات الخليجية أو سيتي لندن، كما بالساحات الخارجية التي تضمن عدم معرفة هويتها وعدم شفافية تحولاتها.

إن المسائل المتعلقة بأشكال تمويل الارهاب البنيوية غائبة تماماً في التقرير الختامي للجنة التحقيق الوطنية في الاعتداءات الارهابية على الولايات

---

(14) مخدر نباتي خفيف يؤخذ عموماً بصورة جماعية عن طريق مضغ أوراقه إنه أوسع انتشاراً من التبغ ويعتبر على الصعيد الاقليمي (القرن الافريقي، جنوب غرب الجزيرة العربية) سلعة اقتصادية كبيرة.

(15) «ألف عملية تهريب. دبي بين إفريقيا وآسيا الوسطى» في «دبي، مدينة عالمية» بإدارة رولان مارشال ومعاونة فاريبا عادل خان وساري حنفي. منشورات (CNRS) 2001.

المتحدة. تطرق هذا التقرير طبعاً لهذه المسألة، ولكن بصورة هامشية وجزئية من خلال أوصاف مؤثرة **للحوالة** ولتهريب الذهب والحجارة الكريمة. أما المسائل المتصلة بتشابك المصالح السعودية والمصالح الأميركية، والتي تتناول الدوائر السياسية ـ المالية في البلدين، فقد أحيطت بالصمت. وفي التقرير خمس وعشرون صفحة صُنفت سرية، من أصل خمسماية صفحة، فهي لا تظهر في متن التقرير الذي نشر. واستناداً إلى الفهرس، فإن هذه الصفحات تتحدث عن المملكة العربية السعودية. ويشير التقرير إلى أنه «كما ذكرنا، أنفق المتآمرون ما بين 400.000 و500.000 دولار على إعداد وتنفيذ اعتدائهم. وتبين الأدلة التي في حوزتنا أن **القاعدة** مولت تسعة عشر ناشطاً، إما بواسطة تحويلات، أو بمال نقدي قدمه خالد الشيخ محمد (أحد معاوني بن لادن)، وأن هؤلاء حملوا هذا المال معهم إلى الولايات المتحدة أو أودعوه في حسابات يستطيعون الوصول إليها من الولايات المتحدة. ولم يكتشف تحقيقنا أي دليل موثوق على أن أحداً في الولايات المتحدة قدم مساعدة مالية ذات شأن لقراصنة الجو. كما أنه لم يتوافر لنا دليل على قيام حكومة أجنبية ما (أو مسؤول في مثل هذه الحكومة) بتقديم أصغر تمويل»[16].

لم يشأ المحققون والـ «بوليسي ميكرز» أن يعيشوا مجدداً كابوس الفضيحة المدوية حول الـ (BCCI) التي أزاحت الستار عن وجود صناديق سوداء لمختلف الادارات الأميركية وتورط عدة أوساط أعمال أميركية في قضايا الفساد والتبييض. وكان شبح حدوث **بن لادن غايت**، التي يمكن أن يتورط فيها موظفون اتحاديون، يقض مضاجع البؤر السرية في واشنطن. كما كان احتمال توضيح الأمور يقلق العديد من أوساط الأعمال، التي تعارض بشراسة إمكان رفع السرية المصرفية وإمكان سن قوانين لمكافحة الارهاب يراد منها مراقبة الساحات الخارجية(أوف شور).

---

(16) «The 9/11 Commission Report. Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks upon United States», *op.cit.*

وحيال الصعوبات التي تعترض معرفة هوية مختلف طبقات المال المجرم، يجد القضاة الذين ينظرون في قضايا التبييض والارهاب أنفسهم عاجزين لأنهم «يعانون أعظم المشقات في الفصل بين القمح والزؤان. إن تمييز وتحديد مكان مصادر وترتيبات المال المجرم المخبأ في مسيل التدفقات الاقتصادية الشرعية، يبدو عملاً جباراً يتطلب وسائل كبيرة تدخل في نطاق أدوات مراقبة مختلف آليات الاستعلام الاقتصادي أكثر منها في نطاق الأدوات القضائية التقليدية». هذا ما يقوله آلان جوبيه، المكلف بالاستعلام الاقتصادي في الأمانة العامة للدفاع الوطني (SGDN)[17]، ويضيف: «تتحدث مرجعيات كثيرة بانتظام وبصوت عال وقوي، عن مكافحة تمويل الارهاب، إلا أنه في آخر تحليل ليس لأحد مصلحة في تحطيم اللعبة! وهذا سبب إضافي للاستمرار في وضع قواعد تطبق على الجميع».

هناك مقاربة أخرى لمكافحة تمويل الارهاب تبنتها عدة **مصانع للأفكار** تعمل لحساب الادارة الأميركية، وتقوم على صنع مجموعة من الخدع، إلى جانب إلقاء مسؤولية حالات الخلل على الشركاء الأوروبيين. وقد قامت لوريتا نابوليوني، الباحثة الايطالية ـ الأميركية، التي وُصفت بـ «الاختصاصية في مكافحة الارهاب»، سنة 2005، بنشر كثير من المقالات في صحافة ما وراء الأطلسي حول تمويل الارهاب. وكانت أقوالها المختلفة مستوحاة من تقرير لجنة التحقيق وتهدف بصورة أساسية إلى تبرئة المصالح الأميركية ومن هم في حمايتها، وتوجيه الاتهام بصورة رئيسية إلى تساهل «أوروبا الهرمة»، قائلة إنها بعد أبحاث استغرقت عدة سنوات، توصلت إلى استخلاصات تتميز بالوضوح: «باتت أوروبا المركز الدولي الجديد لتبييض المال القذر. وما من شك في أنه إذا لم تتخذ تدابير صارمة بسرعة سيبقى اليورو لمدة طويلة العملة المفضلة عند المجرمين والارهابيين، وسيبقى الاتحاد الأوروبي شاطىء الأمان المالي المفضل عندهم»[18].

---

(17) من حديث مع المؤلف بتاريخ 18 تشرين الثاني 2004.

(18) لوريتا نابوليوني. «شبكات الارهاب المالية». السياسة الدولية، العدد 108، صيف 2005.

ومن الأكثر متعة أيضاً أن نسير وراء البرهنة التي تصل بنا إلى هذا الاستخلاص: فإذا كانت البلدان الأوروبية قد وصلت إلى هنا، كما تشرح لوريتا نابوليوني، فذلك لأنها «تشعر بصعوبات كأداء في مكافحة الجرائم السياسية. ولهذا سبب بسيط: تكوّن معظم هذه البلدان في أعقاب سيرورة ثورية». إن هذه الخطيئة الأصلية ـ يجدر بباحثتنا أن تغوص مجدداً وبسرعة في تاريخ الولايات المتحدة وحربها الاستقلالية ضد الدولة المستعمرة البريطانية، التي خاضتها مع قوات فرنسية مشبعة بمثل الأنوار ـ تفسر أيضاً تقصيراً خطيراً آخر في مكافحة الارهاب. إن بعض البلدان الأوروبية تنبذ السياسة الخارجية الأميركية، وخصوصاً سياستها في الشرق الأدنى. وهي تخشى أن تظهر بمظهر دمى للبيت الأبيض إذا ارتضت أن تطبق هي أيضاً قوانين قاسية كتلك التي تطبق في الجانب الآخر للأطلسي. وتشجب عدة بلدان أوروبية طريقة الأميركيين في الاحتفاظ بسجناء في إطار الحرب العالمية على الارهاب. وخلافاً للولايات المتحدة، يخشى الأوروبيون أن تهدد بعض التدابير المتخذة لمكافحة الارهاب حقوق الانسان والديموقراطية». وتخلص خبيرتنا إلى القول: «إن قانون **باتريوت أكت** جعل تمويل الارهاب داخل الولايات المتحدة أقل سهولة، لكنه لم يؤد إلى تخفيض حقيقي للمبالغ التي يتصرف بها الارهابيون على النطاق العالمي. وقد اكتفى هؤلاء بنقل **أعمالهم** من إحدى ضفتي الأطلسي إلى أخرى».

إن هذه المختارات النفيسة من الأقوال تبين إلى أي حد تبقى مسألة تمويل الارهاب ليس عقبة معرفية جدية فقط، وإنما أيضاً وجهاً جدياً لمحاربة للارهاب موضوعة في خدمة إيديولوجيا معينة، وسياسة خارجية معنية، ومصالح اقتصادية محددة بدقة. وهي، من خلال مؤشر التصور الذي ترسمه الادارة الأميركية لحربها على الارهاب، إنما تختار توجهاً يكون فيه الاقتصاد أداة كبرى في يد الدولة الأمبراطورية.

هكذا أعادت اعتداءات 11 أيلول 2001، إلى الواجهة الضرورة الملحة لدمج التحليل الاقتصادي بالجهد المبذول لفهم العنف المنظم. وليس من قبيل المصادفة أن يجد هذا العنف تعبيره الأقصى لحظة يبدو الانتصار حليف

المذهب والسياسات الليبرالية المتطرفة والمرتبطة بخرافة «صدام الحضارات» و«نهاية التاريخ».

في هذا المجال، يبدو المثال الجزائري للتمويل المحلي لعنف مدني فرض نفسه أخيراً كقطاع للنشاط قائم بذاته، مثالاً شديد الرمزية. فما بين عامي 1992 و1998، كانت عمليات الجهاد الاسلامي الجزائري، (GIA) أي المجموعات المسلحة الاسلامية، خصوصاً في سهل متيجه جنوبي مدينة الجزائر، تستهدف رموز الدولة العلمانية (مراكز الشرطة، ثكنات الجيش، المدارس والادارات) وكذلك القطاعات الاقتصادية (الاستثمارات الزراعية، معامل الاسمنت، شبكات التوزيع، شركات النقل، الخ). هذا التدمير لنسيج اجتماعي ـ اقتصادي الذي كانت تؤطره جبهة التحرير الجزائرية وممثلو السلطة المركزية كان مصحوباً بظهور فعاليات اقتصادية جديدة تابعة للمجموعات المسلحة، أو حتى منتقاة من قبل «أمرائها» الذين باتوا ديوك القرية، أو عرابين وحماة وموزعين لوظائف وأجور.

وفي آخر سنة 1996، حين تبدى بوضوح متزايد أن المجموعات المسلحة لن تتوصل إلى الاستيلاء على الحكم بواسطة العنف، عدل النشاط الارهابي توجهه صوب أهداف أخرى، ساعياً إلى احتكار السلطة المحلية والثروات. ولم يعد نادراً في أواخر التسعينات أن نرى «أمراء» سابقين يوظفون كنزهم الحربي في شركات للاستيراد والتصدير لها مقراتها في مرفأ مدينة الجزائر وتحظى بحماية الجنرالات الذين كانوا من قبل مكلفين بعمليات مكافحة الارهاب. وليس بالنادر أيضاً أن نرى قيام شراكات في حقل الأعمال تنعقد بين قادة أصوليين سابقين وكوادر في الادارة، الذين كانوا بالأمس أعداء ثم باتوا شركاء في قطاعات كانت حتى حينه مؤممة وتسير الآن في طريق التخصيص.

إن هذه المعادلة، التي تحيي نظرية الأعداء المتكاملين، هي نتيجة معارضات ترد على العنف «الشرعي» الذي مارسته حكومات لا شرعية وضارية، وتستلهم أساليب الارهاب الدولتي الذي تمارسه هذه الحكومات بصورة منهجية، أو تنسخه ربما. يلاحظ ألان شوِّيه: «لقد فاقم هذا الخلط نشاط الاخوان

المسلمين، الملهمين والذراع المسلح لبن لادن وأتباعه في العراق، الذين يهدفون إلى فصل العالم الاسلامي عن سائر البشرية كي يتسنى لهم أن يحسنوا هيمنتهم عليه ويستولوا على عائداته، كما حاول أن يفعل «الأخ» حسن الترابي في السودان»[19].

بالفعل إن المثال الجزائري تطابق بقدر واسع مع تطور الأمور في كل من السودان وأفغانستان، كما في عدة قطاعات اقتصادية في مصر العليا. وهذا التحول للنشاطات الارهابية إلى اقتصادات إجرامية في طريقها نحو التطبيع يحمل على الظن بأن بعض نواقل تمويل الارهاب تنتهي، بهذا القدر أو ذاك، إلى الانخراط في البنى الكبيرة التقليدية للجريمة المنظمة (المافيات الايطالية، والألبانية، والروسية، واليابانية، وغيرها). إن رقم الأعمال السنوي، بدولارات الارهاب، لعصابات الجريمة يقارب 700 مليار دولار. نذكر هنا بأن تهريب المخدرات يعود بنتيجة تتعدى 300 مليار دولار، والتقليد التجاري بما بين 150 و350 مليار دولار، وتجارة الرقيق البشري بأكثر من 17 مليار دولار[20]. وكما تذكر **مجموعة العمل المالي** (GAFI) في الفقرة 9 من «تعميم موجه إلى المؤسسات المالية لأجل كشف نشاطات تمويل الارهاب»[21]: «قد يكون من الواجب أيضاً أن نسلم بأن المؤسسات المالية عاجزة على الأرجح عن اكتشاف تمويل الارهاب بحد ذاته. وبالفعل فإن الحالة الوحيدة التي يمكن فيها لمؤسسة مالية ما أن تتعرف بوضوح إلى هذا التمويل وتميز بينه وبين سائر الانحرافات الجرمية في النظام المالي، هي حين يقوم إرهابي ما أو منظمة إرهابية ما بفتح حساب».

---

(19) ألان شوِّيه «الارهاب الأصولي الاسلامي: الدين الرهينة؟» مسائل دولية، العدد 8، تموز 2004.

(20) وردت هذه الأرقام عند ماري ـ؛ كريستين دوبوي ـ دانون في كتابها الأموال الاجرامية، أو كيف تغسل الجريمة المنظمة المال القذر، المنشورات الجامعية الفرنسية، 2004.

(21) تعميم صادر بتاريخ 24 نيسان 2005.

بعد أن سلمنا بعدم احتمال النجاح في تعقب دولارات الارهاب، يحسن بنا أن نرى كيف يتأثر سلوك الفعاليات الاقتصادية بالوضع الجديد لانعدام السلامة العامة. إن العوامل السياسية والعسكرية، التي اعتادت فعاليات العولمة على ازدرائها، قد تحكمت تحكماً قوياً، خلال السنوات الأخيرة، بتوجهات الاستهلاك والتمويل والاستخدام. كتب إريك لاهيل ما يلي: «مما له دلالته أن أسواق البورصات وثقة المستهلكين الأميركيين تراجعت بعد 11 أيلول، ثم ارتفعت موقتاً سنة 2002، ثم عادت مجدداً إلى الهبوط حتى بلغت أدنى مستوى لها في آذار سنة 2003، أي مع بداية الغزو الأميركي ـ الانكليزي للعراق، حين كان الشك في ذروته. **وبالمقابل**، كان نهوضها مرافقاً للنصر العسكري «الرسمي» في العراق الذي أزال التحفظ دون أن يحل جميع المشاكل. إن تقلب المؤشرات الاقتصادية يعبر عن حالة الفعاليات النفسية. وهذه الأخيرة تتوقف على فاعلية التدخلات العامة وعلى سير العمليات العسكرية»[22].

لقد سلكت إدارة بوش الأولى في البداية سياسة نقدية غالبة، وربما نقدوية. وبما أن اعتداءات 11 أيلول 2001 حصلت في ظروف اقتصادية راكدة، فإنها أثارت عودة فظة إلى سياسة تدخلية. كان المطلوب آنذاك «حماية النموذج الأميركي» مع تحاشي مكافأة الارهابيين بإحداث ركود جديد. وقد خلقت حرب العراق الثانية فرصة لنهوض ما، إذ أنه بعد تذبذبات بداية السنة استقرت نسبة النمو لسنة 2003 على 3%. وفي الفصل الثالث كانت 2% بالنسبة إلى الفصل السابق، ما يشكل معدلاً سنوياً استثنائياً بلغ 8,2%. وتأكد هذا الاتجاه سنة 2004 وكانت النسبة 4,4%، وسجلت سنة 2005 نسبة نمو وسطي بلغت 4%. بديهي أن الازدياد الكبير في النفقات العسكرية عزز هذا

(22) إريك لاهيل «الارهاب والسياسات الاقتصادية: الولايات المتحدة بعد 11 أيلول» السياسة الخارجية 2/ 2005.

النهوض عن طريق ازدياد الطلب العام، وعلى حساب البرامج الاجتماعية وتفاقم التفاوتات. وعلى سبيل المثال نذكر بأن 45 مليون أميركي لا يتمتعون بالضمان الصحي، وأن 38 مليوناً يعيشون تحت سقف الفقر كما حددته منظمة الصحة العالمية (OMS)[23]. وبما أن تكاليف العمليات العسكرية في العراق تجاوزت التوقعات إلى حد بعيد، طلبت إدارة بوش من الكونغرس سنة 2003 رصد اعتمادات إضافية في الموازنة بقيمة 75 مليار دولار للجهد الحربي و60 مليار دولار لإعادة البناء. وأضيف إلى هذه المبالغ، سنتي 2004 و2005، مبلغ 107 مليارات دولار. وبالمقابل ارتفع عجز الموازنة (من 415 مليار دولار سنة 2004 إلى 430 مليار دولار سنة 2005) وارتفع عجز الميزان التجاري (575 مليار دولار سنة 2004) وتأثر بذلك ميزان المدفوعات أيضاً.

إن الارهاب، بما أفرزه من مفاعيل، لم يعد مجرد قطاع للنشاط قائم بذاته، فهل أمسى إحدى الوسائل الحديثة للنهوض بالاقتصادات المتعثرة؟ وهل يمكن التجرؤ للقول بفرضية تعمل على تحويل الطرح اللينيني ـ «الامبريالية أعلى درجات الرأسمالية» ـ إلى حقل تفكيرنا: «الارهاب أعلى درجات الاقتصاد المعولم»، إذ أنه يبدو أن تجليات هذا التسخين المفرط الفتاك باتت تعادل بعد الآن تصحيحات مفيدة لاقتصاداتنا المعولمة؟

يمكننا أن نستشهد أيضاً بالكتاب الجميل الذي ألفه جورج باتاي وعنوانه «النصيب الملعون»[24]، ونتساءل عما إذا كانت كلمة إرهابي كـ «متلف» لثرواتنا وفائض بحبوحتنا لا تعني في الواقع «النصيب الملعون» غير القابل للاستيعاب والمأساوي لعالم يسير في طريق العولمة: «الانتقال من مجالات الاقتصاد الضيق إلى مجالات الاقتصاد **العام** ينتج في الحقيقة تغييراً كذلك الذي جاء به

---

(23) لم يكف المعدل الرسمي للفقر في الولايات المتحدة عن الارتفاع منذ خمس سنوات، بعد أدنى مستوى له أي 11,3% سنة 2000، و13,7% سنة 2005. هذا يعني أن 38 مليون شخص يعيشون تحت سقف الفقر الرسمي سنة 2005.

(24) منشورات «مينوي» 1967.

كوبرنيك: قلب الفكر والأخلاق رأساً على عقب. وبادىء ذي بدء، إذا كان قسم من الثروات، قابل للتقدير التقريبي، منذوراً للضياع، أو للاستعمال غير المجدي، نظراً لعدم ربحيته، فتكون هناك إمكانية وحتى ضرورة للتخلي عن بضائع دون مقابل. ودون أن نتكلم عن تبديد بكل معنى الكلمة، مماثل لتشييد الأهرامات، أمست إمكانية استمرار النمو، بعد الآن، مرهونة بالهبة: إن النمو الصناعي في العالم بمجمله يطلب من الأميركيين أن يدركوا بوضوح أن الضرورة تقضي، بالنسبة إلى اقتصاد كاقتصادهم، بأن يكون هناك هامش لعمليات بلا ربح. فليس يمكن أن تدار شبكة صناعية ضخمة كما يجري تبديل عجلة سيارة».

ولكثرة ما بدلت إدارة بوش من عجلات، خصوصاً في العراق، اضطرت حتى هي أن تعيد النظر في قناعاتها الأقل قبولاً للمساس. وبالرغم من رفض إجراء أدنى نقد ذاتي حول الطريقة والأسباب التي استدعت شن الحرب الشاملة على الارهاب وشن حرب العراق الثانية، فليس في وسع خبراء وزارة الخارجية والبنتاغون والخزانة أن يعفوا أصدقاءهم السعوديين من كل مسؤولية عن عثراتهم في الشرقين الأدنى والأوسط. وإذا كان اكتشاف وشلّ تمويلات الارهاب، من فوق ومن تحت أمراً عسيراً، وكان تعقب دولارات الارهاب مستحيلاً في جزء كبير منه (لأنه قد يتصدى لأشكال المنطقة العلنية والخفية للاقتصاد المعولم)، فنحن لا يسعنا أن نرفض إلى ما لا نهاية رؤية «الرسالة المسروقة» التي هي هنا أمام عيوننا، مطروحة على طاولة التاريخ الشامل، كما هي في قصة إدغار ألن بو.

إن استخلاصات الدورة الثالثة لخبراء الاتحاد الأوروبي ومجلس تعاون دول الخليج العربية، التي انعقدت في آخر نيسان في بروكسل، غنية بالعبر. وحتى لو عبر السيد جيمس دو فري، سيد مكافحة الارهاب في الاتحاد الأوروبي، عن سروره رسمياً إزاء حجم الأصول المصرفية المجمدة في إطار مكافحة الارهاب، فإنه مع ذلك يعلم أن ليس في الأمر ما يستحق التهليل، إذ أن المبالغ التي جمدت حتى الآن لا تتعدى 200 مليون دولار. والتحقيقات

المفتوحة تتوقف أغلب الأحيان عند حدود الجنات الضريبية والساحات الخارجية التي بواسطتها تعبر أهم تدفقات المال الرمادي للاقتصاد غير العادي إن لم يكن الاجرامي، والمال الدموي المتورط في تمويل الارهاب. هذه الساحات المالية لا تخضع اليوم لأي موجب دولي في حقل مكافحة التمويلات غير المشروعة. وأموال «المنظمات ذوات الغاية التي لا تتوخى الربح»، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية، والثقافية، والدينية، تبقى في أغلب الأحيان محاطة بالأسرار. لقد شدد معاون الرئيس الاماراتي لدورة الخبراء على ضرورة عدم مطالبة المنظمات الاسلامية ذوات الغاية التي لا تتوخى الربح بالكشف عن مصادر تمويلها، لأن الاسلام يأمر بإغفال هوية الواهبين، وأن المستفيد وحده يمكن الكشف عن هويته. وفي رأيه أن الرقابة المفرطة في الحزم قد تأتي بنتائج عكسية. وفي أثناء الاجتماع إياه، ذكر الوفد السعودي بجميع الجهود التي تبذلها المملكة النفطية لأجل «توضيح» حركة رساميلها، مشيراً بنوع خاص إلى «بيان الرياض» الصادر في 8 شباط 2005 واقتراح إنشاء مركز سعودي لمكافحة الارهاب تشمل صلاحيته مجموع بلدان الخليج.

وإذا كانت وزارة الخزانة الأميركية قد ذكرت رسمياً، في آخر سنة 2005، بأن «الرياض تكافح الخطر الارهابي بنشاط»، فإنها نوهت أيضاً بأن «على السلطات السعودية أن تفعل أكثر وعلى نحو يحول دون أرسال المال السعودي إلى الخارج بغية تغذية الحقد والتطرف اللذين تحاول كبح جماحهما على أرضها». وأوضح أحد كبار موظفي وزارة الخزانة[25]، في شهادة أدلى بها أمام لجنة الشؤون القضائية في مجلس الشيوخ قائلاً: «إن متبرعين أثرياء في العربية السعودية لا يزالون يمولون متطرفين يمارسون العنف في العالم، من

(25) وزارة الخزانة، مكتب الشؤون العامة، في 8 تشرين الثاني 2005. شهادة دانيال ل. غلاسر، المندوب، الأمين المساعد لمكتب تمويل الارهاب والجرائم المالية، وزارة الخزانة الأميركية، أمام لجنة الشؤون القضائية في مجلس الشيوخ.

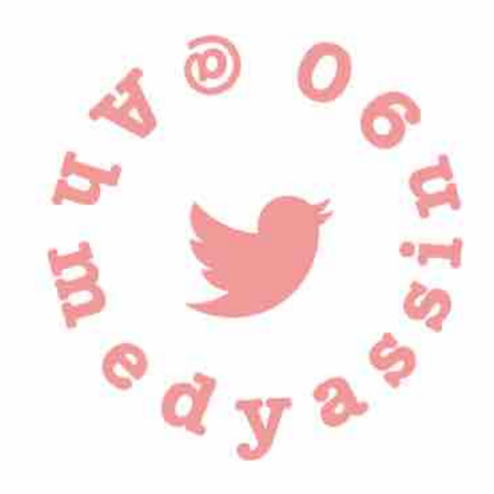
أوروبا إلى إفريقيا الشمالية والعراق وجنوب شرق آسيا. ونأمل بأن تتخذ العربية السعودية تدابير فعالة ضد هؤلاء الأشخاص للحيلولة دون تواطؤهم مع العنف وإبلاغ رسالة واضحة بأن مثل هذه النشاطات لم تعد مقبولة في المملكة ومن جانب المملكة».

وتأييداً لهذه المعاينة، سمح الموظف الكبير إياه لنفسه بأن يقدم توصية فقال: «قد يكون من واجب العربية السعودية أن تستند إلى الجهود التي تبذلها على أرضها كي تمارس مزيداً من المسؤولية الاقليمية، وأن تعزز تعاونها الثنائي العالمي لأجل مكافحة تمويل الارهاب». وأعاد دانيال غلاسر التذكير بالشبهات التي تحوم حول ثلاث جمعيات خيرية سعودية تعمل عالمياً، والتي افتضح أمرها في الصيف الماضي: منظمة الاسعاف الاسلامية العالمية. «أجابنا السعوديون بأنه محظور على الجمعيات الخيرية، وعلى هذه المنظمات غير الحكومية ذات الصفة الدولية أن ترسل مالاً إلى الخارج. ليس واضحاً لنا أن لهذا الخطر **الواقعي** تأثيراً حقيقياً، ولا يزال هذا الأمر يثير قلقنا العميق». هذا ما قاله الموظف الكبير الآنف الذكر وأضاف موضحاً: «بالاضافة إلى ذلك، إن هذا الحظر لا يشمل الفروع الخارجية لهذه المنظمات غير الحكومية، ولا الجمعيات الخيرية السعودية التي تستطيع أن تتبادل نقل الأموال فيما بينها عبر العالم دون أن تخبر السلطات المعنية في المملكة بذلك». ويختم دانيال غلاسر كلامه بدعوة الرياض إلى مزيد من اليقظة حيال منظمات «تقع عملياً تحت المسؤولية السعودية» عبر العالم.

إن هذه الحصيلة التي لا جدال فيها، والتي يمكن للجميع الاطلاع عليها عبر الانترنت بعد مرور أربع سنوات على اعتداءات 11 أيلول، والصادرة عن هيئة حكومية أميركية لا يشتبه بعدائها للعربية السعودية، لم يُشر إليها، ولم تُبث، ولم يُعلق عليها، لا من جانب الصحافة الأميركية ولا من جانب وسائل الاعلام الأوروبية. إنه صمت بليغ، يختصر كل تناقضات مكافحة تمويل الارهاب!

الجزء الثالث

الفاشية الآتية


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث عشر

أسباب اغتيال رفيق الحريري

واشنطن، 27 كانون الثاني 2006. «الشعب الأميركي يبكي على خسارة أبيك. من المهم أن تتقدم الاستقصاءات حول اغتياله. ننتظر من هذا التحقيق أن يكون حازماً وكاملاً وأن يؤدي الأشخاص المسؤولون عن موته حساباً عن فعلتهم». بهذه الكلمات نطق جورج بوش أمام الصحافة في المكتب البيضاوي، في ختام لقائه مع سعد الحريري.

ونوه الرئيس الأميركي بمواقفه حول لبنان فقال إنه «يجب أن يكون حراً من كل تأثير خارجي، ومتحرراً من سياسة الترهيب السورية، وحراً في اختيار طريقه»، دون أن يأتي مباشرة على ذكر سوريا وإمكان تورطها في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق.

وفي اليوم ذاته، تحدث المستشار القانوني لمنظمة الأمم المتحدة، نقولا ميشال، مع سفير لبنان في نيويورك، حول إنشاء محكمة دولية تكلف بمحاكمة جميع الأشخاص المتورطين.

معروف أن الأمور لا تتقدم كثيراً على صعيد التحقيق منذ توجيه القاضي ميليس التهمة على سوريا[1]. كان هذا قد تخلى عن مهمته في كانون الأول 2005، رغم قرار الأمم المتحدة بتمديدها، بعد أن توصل مع سوريا إلى اتفاق

---

(1) انظر الفصل الثاني «اتهامات القاضي ميليس».

بشأن استجواب مسؤولين كبار فيها. وخلص تقريره إلى القول بأن القنبلة التي أودت بحياة رفيق الحريري يرجح أنها كانت موضوعة في شاحنة صغيرة من طراز« متيتسوبيشي كان يقودها انتحاري. هوية هذا السائق لا تزال مجهولة، لكن فريقاً من خبراء يابانيين تعرف على هوية المركبة. إن وضع لائحة بمالكي المركبة المتعاقبين كان يبدو عنصراً محورياً لأجل معرفة هوية الجناة. لكن أبحاث اللجنة الدولية لم تتقدم إلا قليلاً حول هذه النقطة الأساسية.

لا يزال غير مفهوم حتى الآن كيف أمكن إبطال مفعول الحراسة ونظام الأمان الذي كان يتمتع به رفيق الحريري، بواسطة هجوم بدائي إلى هذا الحد. كان رئيس الوزراء اللبناني السابق يتمتع بحماية مماثلة لحماية رئيس الولايات المتحدة، وذلك بواسطة نظام للرقابة عن طريق قمر اصطناعي، ويستعمل تقنية (GPS) «غلوبال بوزيشن سيستم». فقبل كل انتقال، كانت نقاط الانطلاق والوصول وخط السير تنقل عبر الانترنت بواسطة علامات رمزية محمية للغاية إلى قاعدة في قبرص، فتنقل هذه إحداثيات خط السير إلى القمر الاصطناعي الراصد الذي يقتفي أثر المركبة على الأرض، ما يسمح بمراقبة مساحة قطرها ألف متر. فالمحققون إذن يحوزون صوراً التقطها القمر الاصطناعي لمسرح الجريمة تؤكد أنه جرى بواسطة شاحنة صغيرة ارتطمت بالموكب وليس بواسطة عبوة وضعت تحت أرض الشارع. إن الأسئلة حول خلل نظام الحماية وسلبية الحرس الشخصي المرافق لرفيق الحريري لا تزال بلا أجوبة.

بالاضافة إلى هذه المعطيات التقنية ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى متابعة التحقيق، فإن الوجه الأكثر إشكالية في تقرير ميليس يتعلق بالافادتين اللتين بنى عليهما اتهامه لسوريا. لا نعلم ما هو مصير الناشط الشاب أحمد أبو عدس الذي تبنى الاعتداء الانتحاري في شريط فيديو بثته قناة الجزيرة التلفزيونية. إن الشاهد الأول، الذي يصفه التقرير بأنه «سوري الأصل، يقيم في لبنان ويؤكد أنه عمل لحساب المخابرات السورية في لبنان»، يدعي أن «أبو عدس لم يقم بأي دور في الاعتداء، وأن دوره اقتصر على صرف الانتباه، وأنه أوقف في سوريا حيث أجبر تحت التهديد بالسلاح على تسجيل شريط الفيديو

ثم جرت تصفيته». أما الشاهد الثاني، محمد زهير الصديق، فيؤكد أنه صادف أبو عدس في معسكر الزبداني في سوريا حيث جرى شحن سيارة المتسوبيشي بالمتفجرات، كما قال، وأن أبو عدس كان في البداية ينوي القيام بالاعتداء هو شخصياً، لكنه عدل عن ذلك، فقامت المخابرات السورية بتصفيته ووضعت جثته في الشاحنة الملغومة. لم يتوصل التحقيق إلى اكتشاف دليل أو قرينة على صحة أي من هذه النقاط. لكن دتليف ميليس استند دوماً الى هذه الافادات ليجزم بأن شريط الفيديو خدعة ترمي إلى إبعاد الشبهة عن سوريا.

دمشق، في أول كانون الأول 2005: مفاجأة. في ندوة صحفية أمام عدة مئات من الصحفيين الذين غصت بهم قاعة المؤتمرات في فندق أمية، قال الشاهد الأول، الكردي السوري الذي يدعى هسام طاهر هسام والملقب بـ «الشاهد المقنع» إنه أوقف من قبل الشرطة اللبنانية، وأودع السجن طيلة أسبوعين حيث تعرض للضرب ولجميع أنواع التعذيب بما فيها حقنه بمخدرات، وأنه في أحد أيام حزيران 2005 زاره في زنزانته صحافي قريب من آل الحريري وعده بإطلاق سراحه إذا أدلى بإفادة ضد الجناة أمام اللجنة الدولية. ويروي هسام هسام قائلاً: «جاءني معاونون للنائب سعد الحريري ولقنوني عن ظهر قلب ما يجب أن أقوله للمحققين. أعطوني أسماء، ووقائع، والقصص التي يجب أن أحكيها. وفي خلال اجتماع جرى في مكتب وزير الداخلية وعدوني بمبلغ مليون وثلاثماية ألف دولار لقاء إدلائي بشهادتي الكاذبة التي كان يراد منها توريط سوريا في اغتيال رفيق الحريري». كان روى الشاهد المقنع في أيلول 2005 أنه اشترك قبل سنة من ذلك في اجتماع جرى في دمشق كان مخصصاً لإعداد الاعتداء، وأن هذا الاجتماع جرى بحضور ماهر الأسد وآصف شوكت، شقيق وصهر الرئيس السوري بشار الأسد، وجميل السيد المدير العام السابق للأمن العام اللبناني الذي أوقف في 30 آب[2]. وقال هسام هسام أيضاً أنه رأى في أحد المعسكرات السورية شاحنة الميتسوبيشي التي استخدمت لنقل

---

(2) انظر الفصل الأول «كوب شاي عند جميل السيد».

القنبلة، ثم رآها مرة أخرى يوم 13 شباط 2004، أي عشية الاعتداء، في أحد مراكز المخابرات السورية في جبل لبنان. وشدد في الندوة الصحفية على القول «طلب مني أن أورط قدر المستطاع ماهر الأسد وآصف شوكت. طلب مني أن اتهمها بالجريمة، فانتهى بي الأمر إلى الزعم بأنهما بالتأكيد مدبرا الاعتداء». وختم هسام هسام بتأكيد أنه الشاهد المقنع وأن مواجهة حصلت بينه وبين جميل السيد. ويقول محامي هذا الأخير إنه عرفه «من رنة صوته، ولهجته، والعبارات التي استعملها». إن قصة هسام هسام الوهمية، التي لفقتها جملة وتفصيلاً بطانة سعد الحريري، أدرجت بكل أمانة في تقرير ميليس الذي قدم إلى مجلس الأمن بتاريخ 21 تشرين الأول 2005. ويصف هذا التقرير، المؤلف من سبع فقرات، الشاهد المقنع بأنه المصدر الأكثر إفحاماً لدمشق.

وانهارت ورقة القاضي ميليس الرئيسية.

حصلت هذه المفاجأة الضخمة عشية استجواب محققي الأمم المتحدة لخمسة مسؤولين سوريين كبار في فيينا. وصدر عن لجنة التحقيق بلاغ مقتضب يؤكد أنها استمعت إلى هسام هسام كشاهد، ويوضح أنه لم يتلق أية مكافأة على المعلومات التي أدلى بها. كما أن وزير الداخلية اللبناني حسن السبع، الذي جاء على ذكره هسام هسام في ندوته الصحفية، اعترف أيضاً بأنه اجتمع به، لكنه، نفى بحزم أن يكون حاول إقناعه بإعطاء إفادة كاذبة. ويؤكد المحققون أن الشاب، الذي ربما عمل لحساب المخابرات السورية في لبنان مدى ثلاث عشرة سنة، هو «الشاهد المقنع».

أما الشاهد الثاني، السجين في فرنسا، محمد زهير الصديق، فقد تراجع عن إفادته هو أيضاً. فبعد أن أدعى أنه عقيد في المخابرات السورية ورئيس سابق لمكتب الجنرال حسن خليل ـ سلف آصف شوكت على رأس جهاز المخابرات العسكرية ـ قال إنه عرض مساعدته تلقائياً على المحققين الدوليين. إن تقرير ميليس يستشهد بأقواله عدة مرات. وبعد البحث والتدقيق، تبين أن الصديق هذا فارّ من الجيش السوري، ولم يشغل قط المناصب التي ادعى إشغالها. يضاف إلى ذلك أنه محكوم في سوريا بجرم احتيال، وتزوير واستعمال

المزور. في أروقة الأمانة العامة لمجلس الأمن في نيويورك، كان معاونو كوفي أنان لا يستطيعون إخفاء ارتباكهم واعترفوا في آخر الأمر بأن «هاتين الضربتين الصاعقتين ليستا بلا صلة مع رحيل دتليف ميليس على عجل».

باريس، 26 شباط 2006. القضاء الفرنسي يرفض طلب لبنان استرداد السوري محمد زهير الصديق، الذي كان قد أوقف قبل أربعة أشهر في شاتو الواقعة في محافظة ليزيفلين، ثم أخلي سبيله. وبررت غرفة التحقيق لدى محكمة استئناف فرساي إخلاء سبيله بـ «عدم وجود ضمانة لعدم تطبيق حكم الاعدام بحقه». كان قد أوقف تنفيذاً لمذكرة إلقاء قبض دولية صادرة عن القضاء اللبناني، لأن بيروت كانت تشتبه بأنه قام بتضليل المحققين الدوليين. ويوضح مسؤول في المخابرات الفرنسية الداخلية أن الصديق كانت له اتصالات منتظمة بمقربين من أسرة الحريري، وأنه حصل على مبلغ كبير من المال لقاء إفادته الكاذبة. وانتقل خلف ميليس إلى باريس للاستماع إلى إفادته.

إن القاضي سيرج برامرز الذي عين رئيساً للجنة التحقيق الدولية بتاريخ 11 كانون الثاني 2006، يواصل عمله بصمت وتكتم، على عكس سلفه الذي كان يحب إثارة الضجيج. فهو قد استخلص العبرة من انهيار الشاهدين الرئيسيين، فقرر العودة بالتحقيق إلى نقطة الصفر، واستجلاء كل السبل الممكنة، متحاشياً القيام بأي استخلاص سياسي متسرع، كما يقول أحد معاونيه المقربين. إن هذا النائب العام الاتحادي للمملكة البلجيكية سابقاً، والذي كان النائب العام المساعد لدى محكمة الجزاء الدولية (CPI) في لاهاي حيث كان يدير قسم التحقيقات، وضع نصب عينيه إعادة الثقة مع دمشق، يقيناً منه بأن التحقيق لا يمكن أن يجري دون تعاون من جانب سوريا.

وفي التقرير المرحلي الأول الذي قدم إلى مجلس الأمن في 16 آذار 2006، أبدى برامرز سروره لحسن تصرف السلطات السورية، قائلاً: «لقد استجابت الحكومة السورية رسمياً، خصوصاً في الأشهر الثلاثة الأولى، لجميع الطلبات المتعلقة بمساعدة اللجنة تقريباً» وأشار إلى أن تعاونا أفضل وأسرع من جانب سوريا سيكون عاملاً أساسياً في مواصلة أعمال اللجنة». وأعرب عن

سروره أيضاً بالتوصل إلى «توضيح مع السلطات السورية للاطار القانوني لهذا التعاون، وللحصول على المعلومات، والوصول إلى المواقع وإلى المواطنين السوريين، ما من شأنه أن يأتي بعناصر جديدة». فيما يتعلق بالأساس، يقول سيرج برامرز إن «المقاربة الأكثر منهجية للجنة أتاحت القيام بخطوات جديدة، خصوصاً لجهة فهمه للجريمة، وملابساتها، ونمطها العملاني. وحددت خطوط جديدة» كما قال، وأنه «جرى التعمق في سبل موجودة، كما أهملت سبل أخرى». وأعرب عن ثقته بأن «هذه الخطوات الأولى ستسمح بالتعرف على هوية المسؤولين عن الاعتداء، على كل المستويات». وختم تقريره بالقول إنه لن يعطي مزيداً من التوضيحات «بغية حماية الشهود، وصيانة استقامة التحقيق، وعدم الكشف عن استراتيجيا اللجنة».

ورفض إعطاء مزيد من التفاصيل، رغم طلبات عدة سفراء، مكتفياً بالقول إن «إنهاء الاستقصاءات يتطلب أكثر من بضعة أشهر». واعتبر أن «مهلة سنتين هي مهلة معقولة لتحقيق على مثل هذه الدرجة من التعقيد»، وأن هذا التحقيق قد يستغرق «سنة على الأقل من الآن. وقال أخيراً، في مجال تبرير تكتمه، إنه يفهم الامتعاض الذي يسببه هذا التكتم، لكن هذا «هو ثمن الفاعلية». لقد وصل هذا التبدل في الأسلوب وفي النهج إلى غايته وهو يسحر الألباب، خصوصاً لجهة «تقدم التحقيق»، هذه العبارة التي تفتح الباب أمام جميع التكهنات في بيروت. صحيح أن كل شيء يُعرف في بيروت، لكن الأكثر صحة هو أن كل شيء يتضخم، ويتحول، ويُستنبط هناك.

في كانون الثاني سنة 2006 فككت السلطات اللبنانية شبكة جهادية جديدة في لبنان. وأتى عدة ناشطين، أثناء التحقيق معهم، وبينهم فلسطينيون، ولبنانيون، وسعوديون، وسوداني، ومصري، على ذكر اسم خالد طه، الوارد في تقرير ميليس. يبدو أن هذا الرجل على صلة بأحمد أبو عدس، الناشط الشاب الذي اختفى والذي تبنى اغتيال رفيق الحريري باسم مجموعة أصولية غير معروفة.

إن ذكر الخيط الأصولي يتكرر دائماً منذ بدء التحقيق، دون أن يجري

التعمق في استكشافه جدياً[3]. إذا كان هذا التعمق لا يؤدي إلى تسمية مدبري اغتيال رفيق الحريري، فإنه قد يسمح على الأقل بالبحث في مختلف الأسباب التي كانت وراء الاغتيال. إن هذه الأسباب تقود إلى اعتبارات جيوسياسية بقدر ما تقود إلى عوامل ذات طابع خاص بأسرة الحريري. وإذا لم تظهر هذه في تقرير ميليس، فإن خلفه أخذها في الاعتبار. وفي 12 تموز 2006 قدم التقرير المرحلي الثاني من جانب القاضي برامرز، فجاء غير قاطع، وعبر عن ارتياحه لحسن التعاون السوري، وطلب تمديد التحقيق سنة جديدة.

إن صعود قوة الأصولية السنية الجذرية في لبنان لم يكف عن التفاقم منذ توقيع اتفاق الطائف سنة 1989، الذي سجل رسمياً نهاية حرب أهلية لبنانية وإقليمية دامت خمس عشرة سنة. فقد اعتلج في نفوس النخب والطبقات المتوسطة السنية شعور غاضب بأن شرعيتهم الاجتماعية وقدرتهم على دمج البلد نهائياً في المحيط الاسلامي قد سرقت منهم. وبموازاة ذلك، فإن المخيمات الفلسطينية في لبنان، التي ما زالت تضم نحو 400.000 لاجىء، قد خرجت تدريجياً من تحت هيمنة فتح السياسية وهيمنة السلطة الفلسطينية لتنتقل إلى كنف سلطة الدين كما كان يمارسه المسلمون الأوائل، أي السلف الصالح. وأدى هذا التطور المزدوج إلى نبذ الدولة اللبنانية ومؤسساتها وإداراتها ومسؤوليها.

كان رفيق الحريري يجسد هذه البغضاء لسببين. فهو ابن عائلة سنية متواضعة من صيدا، ويجسد بالتأكيد نجاحاً اجتماعياً يضرب به المثل، لكن صعوده الشخصي المذهل اعتبر كخيانة لأنه لا يحدث تداعيات كافية على طائفته الأصلية. وإذ جمع رفيق الحريري ثروته في العربية السعودية، فقد ربط مصيره بالأسرة السعودية وأمسى من الخلّص إلى حد منحه جواز سفر سعودياً. وبما أن المملكة النفطية أقدمت، منذ اجتياح العراق للكويت في آب 1990، على حماية «الصليبيين واليهود»، فقد وضعت نفسها وعملاءها تحت سلطة ألدّ أعداء السلفيين، أولئك الذين يبغون تدمير العراق لكي يحرموا المسلمين من

(3) انظر الفصل الأول: «كوب شاي عند جميل السيد».

القوة الضرورية للدفاع عن «دين الحق». إن الذين «يتصرفون على هذا النحو يخونون الله ورسوله»[4] وبالتالي يستحقون أشد العقاب. إن موجة الاعتداءات التي تضرب استقرار المملكة السعودية منذ أيار 2003 تتجاوب مع هذا التطور الذي يشمل مجمل العالم السني. وبالرغم من مبايعة الأمير عبدالله ليخلف الملك فهد، فإن هذه المجابهة السعودية الداخلية ما زالت بعيدة عن الانتهاء، وما زالت المزايدة الجهادية تستهدف إطاحة الأسرة المالكة وأنصارها، المتهمين بالفساد والخيانة والمسؤولين عن أزمة الوهابية المؤسسة للمملكة. إن رفيق الحريري، النتاج الخالص للقيمين على حكم العربية السعودية، والمتورط مع أرباب النفط وتجار السلاح الأميركيين، يجمع في سيرته الشخصية الرموز الأكثر مقتاً عند تلك الموجة السلفية الباحثة عن طهارة دينية ـ سياسية تعيد البناء على أسس صالحة. إن رفيق الحريري في نظر خطباء مساجد المخيمات الفلسطينية في لبنان ناكر للعقيدة ولمنهجها الحياتي، وتجسيد للكفر يجب قتاله.

بالاضافة إلى كون رجل الأعمال هذا يثير نقمة خطباء المساجد، فإنه يثير أيضاً كثيراً من الغيرة والحسد. فقد ولّد نجاحه المالي والاجتماعي ممارسة لتسخير الدولة للمصالح الخاصة، فرضت نفسها كنمط للحكم لم يسبق لتاريخ لبنان أن عرفه في أية لحظة من قبل. لقد انبثقت هذه الممارسة مباشرة من الحرب التي دامت خمس عشرة سنة والتي كان همّ زعماء الميليشيات الرئيسي فيها تمويل نشاطاتهم وخصوصاً دفع أجور رجالهم. وبلغ اقتصاد الحرب، من الدقة والاتقان، خصوصاً عبر استثمار المرافىء غير الشرعية والصفقات العقارية، درجة سمحت لآلياته ليس بالبقاء فقط، بل أيضاً برسم وجهة وإدارة إعادة إعمار البلاد. ومع أن رفيق الحريري لم يتورط مباشرة في النزاعات اللبنانية، غير أنه قام بتمويل واسع للأطراف المتنازعة؛ حتى أنه بفضل هذه الدفقات المالية أمكن عقد اتفاق الطائف، الذي قيل يومذاك إنه «سلام

---

(4) أنظر دراسة برنار روجييه الممتازة: الجهاد في سلوكه اليومي، المنشورات الجامعية، فرنسا، 2004.

مشترى». إن عمل الخير هذا في زمن الحرب الذي انتقل إلى زمن السلام قد احتفظ بزوايا غامضة إلى حد جعل حتى تقرير القاضي ميليس لا يستبعد أن يكون وراء اغتيال رفيق الحريري أسباب مافياوية.

الخيط المافياوي يقود إلى قضية بنك المدينة وحساباته السرية، هذه القضية التي تورطت فيها شخصيات لبنانية وسورية. يقول أحد معاوني القاضي برامرز «إن ضلوع أشخاص سوريين في تنفيذ الاغتيال ليس مستبعداً بالتأكيد. إلا أنه في هذه الضلوع المحتمل، أين تبدأ الأسباب الدولتية وأين تنتهي المصالح الخاصة؟ ولعل هذه الثنائية المتكافئة تفسر ثقة الرئيس السوري حين يتحدث عن فرضية اشتراك مسؤولين سوريين يعتبرون بموجبها خونة ويطبق عليهم القانون السوري». وفي هذا الاطار المافياوي، الذي تتسم به بعض آليات الدولة السورية كما الدولة اللبنانية «يشكل المال الخيط الأكثر جدية». ويخاطر مصدر آخر قريب من التحقيق بالقول: «كان رئيس وزراء لبنان السابق رجل أعمال ربما قتلته الأعمال».

إن قابلية اتفاق الطائف للحياة، وبالتالي إعادة إعمار لبنان، كان لا يمكن تصورهما إلا في إطار شرق أدنى ينعم بسلام شامل، أي في إطار تطبيع إقليمي يمر عبر اتفاق مع إسرائيل. هذه ليست رؤية الدوائر المتقلبة في «المعسكر المسيحي» وحدها بل هي أيضاً رؤية أوساط الأعمال التي يجسدها رفيق الحريري، الذي كان يرى أن إنهاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل **شرط لا بد منه** لإعادة الاعمار وللنمو الاقتصادي في لبنان. كان هذا الموقف مقبولاً ما دامت عملية أوسلو التي انفتحت غداة حرب الخليج سنة 1991 قائمة. إلا أن هذا الشرط قد انهار منذ إجهاضها ومع نشوب الانتفاضة الثانية في أيلول سنة 2000.

في مقدمة جيوسياسية طويلة، يعرض تقرير ميليس ظنونه ضد سوريا من خلال تحقيق سُمي «باك غراوند» اختصرت أول عبارة فيه كل ما جاء بعدها، إذ قال: «تمارس سوريا، منذ زمان طويل، تأثيراً إكراهياً على لبنان». ثم يعرض التقرير العلاقات بين رفيق الحريري والرئيس السوري بشار الأسد مطولاً

وبالتفصيل، خصوصاً من خلال لقائهما الأخير (الفقرة 25 حتى الفقرة 30). وبالاستناد إلى تسجيل مزعوم لحديث بين رفيق الحريري ونائب وزير الخارجية السوري وليد المعلم، يأخذ التقرير بصحة أطروحة التهديد الجسدي السوري لرئيس الوزراء اللبناني السابق. على غرار الشهادتين الرئيسيتين اللتين عرضناهما سابقاً، لم تصمد هذه العناصر طويلاً.

جاء في نبأ لوكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ 11 كانون الثاني 2005 أن «رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، منذ استقالته في تشرين الأول 2004، يضع قدماً في المعارضة وأخرى في مبادرات تهدف إلى مصالحة وطنية في لبنان». وأدلى رفيق الحريري عشية اغتياله بحديث إلى جريدة السفير البيروتية نشر يوم اغتياله جاء فيه: «أنا لم أعد في الحكومة، فمن الطبيعي أن أكون معارضاً، لكن لي معارضتي الخاصة [...] ولهذه المعارضة سقف هو اتفاق الطائف بين اللبنانيين [...] المشكلة مع هذه الحكومة هي في أنها حين ننتقد عملها تشكك فوراً بقناعاتنا الوطنية والقومية [...] أنا في الواقع قومي عربي، وكنت كذلك منذ عشرات السنين ولن أغير قناعاتي بعد بلوغي الستين من العمر. أنا أرفض المعادلة القائلة: إن لم تكن معنا فأنت ضد العرب.»

إن تأكيدات الناطقين بلسان ما سمي معارضة البريستول[5]، القائلة بأن رفيق الحريري انتهج بحزم سياسة معادية لسوريا، هي تأكيدات مبالغ بها جداً. وبالفعل، كيف كان له أن ينضم إلى صفوف الطاعنين باتفاق الطائف، الذي هو من صنعه، والذي أتاح له أن يقيم شبكاته لإعادة الاعمار في البلاد؟ إن الدجاجة التي تبيض ذهباً كانت سورية ـ لبنانية، وما من شك في أن رجل أعمال خبيراً وبعيد النظر كرفيق الحريري لا يمكن أن ينسى هذه المسألة البديهية التي هو مدين لها ببلوغ أوج ازدهاره. نشاهد في أوائل صور الاعتداء المتلفزة

---

(5) كانت عائلة الجميل وستريدا جعجع زوجة رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، قد اعتادتا على الاجتماع في فندق البريستول.

أشخاصاً يركضون بين السيارات المحترقة، وتعود صور الحرب اللبنانية ترتسم أمام العيون كأنها سجلت يوم أمس، كأن هذه الحرب في هذا الشرق القريب جداً لم تتوقف، وكأن سلام الطائف لم يكن سوى جسر هزيل عُلق فوق هاوية فلم يلبث أن هوى. إن اغتيال رفيق الحريري، الذي هو هبّة أخيرة في تلك الحرب غير الناجزة، يندرج في إطار اللعنة اللبنانية، التي شهدت اغتيال رياض الصلح، أبي استقلال لبنان ورئيس وزرائه، خلال زيارة رسمية له إلى عمان سنة 1954، أو معروف سعد، «أبي الفقراء»، الذي أودت بحياته رصاصة خلال تظاهرة لصيادي السمك في صيدا يوم 20 شباط 1975، والذي يعتبر اليسار اللبناني أن هذا الاغتيال سجل بداية الحرب في لبنان[6].

يذكر بسام طياره[7] بأحد البواعث الرئيسية لهذه الحرب فيقول: «إن صعود قوة اليسار المناضل اللبناني، الذي سهلته هزيمة 1967[8] وانتشار أطروحات الكفاح المسلح، قد قسما السنة في بيروت (خصوصاً بعد وفاة عبد الناصر) إلى موالين للسعودية وموالين للفلسطينيين. وكان قسم كبير من المسيحيين اللبنانيين يعتبر نفسه أقرب إلى الموالين للسعودية (في الواقع إلى البرجوازية السنية الكبيرة والصغيرة) بينما كانت الجبهة الوطنية مدعومة من الفلسطينيين، الأمر الذي يفسر تسمية هذا التحالف بالقوى «الإسلامية ـ التقدمية». إن هذا الانقسام الذي استمر بعد توقيع اتفاق الطائف سنة 1989، برز مجدداً عبر اغتيال رفيق الحريري، ثم في الانتخابات النيابية التي جرت في

---

(6) حتى لو اعتبر المؤرخون أن البداية الرسمية للحرب اللبنانية هي 13 نيسان 1975، يوم قتل 23 فلسطينياً في حافلة أمام كنيسة في عين الرمانة على يد الميليشيا الكتائبية.

(7) بسام طياره: «لبنان: الفوضى. اغتيال الحريري: من المستفيد من الجريمة؟» بيروت، منشورات البراق 2005.

(8) في 5 حزيران 1967 ضرب الطيران الحربي الاسرائيلي الطيران المصري على الأرض. وسحقت الجيوش المصرية والأردنية والسورية. واحتل الجيش الاسرائيلي كامل سيناء وقطاع غزه والضفة الغربية وكامل الجولان السوري في غضون ستة أيام.

حزيران 2005، حيث تشكلت بصورة منطقية أكثرية برلمانية (سنة، مسيحيون، دروز) حول ابن الراحل، سعد الحريري. ومما له مغزاه أن الوارث أدلى بأولى تصريحاته من الرياض وجده.

أما الشيعة (أمل وحزب الله) فيواصلون مشاركتهم في الحكومة، ودعمهم للرئيس إميل لحود وللحوار الوطني الذي يهدف إلى سد الثغرات في تلاحم وطني مغرق في عدم الاستقرار. وأما الجنرال المسيحي ميشال عون، الذي يترأس كتلة نيابية تضم 22 نائباً من أصل عدد النواب الـ 128، فقد عقد اتفاقاً مع حزب الله والذي اختار التحالف مع شخصيات متنوعة ضد الطائفية، ذلك أن الشريحة المتنورة من المسيحيين تعتبر أن مستقبلها يمر عبر حوار دقيق مع الشيعة الذين يمثلون حوالى ثلث عدد سكان لبنان، وأن هذا التحالف يسمح خصوصاً، في نظر القائلين به، بالحد من التصلب السني الذي يهدد المنطقة بأسرها. إن جلاء أسباب اغتيال رفيق الحريري يجب أن يأخذ في الاعتبار، على عكس تقرير ميليس، بروز المجابهة القديمة مجدداً بين السنة والشيعة. فبعد انفجار العراق، وعدم الاستقرار المزمن في افغانستان، والقرار 1559، عادت هذه المجابهة مجدداً الخيط الأحمر للنزاعات في الشرق الأدنى.

يقول أحد الدبلوماسيين الأوروبيين العاملين في بيروت إن «رفيق الحريري هو ضحية جانبية لهذه المجابهة الثابتة بين أسرتي الاسلام الكبيرتين، التي أججها التدخل الأميركي ـ الانكليزي في العراق، وهي مجابهة سنية شيعية لا تشكل مفاجأة، وإنما هي، عكس ذلك، كانت هدفاً حربياً في نظر دهاقنة الحرب في البنتاغون». يلاحظ الصحافي المستقل يورغن كاين كوبل في كتابه الذي يحمل عنوان (ملف اغتيال الحريري. قرائن أهملت في لبنان) أن رفيق الحريري كان حتى وفاته مدرجاً على لائحة تحمل أسماء رجال يجب قتلهم وهي لائحة موجودة في موقع الانترنت الذي يخص «يونايتد ستيتز كوميتي فور إي فري لبانون» (WWW. Free Lebanon.ong) الذي هو موقع اللوبي اللبناني في الولايات المتحدة القريب من أوساط المحافظين الجدد. كما يستشهد الكتاب بمصطفى ناصر أحد مستشاري الحريري السابقين الذي يؤكد: «إن

اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق هو من صنع الأجهزة السرية الاسرائيلية التي تسعى دائماً إلى خلق توترات في لبنان». نعم إن الكتاب لا يحتوي أدلة ملموسة، إلا أنه صدى يثير التساؤل لما قاله جميل السيد[9] من أن «هذا الاغتيال من صنع أنشتاين أو من صنع غبي. فلا يجوز استبعاد أية إمكانية».

هناك تحليل للصحافي رينيه نبعه، أحد أفضل راصدي الساحة اللبنانية، يضع المسألة في صميم المجابهة السنية ـ الشيعية الراهنة فيقول: «هل كانت الغاية من نزع سلاح حزب الله الذي طلبته واشنطن هي تلبية حاجات إسرائيل الأمنية لا غير أم كانت الغاية الدفينة منه إنزال مشكلة الدين الهائل الناشىء عن سياسة رفيق الحريري المفسدة إلى الدرجة الثانية، ووضع نزع سلاح الميليشيا الشيعية شرطاً للنهوض بالاقتصاد اللبناني وتعويض خسارة النفوذ السني في العراق بتعزيز النفوذ السني في لبنان، إرضاءً للعربية السعودية وسائر الدول السنية الحليفة للغرب، والعمل على خنق سوريا[10] عن طريق إحياء تحالف ماروني ـ سني تحت رعاية غربية؟».

كانت الأسرة الدولية استحقت التكريم لو أنها طلبت بمثل هذا العناد إجراء تحقيق دولي لمعرفة مصير رجال مشاهير آخرين قضوا نحبهم، بدءاً بياسر عرفات الذي يجزم المؤرخ الاسرائيلي الكبير أمنون كابليوك بأنه اغتيل[11]. في مطلع شهر أيلول 2005 جاء في الملحق الاسبوعي لجريدة **هاأريتس** الاسرائيلية مقال تحت عنوان: «هل توفي عرفات بداء السيدا أم توفي مسموماً». يقول كاتبا المقال الصحافيان عاموس هاريل وآفي إسحاقاروف، مستشهدين بخبير

(9) أنظر الفصل الأول: «كوب شاي عند جميل السيد».

(10) من حديث مع المؤلف في 10 نيسان 2006. أنظر أيضاً رينيه نبعه «يترك رئيس الوزراء اللبناني بلداً مقسماً إلى عدد كبير من الطوائف. إن عدم التوازن جزء من إرث رفيق الحريري» صحيفة ليبراسون 20 شباط 2006.

(11) من حديث مع المؤلف بتاريخ 8 شباط 2006. انظر أيضاً: أمنون كابليوك «هل قضى ياسر عرفات اغتيالاً؟» صحيفة لوموند دبلوماتيك، تشرين الثاني 2005.

إسرائيلي، إن ثمة إمكانية «صغيرة جداً» لأن يكون ياسر عرفات قد أصيب بداء السيدا، ويشددان على أن كثيرين من الأطباء يعتبرون أن الأعراض كانت تحمل على الظن بأن في الأمر تسميماً. وما عسانا نفعل في اغتيال الرئيس جون كينيدي، أو اغتيال رئيس رواندا ورئيس بوروندي اللذين تسبب موتهما بأضخم مجزرة إنسانية بعد انتهاء الحرب الباردة؟

يقول صديق قديم للعائلة إن «القرار 1559 وضع السلاح في يد قتلة رئيس وزراء لبنان السابق». إن عدم تسوية أزمات الشرق الأدنى، ومعالجتها غير المتوازنة وغير العادلة، وتفاقم النزعة الطائفية، كل الأسباب المتراكمة لهذا الاغتيال تعود بنا إلى عدم اكتمال سلام الطائف، وعدم اكتمال الدولة اللبنانية، وعدم اكتمال السيرورة الاسرائيلية ـ الفلسطينية، وإلى الفوضى الاقليمية التي تشكل الساحة اللبنانية أكثر أعراضها المرضية بروزاً.

إن هذا البعد المرضي يبين بوضوح في الحديث الذي أدلى به جاك شيراك إلى صحيفة **لوموند** بتاريخ 27 تموز 2006 والذي أسف فيه على «تدمير لبنان» لكنه ظل عاجزاً عن الخروج من طوق القرار 1559 الذي كانت له اليد الطولى في صنعه. ألم تطلب وزيرة خارجية إسرائيل تسيبي ليفني بعد ذلك بيومين، في صحيفة **لوفيغارو** «أن تنجز فرنسا عملها الرائع في لبنان، فتطبق على الأرض القرار 1559 الذي كانت هي المبادرة إليه»؟ وطلبت من باريس أيضاً مساعدتها لأجل نزع سلاح حزب الله، هذا الحزب الذي تمنى جاك شيراك في صحيفة **لوموند** «أن يتحول إلى قوة سياسية» فيما أن لهذه المنظمة اللبنانية اثني عشر نائباً في البرلمان اللبناني ووزيرين في الحكومة. يبدو أن الرئيس نسي أن فرنسا عارضت دوماً إدراج حزب الله في اللائحة الأوروبية للمنظمات الارهابية: إنه يتبنى الأجندة الأميركية ـ الاسرائيلية في هذا الموضوع أيضاً.

ويتنكر التنكر إياه فيما خص إيران فلا يأتي حتى على ذكر حقها في الدفاع عن نفسها وعن سلامتها، لما فيه مصلحة الخطاب الوسواسي الأميركي ـ الاسرائيلي حول منع طهران من اكتساب التكنولوجيا النووية، بينما تعلن

الباكستان في اللحظة ذاتها عن مضاعفة قدراتها النووية دون معارضة من جانب الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بسوريا، يكرر جاك شيراك كلامه عن زوال حبه للرئيس الشاب بشار الأسد ويذهب حتى إلى القول بأن «نظامه أقلوي»، أي ما يوحي بأنه غير شرعي. ويجمع الرئيس الفرنسي بين «الديموقراطية والسلام» على غرار ما يفعل إيديولوجيو المحافظين الجدد الأميركيين، فيسمح لنفسه بتصنيف الأنظمة الأجنبية حسب مقولات «الخير والشر»، مشيراً من طرف خفي إلى ما يمكن أن يكون النظام «الصالح» للشعب السوري. أتراه يتمنى قيام نظام سني في دمشق، وبالتالي، انفجاراً لسوريا ولبنان كالذي حصل في العراق؟ ومع أن جاك شيراك يعرف المنطقة جيداً، فهو لا يذكر مرة واحدة خطر انتقال عدوى المجابهة السنية ـ الشيعية والعواقب المترتبة على تجدد هذه المجابهة التي هي أحد الخيوط الحمراء في الأحداث الراهنة.

وحين تحدث عن نشر قوة دولية، حتى وإن ذكر عن حق بأنه «ليس من مهام حلف الأطلسي أن يؤلف قوة لإعادة الاستقرار»، فإنه لم يقل شيئاً عن الأمم المتحدة مع أن على هذه المنظمة أن تحتفظ بالدور الأول في هذه الأزمة. ولم يقل شيئاً عن القوات الدولية المنتشرة من قبل في جنوب لبنان والتي يمكن أن يعزز دورها ويعاد توجيهه. إن هذا الصمت يقوي عدم ثقة إسرائيل بمنظمة الأمم المتحدة وبالقوات الدولية (FINUL) التي قتل الجيش الاسرائيلي عمداً أربعة من رجالها يوم 25 تموز 2006 عشية مؤتمر روما الدولي، كما لو أنه أراد الإبلاغ بأن تل أبيب ترفض كل تدخل للمنظمة الدولية في النزاع خارج إطار المساعدة الانسانية. وأخيراً، امتطى جاك شيراك حصان صدام الحضارات فأعلن عن أسفه لـ «التصلب بين الاسلام العالمي والغرب، مع كل ما يترتب عليه من ميل إلى نمو الارهاب». إن الرئيس الفرنسي، الذي يتملكه هاجس المصالحة مع واشنطن، لا يكتفي بالسقوط في شرك إدارة بوش وأصدقائه الاسرائيليين، بل يجعل من نفسه على الأخص مُروِّجاً لنشوب حرب

ثالثة في الشرق الأدنى. وبعد «تنكره الكبير» ها هو يتحول إلى حليف لدعاة الحرب.

وفي اليوم ذاته، صرحت وزيرة الخارجية الأميركية الدائمة الابتسام، بينما كان تدمير لبنان مستمراً وهي ترفض بعناد أي وقف لإطلاق، قائلة: «لقد حان وقت بناء الشرق الأوسط الجديد. لقد حان الوقت لنقول لكل الذين لا يريدون الشرق الأوسط الجديد إننا سننتصر...». إن الشرق الأوسط الجديد عند السيدة رايس هو الفوضى.

إن لمدبري هذه الفوضى برنامجهم الذي يقوم على إنتاج اضطراب جديد بواسطة دسائس مالية وحملات عسكرية، دون التوجه أبداً إلى إعادة إعمار مديدة. إنهم ينظمون، ضربة بعد ضربة، منع موجات اليأس. ولهذه السياسة اسم هو: «الفوضى البناءة».

الفصل الرابع عشر

لذائذ «الفوضى البناءة»

شهر آب 2003 ـ قاعدة العديد الواقعة على مسافة نحو ستين كيلومتراً من الدوحة، عاصمة قطر. تنظم الـ (CENTCOM)[1]، هيئة الأركان المشتركة للقوات الأميركية في الشرق الأدنى عرضاً خاصاً لفيلم «معركة مدينة الجزائر» الذي أخرجه جينو بونتيكورفو سنة 1965 والذي يروي محاصرة المقاومين الجزائريين من قبل مظليي العقيدين بيجار وبروتييه في سنة 1957.

كان رئيس الوزراء غي موليه آنذاك قد طلب من روبير لاكوست، حاكم الجزائر، أن يأتيه بنتائج بأي ثمن. فجرى توقيف آلاف الجزائريين واستجوابهم وإيداعهم السجن. كان زعماء جبهة التحرير الوطني لمنطقة مدينة الجزائر قد اختبأوا في القصبة فانكشف أمرهم واعتقلوا. استخدمت جميع الوسائل، بما فيها التعذيب، لاكتشاف شبكة قيادة الجبهة في العاصمة الجزائرية ومعرفة هوية أعلى قادتها: العربي بن مهيدي، وياصف سعدي، وعلي لابوانت. كانت تلك السنوات شديدة الارهاق، لجأ فيها المظليون بتغطية من حكومتهم وقيادتهم العسكرية إلى طريقة «جيجين» السيئة الشهرة. وأثارت ممارسة التعذيب، التي

---

(1) «القيادة المركزية الأميركية» هذه هي إحدى الـ «يونيفد كومباتانت كوماندس» التسع التابعة لوزارة الدفاع الأميركية منذ 1983. كانت هذه في الأصل قوة للتدخل السريع. نطاق عمل هذه القيادة هو الشرق الأدنى وإفريقيا الشرقية وآسيا الوسطى، التي يشار إليها باسم «جنوب غرب آسيا».

فضحها هنري أليغ في كتابه «المسألة»[2] الذي اعتبر حدثاً، جدالاً وطنياً بين معارضي التعذيب وبين مؤيديه أو ممارسيه باسم البحث عن المعلومات اللازمة لكبح جماح «الارهاب».

وبالرغم من النتائج السريعة والايجابية ظاهرياً، وبالرغم من أساليب الحرب النفسية التي كان يقوم بتعليمها الضباط الناجون من معسكرات الثيات منه عقب سقوط ديان بيان فو، لم يتمكن المظليون قط من الانتصار في «معركة كسب القلوب والعقول». ولم تعرف الجمهورية الرابعة الشفاء من تلك الهزيمة الفكرية. وفي شهر أيار 1958، وصل الجنرال ديغول إلى الحكم. وفي شهر تموز 1962 أعطى الجزائر استقلالها.

بعد مشاهدة الفلم انقسم الضباط الأميركيون كما سبق أن انقسم المجتمع الفرنسي حين عرف باستعمال **المسألة** إبان حرب الجزائر. العراق ليس الجزائر طبعاً، ومع ذلك فإن حالات الشبه بين الاثنين كثيرة وعنيدة، كما يشهد بذلك قادة الوحدات المقاتلة في العراق التي تصطدم يومياً بمقاومة مجموعات مسلحة وبعداء السكان المدنيين.

المشكلة الأخرى تتعلق باستراتيجيا الاحتلال. فعلى غرار سابقيهم الفرنسيين في الجزائر، اختارت هيئات الأركان الأميركية الحل الذي يقضي بإحلال الأمن في «المناطق المفيدة»: المراكز الحضرية التي تؤوي المراجع صاحبة القرار تقليدياً؛ والمناطق التي تحتوي ثروات طبيعية كالغاز والنفط؛ وخطوط المواصلات الرئيسية. واختيرت لأجل تمركز القواعد العسكرية الرئيسية والثانوية مواقع تسمح لهذه القواعد بأن تشرف على هذه الأماكن «المفيدة» وأن تنتقل بينها في ظل ظروف أمنية مثلى.

وأنيطت الغارات «خارج الاطار» في قطاعات غير آمنة، وبالتالي معادية **مبدئياً**، بوحدات خاصة مؤهلة لشن عمليات محددة، وفقاً لتقارير أجهزة

---

(2) انتهت طباعة الطبعة الأولى لكتاب «المسألة» في 12 شباط 1958. على غرار كتاب «إني اتهم» لإميل زولا، لا يزال هذا الكتاب يعبر الزمن ولا يزال مدرجاً في لائحة منشورات مينوي.

المخابرات العسكرية. ولأجل القيام بهذه العمليات، ترسم القوات الخاصة الأميركية، بمساعدة من معاونين إسرائيليين، خططاً مختلفة سميت «مضادة للانتفاضة» جربها الجيش الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك لا يزال الوضع يتفاقم. فإن الهجمات والغارات التي تقوم بها مجموعات مسلحة عراقية يومياً، لا تزال تودي بحياة العشرات وحتى المئات من الضحايا المدنيين. ويقتل يومياً ما بين جنديين وعشرة جنود أميركيين، حسب ما تقول أرقام غير رسمية. إن نسبة ثلاثة جرحى مقابل كل قتيل، المعروفة في النزاعات التقليدية، ترتفع هنا إلى ستة، ويضطر المسؤولون العسكريون والمدنيون الأميركيون للاعتراف بقيام حالة من «الحرب الأهلية الكامنة»، لكن واشنطن تصر على مواصلة السير في هذه الطريق وحتى على توسيع هذه الاستراتيجيا الخطرة حتى تشمل المنطقة بأسرها.

تدعي الولايات المتحدة أنها تنشر «الديموقراطية» في العراق. أية ديموقراطية؟ إن إعادة بناء النظام السياسي على أساس التمثيل الديني والعنصري أيقظت توترات بين مختلف مكونات المجتمع. وإجراء الانتخابات النيابية، رغم مقاطعة العرب السنة الكثيفة، لا يترجم فقط تسرع الأميركيين في تزويد البلاد بحكومة ضعيفة التمثيل، وإنما هو يتجاوب أيضاً مع الاستراتيجيا الطوائفية التي يصفها رويل مارك جيريشت في مقال نشر قبل الانتخاب جاء فيه: «على علاوي والأميركيين أن يبينوا أن الشيعة وصلوا وأن أمام النخبة العربية السنية سنة على الأكثر كي تلتحق بالعراق الجديد. وعلى إياد علاوي والأميركيين في الوقت ذاته أن يعلنوا ويكرروا أن الجيش العراقي الجديد ستكون أكثريته من الشيعة والأكراد، لأن العرب السنة لم يتركوا لهم خياراً آخر [...]. وعلى العرب السنة أن يعلموا، وأن يحسوا بأجسادهم، أنهم سائرون في طريق خسارة كل شيء في العراق»[3].

---

(3) رويل مارك جيريشت: «الصراع على الشرق الأوسط». واشنطن «ذي ويكلي ستاندرد، 3 كانون الثاني 2005.

إننا نرى كيف يترسخ في العراق مفهوم نظام عنصري قائم على الطائفية، من خلال انتخابات شكلية متكررة يتعذر التثبت من صحة أرقامها، مع تأليف حكومات «انتقالية» متعاقبة. هناك عناصر ثلاثة تدعم هذا التطور: الارث الماحق الذي خلفه نظام صدام حسين الشخصي والذي قضى على كل حياة سياسية وحزبية؛ الارث الاستشراقي الذي يصور المنطقة على أنها فسيفساء قبائل متضادة وليس شعوباً قادرة على امتلاك إرادة مشتركة، إن لم تكن قومية؛ اختيار واشنطن لمفهوم طوائفي للحكم يرفع إلى أعلى مراتب المسؤولية عملاء سابقين لأجهزة مخابراتها: من أمثال أحمد شلبي وإياد علاوي.

ولا تُختصر استراتيجيا الولايات المتحدة طبعاً بترجمة آلية لهذه العاصر المتلاقية، بل إنها، باعتراف رئيسها ومستشاريه، تسمح بوضع «رؤية إجمالية» ورسم «خطوط توجـيهية». وقد أطلق روبرت ساتلوف، المدير التنفيذي لـ «معهد واشنطن لنظام الشرق الأدنى» الواسع النفوذ، على هذه الاستراتيجيا اسم «الفوضى البناءة». فهو يعاين أن السعي إلى إيجاد استقرار لدول المنطقة كان «تاريخياً» السمة الغالبة لسياسة أميركية في الشرق الأدنى أفضت «إلى مآزق». ويضيف قائلاً: «كان جورج بوش أول رئيس اعتبر أن الاستقرار بحد ذاته هو عقبة أمام تقدم المصالح الأميركية في الشرق الأدنى [. . .]. لقد استخدمت الولايات المتحدة مجموعة من التدابير القمعية وغير القمعية، من استعمال القوة العسكرية لأجل تغيير النظام في افغانستان وفي العراق، مروراً بسياسة العصا والجزرة [. . .] لأجل عزل ياسر عرفات وتشجيع قيام قيادة سلمية فلسطينية، إلى التشجيع اللطيف لمصر والعربية السعودية على السير في طريق الاصلاحات»[4].

إن هذا الطعن بسياسة خارجية تعطي الأفضلية لـ «استقرار» دول الشرقين

---

(4) Robert Satloff, *Assessing the Bush Administration's Policy of «Constructive Instability»*, 2e partie, *Regional Dynamics*, The Washington Insitute for Near East Policy, 16 mars 2005.

الأدنى والأوسط ظهر في بداية سنة 1991، عقب انتهاء حرب الخليج. وقال يومها خبراء غرف المحافظين الجدد السرية من أمثال بول وولفوويتز، الذي صار الرجل الثاني في البنتاغون فيما بعد، إنه كان من الواجب «مواصلة الحرب بعد تحرير الكويت حتى العراق من أجل تقطيع أوصال هذا البلد كي لا يبقى مصدر خطر يهدد مصالحنا النفطية ويهدد سلامة إسرائيل». ووضع الاعتداء على البنتاغون وعلى برجي مركز التجارة العالمية حجة جديدة في أيدي أصحاب نظرية الفوضى البناءة، الذين اعتبروا أن التهديد الارهابي متجذر بصورة رئيسية في بعض دول المنطقة ومن بينها العراق وسوريا وإيران. وتدعي السياسة الأميركية «المعاد النظر فيها» أن «زعزعة استقرار» هذه الدول الثلاث تستطيع خفض، إن لم يكن تقويض، التهديد الارهابي وشبكاته الدولية. وجاءت النتيجة عكس هذا الادعاء، إذ أن التهديد الارهابي، حسب عدة تقارير للادارة الأميركية، ازداد ستة أضعاف عقب التدخل الأميركي ـ الانكليزي في العراق. غير أن هذه النتيجة العكسية، ليست هزيمة في نظر كثيرين من محللي البنتاغون ووزارة الخارجية، وإنما هي تندرج تماماً في تطبيق استراتيجيا الفوضى البناءة.

يقول ملحق عسكري بإحدى السفارات الأوروبية في واشنطن إن «أصحاب القرار في الولايات المتحدة» بإعلانهم أن الأولوية هي «للحرب على الارهاب» ولمطاردة بن لادن وشركائه، «سيحظون بأجمل تغطية تاريخية وضعت تحت تصرفهم منذ انتهاء الحرب الباردة. فإنهم، باسم مكافحة الارهاب، باشروا القيام بأوسع انتشار عسكري أميركي بعد الحرب العالمية الثانية». وفي آذار 2004، أدلى رتشارد كلارك، الذي كان مسؤولاً عن مكافحة الارهاب في عهد كل من وليم كلينتون وجورج بوش حتى شباط 2003، بشهادة أمام اللجنة الوطنية حول اعتداءات 11 أيلول، قال فيها: قبل الهجمات بكثير، كنا نعلم أن شبكات بن لادن تشكل التهديد الرئيسي للولايات المتحدة، لكن إدارة بوش لم تفعل شيئاً لمواجهتها لأنها كانت مسكونة بوسواس العراق وبلدان أخرى في المنطقة. واعتبر رتشارد كلارك أنه على الصعيد العسكري كان يجب التركيز على أفغانستان لا على العراق، وقال إنه حين كان ينقل معلومات إلى دونالد

رامسفيلد وبول وولفوويتز وكوندوليزا رايس عن الخطر الذي يشكله بن لادن وشركاؤه، كان هؤلاء لا يتحدثون إلا عن الهجوم على صدام حسين، ويشرح قائلاً: «كانت القضية العراقية تحتكر كل طاقات البنتاغون ووزارة الخارجية، دون السعي حتى إلى فهم حقيقة ما جرى يوم 11 أيلول 2001. كان يبدو بوضوح أن هذا لم يعد مطروحاً على بساط البحث». ويروي رتشارد كلارك قائلاً: «رغم شرحي الطويل أن شبكات بن لادن تشكلت وفق منطق آخر، منطق دولي، وأفقي، ومحلي، كانت كوندوليزا رايس ترد علي قائلة: «أسامة بن لادن؟ من هو هذا الشخص؟»[(5)].

استجوبت اللجنة المذكورة مسؤولين في إدارتي كلينتون وبوش، وسألتهم عن سبب عدم إعلانهم الحرب قبل ذلك على قواعد بن لادن، وعن سبب عدم قصف أفغانستان جواً قبل 11 أيلول. وفي اليوم التالي، خلال الاستماع مجدداً إلى رتشارد كلارك، اتخذ النقاش طابعاً أكثر حزبية بوضوح، إذ أن اثنين من المفوضين الجمهوريين هما جيم طومسون وجون تيهمان، طعنا بصحة أقوال كلارك وهاجما كتابه. فرد المسؤول السابق عن مكافحة الارهاب قائلاً إنه على مدى خمس عشرة ساعة من الاستماع إلى شهادته لم يسأله أحد عن رأيه في غزو العراق، وأضاف: «إذا كنت اليوم أنتقد جورج بوش بمثل هذه الحدة فالسبب هو أنه باتخاذه قرار هذا الغزو غير المبرر ـ على صعيد أسلحة الدمار الشامل كما على صعيد الروابط مع بن لادن ـ ألحق رئيس الولايات المتحدة ضرراً كبيراً بمكافحة الارهاب». تعرض رتشارد كلارك بعد ذلك لحملة تحقير في الصحافة خصوصاً من جانب شبكة فوكس نيوز الموالية للحزب الجمهوري. فكانت «الريبورتاجات» تتناول حصراً دعمه لمرشح الرئاسة الديموقراطي جون كيري، وحياته الشخصية، وخلافات قديمة بينه وبين إدارة الضرائب، وتصوره على الدوام كأنه أميركي سيء، وحتى خائن لبلاده.

---

(5) Richatd A. Clarke, *Against All Enemis: Insite America's War on Terror*, Washington, Free Press, 2004.

ويقول الملحق العسكري بإحدى السفارات الأوروبية في واشنطن: «إن التستر بثياب مكافحة الارهاب لاستهداف بلدان مختلفة، مع العلم بأن لا علاقة لها ببن لادن، كان حقاً الاستراتيجيا التي طبقها البيت الأبيض لأجل شرعنة زيادات ضخمة في موازنة الدفاع، لم نشهد مثيلاً لهذا منذ حرب كوريا». يبين هذا إلى أي حد استخدمت مكافحة الارهاب المزعومة لتصنيف بلدان الشرق الأدنى فئتين: حلفاء واشنطن وخصومها. بعد السقوط في المستنقع العراقي، بات التصدي للنفوذ الايراني أولوية جديدة عند واشنطن. وبات المطلوب بعد الآن مضاعفة الضغوط الدولية لحمل إيران على التخلي عن برنامجها النووي، أو على الأقل، للحد من قدرتها على الرد في حال مهاجمة منشآتها.

ويقول وليد شرارة إن «هذا التصدي يفترض إرغام سوريا، آخر دولة حليفة لإيران في الشرق الأدنى، على فك هذا التحالف وعلى نزع سلاح حزب الله[6]. وحيال الرفض السوري، الذي يسوغه بالدرجة الأولى عدم تقديم مقابل له ـ كاستئناف المفاوضات مثلاً بين سوريا وإسرائيل حول الجولان ـ حصلت واشنطن التي التحقت بها باريس، في أيلول 2004، من مجلس الأمن، على القرار 1559 الذي طلب سحب القوات السورية من لبنان، ونزع سلاح الميليشيات اللبنانية، ونشر الجيش اللبناني في جنوب البلاد»[7]. ورأى عدد كبير من القوى السياسية والطائفية في لبنان في اتخاذ هذا القرار بشيراً بانتهاء الوصاية السورية التي ابتدأت قبل خمس عشرة سنة بموافقة من الولايات المتحدة كمكافأة لدمشق على مشاركتها في التحالف الأول ضد العراق. وكان هذا القرار في نظر المعارضة اللبنانية إشارة للتعبئة ضد وجود قوات دمشق. وجاء اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري والتحقيق الدولي في هذا الاغتيال[8]، فسرّعا عملية انسحاب الجنود السوريين. ورافقت هذا الانسحاب

(6) وليد شرارة، الفوضى البناءة، «الموند ديبلوماتيك»، تموز 2005؛ ونقاشات مع المؤلف.

(7) انظر الفصل الرابع «القصة السرية للقرار 1559».

(8) انظر الفصل الثاني «اتهامات القاضي ميليس».

ضغوط دولية متزايدة على البلدين: في لبنان حاولت واشنطن وباريس دفع الرئيس اميل لحود إلى الاستقالة؛ وفي سوريا، سعت الدولتان إلى تبديل النظام دون أن تقولا ذلك علانية. وعلى غرار الثورات الملونة في كل من صربيا وجورجيا وأوكرانيا، دعمت «ثورة الأرز» منظمات غير حكومية ومؤسسات أميركية، شهدت على ولادة نمط مبتكر من التدخل الدولي وصفه جيل دورونسورو بـ «استراتيجيا ضرب الاستقرار ديمقراطياً». والمقصود هنا هو «الاستناد إلى قطاعات في المجتمع تطالب بالتغيير، ودعم عملها بواسطة تعبئة وسائل الاعلام المحلية والدولية لصالحها، واختراع بطل يوحد التيارات الناقمة ويعزز الضغط الدولي على السلطات موضوع النقمة. غير أن تطبيق هذه الاستراتيجيا في لبنان قد فاقم النزعة الطوائفية ووضع مكونات البلد في حالة مواجهة»[9].

ويرى روبرت ساتلوف أن ما جرى في بلد الأرز يشكل «درساً حقيقياً يجب استلهامه إذا أردنا إحداث تغيير في بلدان أخرى». ويمكن حسب رأيه استخلاص ثلاثة أطوار من المختبر اللبناني بوصفها امتدادات لكل الثورات المستقبلية»[10]: يقوم الطور الأول على دفع قوى المعارضة إلى أن تفرض، بواسطة تعبئات شارعية كثيفة، إجراء انتخابات استثنائية تهدف إلى التخلص من النظام السابق. ويقوم الطور الثاني على تهيئة متقنة للانتخابات من خلال أعمال مختلفة شبيهة بالتسويق، كاعتماد لون ما، ورمز ما، وصحيفة ما، وحمل المراقبين الدوليين على تبنيها. ويقوم الطور الثالث على مواصلة الضغوط الدولية من أجل استئصال آخر ركائز النظام السابق، كالأحزاب السياسية، والمجموعات المسلحة أو الأجهزة الأمنية والمخابراتية الموازية».

واستغلال الطائفية مرشح للاستعمال أيضاً في بلدان أخرى تستهدفها

---

(9) صحيفة «ليبراسيون» 10 آذار 2005.

(10) Robert Satloff, *Assessing the Bush Administration's Policy of «Constructive Instability»*, 1e partie, *Lebanon and Syria*, The Washington Insitute for Near East Policy, 15 mars 2005.

الفوضى البناءة في المنطقة. فإدارة بوش تسعى إلى تغيير النظام في سوريا. وكما يقول روبرت ساتلوف أيضاً «ليس للولايات المتحدة مصلحة في بقاء نظام الأسد فهو نظام أقلوي، وتقوم أسسه الهزيلة على الخوف والترهيب. يمكن أن تتحول تفسخات مبنى النظام إلى صدوع، ثم إلى هزة أرضية»[11] ويؤكد في الختام أن على الولايات المتحدة أن تركز عملها على ثلاث أولويات:

ـ جمع أكبر قدر من المعلومات حول الحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و «الاثنية» الداخلية في سوريا.

ـ شن حملة حول مواضيع كالديموقراطية وحقوق الانسان ودولة القانون.

ـ عدم توفير مخرج طوارىء للنظام السوري، إلا إذا كان الرئيس بشار الأسد مستعداً للذهاب إلى إسرائيل في إطار مبادرة سلمية، أو لطرد كل المنظمات المعادية لإسرائيل من سوريا، وللتخلي أمام الملأ عن العنف أو «الكفاح المسلح أو المقاومة الوطنية حسب التعبير المحلي».

وعلى خطى «الثورة المحافظة» التي عرفتها سنوات رئاسة ريغان، راح الباحثون المرتبطون بالادارة الأميركية يدرسون الانقلابات الكبيرة في تاريخ أوروبا، كالثورتين الفرنسية والروسية، لعلهم يجدون فيها «تقنيات انتفاضية» يمكن أن تغذي الفوضى البناءة.

فليس بالمدهش أن نجد في فريق روبرت ساتلوف تروتسكيين سابقين اشتغلوا بمفهوم «الثورة الدائمة»، هذا المفهوم الذي تمكن مرونته، كما يقولون، من استنباط أفكار قابلة للتطبيق في البلدان التي يستهدفها البنتاغون. كان تروتسكي قد شرع في تكوين نظريته سنة 1905 في «حصيلة وآفاق». إلا أنه ألف «الثورة الدائمة» سنة 1928 في منفاه في ألما ـ أتا. في نظر تروتسكي، أن الطبقة العاملة في البلدان المغلوبة على أمرها أو الخاضعة للاستعمار الجديد، تستطيع وحدها أن تنجح في إطاحة الأنظمة الملكية والبورجوازية، إذ

---

(11) المرجع المذكور آنفاً.

تحقق الثورة الديموقراطية والثورة الاشتراكية في آن واحد. وهذا الوجه المزدوج لبلد متخلف وطبقات اجتماعية قادرة على تحقيق عدة مراحل ثورية في آن واحد هو ما يهتم به فريق روبرت ساتلوف.

كتب تروتسكي ما يلي: «المجتمع لا يكف عن تغيير جلده. وكل طور من أطوار إعادة البناء ينبثق مباشرة من سابقه. والأحداث التي تجري تحتفظ حتماً بطابع سياسي لأنها تتخذ شكل صدمات بين مختلف فئات المجتمع المتغير. وتتلاحق انفجارات الحرب الأهلية والحروب الخارجية مع مراحل إصلاحات «سلمية». إن الانقلابات في الاقتصاد، والتقنية، والعلم، والأسرة، والتقاليد والأعراف، تشكل عند حصولها تراكيب وعلاقات متبادلة على درجة من التعقيد تحول دون تمكن المجتمع من الوصول إلى حالة توازن. هنا تتجلى ديمومة الثورة الاشتراكية بالذات. وهي ثورة تكون بذور كل طور من أطوارها موجودة في الطور السابق، ثورة لا تنتهي إلا بالقضاء الكامل على المجتمع الطبقي».

يتذكر باحث سابق في «راندكوربوريشن» ما يلي: «هكذا بات الاستشهاد بتروتسكي في كل مناسبة من أحدث مظاهر الأناقة في «واشنطن أنستيتيوت» وفي «ديفانس بوليسي بورد» التابع لرتشارد بيرل، وفي جميع ضروب الغرف السرية التي يستشيرها البنتاغون. كان طباخو أفكار المحافظين الجدد يتنافسون في صنع المفارقات كي يظهروا موهبتهم الابداعية وانفتاحهم الفكري. وكان روبرت ساتلوف يردد قائلاً إن جورج بوش قد فتح الطريق، فلم يعد هناك من محظور. . .».

ونصح روبرت ساتلوف، في رسالة وجهها إلى كارين هوغز، مساعدة نائب الوزير للدبلوماسية العامة («بابليك دبلوماسي») قائلاً: «أشطبي تسمية «العالم العربي» و «العالم الاسلامي» من القاموس الدبلوماسي الأميركي. دافعي قدر المستطاع عن نظرة إفرادية إلى كل بلد، بالأقوال والأفعال. المسلمون الأصوليون المتطرفون يريدون إلغاء الحدود وخلق عالم فوق الأوطان تفصل فيه

الحدود بين دار الاسلام ودار الحرب. لا تتركي لهم الساحة قبل أن تخوضي المعركة»[12]. إن مصدر الإلهام الكبير في هذه المسائل ذات الطابع الدلالي والاستراتيجيات المتفرعة عنها هو برنارد لويس».

برنارد لويس هذا استاذ فذ في جامعة برنستون ومؤرخ للعالم الاسلامي مشهود له نظراً لأعماله المتعلقة بالعصر الوسيط. ولد في لندن سنة 1916، واستقر في الولايات المتحدة حيث أمسى، بعد مسيرة جامعية لا مفاجأة فيها، المرجع المطلق للمحافظين الجدد. وقد كان له تأثير كبير على الادارات الأميركية المتعاقبة إلى حد أنه نسبت إليه خيارات رونالد ريغان المتعلقة بالشرق الأوسط وخبرة حاسمة لإدارة حرب الكويت في عهد بوش الأب. ومن إحدى مقالاته استعار صموئيل هانتنتن عنوان كتابه الشهير «صدام الحضارات». إن استاذنا المتقاعد، الذي بلغ التسعين من العمر، ينوء اليوم تحت عبء اعتراف متأخر بقيمته، وتغدق عليه جميع أنواع التكريم والاهتمام الاعلامي، بعد أن صار أحد المستشارين السريين الأكثر استماعاً عند إدارة بوش. إن ثرثرته تعادل تصلبه الفكري، وهو يكثر من اتخاذ مواقف أكثر فأكثر جذرية، ما دفع به بعد حرب الكويت إلى إعلان موت العالم العربي كفاعل سياسي والتهميش المديد لمنظمة التحرير الفلسطينية. وإلى برنارد لويس يلمح روبرت ساتلوف حين يقول إن عبارة «الشرق الأوسط» حلت بعد الآن محل عبارة «العالم العربي». وكان إدوار سعيد قد أشار إلى أن «عمل برنارد لويس يدعي الصفة الجامعية، والموضوعية والليبرالية، بينما هو في الحقيقة أقرب إلى عمل دعاية انقلب إلى نقيض موضوعه بالذات»[13].

هاكم مجموعة من درر برنارد لويس: «لا توجد إلا سياسة واحدة

---

(12) Robert Satloff, *Memo to Karen P. Hughes*, The Washington Insitute for Near East Policy, 28 mars 2005.

(13) إدوار سعيد، أوريانتاليسم، نيويورك، راندوم هاوس، 1978.

لمواجهة الانتفاضة العراقية: القضاء عليها. الحكم نفسه يجب أن يطبق على حماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة: هذه منظمة إرهابية خطرة تستوجب معاملتها بهذه الصفة». بشأن إيران: «أميل إلى الاعتقاد بأن الرئيس أحمدي نجاد مجنون. يبدو بالفعل مؤمناً بيوم الدينونة الذي يبشر به. إن الايرانيين، إذا امتلكوا القنبلة الذرية، سيصبحون على جانب من الغطرسة لا يحتمل. إنهم لن يستعملوها في الغارات الجوية، بل في أعمال إرهابية دون تحديد عنوان المرسل». وهو في البيت الأبيض لا ينصح إلا بشيء واحد: الحزم. وفي الختام، لا يستبعد الرجل «سيناريو كارثة يدمر الغرب والعالم الاسلامي كل منهما الآخر، تاركين الصين والهند تسيطران على القرن الواحد والعشرين»[14].

النديمان الآخرن في ثلاثي الحقد هذا هما دانيال بيبس، المساجل المحترف الذي يدير مجلة «ذي ميدل إيست كوارترلي»، وفؤاد عجمي، الذي تجعل منه أصوله اللبنانية بوقاً مناسباً جداً للتحليل الطوائفي للواقع العربي، وهو دائم الاتصال بنائب الرئيس ديك تشيني الذي لم يكف عن إغراقه بالحجج المساندة لحرب العراق. إن هؤلاء الفرسان الثلاثة، الذين هم على طرفي نقيض مع شهامة فرسان ألكسندر دوما، لم يتفانوا فقط في إيجاد مسوغات للحرب على العراق، بل إنهم غذوا قراءة هذيانية للتاريخ، بإسباغهم صفة الصدقية على أطروحة تقول بأن العالم العربي ـ الاسلامي مصاب بجنون قاتل ملازم لطبيعته بالذات وبعجز عضوي عن تقبل أي تحديث. وفي رأيهم أن شكل الدولة لا يتفق مع هذا العالم الذي لم يعرف أو لم يستطع يوماً أن يخرج من مفاهيمه العشائرية. لذلك، وهذه حجة أخرى لصالح الفوضى البناءة، لا بد من تنشيط وتغذية هذه المفاهيم العشائرية من أجل بلوغ هدفين: تشجيع التناقضات والتضادات الداخلية في العالم العربي ـ الاسلامي بغية شل قدراته على

---

(14) من حديث نشرته صحيفة لوفيغارو في 4 أيار 2006.

الايذاء؛ وتحويل العشائر إلى نوع من المحميات ـ الجديدة الخاضعة لمحور واشنطن ـ تل أبيب.

اندرجت هذه اللازمة من قبل في قاموس حكومة شارون وإيتان في الثمانينات. فهناك مذكرة توجيهية مؤرخة في شباط 1982 وتحمل توقيع موظف كبير في وزارة الخارجية الاسرائيلية يدعى أوديد يينون، تبسط بالتفصيل مشروع تجزئة جيوستراتيجية لمجمل الشرق الأدنى إلى أصغر وحدات ممكنة، وبتعبير آخر، تقطيع أوصال الدول العربية المجاورة لإسرائيل. يقول أوديد يينون في مقدمة للمشروع ما يلي: «العالم العربي ـ الاسلامي ليس سوى قصر من ورق بنته دولتان أجنبيتان ـ فرنسا وبريطانيا العظمى في العشرينات ـ غير آبهتين بطموحات السكان المحليين. لقد قسمت هذه المنطقة بصورة اعتباطية إلى تسع عشرة دولة تتألف كلها من مجموعات إثنية مختلفة، وأقليات متعادية، وذلك إلى حد يجعل كل دولة من الدول العربية الاسلامية اليوم مهددة من داخلها بسبب الانقسامات الاثنية والاجتماعية، وقد بدأت الحرب الأهلية الآن في بعض منها»[15].

تستند هذه المذكرة بصورة رئيسية إلى مؤلفات أميركية وتستشهد كثيراً ببرنارد لويس وبمسؤولين سياسيين وعسكريين إسرائيليين، فتستعرض تسع عشرة دولة عربية تحصي لها عواملها الانفجارية الرئيسية التي تنذر بحدوث اضطرابات وتفتتات ممكنة. «هذه هي الحالة الواقعية، الحالة المضطربة في البلدان المحيطة بإسرائيل». أما توصية أوديد يينون فهي واضحة تماماً: «إنها منطقة حبلى بالتهديدات، بالأخطار، لكنها غنية بالامكانات، لأول مرة منذ سنة 1967. إن الفرص التي سنحت ولم تُغتنم آنذاك يمكن أن تعود مجدداً، وأكثر سهولة للاغتنام في الثمانينات، ضمن ظروف وعلى مدى لا يمكننا حتى أن نتخيله اليوم».

---

(15) أوديد يينون، كيفونيوم، العدد 14، شباط 1982 (مجلة تصدر في القدس عن مصلحة الدعاية، المنظمة الصهيونية العالمية). أرسل هذا النص إسرائيل شاهاك إلى مجلة دراسات فلسطينية التي نشرته في عددها الخامس، خريف 1982.

إن التحليل السياسي هو أيضاً يستحق كل اهتمامنا: «إن سياسة «السلام» وإعادة الأراضي تحت ضغط الولايات المتحدة تبعدان هذه الفرصة الجديدة المتاحة لنا. إن الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ سنة 1967 أخضعت أهدافنا القومية لحالات سياسية طارئة ضيقة، لسياسة داخلية معيقة تغل أيدينا عندنا كما في الخارج». وبعد توصية أخيرة تدعو إسرائيل إلى «العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة لاسترجاع سينا كاحتياطي استراتيجي، واقتصادي، وطاقي»، يقول أوديد يينين أخيراً: «إن تقسيم لبنان إلى خمسة أقاليم هو صورة مسبقة للمصير الذي ينتظر العالم العربي بأسره، بما فيه مصر وسوريا والعراق، وشبه الجزيرة العربية كلها. لقد أمسى هذا أمراً واقعاً في لبنان. إن تجزئة سوريا والعراق إلى أقاليم متجانسة اثنياً أو دينياً، كما في لبنان، هو هدف إسرائيل الأول في المدى الطويل على جبهتها الشرقية؛ أما على المدى القصير، فالهدف هو انحلال هاتين الدولتين عسكرياً. ستنقسم سوريا إلى عدة دول، تبعاً للمجموعات الاثنية، بحيث يصبح الساحل دولة علوية شيعية؛ ومنطقة حلب دولة سنية؛ ودمشق دولة سنية معادية لجارتها الشمالية؛ ويكون للدروز دولتهم التي قد تشمل جولاننا، وعلى كل حال، ستمتد إلى حوران وشمال الأردن. إن هذه الدولة ستكون ضمانة لأمننا على المدى الطويل: هذا هدف بات في متناول يدنا منذ الآن».

وبحسب هذه المذكرة الاستراتيجية، «إن هدف إسرائيل الأول على المدى الطويل» هو تشجيع كل عوامل تفكك الدول العربية. إن هذا التشجيع للتطهير العرقي والديني، هذه الدعوة إلى بلقنة المنطقة، قبل عشر سنوات من المجازر وسائر «الفظائع الرهيبة» التي رافقت انحلال يوغسلافيا، لهو أمر تقشعر له الأبدان».

في أيلول 2005، لدى التئام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وبعد أن تقدمت الولايات المتحدة المتمثلة بشخص يدعى جون بولتون عين مؤخراً، بنحو 750 تعديلاً لمشروع إصلاح المنظمة الدولية، وبعد أن ساهمت بقوة في إفراغ القمة الألفية من مضامينها الرئيسية، فقد أعلنت أولوياتها في الشرق الأدنى بكل

قوة. وفسَّر سفير إحدى الدول لدى مجلس الأمن قائلاً: «إنهم يهدمون تعددية الأقطاب سعياً إلى تشجيع أكبر للمصالح الثنائية، وفقاً لخير استخدام لما يسمى الفوضى البناءة». في إطار تلك القمة التي كانت أعظم قمة في تاريخ الأمم المتحدة، كان لواشنطن أولوياتها القائمة أولاً على مواصلة الضغط على سوريا المتهمة بالسماح لناشطين دوليين بعبور حدودها الى العراق. وهذا الاتهام لدمشق يشمل الملف اللبناني أيضاً. ورغم كون دمشق التزمت بالتعاون التام مع لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، فإن واشنطن ما فتئت تطلب نزع سلاح حزب الله الذي لحظه القرار 1559 والذي تلح إسرائيل على المطالبة به. ثم، ومن هذا المنظور إياه، لا تكف واشنطن عن محاولة إقناع الأسرة الدولية باتهام إيران في المسألة النووية أمام مجلس الأمن.

مقابل هذه الحملة على سوريا وإيران، تصرح وزيرة الخاريجة كوندوليزا رايس بأنه يجب إحياء خريطة الطريق من أجل إنشاء دولة فلسطينية. صحيح أن الانسحاب من غزه يبدو كأنه إطار مناسب لهذا الإحياء، إلا أنه رغم التصرحيات الدبلوماسية المشجعة تبقى الحقائق على الأرض سلبية جداً. وإذا كان قد خيم جو من الحرية لحظة ما على غزه، فإن الأجزاء المحررة كانت بعد الانسحاب حقلاً مزروعاً بالألغام، ولا بد من أن توجد إرادة قوية ووسائل لكي يستعيد القطاع حياة اقتصادية ـ اجتماعية طبيعية. فمسألة نقاط العبور لم تحل بعد وهناك خطر كبير في أن تحول إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي هذا القطاع إلى سجن بلا سقف. ثم إن المستوطنين الذين أُجلوا عن غزه انتقلوا إلى الاستيطان بشكل احتفالي في هضاب الضفة الغربية حيث لم تتوقف أشغال التوسع قط. لقد كرر رئيس الوزراء أرييل شارون عدة مرات القول بأن غزه هي «آخر تضحية تقدمها اسرائيل» وأن الاستيطان في الضفة الغربية لن يتواصل فقط بل إنه سيشتد.

لا نرى، في مثل هذه الأوضاع، كيف يمكن لكلام السيدة رايس عن

إحياء خريطة الطريق أن يتحقق، لا سيما وأن الادارة الأميركية كانت تعلم علم اليقين أن الانتخابات الفلسطينية القادمة في كانون الثاني سنة 2006 ستشهد تقدماً، إن لم يكن فوزاً سياسياً لحماس. وهكذا ستكون اللعبة سهلة أمام واشنطن وتل أبيب فتقولان إن شروط إحياء خريطة الطريق لم تعد متوافرة، وأنه تجب العودة إلى تركيز الاهتمام على مكافحة الارهاب وعلى المشروع الكبير لنشر الديموقراطية في الشرق الأدنى. كنا نعلم من زمان طويل أن إسرائيل ستظل تتذرع بالتهديد النووي الايراني وخطر حزب الله اللبناني كي تطرح خريطة الطريق جانباً وتستأنف هجماتها على بلد الأرز.

في أول آب 2006، وبعد مرور عشرين يوماً على بدء الحرب بين اسرائيل ولبنان، وبعد مجزرة قانا التي أودت بحياة 51 مدنياً بينهم 37 ولداً، لم يصدر عن الأسرة الدولية حتى الآن نداء يدعو إلى وقف إطلاق النار. على أن الدبلوماسية خطت خطوة خجولة في طريق العودة. وعاد دبلوماسيو وزارة الخارجية الفرنسية إلى الساحة بعد أن أُبعدوا من قبل عن إعداد مشروع القرار 1559، وتمكنوا من الحؤول دون نشر قوة تابعة لحلف الأطلسي، مشددين على ضرورة تشكيل قوة فصل تابعة للأمم المتحدة، وسعوا جهدهم إلى إقرار الأخذ في الاعتبار لخطة السلام التي عرضتها الحكومة اللبنانية في مؤتمر روما بتاريخ 26 تموز، والتي تقترح ما يلي:

تعهد بإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين والاسرائيليين عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

انسحاب الجيش الاسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق (الذي رسمته الأمم المتحدة بين لبنان وإسرائيل) وعودة النازحين إلى قراهم.

تعهد مجلس الأمن بوضع قطاع مزارع شبعا في عهدة الأمم المتحدة.

بسط سلطة الحكومة اللبنانية على أراضيها بواسطة قواتها المسلحة الشرعية.

تعزيز القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان من حيث

العديد والعتاد والتفويض ونطاق العمليات حسبما تقضي الضرورة لأجل الشروع في العمل الانساني العاجل وفي عمليات الاغاثة.

تعهد الأمم المتحدة بتطبيق اتفاق الهدنة الموقع بين لبنان وإسرائيل سنة 1949.

تعهد الأسرة الدولية بمساندة لبنان على كل الصعد وبمساعدته على تحمل العبء الهائل الناجم عن المأساة الانسانية والاجتماعية والاقتصادية التي حلت به.

وحسبما جاء في جريدة **النهار** فإن الاتفاق في مجلس الوزراء تحقق بفضل انضمام ممثلي حزب الله إليه. إن مسألة نزع سلاح الحزب الشيعي تعتبر مسألة يجب أن تحل، عندما يحين الوقت، ضمن إطار أوسع لنزع سلاح سائر المجموعات المسلحة في لبنان، وليس الشيعية منها وحدها، بل كذلك السنية والدرزية والمسيحية والفلسطينية، لمصلحة الجيش اللبناني.

أما الولايات المتحدة، فكانت تشدد ضغطها لأجل تأليف قوة دولية حتى قبل إقرار وقف إطلاق النار. وأما الدبلوماسية الفرنسية وروسيا فظلتا تعتبران هذا المسعى مسعى خطراً وتدعوان إلى حصول اتفاق سياسي مسبق.

عند انتهائي من تأليف هذا الكتاب، ودون الحكم مسبقاً على التسوية النهائية، لا بد لنا من معاينة أنه ليس في وسع الأميركيين ولا الفرنسيين أن يمارسوا ضغطاً إيجابياً على جميع الأطراف المتنازعة، ولو بصورة غير مباشرة، كسوريا وإيران. وبعد مجزرة قانا وُصفت كوندوليزا رايس بالشخص غير المرغوب فيه في بيروت، كما لم يتمكن نظيرها الفرنسي فيليب دوست ـ بلازي من زيارة دمشق وطهران، فاكتفى بالتقاء وزير الخارجية الايرانية. ما عساه يكون مضمون العمل الدبلوماسي حين يقطع الصلة بينه وبين طرف من المحاورين المرتبطين بالأزمة؟ وأين صار التعاون الفرنسي ـ الأميركي الرائع الذي كان وراء صدور القرار 1559؟ وأين صار الاتحاد الأوروبي؟

هل سيتمكن مجلس الأمن من الخروج من هذه الأزمة دون القيام بخطوات أخرى في الحقل الاسرائيلي ـ الفلسطيني؟ وهل يمكن إشاعة استقرار

مديد في الشرق الأدنى دون عقد مؤتمر دولي شامل؟ إن التاريخ القريب لم يكشف عن كل أحابيله بعد، خصوصاً على الجبهة العراقية للمجابهة بين السنة والشيعة وانتقال عدواها المتوقع إلى بلدان أخرى.

وبالانتظار، تبقى الأعمال ناشطة، ويظل غرب الشركات فوق الوطنية والبورصات يقنع نفسه بأن الأصولية الاسلامية قابلة للانحلال في اقتصاد السوق.

الفصل الخامس عشر

الأصولية الاسلامية السوقية وعداؤها لقيم الأنوار

من بين عدة أسباب للتدهور الذي أفضى إلى اغتيال رفيق الحريري نذكر: عدم انتهاء النزاعات اللبنانية؛ تنشيط النزعات الطائفية؛ تسخير الدولة للمصالح الخاصة. ويبدو هذا السبب الأخير أكثر واقعية بين الأسباب الثلاثة لأنه أفضل وسماً للبعد الفوضوي، إن لم نقل الفتاك، الذي تتصف به العولمة الاقتصادية والمالية. فإنه في كل مكان، وليس في لبنان فقط ـ رأينا في فرنسا مثلاً كيف استخدمت جماعة شيراك بعض أجهزة الدولة في قضية كليرستريم كأداة لأجل مصالحها الشخصية[1] ـ بات تسخير الدولة للمصالح الخاصة أحد الوجوه السائدة في أنماط الحكم المعاصرة.

فإذا تطلعنا إلى كيفية إعادة بناء بيروت، أحد أبرز الأمثلة على الاجرام الاقتصادي المشرعن والمبرأ من خلال تسخير إدارات عامة[2]، أمكن لنا أن

(1) أنظر الفصل الحادي عشر «كيف قطع رأس الأجهزة الفرنسية».

(2) في هذا الشأن أنظر الكتابين اللذين لا يستغنى عنهما، المشار إليهما في الفصل الخامس: كتاب نجاح واكيم «الأيادي السوداء» وكتاب رينيه نبعه «رفيق الحريري رجل أعمال ورئيس وزراء».

نفهم آليات تسخير الدولة وخصوصاً ميل هذا التسخير إلى التوسع عبر محطات اتصال فوق وطنية، تستخدم كأنماط للتمويه وحتى للشرعنة. وفي الوقت ذاته، وهذه ليست أصغر مفارقة في العولمة الاقتصادية القائمة، فإن المراجع المسماة مراجع «الضبط الدولي» ـ صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الـ (OCDE)، منظمة التجارة العالمية (OMC) ـ تتسابق على الكلام عن المحافظة على القيم الخلقية في الأعمال، عن مراعاة مكارم الأخلاق في الأعمال أو «الحوكمة الصالحة». كما أن المنظمات الكبيرة غير الحكومية، التي هي امتدادات صادقة للهيئات الدولية العليا، لا تتوانى عن المطالبة بـ «الشفافية» وعن توزيع شهادات «حسن سلوك» واضعة تصنيفاتها الخاصة للبلدان الأكثر فضيلة.

هذا السباق المحموم على مراكمة رأسمال من الفضيلة يجري تبعاً لمقياس وحيد ولا جدال فيه: التبادل الحر الشامل، هذه «اليد السحرية» حيث سقوط مذهب كاينز لتحل محله نظريات ميلتن فريدمان النقدية بلا منازع. فمنظمة التجارة العالمية (OMC) التي حلت محل الـ (GATT) بعد مفاوضات تجارية طويلة انطلقت في الستينات وانتهت في مراكش سنة 1994، فرضت نفسها كدركي عالمي لتحرير الأموال والخدمات على نطاق الكرة بأسرها. وتعيد المنظمات الاقليمية، ضمن مناطق نفوذ كل منها، إنتاج قواعد معيارية وإكراهية منسجمة مع العقيدة النقدية. إن الولايات المتحدة، التي عقدت اتفاقات للتبادل الحر مع كل من كندا والمكسيك، تسعى إلى فرض اتفاقات مماثلة مع جميع بلدان أميركا اللاتينية. وبعد أن أقام الاتحاد الأوروبي سوقاً مشتركة وعملة مشتركة، راح يسعى في سياق توسعه المستمر إلى جر البلدان المتوسطية إلى اعتناق مذهب التبادل الحر المعمم إياه. وبحسب العقيدة النقدية، فإن حرية تنقل البضائع تصاحبها بصورة طبيعية حرية تنقل الأشخاص وهذه كافية لضمان حريتهم المدنية والسياسية.

إن هذه النظرية، التي تنتصر تحت شكل «معرفة مطلقة» تدعي الوصول

أخيراً إلى حل كل التناقضات كي تصبح بعد الآن القاعدة الوحيدة المتناسقة الساهرة على إدارة البضائع والشعوب، زاعمة أنها «نهاية التاريخ»[3].

لقد تحقق هذا الانجاز تاريخياً انطلاقاً من معرفة تشكلت أساساً في البلدان الغربية، وأن كانت مدينة بالكثير لمساهمات علمية وتقنية وثقافية متعددة، قبل أن تعمم عبر فتوحات هذه البلدان وتوسعاتها المتتالية من كل نوع، وما صاحبها من حروب.

وظهرت شيئاً فشيئاً هنا وهناك عوامل عديدة للعولمة، خارج حدود الغرب الجغرافية. «فكانت هناك أولاً العوامل المتأتية من انفجار أسعار النفط ومشتقاته وكل زمرة الوسطاء الذين تضاعف عددهم أضعافاً، من سماسرة مكلفين بجمع وإعادة توزيع مال الفساد حول تلزيم الصفقات الدولتية الكبيرة في العالم الثالث أو حتى داخل العالم الغربي (قضية إيلف في فرنسا بينت أهمية المبالغ المتداولة). كما أن هناك أصحاب ملايين جداً أنجبتهم الرأسمالية المتوحشة التي لا تعرف قانوناً والتي نبتت على أنقاض «الكتلة الاشتراكية»، والذين هم في الغالب من «الأباراتشيك» الذين تحولوا إلى رجال أعمال يشاركون في نهب بلدانهم. هذا يؤلف جمعاً غفيراً من مؤيدي وداعمي خطاب الهيمنة» كما يقول العالم السياسي جورج قرم[4]. إن هذه الفئات الجديدة من المستغلين، الذين

---

(3) أتحفنا عالم السياسة الأميركي فرنسين فوكوياما بهذه الفكرة عن «نهاية التاريخ» التي لاقت رواجاً إيديولوجياً وكانت موضوع مقال له نشر تحت هذا العنوان في حزيران 1989. وبعد عشر سنوات على نشر هذا المقال المؤسس، أعاد النظر فيها في مقال بعنوان «نهاية التاريخ بعد عشر سنوات»، مستعملاً فكرة التاريخ حسب مدلولها عند هيغل: التطور التدرجي للمؤسسات البشرية والسياسية. فيما كان هيغل الشاب ينجز كتابه الكبير «علم ظاهرة الروح» عشية انتصار نابوليون في معركة يينا، رأى في هذه المعركة، تأكيداً للمثلين الأعليين للثورة الفرنسية أي الحرية والمساواة. ليس بالأكيد أن فرنسيس فوكوياما ترجم «النهاية» الهيغلية التي قال عنها صاحبها بالذات إنه لا يزال يجب إنجاز مهمة ضخمة حتى تتحقق شموليتها فعلاً.

(4) جورج قرم: «الشرق/ الغرب. القطيعة الوهمية». لاديكوفرت، 2002.

يستفيدون من إلغاء نظم الضبط ومن إضعاف أو حتى تفكيك الدول، يسعون إلى إيجاد شرعنة تبرىء نشاطاتهم الضارية والاجرامية.

وامتدت العولمة حسب الطريقة الغربية إلى بلدان الشرق سابقاً، وبلدان الشرقين الأدنى والأوسط، والبلدان الآسيوية والافريقية، وفقاً لآليات فقدت تدريجياً كل لون من ألوانها الغربية كي تصبح الوحيدة التي يمكن التفكير بها وتصبح نمط العيش الوحيد. إن تبني الطبقات المتوسطة حتى في أشد بلدان العالم الثالث فقراً لتحررٍ يرمز إليه ماكدونالد، والكوكولا، والسيارة الفردية، وجهاز التلفزة، والحاسوب، والهاتف الخلوي، لم يعد يعتبر تبنياً لنمط عيش غربي، بل أمسى ثأراً ناجعاً وحقاً. وإذا انقلب نمط العيش هذا ضد من اخترعوه لأصبح مؤهلاً أن يشكل رداً من أعنف الردود على إرادة الهيمنة الغربية. وبالفعل، ما عساها تكون اعتداءات 11 أيلول 2001 إن لم تكن انقلاباً يصعب تصوره لنمط عيش على نفسه؟

إن تأويل هذه الاعتداءات، التي حظيت بأوسع حملة إعلامية، على أنها ردة فعل أو مقاومة للعولمة الجارية، بينما هي تعبير أقصى لهذه العولمة، ينم عن سوء فهم خطير: فالارهاب الكروي هو المظهر الرمزي لأعلى درجات الرأسمالية الكروية. يكفي أن ننعم النظر في طرق تمويل هذا الارهاب الكروي حتى نعاين مدى ارتباطها بالأدوات المالية الكبيرة الفوق وطنية التي عبرها تتحقق العولمة[5]. ألا يقول الخبراء إن أسامة بن لادن اخترع «الارهاب المسعر في البورصة؟ إن التجليات المنطلقة من الهوية التي تبدو كأنها تعارض العولمة، تندرج أغلب الأحيان بصورة كاملة في آليات هذه العولمة وايديولوجياها وغاياتها. يقول جورج قرم أيضاً: «إن الخطاب المستند إلى الهوية، غربياً كان أو مناوئاً للغرب، الذي يأخذ مكان الخطاب السياسي الصحيح منذ بضعة عقود، يسهل مهمة الليبرالية الجديدة الساعية إلى العولمة. فهذا الخطاب يبدو

---

(5) انظر الفصل الثاني عشر «صعوبة تعقب دولارات الارهاب».

فعلاً كأنه اللغة الوحيدة التي يمكن أن تتشاطرها كل الهويات المتواجهة»[6]. فإن العولمة الاقتصادية والمالية يصحبها بالفعل هدم لكل شكل مسبق من أشكال التعبير الثقافي والاجتماعي والسياسي، بحيث لا يبقى سوى المقولات الضابطة للسوق. على هذه الأطلال تحدث الانطواءات الحامية، والعودة إلى المنطق البدائي، منطق الانتماء إلى الجماعة الذي يرفع مجدداً من شأن البنى العائلية والفئوية، كما من شأن التضامن الديني.

كان كارل ماركس يرى الدين على أنه «وعي وشعور خاص بالانسان، الذي لم يجد ذاته بعد أو أنه وجدها ثم فقدها»[7] فالدين إذن «وعي خاطىء للعالم أو تحقيق استيهامي للجوهر الانساني، لأن الجوهر الانساني لا وجود حقيقياً له». غير أنه ليس وعياً خاطئاً فحسب، وإنما هو أيضاً رد على القهر الفعلي، رد غير مناسب بالتأكيد: «إن القنوط الديني هو، من جهة، تعبير عن القنوط الفعلي، ومن جهة أخرى، احتجاج على القنوط الفعلي. فالدين هو تنهيدة المخلوق المقهور، روح عالم بلا قلب، كما أنه روح الشروط الاجتماعية التي لا تعرف الروح، إنه أفيون الشعب»[8]. ورداً على فلاسفة القرن الثامن عشر الذين كانوا يقولون إن الدين من صنع مزورين، قال ماركس إن من الضروري أن نعرض جذور الدين الحقيقية والمادية، في إطار علاقات إنتاج محددة. وكان يطمئن الى الاعتقاد بأن في وسع البشرية أن تنعتق من هذا «الوعي الخاطىء»، كي تبلغ ملء طاقتها في عالم بلا طبقات، أي متحرر من علاقات السوق الاكراهية.

في مواجهة الاعتداءات الارهابية المعادية للغرب، التي لم تحمل قط من بدائل اجتماعية أو سياسية غير تلك التي تقول بجماعة إسلامية وهمية تدعي توحيد كل المؤمنين، تقوم الآن تيارات تبشيرية جديدة تريد أن تحصر كل

---

(6) جورج قرم. المرجع المذكور آنفاً.

(7) كارل ماركس: «مساهمة في نقد فلسفة الحق عند هيغل». فران، 1963.

(8) المرجع المذكور آنفاً.

الممارسات الاجتماعية في نطاق الهوية وحده، بما في ذلك من خلال أساليب الانتاج والاستهلاك. فلا عجب إذا رأينا أنه على الأنقاض السياسية للعولمة الاقتصادية والمالية تحدث الآن ـ حتى في البلدان المتطورة التي تعيش في بحبوحة ـ انحرافات من الطراز المافياوي والطوائفي (تهريب المخدرات، تهريب السلاح، تجارة الرقيق الأبيض، البدع الدينية، الشبكات العرقية والدينية)، كما يجري إسباغ الصفة الطوائفية على دورات الانتاج والاستهلاك. وتتجاوب، وفقاً لمنطق الأعداء المتكاملين، حركتان: البلدان غير الغربية الخاضعة لسيطرة الغرب تحشد طاقاتها أخيراً لأجل تشجيع تصرفات متكيفة مع متطلبات التبادل الحر، وليس للاحتجاج على جور وظلم هذه المتطلبات. وبالمقابل، تسعى الديموقراطيات الليبرالية إلى التكيف مع المطالب الطوائفية لكي تستوعبها وتعبر عن حاجات وبواعث قلقها، بوصفها أسواقاً جديدة ممكنة.

هكذا يتحدث بعضهم منذ مطلع التسعينات عن «أسواق إثنية» يبرز فيها «إسلام سوق» واعد جداً. تحاشياً لحصول التباس قد يسيء إلى الإسلام وخصائصه الثقافية، تبدو لنا عبارة «إسلاموية سوق» اكثر ملاءمة: المقصود بذلك هو التأثير الفاعل، من خلال الانتاج والاستهلاك، على تنظيم البلد المقلَّص إلى حدود الجماعة المعتبرة مرجعاً مطلقاً. وحسبما شرح لي مرشد جماعة الاخوان المسلمين مصطفى مشهور: «إلى أبعد من ساحات الجهاد المسلح كأفغانستان والشيشان وإفريقيا، من مصلحتنا تماماً أن ننقل المقولات النظرية والعملية «للحرب المقدسة» إلى ساحة الاقتصاد. أنا لا أعني بذلك طبعاً اقتصادات عيش الكفاف المحلية، بل الفضاء الاقتصادي الجمعي والمبادلات الدولية التي يمكن لنا من خلالها أيضاً أن نفرض تعاليم النبي»[9]. وشدد المرشد على القطاع المصرفي وقطاع التوزيع الكبير.

تنمو إسلاموية السوق بمصاحبة ظاهرتين: يلاحظ من جهة وهن وربما إخفاق سياسي للأصولية الاسلامية التقليدية المبنية على الدين وانحرافاته

---

(9) من حديث مع المؤلف، في 18 نيسان 1998 في القاهرة.

المسلحة؛ ومن جهة أخرى، يلاحظ ظهور طبقات متوسطة كوسموبوليتية جديدة، تسعى إلى اعتناق تديّن أكثر ميلاً للظهور وللفردية في آن، وعلى كل حال، أكثر انسجاماً مع الأنماط الحضرية للاقتصاد البضاعي الحديث، أي نوع من الطهرية على الطريقة الانكلوسكسونية يحل محل القيم الوطنية والعلمانية. وكما يشرح الباحث باتريك هايني: «الأصوليات المصدومة تتكاثر، خصوصاً عند الاخوان المسلمين. وهي تنتقد نزعة التصلب عند الإيديولوجيين وعجزهم عن إخراج المجتمع من التخلف، وأخذت تنحو بعد الآن نحو البحث الشخصي عن الأمان، وتحقيق الذات، وطلب النجاح الاقتصادي. وقد افتتن كثيرون منهم بالنظريات الأميركية المتعلقة بإدارة الأعمال فأخذوا يطبقونها لأجل تحسين تنظيماتهم. إنهم سيجدون فيها أخيراً يوطوبياهم الجديدة وينمون «فقه الازدهار» الذي يتميز بإلغاء الادانات الخلقية للربح»[10].

هكذا يشرح الباحث السويسري الشاب قائلاً إن أصولية إسلامية جديدة تولد الآن في مصر وتركيا وأندونيسيا ومجمل العالم العربي ـ الاسلامي في ظل الاسلام التقليدي. وبتعبير أوضح، إن رواد هذه الأصولية الاسلامية السوقية، أو «أصحاب المشاريع الاقتصادية المتدينين»، يستعينون بالتكنولوجيات الجديدة وبأساليب الاتصال الجماعية، على غرار الانجيليين الأميركيين وأساليبهم في الاتصال المتلفز. ويقول هذا الباحث إنه في مصر «يقلع عمرو خالد وع. ج. عن صرامة الوعظ التقليدي المرتكز على **التخويف** ويعتمدان **الترغيب**، ما يقودهما إلى بناء متخيَّل ديني يتسم بالتركيز على ما يتصل بمواضيع القلب والتوبة والغفران، التي بدونها لا يكون للتوبة من معنى. ويكرس عمرو خالد للقلب حديثه المتلفز الأول «من صميم القلب». كما يكرس ع. ج. حديثه للصودا الإسلامية[11] كولبو-كولا وشركتها القابضة للخدمات والاستشارة النفسانية-الروحية MQ Corp (أي مانجمن كولبو كوربوريشن، وهو برنامج

(10) باتريك هايني: «القرآن وإدارة المؤسسات». مجلة «لونوفيل أوبسرفاتور» 20/ 8 شباط 2006.
(11) كولبو بالأندونيسية تعني «القلب» بالعربية، بالمعنى البيولجي والشعوري.

تحفيزي يقدمه المرشد). إن الانفعال والغوص في أعماق الذات وطلب السعادة الفردية هي القيم الغالبة في خطاب يعمل كما العلاج التسهيلي، ويتسم بمقاربة نفعية للايمان وحرص على النجاح: تقديس الطموح، رفع شأن الارتقاء الاجتماعي والاثراء، دعوات إلى الفاعلية؛ هذه هي المكونات الأساسية لوعظ دنيوي، بالمعنى المزدوج للكلمة، غالباً ما يعبر صالونات النخبة، حيث اكتسب كل من عمرو خالد وع. ج. خبراته الأولى، والفنادق ذات الخمس نجوم حيث يحييان ندوات تحفيزية، وسهرات رمضانية، ويعطيان دروساً دينية أو يلقيان محاضرات»[12].

إن هذه الحمى التنافسية ليست منتشرة في أوساط الوعظ الديني فقط، بل أيضاً في أوساط العمل المسرحي، وفي الصحافة والموضة، حيث الموسيقى والأغاني والصحف والأزياء ومستحضرات التجميل، تصمم وفقاً لقواعد تسويق إثني، بواسطة ولأجل سلامة أعضاء الجماعة ونجاحهم الاجتماعي. والمطلوب من وراء الجمع بين الأعمال والايمان في مشاريع «مجدية» هو التوجه إلى مجموعة زبائن مسلمة شابة آخذة بأحدث الصرعات الاجتماعية، بمنتجات مكيفة مع حاجاتها وقناعاتها كما مع ما تصبو إليه من ارتقاء اجتماعي. لم يعد المطلوب من المرء أن يموت شهيداً، بل أن يعيش تاجراً، وأن يعيش عيشة طيبة إذا أمكن، أي أن «يجني مالاً». هنا يلتقي الحلم الأميركي بالحلم العربي، حسب طريقة ويبير أي الخلاص بواسطة المال والارتقاء الاجتماعي.

«إن غاد وي تراست» (نحن نثق بالله): يبدو أن هذه العبارة المنقوشة على الدولار الأميركي أمست شعار أولئك القائلين بـ «لاهوت الازدهار» الذي يذكرنا بالأسئلة التي صاغها بشكل متفوق مكسيم رودنسون[13] حين سأل: أين يمكن أن نضع العالم الاسلامي في الخريطة العامة لأشكال أنظمة انتاج وإعادة توزيع الخيرات؟ هل نستطيع أن نعتبر أن تطور المجتمعات الاسلامية الاقتصادي

(12) باتريك هايني: «إسلام السوق، الثورة المحافظة الأخرى». منشورات سوي 2005.

(13) مكسيم رودانسون: «الاسلام والرأسمالية». منشورات سوي، 1966.

اتبع طريقاً خاصة به مرتبطة بفرائض محمد؟ هل نستطيع الجزم بأنه توجد، من خلال مثال الحالة الاسلامية وما بعدها، علاقة واضحة بين الوقائع الاقتصادية والمعطيات الثقافية لمجتمع ما، وخصوصاً منها المعطيات الايديولوجية، وفي داخل هذه الأخيرة، المعطيات الدينية؟ ويلاحظ مكسيم رودنسون أن مذهب الاسلام الاقتصادي، كما يظهر لنا من خلال القرآن والسنَّة، لم يفرض أي شيء يعيق فعلاً طريقة الانتاج الرأسمالي. يتحدث بعضهم كثيراً عن تحريم الربا (الذي يترجم على وجه التقريب بـ «الفائدة») ليخلص إلى القول بأن الاسلام ينبذ الرأسمالية. لكننا نعاين أن تحريم الربا يبقى ملتبساً، ويحتمل تأويلات كثيرة، وأن القرآن والسنة يؤيدان النشاط الاقتصادي والانتاج المتجه صوب التبادل. ويبين رودنسون، على عكس التوكيدات التقليدية، أن قطاعاً رأسمالوياً (مجمل القطاع الذي يشمله الرأسمال التجاري والرأسمال المالي قبل ظهور الرأسمالية الحديثة أو التشكيل الاجتماعي ـ الاقتصادي الرأسمالي) كان موجوداً في العالم الوسيط الاسلامي دون أن يعرقل الاسلام تطوره.

ويقارن مكسيم رودنسون بين مفاهيم الاسلام واليهودية والمسيحية، فيبين أن العقلنة التي اعتبرها ماكس ويبير ميزة الوعي الجماعي المسيحي، تحتل في القرآن مكانة أكبر بكثير منها في الكتب المقدسة اليهودية والمسيحية. وبالطريقة ذاتها، إذ يعالج مذهب القدر في القرآن، يعاين أن هذا المذهب لا يصنع جبرية مطلقة كما أنه لا يدعو ـ أقل من ذلك أيضاً ـ إلى السلبية والاستسلام أكثر ممّا تدعو إليهما العقيدتان المسيحية واليهودية. ويمكن، في رأي مكسيم رودنسون، أن نستخلص خلاصتين متعارضتين مع مقاربة ويبير، وهما: لم يعرف الاسلام تطوراً اقتصادياً خاصاً به؛ ومن العبث أن نربط التباين في التطور الاقتصادي بمذهب قائم من قبل.

ويضيف إن «الرأسمالية ليست بحاجة إلى ايديولوجيا معبئة، وإنما هي بحاجة إلى دافع كافٍ لها هو الربح. إنها إيديولوجيا الرأسماليين حيث ليس للجماهير من رأي تعبر عنه. إن الوعي المسبق يلعب دوراً هنا بلا شك، لكن هذا الدور في الاسلام لا يختلف عنه في الديانات الأخرى». ثم يندد العالم

الماركسي بـ «الطاعون الجماعتي»، ويتكلم عن المسلمين وقليلاً عن الاسلام، قصد التنويه جيداً بأننا نتعاطى مع عوالم اجتماعية وليس فقط مع تفسيرات فقهية للنصوص المقدسة. وبالفعل، فإن تساؤله لا يتناول تأويلاً ما للقرآن، بل يتناول أخذاً تاريخياً في الاعتبار لكيفية تلقي هذه النصوص، لكيفية سماعها، وتطبيقها، والالتفاف عليها أو التخلي عنها.

من هذا المنظور لـ «الأخذ التاريخي في الاعتبار» الذي اعتمدناه في درس مسالك تمويل الارهاب الأصولي الاسلامي[14]، فإن استراتيجيا أصحاب المشاريع المتدينين الجدد تندرج فعلاً في حركة جديدة مماثلة لتطور الصناعة بواسطة التراكم الرأسمالي. «إذا وجد كابح للتبذير، وإذا انتفى وجود حد قاطع للتطور، فإن دفق الطاقة يوجب النمو، والنمو يضاعف التراكم» كما جاء عند جورج باتاي في كتابه «النصيب الملعون». ذلك أن «الاسلام ليس في البدء استنفاداً وإنما هو، كالرأسمالية، تراكم لقوى جاهزة. وهو في جوهره الأول غريب عن كل مأساوية، عن كل تأمل واجف للمأساة. وليس فيه شيء يتجاوب مع موت المسيح على الصليب أو مع نشوة الفناء البوذية. وهو، على غرار الملك العسكري الذي يصب جام عنفه على العدو، يتعارض مع الملك الديني، الذي يتحمل العنف [...] الاسلام هو بمعنى ما، في وحدته، توليف بين الأشكال الدينية والعسكرية، لكن كان للملك العسكري أن يترك الأشكال الدينية سالمة إلى جانبه: الاسلام يخضعها للعسكريين، وقد حدَّ من التضحيات، وقصر الدين على الأخلاق، والصدقة، والتقيد بالصلوات».

إذا كان أصحاب المشاريع المتدينين الجدد قد تخلوا عن مطالبتهم بدولة إسلامية وبعدالة اجتماعية، فإنهم بالمقابل لم يتنازلوا عن شيء في ما يتعلق بالصرامة الأخلاقية المعيارية والغازية التي تندد بأنماط العيش الأخرى، بغية المزيد من التشجيع لما سماه المرشد مشهور «حرباً مقدسة اقتصادية». على هذا النحو، ومع استمرار الجهاد المسلح، ولكن بوسائل أخرى، تجد الأصولية

(14) انظر الفصل الثاني عشر «صعوبة تعقب دولارات الارهاب».

الإسلامية السوقية نفسها إلى جانب أنصار العولمة الاقتصادية والمالية. وعلى غرار المتغنين بالمذهب النقدوي وبالتبادل الحر، توظف الأصولية الاسلامية السوقية في سياسة قيم خلقية ومشاريع تهدف إلى تفضيل الديني في فضاء عام أعيد إلى كنف الجماعة وانعتق من كل تدخل دولتي، فضاء لا قيمة فيه إلا لروابط الانتماء التقليدية.

إن باتريك هايني، الذي بهره هذا التطور، يضل ضلالاً خطيراً إذ يفسره على أنه التعبير عن حداثة «تحررت أخيراً من قالبها الفلسفي الفرنسي العلماني والدولتي»[15]. ويوضح قائلاً في آخر دراسته: «يبقى مع ذلك أنه بينما تبدو النخب المثقفة الفرنسية تشدد من عدائها لأميركا ولكل ما ينتمي إلى الاسلام، يمكن لأميركا الثورة المحافظة أن تتبنى حلم لويس ماسينيون القديم بقيام تفاهم مع الاسلام، بفضل معارك داخلية جديدة ضد النزعة الانسانية العلمانية وبفضل سياسة إسلامية تأخذ بفرضية إسلام جدير بالاحترام يشارك في معارك العالم الحر الكبرى».

وإذ يستمر باحثنا الشاب في الخلط بين الاسلام والأصولية الاسلامية، إلى ماذا تراه يستند في تأكيده وجود عداء فرنسي «لكل ما ينتمي إلى الاسلام»،؟ لعله عنى بذلك القانون العلماني الذي يحظر ارتداء الحجاب الاسلامي في المدرسة، وربما المبادىء الجمهورية التي تشجع الاندمج الفردي على حساب الاندماجات الجماعاتية، والتي تفضل تحكيم الدولة على لذائذ الاقتصاد المعولم الرائجة اليوم؟ إن باحثنا، الذي سبق له أن استفاد من بنى الـ (CEDEJ)[16]، ينسى أن هذه الأداة هي وليدة اليعقوبية الفرنسية التي يكرهها

---

(15) باتريك هايني، المرجع المذكور آنفاً.

(16) مركز الدراسات والتوثيق الاقتصادية والحقوقية والاجتماعية في القاهرة، وهو مركز للبحث فرنسي متعدد المواضيع تتناول أعماله مصر والسودان المعاصرين، في جميع اختصاصات العلوم الانسانية والاجتماعية. أنشئ في نطاق التعاون الفرنسي ـ المصري سنة 1968، وهو وارث مؤسسة أقدم عهداً هي مدرسة الحقوق الفرنسية (1890) التي يحتفظ اليوم بجزء كبير من

كما يبدو؛ وفضلاً عن ظاهرة قد تكون مرتبطة بجيله، وعن انتماء معروف عند الباحث «منتقلاً إلى الجهة الأخرى من المرآة» ومنتهياً بالتماهي مع موضوع درسه، فإن السؤال يطرح لمعرفة ما يفسر مثل هذا الكره لـ «العلمانية على الطريقة الفرنسية».

وحتى لو سلمنا بأن هذه العلمانية معادية «لكل ما ينتمي إلى الاسلام»، وهذا غير صحيح بالتأكيد، فكيف يمكن للجهد التاريخي الرامي إلى الفصل بين السياسة والدين، بين الدولة والدين، بين العقل والايمان، بين الفلسفة واللاهوت، بين حق الفرد وحق الجماعة، أن يبدو اليوم موقفاً ولّى زمانه؟ وهل أن نقد النزعة المحافظة الجديدة التي استند إليها جورج بوش لشن حرب جديدة في الشرق الأدنى يفرض اعتبار «المثقفين الفرنسيين» أعداء ألداء لأميركا؟ هنا أيضاً نجد أن فكرة «النقد» حتى منبوذة، محولة إلى مجرد موقف ذاتي رافض لشعب بكامله، لثقافة بكاملها: الكلام عن العداء لأميركا يتحدر من تقديس أعمى للكلمات، وهو استعارة لا يحدد محتواها بالضبط أبداً ولا نهجها، وأقل من ذلك أيضاً أغراضها.

هذا الرفض لكل تعبير نقدي ليس شيئاً جديداً: إنه مرتبط بنزعة متوارثة رجعية قديمة وقفت دائماً ضد روحية **الأنوار** التي كان أول ما جاءت به بالضبط هو نقد روابط الانتماء التقليدية إلى الجماعة، بدءاً بالدين. وفكرة النقد فكرة ملازمة عضوياً لروحية **الأنوار**، التي قادت فرنسا إلى الاطاحة بالنظام الملكي المنبثق من حق إلّهي، وإقامة نظام سيادة الشعب. يقول اسطفان تودوروف: «على الصعيد الشخصي، لم يعد الفرد خاضعاً إلا لإرادته الشخصية وحدها. لكن هل بمقدور الشعب السيد أن يقرر مثلاً أكل الأضعفين أو قتل المسنين لأنهم غير منتجين؟ كلا، إن الارادة الجماعية يحدها مبدآن كبيران، أولهما هو

= مكتبتها، ويشكل حلقة في سلسلة معاهد البحث التابعة لإدارة التعاون العلمي والجامعي والبحث التابعة لوزارة الخارجية. وأصبح منذ 1985 مشاركاً في المركز الوطني للبحوث العلمية الذي يشكل وحدة منه تابعة لفرع علوم الانسان والمجتمع.

مبدأ الروح الانسانية. إن غاية العمل الاجتماعي ليست إرضاء الآلهة، ولا بناء مستقبل مشرق، بل هي تنمية رفاهية البشر فرداً فرداً. لقد بات الكائن البشري غاية العمل القصوى. والمبدأ الثاني هو مبدأ الشمولية، وهذا يترجم داخل كل بلد بمطلب المساواة: أنت تتمتع بالكرامة إياها، أكنت فقيراً أو غنياً، ذكياً أو أحمق، رجلاً أو امرأة. وفي الخارج، بين الشعوب، يترجم مبدأ المساواة باعتراف بحق كل شعب في اختيار طريقه، ما يفترض الامتناع عن فرض الخير بالقوة»[17]. الأنوار هي إرثنا، أعجب هذا بعضهم أو لم يعجبه. فهي قد اخترعت مثلاً التاريخ والاثنولوجيا اللذين يتطلبان كلاهما الاعتراف بفرادة كل مجتمع: هذا يستحق من جانب الباحثين على اختلاف انتماءاتهم، كما من جانب كل مواطن، حداً أدنى من الذاكرة ومن عرفان الجميل.

تعرف معارضة **الأنوار** اليوم تفاقماً يمكن أن تفسره الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتكررة التي تعصف بنظمنا السياسية العتيقة العاجزة عن التجاوب مع التبدلات التاريخية. إن اللجوء إلى الله أو إلى الايمان، والحاجة إلى الحماية العشائرية، والميل إلى حكم الفئة «ليست أقل إنسانية من القيم التي رفعت لواءها **الأنوار**» يضيف تودوروف. إلا أنه إذا تجلببت هذه الارتدادات اليوم بجلباب الحداثة، ألا يكون مرد ذلك بالضبط إلى كون العقلنة التجارية لا تترك إلا مكاناً أضيق فأضيق لأي نوع آخر من أنواع العقلنة؟

إن أبطال الأصولية الاسلامية السوقية والمتحمسين لهم يقدسون الكليشيهات الثلاثة الكبيرة في أدبيات إدارة الأعمال، التي راجت في التسعينات، وهي: التكيف وقابلية رد الفعل، وتحقيق الذات الشخصية والفردية، ومعاداة دور الدولة. والأصولية الاسلامية الآخذة باقتصاد السوق تشاطر المحافظين الجدد الأميركيين هذا المثل الأعلى: خلق «محور للخير» قائم على

---

(17) اسطفان تودوروف: «لا يزال أمام روح الأنوار عمل كبير تقوم به في عالم اليوم». لوموند في 5 و6 آذار 2006.

الدين وعلى حرية المبادرة وإلغاء ضوابط السوق. وبذلك تبدو تلك الأصولية الاسلامية السوق والنزعة المحافظة الأميركية وجهين لعملية واحدة: العودة إلى نشر الطائفية الدينية، وربما إلى بعث الروح القبلية في المجتمعات البشرية. إن تقدم الأصولية الاسلامية بواسطة السلاح (هارد) أو بواسطة السوق (سوفت)[18] يقابله صعود قوة الانجيليين الأميركيين وتوسعهم الجغرافي.

هناك مذكرة للأجهزة الخارجية الفرنسية عائدة لسنة 2002 تشرح هذه الظاهرة كما يلي: «اكتسب الانجيليون سلطة تأثير على سير السياسة الأميركية في الشرق الأدنى، أغلب الأحيان، بالتنسيق مع اليمين الاسرائيلي ومع «صقور» اللوبي اليهودي الأميركي. لقد اكتسب الانجيليون هذا الوزن عن طريق الانتخابات: شكل اليمين المسيحي في تشرين الثاني 1999 ربع المقترعين لجورج بوش الذي كان سقط في الانتخابات لولا هذا الدعم، بينما أن الطائفة اليهودية، الأقل عدداً بكثير، صوتت بنسبة 80% لصالح آل غور. يشكل الانجيليون أهم كتلة في التحالف الجمهوري ولهم إزاء الشرق الأدنى مواقف أكثر جذرية من مواقف اليهود الأميركيين. يصعب أحياناً إيجاد توازن داخل التحالف بين الانجيليين المناصرين لإسرائيل الكبرى والجمهوريين الليبراليين الداعين إلى اقتسام الأرض بين الفلسطينيين والاسرائيليين». لقد استقر المذهب الانجيلي بصورة مديدة في المشهد الأميركي خلال السبعينات، مجتذباً عدداً كبيراً من المعتنقين، الـ «بورن أغين». يخرج الانجيليون من الكنيسة ليقدموا عروضاً مسرحية دينية ويعقدوا اجتماعات جماهيرية، أسوة بخطباء الأصولية الاسلامية التجارية الحاليين. ويتعاطون العمل السياسي، ويستعملون أحدث التقنيات لدعم نشاط تبشيري عدواني، ولا يزالون يجتذبون المزيد من المؤمنين. وهم يتصلون بجمهور واسع جداً بفضل التلفزيون، كما جرى إبان الحملة ضد

(18) على عكس ما يزعم باتريك هايني، لا يوجد انقطاع بين أصحاب المشاريع المتدينين الجدد وبين دعاة الجهاد المسلح، كما يشرح مصطفى مشهور، وإنما هناك «توزيع للأدوار، أو قسمة للعمل».

قوننة الإجهاض في المحكمة العليا سنة 1973، ويستغلون مخاوف المسيحيين المحافظين الذين يقض مضاجعهم التساهل الجنسي، والدفاع عن حقوق المرأة، والارتفاع الكبير في نسب الطلاق، ومطالب المثليين.

هذا لا ينطبق على الولايات المتحدة والشرق الأدنى فقط، بل على أميركا اللاتينية وإفريقيا أيضاً حيث تنتشر البدع الانجيلية بسرعة هائلة. إن الـ (NTM) أي «إرسالية القبائل الجديدة» مثلاً تعمل منذ نصف قرن على الوصول إلى «الشعوب التي لم تتح لها الفرصة قط لسماع البشارة الطيبة». لقد أنشأت هذه البدعة مهابط للطائرات في عدة مناطق أمازونية في فنزويلا، وتتهمها السلطات المحلية بأنها واجهة تتستر وراءها نشاطات تجسسية تتعلق بمكامن الأورانيوم، وبنهب التنوع البيولوجي للبيئة الطبيعية. وقد أعلن الرئيس هوغو تشافيز في تشرين الثاني 2005 عزمه على طرد مرسلي هذه البدعة البروتستانتية.

وتسجل البدع الانجيلية في القارة الإفريقية انتشاراً في منتهى السرعة منذ مطلع التسعينات. وأمسى عدد أتباعها في كل من الكامرون وجمهورية إفريقيا الوسطى يعادل عدد أتباع الكنيسة الكاثوليكية. ويوجد في الغابون 1070 كنيسة إنجيلية مقابل ستين سنة 1992. وفي جمهورية الكونغو الديموقراطية تملك **كنائس الايمان** عشر محطات للتلفزة. وفي زامبيا، تجتذب البدع الانجيلية الجماهير بواسطة تنظيم «بركات مالية» تهدف إلى تشجيع نجاح أتباعها في الحقل الاجتماعي. وفي جنوب إفريقيا الغربية، تختبىء المراكز الانجيلية وراء جمعيات خيرية نيجيرية وغانية وبنينية. وعزَّزت البدع الانجيلية من نفوذها أيضاً في شاطىء العاج منذ 19 أيلول 2002 الذي سجل بداية الأزمة السياسة ـ العسكرية التي ما برحت تمزق البلاد: يقال أن الانجيليين المؤيدين لإسرائيل الكبرى والمعجبين بالجناح المتصلب في الليكود، ساهموا بمساعدة من سفارة إسرائيل في أبيدجان، في إعادة تسليح ميليشيات غباغبو. كما أن تأثير القس موسى كوبريه على سيمون غباغبو ليس سراً على أحد، ويتباهى عدد من الطباط العاجيين بانتمائهم إلى المذهب الانجيلي.

إن هذه الاندفاعة البدعية في أميركا اللاتينية وفي إفريقيا، التي هي أكثر

من ظاهرة روحية، تفرض نفسها كنزعة جيوسياسية ثقيلة ومديدة، تتلاقى مع تطور مواز: خصخصة السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عدة مناطق استراتيجية في آسيا وفي الشرق الأوسط. وفي إطار هذه السيرورة، يشكل رواد إسلام السوق الأصولي هبة من السماء هبطت على استراتيجيي البنتاغون ووزارة الخارجية. فإن هذا الجيل الجديد من الاخوان المسلمين، الذي يشاطر أبناء عمه الانجيليين أهدافهم بهذا القدر أو ذاك، يحظى بدعم مناسب من جانب المنظمات الأميركية غير الحكومية التي تسعى، على غرار ما فعلت في بلدان **الشرق** السابقة، على افتعال ثورات ملونة من أجل «إشاعة الديموقراطية» في أنظمتها السياسية، كما تدعي.

في آخر تشرين الثاني 2005 كان الجاسوس العتيق الذي التقيته في جنيف في مستهل هذا الكتاب[19] عائداً من القاهرة حيث شهد الانتخابات التشريعية التي حقق فيها الاخوان المسلمون فوزاً باهراً بفوزهم بتسعة وعشرين مقعداً في المرحلة الثانية من الانتخابات، رغم «التضييقات الاقتراعية» وتوقيف عدد كبير من المتعاطفين معهم. وقد عزز **الاخوان** بنيلهم ستة وسبعين مقعداً **في النهاية** مركزهم بوصفهم القوة الأولى في المعارضة في مصر. وقال لي الرجل: «تسنى لي أن أعاين أن هذه النتيجة، التي تعني بالتأكيد نبذاً شعبياً لحكم حسني مبارك، قد تحققت بمساعدة مالية مباشرة من جانب عدة منظمات أميركية غير حكومية ومكاتب محامي رجـال أعمال. إن واشنطن تساند **الاخوان** المسلمين في الواقع منذ وصول عبد الناصر إلى الحكم، وخصوصاً بعد اختياره التعاون مع الاتحاد السوفياتي على أثر قضية سدّ أسوان. كما كان الاخوان المسلمون، الذين تمولهم العربية السعودية، سماسرة جوالين لحلف بغداد ساعين إلى تأليب البلدان العربية على موسكو. وليس بالأمر المفاجىء أن نرى اليوم «فريق الأزمات الدولية» (IGG) ـ وهو مركز بحوث قريب من الحزب الديموقراطي أصلاً وتقرب من إدارة بوش ـ يكثر من التقارير عن شمال إفريقيا والشرق

(19) أنظر المقدمة «أصوار أريحا».

الأدنى، موصياً باندماج الاخوان المسلمين في حياة البلدان الوطنية كأنهم يمثلون المستقبل المحتوم لمجمل الشرقين الأدنى والأوسط». ويختم كلامه بالقول: «كان الأميركيون دائماً يعشقون الاخوان المسلمين لأنهم يستطيعون معهم أن يحصلوا على ثلاثة أشياء: تجزئة الحقل السياسي، وتغييب النقابات وكل رغبة في النظم الجماعية، وإضعاف، أو حتى تقسيم الدولة ـ الأمة».

يعود الجاسوس العتيق إلى هذا الموضوع في كل لقاء لنا: التحالف الموضوعي بين الادارات الأميركية المتعاقبة والاخوان المسلمين قصة قديمة لا يتغير هدفها: تحطيم الدولة أو ما بقي منها بغية إفساح المجال لما يسميه روبرت ساتلوف «الفوضى البناءة». هذا هو قوام المشروع الأميركي للشرق الأدنى.

الفصل السادس عشر

الشرق الأوسط الكبير وحلف الأطلسي والأمبراطورية

مهما كانت درجة التنبؤ عالية في مذكرة أوديدينون[1] الداعية إلى تقسيم الشرق الأدنى دويلات متجانسة عرقياً ودينياً، فإنها لم تكن بالتأكيد، في نظر هيئة الأركان الاسرائيلية، خطة عمل مباشر، ولا حتى منهج عمل. لكن منهج العمل الاسرائيلي ـ الأميركي برز عقب اعتداءات 11 أيلول 2001 والحرب على العراق، ووجد مصادره الرئيسية في كتاب ناتان شارانسكي.

إن هذا المنشق السوفياتي السابق هو اليوم زعيم الاسرائيليين ذوي الأصل الروسي الذين يحتلون موقعاً يمينياً جداً على الخريطة السياسية الاسرائيلية، وقد استُقبل في البيت الأبيض غداة انتخاب جورج بوش لولاية ثانية. إن كتابه الذي يحمل عنوان الدفاع عن الديمقرطية، قدرة الحرية على التغلّب على الظلم والإرهاب، والذي نشر في الولايات المتحدة في أيلول سنة 2004، أضحى الكتاب الذي لا يفارق الرئيس. ويجزم عدة مستشارين في البيت الأبيض أنه من قراءة هذا الكتاب خرجت خطة جورج بوش الكبيرة القائمة على «نشر السلام والديموقراطية» في الشرق الأدنى. وتستند وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس إلى

---

(1) انظر الفصل الرابع عشر: «لذائذ الفوضى البناءة».

هذا الكتاب أيضاً إذ تؤكد أن «على العالم حقاً أن يطبق ما يسميه ناتان شارانسكي اختبار الساحة العامة»: «إذا لم يكن في وسع شخص ما أن يتجول وأن يعبر عن آرائه في بلد ما دون أن يخشى التوقيف أو السجن أو التنكيل، فهذا يعني أنه يعيش في مجتمع خوف». وقد حظي ناتان شارانسكي برواج كبير أيضاً عند نائب الرئيس ومصانع الأفكار (Think Tanks) المقربة من الحكومة، وكان أحد الملهمين الرئيسيين للخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش في 24 حزيران 2002. ذاك الخطاب الذي سجل «الانقلاب الكبير» في السياسة الأميركية إزاء عملية السلام الاسرائيلية ـ الفلسطينية، والذي ألقى الحَجْر على ياسر عرفات وأعطى الأولوية لـ «إصلاح النفوس الفلسطينية» على كل تسوية بشأن الأرض.

نجد في كتاب ناتان شارانسكي الخطوط الموجهة للنموذج الذي طبقه فريق بوش في العالم العربي ـ الاسلامي، الذي شُبه بالاتحاد السوفياتي السابق وعُرّف بأنه مصدر الخطر الأكثر إثارة للقلق على «العالم الحر» ومركزه العراق البعثي. إن هذا الخطاب المؤسس لمشروع جورج بوش في الشرق الأدنى يلتقي مع مخاوف الحليف الاستراتيجي الاسرائيلي، في صيغته الليكودية على الأقل ـ التي تقوم إحداها على المراهنة على «المنشقين» في العالم العربي لا على المعارضات السياسية الحقيقية ولا على القيام بأي نوع من التفاوض الثنائي مع فلسطين.

وتسأل كوندوليزا رايس: «على كل حال، من يفكر حقاً، بعد اعتداءات 11 أيلول 2001، بأن الوضع القائم في الشرق الأوسط كان مستقراً حقاً وجديراً بالدفاع عنه؟ وكيف كان يمكن أن يكون من الحصافة إبقاء الأمور كما هي في منطقة تغذي الارهاب وتصدره؛ وحيث توجد أنظمة استبدادية تلقي تبعات إخفاقاتها على أمم وشعوب بريئة؛ وحيث يتألم لبنان تحت جزمة الاحتلال السوري؛ وحيث كانت السلطة الفلسطينية الفاسدة مشغولة بتأمين بقائها لا بطموحات من هم تحت إدارتها؛ وحيث كان طاغية كصدام حسين حراً في ذبح أبناء بلده وفي زعزعة أوضاع جيرانه وفي ضرب آمال السلام بين

الاسرائيليين والفلسطينيين؟ إن من الوهم الخالص أن نظن أن الوضع في الشرق الأدنى كان أفضل قبل أن تأتي أميركا وتعكر الاستقرار المزعوم»[2].

بعد بضع استشارات شكلية جداً للهيئات الدبلوماسية الفرنسية والألمانية والروسية، أي البلدان التي عارضت الحرب على العراق، أطلق مشروع الشرق الأوسط الكبير رسمياً في حزيران 2004 بمناسبة مؤتمر الدول الثماني الذي انعقد في سي أيلاند بالولايات المتحدة. ثم وضع أيضاً على جدول أعمال قمة أوروبا ـ الولايات المتحدة الذي انعقد في 26 حزيران 2004 وفي قمة حلف الأطلسي التي جرت بتاريخ 28 و29 حزيران في اسطنبول. فما هو هذا المشروع؟

بعد أن واجهت إدارة بوش ما واجهت من صعوبات في العراق، ومن تكاثر البؤر الجهادية في العالم، أدركت، تحت ضغط الرأي العام، ما في كلامها الطنان عن الحرب الشاملة على الارهاب من مواطن ضعف. وأدركت خصوصاً أنه فضلاً عن العمليات العسكرية، ينبغي لها أن تستعين بشراكات تقوم على مشاريع بناءة أكثر. وانطلاقاً من فكرة الهيمنة العطوفة، يتبدى مشروع الشرق الأوسط الكبير مشروعاً أميركيا لـ «إعادة قولبة» اقتصادية واجتماعية وسياسية وإستراتيجية لقوس يتألف من سبعة وعشرين بلداً ويمتد من شواطىء موريتانيا إلى باكستان، بفضل استراتيجيا متقدمة لإشاعة الديموقراطية والتنمية والأمن. وصاح الرئيس الأميركي أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة قائلاً: «علينا أن نبدل نظرتنا، علينا أن نساعد المصلحين في الشرق الأدنى الذين يعملون لأجل الحرية ويريدون أن يبنوا أسرة من أمم ديموقراطية وسلمية». وطلب إنشاء «صندوق لأجل الديموقراطية» وشدد على أنه «يريد» مساعدة «البلدان على إرساء قواعد الديموقراطية عن طريق إقامة دولة القانون، والمحاكم المستقلة، والصحافة الحرة، والأحزاب السياسية والنقابات».

---

(2) كوندوليزا رايس في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ 14 كانون الأول 2005.

إن هذا المشروع الذي أعلن عنه ونشر في جريدة «الحياة» السعودية كي يطلع عليه القراء العرب، بتاريخ 13 شباط سنة 2004، يستخدم النتائج الرقمية الواردة في أول تقرير للأمم المتحدة حول النمو البشري في العالم العربي (2002/ 2003) الذي يبرز حالات النقص في حقل التعليم (40% من الأميين) ومشاكل البطالة (50 مليون شاب في سوق العمل من الآن حتى سنة 2010) والفقر المستشري والدين المرتفع، وكذلك الحد من الحريات المدنية والسياسية[3].

وفي 18 كانون الثاني 2005، لدى الاستماع الى كوندوليزا رايس لأجل تثبيتها كوزيرة للخارجية أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، أكدت هذه أكثر من مرة تلك «القطيعة» التي سبق أن عبر عنها الرئيس بوش في «خطبه الكبيرة»، ومنها الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 26 كانون الثاني 2003 عن حالة الاتحاد، والخطاب الذي ألقاه في خريف 2003 في «ناشنال أندومانت فور دموكراسي»، والخطاب الذي ألقاه في لندن في الآونة ذاتها. وقالت رايس: «في الشرق الأوسط، تخلى الرئيس بوش عن ستة عقود من التهاون مع غياب الحرية أملاً بالوصول إلى الاستقرار على حساب الحرية. الرهانات هنا في منتهى الأهمية: طالما بقي الشرق الأوسط الموسع منطقة أنظمة استبدادية، ويأس وغضب، سيظل ينتج تيارات متطرفة وحركات تهدد أمن أميركا وأمن أصدقائها [. . .] إن نجاح الحرية في أفغانستان وفي العراق سيزود المصلحين في المنطقة كلها بالقوة والأمل، ويعجل في إنجاز الاصلاحات الجارية الآن». لم يكن الوضع في هذين البلدين قد بلغ التردي الذي بلغه اليوم، غير أن

---

(3) في جريدة «الحياة» بتاريخ 19 شباط 2004، استنكر نادر فرغاني، أبرز واضعي تقرير (PNUD) «برنامج الأمم المتحدة للانماء» حول «التطور البشري العربي»، بصورة جذرية تحويل عمله عن هدفه واستخدامه من جانب الادارة الأميركية، وقال: «أما مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الأميركي، فنعتقد أنه لا بد من أن تعلن كل قوى المجتمع المدني في العالم العربي رفضها الحازم القاطع له، كي تقطع الطريق على كل محاولة لفرض الاصلاح من الخارج».

الاستشهاد بهما ينم عن فهم غريب لـ «إشاعة الديموقراطية» إذ يكفي أن تجرى انتخابات ما في جو من الحرب حتى تسود الحرية. وتستسلم وزيرة الخارجية لحماسها فلا تتردد بالجزم أن «وضع النساء عرف تحسناً واضحاً بفضل قانون الادارة العراقية الانتقالية». لا بد أن تكون المعنيات بالأمر قدرن هذا الكلام حق قدره، فضلاً عن مشروع الدستور الذي سيفاقم التمييز بين الجنسين من جديد. لكن كوندوليزا رايس لا تحجم عن تأكيد آرائها مجدداً وتختم خطابها بالعودة إلى ثلاثيتها المفضلة: «من المغرب إلى البحرين، مروراً بالأردن، نرى أن انتخابات تجري، ونرى تطور إجراءات جديدة لحماية النساء والأقليات، كما نرى بشائر تعددية سياسية». لا ريب في أن النساء السعوديات ومعارضي النظام الملكي سيقدرون هذا هم أيضاً!

وتحافظ كوندوليزا رايس على رباطة جأشها فتبشر ببرنامج عمل يستند إلى عدة أدوات تقع الأولى منها في إطار مجموعة الدول الثماني، وهي متعددة الأشكال: المبادرة المسماة منطقة الشرق الأوسط الموسع وإفريقيا الشمالية (BMENA) التي لا يجب أن تقتصر على «مكان نجتمع فيه كل ستة أشهر كي نثرثر». أما الأدوات الأخرى فهي أميركية صرف: مبادرة المشاركة الشرق أوسطية (La Middle East Partnership Institative MEPI) التي أطلقها سلفها كولين باول، والتي أسفرت عن عقد اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر (FTA) مع بلدان المنطقة، فاتحة الطريق أمام إقامة منطقة للتجارة الحرة في الشرق الأوسط (MEFTA) في مستهل سنة 2013. وتتويجاً لكل هذا، يجب تشجيع «استشراق عملاني»: على الولايات المتحدة «أن تبذل جهداً جدياً لكي تفهم الثقافات الأخرى وتتعلم اللغات الأجنبية، خصوصاً العربية والفارسية». وقد لحظت أخيراً استراتيجيا اتصال دبلوماسية علنية باتجاه العالم العربي والاسلامي، وتنمية الطاقات الأميركية المتعلقة بـ «نايشن بولدنغ» عن طريق إنشاء مكتب جديد لإعادة الإعمار والاستقرار في وزارة الخارجية.

غير أن وزيرة الخارجية تبدي شيئاً من التحفظ حيال هذا التصور العام لسياسة خارجية كُرست لإشاعة الديموقراطية في العالم العربي والاسلامي. يقول

جان هينار: «إنها تشدد بإلحاح، من جهة، على الطابع التدرجي لسيرورة ستمتد حتماً إلى عدة أجيال، كسيرورة الحرب الباردة التي استغرقت عدة عقود حتى قضت على الاتحاد السوفياتي، وتبدو، من جهة أخرى، متحفظة حيال رغبات تتمنى مزيداً من التوغل في الحقل الديني الاسلامي أخذت تظهر في واشنطن. وهي تقول: «فيما يتعلق بالنقاش الدائر داخل الاسلام بالذات والذي هو في منتهى الأهمية، ليس يمكننا أن نكون بين القائمين به. هذه مهمة الأئمة المعتدلين، والمساجد المعتدلة، والجامعات المعتدلة»[4].

في إطار الحفاظ على الالتباس الاعتيادي بين الاسلام والأصولية الاسلامية، جاءت فكرة الاعتدال هذه اختراعاً حديث العهد للاستشراق تستسيغه إدارة بوش، وهو شاهد على أعمق تناقضات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط منذ أن حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا العظمى في هذا الجزء من العالم. إن الكلام الطنان عن الاعتدال، الواثق من إمكان تذويب الأصولية الاسلامية الجذرية في اقتصاد السوق، يؤثر تشجيع أصولية اقتصاد السوق الإسلامية و «المنتمين إليها من أصحاب المشاريع» الذين اختاروا أطايب الليبرالية الجديدة[5]. إن هذا التقمص الجديد للأصولية السنية تنظّر له وتشجعه جماعة الاخوان المسلمين التي تبقى حليفاً أميناً للادارات الأميركية المتعاقبة منذ الخمسينات. والكلام الطنان عن الاعتدال يسمح أيضاً بتبرير الحلف الراسخ بين واشنطن والعربية السعودية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، بينما نعلم أن النظام الملكي السعودي يبقى الممول الرئيسي لحركة الجهاد الدولية. يدفع هذا التناقض السياسي الأساسي بواشنطن إلى تشجيع تقدم الأصولية السنية باعتبارها

---

(4) جان هينار: «تطورات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وفي المغرب» في ريمي لوفو وفريدريك شاريون (إدارة) إفريقيا الشمالية/ الشرق الأوسط. مواطن الشك في الشرق الأوسط الكبير. التوثيق الفرنسي، طبعة 2005/ 2006.

(5) أنظر الفصل السابق «الأصولية الاسلامية السوقية وعداؤها لقيم الأنوار».

آلة حرب على القومية العربية. وانضمت تل أبيب إلى هذه السياسة في بداية السبعينات كي توقف تقدم منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات وتسهل صعود قوة حماس.

إن مصاحبة الاخوان المسلمين، التي هي إحدى مكونات التصورات المسبقة الإيديولوجية للشرق الأوسط الكبير، قد أفسحت المجال في مطلع التسعينات لظهور أولى خطوط المشروع العربي الكبير الذي يعده المحافظون الجدد. فيجب أن نتذكر خصوصاً أن أحد أبرز الباحثين في «راند كوربوريشن»، غراهام فولر، أوصى سنة 1995 بأن تستولي جبهة الخلاص الاسلامية (FIS) على الحكم في الجزائر من أجل ضمان المصالح الأميركية في هذا البلد[6]. وهناك توصيات مماثلة لمصلحة الاخوان المسلمين أو لواجهاتهم المحلية في تركيا وفي عدة بلدان في آسيا الوسطى.

وبالاضافة إلى هذه الركيزة «الحاملة»، ركيزة أصولية إسلامية «معتدلة»، وإلى مساهمة ناتان شارانسكي، يتبنى مشروع الشرق الأوسط الكبير مجموعة من الأفكار التي طورها شمعون بيريز[7]. يقول الرئيس السابق لحزب العمل الاسرائيلي إنه يجب «جعل الاقتصاد يهضم السياسة عن طريق إقامة «سوق مشتركة» في الشرق الأدنى على غرار السوق الأوروبية، ومن شأن هذا أن يجعل النزاعات المسلحة غير قابلة للتصور». وعلى السؤال عن كيفية توزيع وسائل الانتاج والثروات، أجاب شمعون بيريز دون أن يرف له جفن قائلاً إن: «الأكثر إبداعاً والأكثر مبادرة هم الذين سيقررون»[8]. أما الأميركيون، فلا يبدون رأيهم في هذه المسائل التافهة، هم أيضاً، وإنما يرون الأمور على نطاق أكبر بكثير، إذ أن الشرق الأوسط الكبير يشمل بلدان الجامعة العربية الثلاثة

---

(6) Graham E. Fuller, *Algeria, the Next Fundamentalist State?*, Rand Corporation "Santa Monica 1995.

(7) Shimon peres, *The New Middle East*, Washington, Henry Holt et C°, 1993.

(8) Entretien avec l'auteur le 13 janvier 1994 à Genècve.

والعشرين وأربعة بلدان غير عربية (تركيا، إسرائيل، أفغانستان، باكستان) أي مجموعة تضم أكثر من 600 مليون نفس أو ما يعادل عشر سكان العالم و4% فقط من الثروة العالمية. وفي داخل هذه المجموعة الرحبة، لا يوجد تكافؤ بين كل البلدان: فإن باكستان مثلاً دولة نووية، فيما تستند تركيا إلى اقتصاد في غمرة الازدهار، وتملك العربية السعودية أهم احتياطات النفط في العالم، لكن إسرائيل وحدها تملك القوة والتطور الاقتصادي معاً. ويقول دبلوماسي عربي مركزه في واشنطن: «إن مشروع الشرق الأوسط الكبير، باختصار، يبالغ في المعانقة ويسيء التقبيل. إن تماسكه الوحيد استراتيجي، وشؤونه الأساسية تقررها وتديرها واشنطن وتل أبيب».

صحيح أننا حين ننظر إلى خريطة مشروع الشرق الأوسط الكبير، لا نتمالك عن التساؤل عن المستفيد من هذه التركيبة المتنافرة. «الجغرافيا تستعمل أولاً لخوض الحرب»: إن إيف لاكوست أحد آباء المدرسة الجيوسياسية الفرنسية، يبين، من خلال إعطاء أحد كتبه هذا العنوان، ما للجغرافيا من أهمية في الأمور العسكرية. فهو ينوه بأن الفضاء، ومكوناته (الأرض والبحر والجو) وتضاريسه هي في آن معاً معيقات تفصل بين المتحاربين، وتتحول إلى مهل، إلى طرازات استخدام أو تطبيق؛ وأدوات تسمح بالمناورة والانتشار؛ وأهداف يجب بلوغها، كنقاط جوهرية أو أساسية. ويؤكد أخيراً أن معرفة البيئة الطبيعية والتحكم بها أمران لا غنى عنهما في كل عملية عسكرية[9]. هذا هو وسواس استراتيجيي البنتاغون: في منطقة على مثل هذا القدر من الرحابة والتنافر، يكون القاسم المشترك، حسب مقولات إيف لاكوست، هو الحرب، الحرب على الارهاب.

إن خريطة مشروع الشرق الأوسط الكبير، في الحقيقة، تتطابق مع «صدام الحضارات» الذي بشر به صموئيل هانتنتن. وإذا كان هذا المشروع لا يشمل

---

(9) Yves Lacoste, *La géographie, ça sert d'abord à faire la guerre,* Petite Collection Maspero, 1976.

العالم العربي ـ الاسلامي بكامله، ويهمل البلدان الاسلامية الكبيرة في جنوب شرق آسيا وفي إفريقيا السوداء، فإنه يمتد كحزام من حدود باكستان إلى موريتانيا، مشكلاً ال «ريملاند» الجديد، أو الطوق الاستراتيجي المراد له أن يضبط كل الجناح الجنوبي للاتحاد السوفياتي السابق، الذي يتحكم بأبواب الصين. يضاف إلى ذلك أن مشروع الشرط الأوسط الكبير يوحد الاستراتيجيا الأميركية في منطقة تختزن 65% من احتياطيات النفط الأكيدة و25% إلى 30% من احتياطيات الغاز، واضعة الولايات المتحدة بذلك في موقع مؤات في مواجهة الصين التي ستكون بحاجة متزايدة إلى استيراد النفط، خصوصاً من منطقة الخليج. الجغرافيا تفيد أيضاً في مجال الأعمال.

ثم إن مشروع الشرق الأوسط الكبير يسدل ستاراً على الهوية العربية وتعقيداتها وتناقضاتها، التي يكتفي الأميركيون برؤية إجمالية لها. فأية علاقة توجد بين موريتاني وتركي أو أفغاني؟ إن مشروع الشرق الأوسط الكبير، إذ ينكر الخصائص النوعية لكل بلد من البلدان المعنية، ويعرض عليها نمطاً واحداً من «الحوكمة»، إنما هو يطعن أيضاً بوجودها كدول قائمة، حتى إذا اقتضى الأمر تجزأتها إلى وحدات جديدة متجانسة عرقياً ودينياً، كما يلحظ الاستراتيجي الاسرائيلي أوديد يينون. نشر روبرت كابلان في شباط 1996، في مجلة «أتلانتيك ماونتلي» مقالاً عنوانه «الفوضى القادمة» ظل مدة طويلة مصدر إلهام للأبحاث الدولية في الجانب الآخر للأطلسي. الجغرافيا التي يعرضها هذا المقال تقوم على إنكار الخصائص التاريخية والثقافية لبلدان الجنوب، وتخلص إلى تقسيم العالم وفقاً لمقولات الامبراطورية الرومانية القديمة: المدنية وهوامشها، أرض السلام الروماني وأرض البربرية.

أخيراً وخصوصاً، إن خريطة مشروع الشرق الأوسط الكبير تنقل مركز قوس أزمات العالم العربي الاسلامي (النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني) إلى أفغانستان والعراق وباكستان. وإذ ينكر واضعو مشروع الشرق الكبير مركزية النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني محاولين تذويبه في إطار جيوسياسي أوسع بكثير، إنما هم يحاولون تصوير مطلب التحرر الوطني على أنه تهديد إرهابي تتميز به

المنطقة بمجملها في نظرهم. وكما أحسن القول دبلوماسي عربي في واشنطن فإن: «خلق شرق أوسط كبير جداً يسمح، في نظر مخترعيه، بتفادي خلق فلسطين صغيرة».

يتفق هذا مع انتقاد نادر فرغاني الذي يقول: «يلحظ المشروع اندماج إسرائيل كما هي حالياً، في نسيج الشرق ـ الأدنى الجديد، دون أية إشارة إلى إعادة حقوق الفلسطينيين إلى أصحابها. فهو يعتبر فعلاً أن إسرائيل عنصر أصيل يجب أن يندمج بصورة طبيعية في هذه المنطقة. وإسرائيل في نظره أيضاً بلد يؤمن تفوق الغرب في النطاق الاقليمي. ولا يشير المشروع إلى وجود أية صلة بين إسرائيل والارهاب، هذا الذي لا يُرى، حسب النظرة الأميركية، إلا من زاوية إسلامية. هذا يعني بقاء الوضع الراهن للاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، رغم كونه انتهاكاً للقانون الدولي. ويرذل المشروع أيضاً فرص تطبيق خريطة الطريق التي هي في الأصل نص أميركي تبنته اللجنة الرباعية لاحقاً»[10]. لقد اغتاظ السعوديون لمعرفتهم بوجود مشروع الشرق الأوسط الكبير عن طريق الصحافة، كما قال الأمير سعود الفيصل في أثناء جولة له في أوروبا، مذكراً بأن «الاصلاحات المديدة لا يكتب لها النجاح إلا إذا استجابت لحاجات السكان النوعية، وحظيت بالموافقة الشعبية وبأوسع توافق ممكن. ويجب أن تدرس هذه السيرورة على نحو لا تثير معه اضطرابات شعبية ولا صعوبات لا فائدة منها»[11]. وأعربت الجامعة العربية عن نقمة مماثلة لدى رؤية هذه «المشاركة بلا شريك» التي قال أمينها العام عمر وموسى إنها «تتجاهل الملفين الرئيسيين في المنطقة أي الفلسطيني والعراقي». وأعرب وزير الخارجية المصرية أحمد ماهر عن حيرة مماثلة حين طعن بصحة هذه «المبادرة التي أطلقت دون أخذ موافقة الحكومات والشعوب المعنية».

لأجل الحد من موجة الاستياء العربية هذه، استعانت واشنطن بحلفائها

---

(10) Nader Fierghani, dans *Al-Hayat,* 19 février, 2004.

(11) Conférence de presse à Bruxelles le 25 février 2004.

التقليديين، المغرب والأردن والبحرين، فنظمت «ندوات المستقبل» المتعاقبة، في الرباط خلال شهر كانون الأول 2004، وفي عمان خلال شهر شباط 2005، وفي المنامة خلال شهر أيار 2005. وعقد اجتماع جديد في البحرين خلال تشرين الثاني 2005، دون أن يتوصل المشاركون إلى الاتفاق على بيان ختامي. وبدا أن مشروع الشرق الأوسط الكبير بدأ يلهث، عاجزاً أكثر فأكثر عن إخفاء غاياته ذات الجوهر العسكري والاستراتيجي.

كان الملحقون العسكريون الأكثر وعياً في السفارات الأوروبية لدى واشنطن يرون دون أي شك منذ إطلاق المشروع، أن الولايات المتحدة تسعى إلى جعل حلف الأطلسي الساعد المسلح للشرق الأوسط الكبير. فإنه منذ 28 و29 حزيران 2004، إبان قمة حلف الأطلسي في اسطنبول، باح مساعد وزير الخارجية الأميركية نيكولا بيرنز بالسر، إذا صح التعبير، حين لم يتردد في الجزم، ضابطاً تماماً مدى استفزازه، بأن «مهمة حلف الأطلسي هي الدفاع عن أوروبا وعن أميركا الشمالية، لكن هذا غير ممكن إذا بقينا في أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى وأميركا الشمالية... مستقبل حلف الأطلسي هو في الشرق وفي الجنوب. إنه في الشرق الأوسط الكبير».

كان هناك اعتقاد ساذج بأن الأميركيين سيتخلون عن حلف الأطلسي، الذي لم يعد له أعداء ولا مهمات بعد زوال الاتحاد السوفياتي وحلف وارصو، وسيفضلون عليه، كما فعلوا في العراق، تحالفات حسب الطلب تتألف من «متطوعين» يشاطرونهم نظرتهم إلى العالم. بعد قمة سان ـ مالو التي انعقدت سنة 1998، عرف الدفاع الأوروبي بدايات واعدة. وباتت أوروبا تملك، بعد ذلك ببضع سنوات، مجموعة جدية من الأدوات العسكرية والمؤسساتية، وقوة للرد السريع تضم ثلاث عشرة «مجموعة تكتية» مؤلفة من 1500 رجل، وهيئة قيادة أوروبية، ووكالة دفاعية، وقوة في الدرك الأوروبي، وهيئة دفاعية أوروبية، وعقيدة أمنية حقيقية.

وفي الوقت ذاته، نظراً إلى سياسة التقشف المعمول بها في موازنة معظم الدول الأعضاء الخمس والعشرين، فإن هذه الانطلاقة، تتعرض اليوم لخطر

مزدوج سببه انخفاض الموارد الوطنية المخصصة للدفاع، من جهة، ومن جهة أخرى توقعات تعاضد الوسائل الأوروبية التي تتدنى في إطار السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية (PESD).

كانت الولايات المتحدة منذ البدء مناهضة لقيام دفاع أوروبي مستقل، فعملت جاهدة لمراكمة العوائق أمام كل مرحلة من مراحل تطور أوروبا بغية إبقائها تحت وصايتها، وأعادت تنشيط حلف الأطلسي الذي تؤيده الدول التي انضمت مؤخراً إلى الاتحاد والتي تعتبر الحلف المذكور خير ضمانة لها في وجه جارها الروسي الذي ما برح يثير أشد مشاعر القلق. وحتى خارج الجيرة المباشرة للاتحاد السوفياتي السابق، لا تزال معظم البلدان الأوروبية تضع أمنها في عهدته، محققة بذلك وفراً جوهرياً على حساب الدفاع الأوروبي. فإن اليونان وبريطانيا وفرنسا، وحدها، تخصص 2% من موازنتها للدفاع، أي ما يعادل المستوى الذي دونه لا يبقى له أي مفعول حقيقي في إطار الاستراتيجيا العالمية. إن تصريح نيكولا بيرنز لا يهبط من السماء.

إن الفرق بين أوروبا والولايات المتحدة، في نظر روبرت كاغان، أحد منظري المحافظين الجدد، مرده بصورة أساسية إلى مفهومين متعارضين حيال القوة. فالولايات المتحدة، حسب رأيه، تؤمن بالقوة بينما أوروبا تخلت عنها: «بتعبير آخر، إن الأوروبيين يركزون همهم على المشاكل ـ «الأخطار» ـ حيث يمكنهم أن يستخدموا وسائلهم الفاعلة، وليس على «التهديدات» حيث تصبح كل تسوية غير أكيدة، بسبب ضعفهم. وإذا كانت الثقافة الاستراتيجية الأوروبية الراهنة تقلل من شأن القوة الفظة وقدرة السلاح، وتؤثر استعمال أدوات أقل عدوانية، كالاقتصاد والتجارة، أليس مرد ذلك جزئياً إلى كون أوروبا ضعيفة على الصعيد العسكري وقوية على الصعيد الاقتصادي؟ الأميركيون أسرع للتعرف إلى وجود التهديدات وحتى لرؤيتها متى كانت غير مرئية بالنسبة إلى الآخرين، لأنهم قادرون على تصور أن في وسعهم أن يتصرفوا بغية التصدي لها»[12].

---

(12) Robert Kagan, *Of Paradise and Power, American and Europe in the New World Order,* New York, Alfred A. Knopf, 2003.

إن هذا الكلام الطنان الغريب، الواسع الانتشار بين جماعة الباحثين المنتمين إلى المحافظين الجدد أو المحافظين العتاق، عن الأمور غير المرئية، مضافاً إلى ذهنية إثنية أكثر غرابة أيضاً، يشكل مقياساً جيداً للجو الايديولوجي الذي أحاط بتهيئة الحرب على الارهاب، والحرب على العراق، ومشروع الشرق الأوسط الكبير. إن لسعي واشنطن إلى جعل حلف الأطلسي الذراع المسلح للشرق الأوسط الكبير هدفاً مزدوجاً: التذكير بأن الحلف يبقى أداة سياسية ـ عسكرية في خدمة مصالحها الاستراتيجية، وفرض أنماط للتعاون العملاني بين الجيوش الأوروبية وجيوشها، ضامنة بذلك مستقبل سيطرة كاملة لصناعاتها التسلحية. وحين تقرر واشنطن أنه لا سلامة خارج حلف الأطلسي ولا أمل في تطور تكنولوجي للجيوش الأوروبية، فإنما هي تحاول ليس فقط حمل حلفائها على مشاطرتها أولوياتها الاستراتيجية، بل تحاول أيضاً وخصوصاً دفعهم إلى المثول أمام الصندوق. ومهما كرر الأمين العام جاب دي هوب شيفر، الذي كان يتناول طعام الغداء في باريس مع وزيرة الدفاع الفرنسية ميشال أليو ـ ماري يوم 2 شباط 2006، قوله إن منظمته «تتكامل تماماً مع سياسة الاتحاد الأوروبي الدفاعية»[(13)]، فإن النوايا المضمرة وربما حالات سوء الفهم لا تكف عن التراكم. وفي أثناء الاجتماع الوزاري الأخير للحلف الذي كان مخصصاً للشرق الأدنى، استغلت كوندوليزا رايس تحسن الأجواء الفرنسية ـ الأميركية الحديث العهد للدفع إلى الأمام مجدداً بمشاريع قديمة كانت هرطقات في نظر برلين وباريس، لكي تجعل من حلف الأطلسي بعد حين «حلفاً عالمياً»، يمكن أن يتدخل ليس في الشرق الأوسط الكبير فقط، بل في إفريقيا وفي آسيا أيضاً، دون أي اعتبار لمنظمة الأمم المتحدة ولمجلسها الأمني ولا للاتحاد الأوروبي والاتحاد الافريقي.

وجرى تحريك مشروع الشرق الأوسط الكبير ومكافحة الارهاب مجدداً لأجل إطلاق مشروع إقامة قاعدة دائمة لحلف الأطلسي في الشرق الأدنى،

---

(13) مقابلة مع المؤلف في 2-2-2006.

يؤمن ديمومة وتعزيز جهاز تنشئة الشرطة العراقية في الأردن، ولأجل تنظيم ندوات منتظمة في بروكسل، هي نوع من «الدروس المسائية»، حول الخطر الأصولي الاسلامي، يمكن أن يؤمنها خبراء من الـ (CIA) ومن جهاز استخبارات الجيش (DIA). المقصود من هذا بعد حين، كما يؤكد الضباط الأميركيون رسمياً، هو حمل حلف الأطلسي على التدخل جهاراً في الأراضي العراقية، حسبما جرى في أفغانستان، لأجل القيام بـ «مهمات أمنية»، على أن يحل محل القوات الأميركية في مرحلة لاحقة. حول هذه الملفات، يخشى أن لا تكون معارضة باريس ولندن أكثر من مبدئية، نظراً إلى التحاقاتهما المتتالية. فإلى متى سيبقى الحفاظ على المظاهر ممكناً؟

هدف الأميركيين الآخر هو تقاسم العبء المالي الثقيل للموازنة الأمنية، الذي لا يكف عن الازدياد ويبتلع قسماً كبيراً من الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق. إن الجهود المالية التي يحجم الأوروبيون عن بذلها لأجل الدفاع الأوروبي، يرجح أن يوافقوا على بذلها في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، بمشاركتهم في تمويل عمليات عسكرية تقررها واشنطن. فإنه في الحقول المالية والتجارية بالضبط تبدو «خيرات» التلاقي الفرنسي ـ الأميركي المتجدد محاطة بالصعوبات. لقد أطلق جاب دي هوب شافر في مطلع سنة 2006 مشروع شراء طائرات من طراز بوينغ س ـ 17 لأجل اسطول النقل الاستراتيجي المشترك لحلف الأطلسي، على حساب عرض أقدم منه لطائرات آرباص أ ـ 400 تقدمت به باريس وبرلين في ربيع سنة 2005. إن هذه الصفقة التي ستشمل أربع أو خمس طائرات، تناهز قيمتها المليار دولار.

تسمع في أروقة حلف الأطلسي في بروكسل صيحات تندد بالخيانة. قال جنرال بريطاني لا يمكن وصفه بالمعادي لأميركا: «مرة أخرى يستغل الأميركيون فرصة «تحسن» في أجواء ضفتي الأطلسي لتعزيز امتيازاتهم التجارية، بينما تسجل مساهمة واشنطن المالية في موازنة التحالف واحداً من حدودها الدنيا التاريخية».

حتى لو ظل الأمين العام للحلف سخياً جداً في موضوع «التكامل الطبيعي

بين حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي»، فإنه يعترف بأن «لهذا التكامل حدوداً، وبأنه يجب الفصل في بعض المواضيع»، ويضيف بالتناغم مع كوندوليزا رايس قائلاً: «كنت دوماً من دعاة الأطلسية مع بقائي أوروبياً بشكل عميق، لكن مطمحي الأول هو تحويل هذا الحلف إلى منظمة عالمية قادرة على تصدير قيم الديموقراطية».

بعد زيارة جاب دي هوب شيفر بقليل، جاء مدير العلاقات الدولية في وكالة الدفاع اليابانية السيد مونجي واجتمع بزملائه الفرنسيين ساعياً إلى بيعهم دعوة لتعزيز التعاون بين اليابان وحلف الأطلسي، مذكراً بقلق بلاده حيال ازدياد قدرات الصين، وقال: «إن اليابان، التي لا تطمح حتى الآن إلى أن تغدو عضواً كامل العضوية في حلف الأطلسي، ولا إلى الانخراط في المشاركة من أجل السلام، تنوي أن تطور أعمالاً تعاونية مع هذا الحلف، كالمشاركة في العمليات الجارية في العراق مثلاً».

وفضلاً عن هذه الشراكة مع اليابان، تتوقع قمة حلف الأطلسي التي ستنعقد بتاريخ 27 تشرين الثاني سنة 2006، عقد اتفاقيات مماثلة مع كل من استراليا ونيوزيلاندا وكوريا الجنوبية. وكان الجامعي جوليان لاندلي فرانش قد صرح في ميونخ بما يلي: «إن الحلف، بوصفه بؤرة طبيعية للديموقراطيات التي تتشاطر هم الأمن العالمي إياه، يجب أن يواصل البحث عن حلفاء جدد، وأن يجعل لهذه الشراكة العالمية معنى حقيقياً. إن هذه الديموقراطيات ستعزز شرعية حلف الأطلسي، كما كفاءته العالمية أيضاً»[14].

أخيراً، وبالاضافة إلى الشرق الأوسط الكبير وآسيا، تشمل طموحات حلف الأطلسي القارة الافريقية أيضاً. ففي شهر أيار 2006، في أثناء غداء عمل مع كوندوليزا رايس، عبر فيليب دوست ـ بلازي، بعد موافقته بلا تحفظ على المقاربة الأميركية للملف النووي الايراني، عن موافقته الكاملة أيضاً حول

(14) Herald Tribune 30 mai 2006.

الأزمات الافريقية، وخصوصاً أزمة تشاد. وفيما خص دارفور، أكدت كوندوليزا رايس أن حلف الأطلسي «هو المنظمة الوحيدة القادرة على تقديم دعم عسكري فعال، وأنه يجب العمل في الحال لتهيئة إبدال الأمم المتحدة بالحلف». لم يعترض الوزير الفرنسي على هذه الهرطقة، ما أثار دهشة كبيرة بين المعاونين الذين كانوا يرافقونه. ذلك أنه يجب عدم تعريض الصداقة المستعادة للخطر.

قد تخاطر إدارة بوش باللجوء إلى حلف الأطلسي، المزود بوسائل عسكرية جديدة يسيرة الاستخدام، لأجل مواجهة كل حالة تتطلب رداً على الأرض. فإن تطور حلف الأطلسي، الذي يؤكد عسكرة السياسة الخارجية الأميركية منذ انتهاء الحرب الباردة وإطلاق سباق التسلح الذي تولده، يكشف طموحات واشنطن ليس في إطار الشرق الأوسط الكبير فقط، بل في القارتين الآسيوية والافريقية أيضاً. فهذه أول مرة في التاريخ تملك فيها الولايات المتحدة أداة عسكرية امبراطورية، مصممة ومنظمة ومدربة لأجل التدخل بشكل لا محدود، خارج متناول آليات الضبط متعددة الأطراف.

هذه المعاينة هي الخلاصة الرئيسية للتقرير الخماسي الذي وضعه «ناشنال إنتليجانس كاونسل (NIC). إن هذا التقرير الذي يحمل عنوان «مابنغ ذي غلوبال فيوتشر» يعرض رؤية للعالم عند أفق السنة 2020، ويقول إن النزعة السائدة، من الآن حتى السنة 2015 ـ الموصوفة بـ «ميغا تراند» ـ هي تسارع سيرورة العولمة التي يلعب الاقتصاد الدور الأول فيها. إن الاقتصاد العالمي سيواصل النمو بقدر كبير، «مع دخل فردي يزيد 50% عما كان سنة 2000». وأن معظم البلدان تستفيد من هذا التطور، الذي ستكون آسيا محركه. وأن الفرق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة سيكون فقط في نمط الحوكمة وخصوصاً «في احترام مبادىء عمل اقتصاد السوق». وهكذا، فإنه بفضل «حوكمة» فضلى ـ كما يفهمها مشروع الشرق الأوسط الكبير مثلاً ـ ستتمكن بعض البلدان من الحصول على نمو أفضل. والقرن العشرون الأميركي سيحل محله القرن الواحد والعشرون الآسيوي. وستكون الصين كما الهند دولتين «صاعدتين»، لكن فلنطمئن لأن الولايات المتحدة ستبقى الدولة العالمية الأولى لأنها ستعرف

بصورة أفضل مما سيعرف الآخرون أن تساعد مؤسساتها على التعولم عن طريق الانتشار. وبعد أن تنعتق هذه المؤسسات من القيود الجغرافية الوطنية، ستكون قد أنشأت «جماعات افتراضية مبنية على المصالح»، بفضل الانترنت وإلغاء التنظيم. ولن يعود تفوق الرأسمالية الأميركية راسخاً من خلال الهيمنة الاقتصادية على بعض المناطق الجغرافية ـ التي لا تعود خاضعة إلا لهيمنة عسكرية ـ استراتيجية بالأساس ـ بل من خلال «شبكات متفاعلة» قادرة على التكيف الفوري مع قابلية السوق للمرونة.

أما في الشرقين الأدنى والأوسط، فلا بد من أن تواصل الديموقراطية تقدمها، بفضل نعم الشرق الأوسط الكبير التي يشكل مثال العراق وأفغانستان أجمل مآثرها. بيد أنه، رغم هذين الاستثنائين، سيعرف الاسلام السياسي أن يفيد من مفاعيل العولمة كي يوسع نطاق تأثيره ويتصل بمجموعات عرقية ووطنية متضاربة، كما يتوقع لإيديولوجيا الاسلام الأصولي أن تواصل ازدهارها في الشرق الأدنى وفي كل من جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأوروبا الغربية، وأن يعزز هذا الازدهار ازديادٌ في التضامن بين المسلمين، وأن تغذيه النزاعات الدائرة في كل من فلسطين والشيشان والعراق وكشمير ومندناو وجنوب تايلندا. ويتبنى التقرير أطروحات صموئيل هانتتن وبرنارد لويس مستبقاً «صداماً» بين الديانات، ويتوقع استمرار «قوس عدم الاستقرار»، بؤرة الأصولية الاسلامية والارهاب، والذي سيمتد من آسيا الوسطى حتى إفريقيا الساحلية مروراً بالشرق الأدنى ـ الأمر الذي يجعل التطلعات المعلنة للشرق الأوسط الكبير نسبية إلى حد بعيد.

انطلاقاً من هذه الصورة العامة تتضافر أربعة تطلعات كبيرة: التطلع الأول يلتقي مع سيناريو ندوة دافوس، أي مع عولمة تتنكر للدولة ـ الأمة؛ ويلتقي الثاني مع **سلام أميركي** يستبق التحولات الجيوسياسية الرئيسية، خصوصاً صعود الصين والهند؛ ويشهد الثالث إقامة «خلافة» جديدة وصعود اسلام أصولي من شأنه أن يحل محل النموذج والقيم الغربية في جزء واسع من الكرة الأرضية؛

أما الرابع المسمى «دورة الخوف» فيصف انعدام الأمن الذي سيلقي بثقله على العالم سنة 2020، بما في ذلك انتشار اسلحة الدمار الشامل.

في هذه الاسقاطات الأربعة، لا يوجد أي مكان لأوروبا، إذ أن إمكانية تفكك الاتحاد لا يجوز استبعادها في حال غياب «تجديد عميق للحيوية الاقتصادية». وسيتقارب الأميركيون والأوروبيون في آخر الأمر، عقب اعتداءات إرهابية كثيفة تجري في القارة القديمة عند اقتراب السنة 2020. وسيفهم الأوروبيون، ولو متأخرين، المعنى العميق لـ «الحرب الشاملة على الارهاب»، التي بادر جورج بوش غداة اعتداءات 11 أيلول 2001 إلى شنها بشكل استباقي.

وأخيراً، في السنة 2020 سيحدد الجزء الأكبر من سكان العالم هويتهم تبعاً لعقيدتهم الدينية. سيلاحظ بالفعل وجود ميل عالمي ألى تعزيز الممارسات الدينية والاهتداءات، لكن يتعين على المشهد الديني أن يتطور كثيراً: ستكون الجماعات المسيحية الأكثر أهمية صينية ونيجيرية مثلاً، ما سيضطر «المؤسسات» المسيحية المهتمة تقليدياً بالغرب إلى التكيف.

لقد تخيل ألدوس هاكسلي منذ سنة 1932 قيام مجتمع يستخدم علم الجينات والاستنساخ لتكييف الأفراد والسيطرة عليهم. في هذا المجتمع، يُحبل بجميع الأولاد في أنابيب، ويكونون مكيفين جينياً لكي يصنفوا في فئات السكان الخمس، من الأكثر ذكاءً إلى الأكثر غباءً: فئة «ألفا» (النخبة)، فئة «بيتا» (المنفذون)، فئة «غاما» (المستخدمون الأدنى)، فئة «دلتا» وفئة «إبسيلون» تضمان الأفراد المعدين للقيام بأشق الأعمال. ويصف «أفضل العوالم» أيضاً ما سيكون الدكتاتورية المثلى: دكتاتورية ترتدي مظاهر الديموقراطية، سجن بلا جدران لا يخطر ببال السجناء فيه أبداً أن يفروا منه؛ ونظام رقيق «يعشق العبيد فيه عبوديتهم» بفضل الاستهلاك، والترفيه، والمسكّن الذي هو «السوما». وفي حوار بين المدير العام لأفضل العوالم وأحد المنشقين النادرين الذي يعشق شكسبير، يوضح ألدوس هاكسلي مبادىء هيمنة اجتماعية عصرية.

ـ الوضع الأمثل للسكان هو على شاكلة كتلة الجليد العائمة: ثمانية على تسعة منها تحت خط العوم والواحد الباقي فوق هذا الخط.

ـ وهل الذين تحت خط العوم سعداء؟ رغم هذا العمل الشنيع؟

ـ شنيع؟ إنه ليس هكذا في نظرهم، بل هو على العكس يعجبهم. فهو خفيف وبسيط بساطة الأطفال. الفكر لا يبذل جهداً مفرطاً هنا ولا العضلات. سبع ساعات ونصف الساعة من عمل خفيف، غير مرهق بتاتا، ثم تأتي جرعة **السوما**، والرياضة، والجماع بلا قيود، والسينما اللمسية.

فما عساهم يطلبون أكثر من هذا؟ شكسبير محظور هنا لأنه قديم ونحن لا نملك كيفية استعمال الأشياء القديمة.

ـ لكن أولئك الأشخاص الجدد شديدو الحمق، شديدو القبح! وتلك المناظر التي لا يرى فيها شيء غير الطوافات المحلقة في كل اتجاه، وحيث يتماهى المرء مع الأشخاص الذين يراهم يتعانقون! إنهم تيوس وقرود!

ـ لكنهم حيوانات لطيفة، غير شريرة على كل حال... العالم مستقر الآن. الناس سعداء؛ ينالون ما يريدون، ولا يريدون أبداً ما لا يستطيعون نيله. إنهم مكيفون على نحو لا يستطيعون معه أن لا يتصرفوا كما يجب أن يتصرفوا.

إن هذا الواقع المشؤوم، الظاهر بوضوح في حقل النزاعات السياسية وفي الحرب الاقتصادية، موجود أيضاً بشكل أكثر خبثاً في حقل الحريات الفردية. فالفرد في مجتمعاتنا «الديموقراطية» يصوَّر خفية عنه مئتي مرة وسطياً في يوم عادي. ولكي يبقى هذا الفرد ضمن الدورة الاجتماعية، يجب عليه أن يدخل في شبكة من الرموز الأكثر فأكثر كثافة: الحاسوب، الهاتف الخلوي، بطاقة الائتمان، البطاقة الحيوية، جواز السفر البيومتري، الخ.

والفرد الديموقراطي العصري خاضع لاقتفاء أثر دائم، خصوصاً إذا كان يسافر، إذ أن الحكومات وشركات النقل ووكالات السفر تتبادل المعلومات الشخصية عن المسافرين، التي جمعت استناداً إلى معطيات تجارية. واستناداً إلى هذه المعلومات التي تتضمن اسم الشخص، وتاريخ ولادته، وأرقام هاتفه، وعناوينه، وملفه الطبي، والمآكل التي يختارها، الخ. تُرسم صور نموذجية

وتبلغ إلى الادارات المناط بها حماية أمن وسائل النقل. وعلى غرار النظام الأميركي المسمى (CAPPS II)، يجري تجميع المعلومات خفية عن المسافر الذي يصبح له على هذا النحو رمز ملون يسمح بتحديد مكانه في سلّم انعدام الأمن. لقد أهمل نظام (CAPPS II) بسبب كلفته الغالية وعدم فاعليته، لكن بنوك المعلومات ما زالت تستخدم للقيام بتحقيقات متعددة ودائمة.

إن مؤسسة مطارات باريس (ADP) التي ستخصخص خلال سنة 2007، لا تملك أي معطى عن المسافرين الذين يرتادون مطاراتها. وبعد أن كانت مبعدة عن مختلف مشاريع البيومترية للحكومة الفرنسية، أخذت تدرس بالاشتراك مع وزارة الداخلية مسألة تعميم تركيب أجهزة قارئة للمعطيات البيومترية في مطاري أورلي ورواسي ـ شارل ديغول. وتوضح الادارة قائلة إن «تركيب الأجهزة القارئة البيومترية في المطارات يمكن أن يسمح بتحسين التعرف على زبائن المؤسسة، وذلك بفضل إقامة قاعدة لجمع المعطيات عنهم». وبعد عدة طلبات تقدمت بها اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات (CNIL)، كررت وزارة الداخلية، وعلى الأخص شرطة الجو والحدود (PAF) تمنيها أن تبقى وحدها القيمة على إدارة المعطيات البيومترية التي تجمع في المطارات. ولا يزال البت بهذه المسألة بعيداً.

وليست النشاطات الشخصية الأخرى في منجاة من هذا التلصص المعمم، الذي لا يقصر في شيء عن الـ «بيغ براذر» لجو أورويل سنة 1984. «نُشر في 18 أيلول 1987 مقال بعنوان «الـ (FBI) يطلب من المكتبات أن تبلغ عن العملاء الأجانب»، وقد كشف هذا المقال عن وجود برنامج سري حتى حينه لمراقبة المكتبات سمي «ليبراري أوارنس بروغرام» ولم يكن قانون ولاية نيويورك ولا الكونغرس، أي الهيئتان الوحيدتان الصالحتان لذلك ـ قد أجازا هذا البرنامج ذا التسمية غير الملفتة»[15] ويضيف الجامعيان قائلين: «يقول مايجر

(15) Robert Harvey et Hélène Volat, *USA Patriot Act. De l'exception à la règle*, Éditions Lignes & Manifestes, 2006.

أونيز، أول صاحب مكتبة انتخب نائباً في الكونغرس سنة 1988، إن الـ (FBI) قد تسلل إلى المكتبات منذ خمس وعشرين سنة». ويقول هربرت فورستال[16] إن البرنامج لم يقتصر على منطقة نيويورك، بل امتد إلى كثير من المكتبات الجامعية والعامة في البلاد (كاليفورنيا، فلوريدا، ماريلاند، ميشيغن، أوهايو، بنسلفانيا، تكساس، أوتا، وسكونسن، فرجينيا). ويعتقد أنه ظل قائماً بعد سنة 1988 ثم عاد فبرز مجدداً، وكأنما صدفة، مع الـ (USA Patriot Act). وتكشف دراسة لجمعية المكتبات الأميركية النقاب عن أنه أجري أكثر من مئتي تحقيق رسمي وغير رسمي خفية عن البرلمان الأميركي سنة 2005.

إن كلاب حراسة الـ «وورلد كومباني» يرتابون بالكتب وقارئيها، وهذا ليس مفاجئاً. فقد قال بنيتو موسوليني من قبل: «نحن الفاشيست، ليس لدينا عقيدة موضوعة مسبقاً: عقيدتنا هي الأمر الواقع»[17].

---

(16) Herbert Foerstel fut le directeur des l'une des bibliothèques de l'université du Maryland et l'un des principqux résistents au Library Awareness Program.

(17) Cité par Angelo Tasca, *Naissance du fascisme. L'Italie de l'armistice à la marche sur Rome*, Gallimard, «Tel», 2004.

الفصل السابع عشر

أعراض فوكس نيوز المرضية

إن العبارة الأكثر تكراراً عند المعلقين السياسيين لتعريف «أفضل عوالم» إدارة جورج بوش هي «الحكم الثوري»، هذا الحكم الآتي مباشرة من رحم «الثورة المحافظة» التي عرفها عهد ريغان يجهد هنري كيسنجر، في كتابه الأول، *A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace (1812/1822)*.

لتوصيف ما يجري عندما ينتقل الحكم من يد إلى أخرى وكيف يسعى الحكام الجدد بكل الوسائل إلى هدم النظام الذي جاء بهم، كما لو أنهم يسعون إلى محو كل أثر لجرائمهم السابقة. ولهذا «الحكم الثوري» ميزة أخرى، في رأي كيسنجر، هي عدم القبول بأية معارضة أياً تكن شرعيتها، والسعي إلى شطب كل صوت شاذ. «هذا بالضبط ما يجري في الولايات المتحدة. فنحن أمام حركة يمينية لا تكتم عزمها على إعادة قولبة النظام من أساسه. لم يعلن المسؤولون عن عزمهم هذا جهاراً إبان الحملة الانتخابية، لكننا إذا تفحصنا ما تدعو إليه «خلاياهم الفكرية»، أو ما يبوحون به هم أنفسهم عندما يتحدثون إلى جمهور من العارفين، لتبدت لنا طبيعة مشروعهم «الثوري» بكل وضوح»[1].

---

(1) Kristina Borjesson, *Feet to the Fire: The Media after 9/11. Top Journalists Speak Out*, New York, Prometheus, 2005, Édition française: *Media control. Huit grands*

أدرجت كريستينا بورجيسون في كتابها الذي قاطعته الصحافة الدولية الكبيرة أقوال ثمانية من الصحافيين النافذين في الأوساط الحاكمة، الأبعد من أن يكونوا يساريين هامشيين أو من أنصار نعوم شومسكي، ومن بينهم رون سوسكايند الذي كان مولجاً بالسياسة الداخلية في «وول ستريت جورنال» والذي يشرّح نوابض «الحكم الثوري» الذي أقامه جورج بوش؛ كما إنه مؤلف كتاب «الرواية السوداء للبيت الأبيض. ما باح به بول أونيل، وزير الخزانة السابق» الذي يستكشف تفاصيل أداء هذه الحكومة الداخلية.

كان بول أونيل قد دعي لإشغال منصب وزير الخزانة من قبل صديقه ديك شيني في كانون الثاني سنة 2001 حيث أمضى سنتين في قلب إدارة بوش. إلا أن اشتهاره بـ «قول الحقائق» وحريته في التعبير سرعان ما سببا إزعاجاً، فعزل في كانون الأول سنة 2002. «يريد مني الرئيس أن أعلن على الملأ رغبتي في العودة إلى الحياة الخاصة. أنا لم أكذب قط طيلة ذاك الوقت ولست مستعداً للكذب اليوم. له أن يعين من يشاء، لكنني لن أقول إنني أستقيل». إن من كان جورج بوش يلقبه بابلو أو «بيغ أو» قد احتفظ بكل أمانة وصنف مذكرات الخدمة، والتقارير الرسمية، ومحاضر الاجتماعات، والملفات السرية، والأحاديث الخاصة بين أعضاء البيت الأبيض. وهذه الوثائق التي يتجاوز عددها التسع عشرة ألفاً، بالاضافة إلى إفادات بول أونيل نفسه وإفادات عدة موظفين كبار، أتاحت لرون سوسكايند أن يفضح أمام الملأ أكاذيب حكومة بوش، ومطامعها شبه الأوروبلية، وشخصية الرئيس.

إن جورج بوش لا يقرأ كتاب ناتان شارانسكي، رغم قوله مراراً إنه كتاب يلازمه[2]. «إنه لا يقرأ شيئاً، حتى مذكرات مستشاريه، مع أن الواحدة منها لا

= *journalistes américains résistant aux pressions de l'administration Bush*, Éditions Les Arèmes, 2006.

(2) راجع الفصل السابق «الشرق الأوسط الكبير، حلف الأطلسي والامبراطورية».

تتجاوز الصفحة الواحدة». هذا ما يقوله رون سوسكايند، شارحاً البغض الذي يكنه رئيس الولايات المتحدة للمثقفين، والجامعيين، والخبراء، وكل من يفكرون عموماً. «النزوة، عنده، تتقدم على التفكير [...] وهو ميال إلى فكرة أن «القوة تصنع الحق» وهذا يفسر أدق حركاته [...]. والرئيس يؤمن إيماناً عميقاً بقوة غريزته. وانطلاقاً من تصوره للزعامة، يرى أن مستقبل المرء هو شخصيته». نشرت مجلة «نيويورك تايمس ماغازين» مقالاً طويلاً لرون سوسكايند بالغ الأهمية، وكان عنوانه «ويذاوت إيه دوبت» (دون أدنى شك)، أورد فيه كلاماً لأحد كبار مستشاري الرئيس: «أميركا اليوم أمبراطورية، وكلما قمنا بعمل ما صنعنا حقيقتنا الخاصة بنا. وبينما تقومون أنتم الصحفيون بدرس هذه الحقيقة ـ بأكثر ما يطيب لكم من الحصافة ـ نفعل نحن من جديد، ونصنع حقائق جديدة تستطيعون أن تدرسوها هي أيضاً. نحن الفاعلون في التاريخ وأنتم، أياً كنتم جميعاً، لا يبقى لكم سوى أن تدرسوا ما نفعل». التاريخ هو نحن. ويشرح رون سوسكايند كيف يتصل هذا «الانحراف» بشخص الرئيس بالذات، هذا الذي يسميه «نوعاً من الملك الشمس».

إن المهم في نظر جورج بوش ليس مضمون الشروح التي قد يقدمها له هذا المستشار أو ذاك، وإنما المهم هو أسلوب التعبير عند هذا المستشار، أو تمثيلية التعبير. نجد الغريزة هنا أيضاً. حين أراد جورج بوش سنة 2006 أن يستبدل سكوت ماك كليلان الباهت في دور الناطق الرسمي بلسان البيت الأبيض، وقع اختياره على مقدم البرامج في شبكة تلفزيون فوكس نيوز، روبرت أنطوني سنو. إن هذا الصحافي الذي كثيراً ما انتقد الرئيس في الماضي لأنه كان لا يعتبره محافظاً بقدر كاف، يُفترض به أن يأتي بالجرعة الضرورية من الحماسة والسفاهة لإحداث صدمة كهربائية في العلاقات المتوترة بين الصحافة والرئاسة قبل بضعة أشهر من الانتخابات التشريعية التي جرت في 7 تشرين الثاني سنة 2006. فقد كان الجمهوريون يتخوفون من خسارة الأكثرية في الكونغرس، وحتى في مجلس الشيوخ. ويشير آخر استطلاع أجرته محطة

(CNN) إلى أن شعبية جورج بوش هبطت إلى 32% أي أدنى مستوى لها منذ خمس سوات.

كان روبرت أنطوني سنو أول صحافي يرتقي المنبر الأوسع استماعاً في العالم منذ ثلاثين سنة، بعد رون نيسن في الـ (NBC) أيام جيرالدفورد، لكي يقدم **عرضاً أحادياً** ينقله العديد من شبكات التلفزة السلكية مباشرة. إنه غريزي، كما الرئيس. ويعتبر كل المعلقين أن أسلوبه سيكون مختلفاً تماماً عن أسلوب سلفه الذي لقب بـ «لحاف الريش» بسبب براعته في «التمويه والمواربة». ويتميز روبرت أنطوني سنو بمعرفة جيدة للبث المباشر، بعد أن زاول العمل تحت أشكاله المختلفة في الصحافة الأميركية. وكان يقدم برنامج «طوني سنو شو» في محطة «فوكس نيوز راديو» و «ويك أندليف وذ طوني سنو» في شبكة «فوكس نيوز» التلفزيونية. وكانت مواقفه المتحيزة، وتعليقاته الشخصية، وانحرافاته نحو كره الأجانب غالباً ما تثير ضجة في الحقل الإعلامي الأميركي. «سيكون من الصالح أن نحظى بناطق شريف ومتوازن». هذا ما هتف به بيل كريستول، صاحب المجلة التابعة للمحافظين الجدد «ويكلي ستاندارد»، مردداً شعار فوكس نيوز الرئيسي.

بالفعل إن شعار «شريف ومتوازن» هو الشعار الذي تردده هذه الشبكة منذ إنشائها عام 1996، وهي إحدى شبكات الاعلام المتواصل الأكثر شعبية في الولايات المتحدة والأكثر قرباً من جورج بوش والحزب الجمهوري والأكثر محافظة وعدوانية. ومن جملة شعاراتها: «لو كنت يهودياً لعدلت عن مشاهدة (CNN) ولما شاهدت غير فوكس نيوز، فالإعلام فيها شريف ومتوازن على الأقل». وفي كانون الثاني سنة 2003، ردد مقدم البرامج الرئيسي فيها، بيل أوريلي، هذه العبارة مدى عدة أيام متتالية. وهاجم تيد تورنر، مؤسس شبكة (CNN) الذي كان قد قال لجريدة ذي غارديان البريطانية إن «الاسرائيليين والفلسطينيين يرتكبون أفعالاً إرهابية». واستنكرت تل أبيب هذا الكلام، واعتذر تيد تورنر، واغتنمت فوكس نيوز هذه المناسبة للتشهير بمنافستها الرئيسية.

كان أحد ملوك الصحافة العالمية المحافظة، الاسترالي الحائز على

الجنسية الأميركية، روبرت موردوك[3]، قد أنشأ فوكس نيوز كي تكون بديلاً للإعلام الأميركي «المغرق في الليبرالية» أي «اليساري»، ولشبكات التلفزة (ABC) و (CBS) و (NBC)، وخصوصاً (CNN) التي تقدم الأخبار بصورة متواصلة منذ حرب الخليج. ساعده الأيمن، الذي يدير فوكس نيوز، هو روجيه إيلز، المستشار الاعلامي السابق لريتشارد نكسون ورونالد ريغان وجورج بوش الأب والابن. ويردد هذا الأخير على الدوام: «فوكس نيوز تخاطب أميركا الحقيقية، التي ليست أميركا نخب الساحلين الشرقي والغربي». والشعار الرئيسي الثاني للشبكة يقول «وي ريبورت، يو ديسايد» (نحن نخبر وأنتم تقررون) هذا ما تكرر قوله على الدوام لمشاهديها الذين هم «الأميركيون الحقيقيون».

ويهتف روجيه أيلز قائلاً: «إذا سمعتم رأياً محافظاً في شبكات أخرى، فسرعان ما يقلل من قيمته ويُعتبر متحيزاً ومشبوهاً. نحن نضع حداً لهذه الحالة. وإذا كنا نُعتبر محافظين فذلك لأن الآخرين مغرقون في يساريتهم. أما نحن فمتوازنون لا أكثر ولا أقل». ويوضح رئيس فوكس نيوز قائلاً: «حين يتطرق منافسونا الى مسألة الاجهاض، لا يسألون أحداً من المعارضين رأيه أو يذكرون اسمه. ولا يفعلون ذلك إلا متى أقدم مخبول ما على نسف عيادة طبية. ما نفعل هو إعادة التوازن. من المؤسف أن تكون مهنة الصحفي أصبحت ملتزمة ومتحزبة منذ الستينيات. إن نخب الساحل الشرقي والساحل الغربي يعتبرون أنهم يعرفون أكثر منكم كيف ينفق المال الآتي من الضرائب التي تؤدونها. وأنتم في

---

(3) ولد روبرت موردوك في مالبورن عام 1931. بعد دراسات في الفلسفة والاقتصاد والعلوم السياسية ورث جريدة «أديليد نيوز» اليومية التي استخدمها وسيلة للمجموعة الصحفية التي أسسها في أوستراليا. حصل في لندن على «نيوز اوف ذي ورد» و«التايمز» و«الصَنّ» و«الساندي تايمز» وأسس أقنية تلفزيونية عبر الأقمار الاصطناعية. في الولايات المتحدة، اشترى شركة La 20th Century و«النيويورك بوست» و«مجلة تلفزيونية» ودار نشر «هاربر كونز» وأطلق شبكة وطني لاقنية تلفزيون محلية ثم أقام في هونغ كونغ قناة ستار تي.ڤي الفضائية. وأصبح بذلك يملك ما يزيد على 800 شركة في 52 بلداً.

نظرهم حمقى، أنتم لستم من عالمهم وتدافعون عن قيم غير قيمهم. إن هذه الروحية النخبوية والاشتراكية لا تطاق»[4].

إن هذا الكلام عن أميركا الحقيقية التي تقابلها أميركا البيروقراطيين غير المسؤولين في واشنطن والمثقفين «اليساريين» يؤتي ثماره.

إن أحد البرامج الرئيسية للشبكة هو برنامج «ذي أوريلي فاكتور». في هذا البرنامج الذي يستغرق ساعة، يقوم المعلق الساحر بيل أوريلي بوضع ضيف الحلقة على نار حامية وفي ظروف لا تحتمل في الغالب صحفياً وإنسانياً، ويتبع الحلقة فاصل مشهور عنوانه «توكن بوينتز ميمو» الذي هو مقال اليوم الافتتاحي الذي يشيد دوماً بجورج بوش. وفي أثناء الحملة الانتخابية الأخيرة، في خريف سنة 2004، كانت هذه الشبكة تهاجم جون كيري يومياً وتلقبه بـ «الفرنسي». كما أنها تقلل من شأن أخبار العراق وتتهم معارضي الحرب بانعدام الوطنية. أما المسائل الاجتماعية التي ينقسم الناس حولها، كمعاشات التقاعد والاجهاض وحق المثليين، فتعالجها بصورة متحيزة وانفرادية.

أُجري قبل حرب العراق ببضعة أيام استطلاع للرأي من أجل معرفة أية شبكات للتلفزة سيشاهدها الأميركيون، فأجاب 41% بأنها شبكة (CNN)، ونحو 33% اختاروا فوكس نيوز، وتوزع الباقون بين الشبكات الكبيرة الثلاث (NBC و ABC و CBS). وفي الأيام الثلاثة الأولى للحرب، انتقلت فوكس نيوز إلى المرتبة الأولى. ففي ليل 20 آذار 2003، حين كان العراق يتلقى أولى الغارات الجوية، ارتفع عدد مشاهدي (CNN) من 1,7 مليون مشاهد إلى 6,4 ملايين، فيما سجلت فوكس نيوز ارتفاعاً من 3,9 ملايين إلى 7,3 ملايين مشاهد، فضربت الرقم القياسي الذي سجلته CNN إبان حرب الخليج متجاوزة إياه بحوالي مليون مشاهد أميركي. إنه تقدم لا جدال فيه. وبحسب معهد نيلسن، فإن عدد مشاهدي فوكس نيوز سنة 2005 ارتفع بنسبة 36% وقارب هذا الارتفاع المليون ونصف المليون وسطياً مقابل ارتفاع قارب التسعماية ألف عند

(4) جريدة «لوموند» الفرنسية 28-1-2003.

(CNN). إن أربعة من برامجه تعتبر اليوم من البرامج الخمسة الأكثر مشاهدة، ويتقدم برنامج «ذي أوريلي فاكتور» على برنامج «لاري كنغ ليف» الذي تبثه (CNN) بنحو مليون مشاهد.

لقد جرت أولى مراحل هذا التقدم إبان الانتخابات الرئيسية التي جرت في تشرين الثاني سنة 2000، وكانت شبكة فوكس نيوز تشاهد آنذاك من قبل 740000 شخص وسطياً بينما كان عدد مشاهدي (CNN) 1240000. كانت فوكس نيوز أول شبكة بشرت ـ خطأً ـ بفوز جورج بوش في فلوريدا، وبالتالي بالرئاسة. والموظف الذي استبق نتيجة الاقتراع كان ابن عم جورج بوش وأخيه جيب حاكم فلوريدا. فقد أعلن جون إيليس من تلقاء نفسه نجاح ابن عمه، دون أن يتلقى أي تأكيد من هيئة «فوتر نيوز سرفيس (VNS)» المولجة من قبل شبكات التلفزة ببث أخبار عند الخروج من مكاتب الاقتراع. وعلى أثر إعلان فوكس نيوز، قامت شبكات (CNN وABC و NBC و CBS)، وخشية أن يفوتها القطار، بإعلان النبأ إياه، الأمر الذي حمل المرشح الديموقراطي آل غور على الاتصال هاتفياً بجورج بوش لتهنئته بالفوز. وتكرر السيناريو إياه في خريف سنة 2004. ورغم أن مقدمي الأخبار في الشبكات الأخرى كانوا يكررون تحذيراتهم بعد أن اكتووا بنار مغامرة السنة 2000، أكدت فوكس نيوز، في ليل 2 ـ 3 تشرين الثاني 2004، قبل الواحدة والنصف بقليل، أن جورج بوش فاز في أوهايو وأنه بالتالي فاز بالرئاسة. وانساقت الشبكات الأخرى هنا أيضاً، وهنا أيضاً فرضت فوكس نيوز شريعتها.

إن الشريط الوثائقي الذي يحمل عنوان «آوت فوكسيد: حرب روبرت موردوك على مهنة الصحافة» الذي انتجه روبرت غرينوالد، يحكي بالتفصيل ويكشف بتفوق كيفية عمل فوكس نيوز، من خلال كشف خفايا ستة أشهر من البرمجة. بما أن هذا الشريط لم يجد موزعاً، فقد عرض في بضع صالات فنية واختبارية، وجرى تسويقه تجارياً بشكل أقراص (DVD)[5]. نرى في هذا

---

(5) في فرنسا، بث هذا الوثائقي MK2.

الشريط عدة مقدمي برامج سابقين في فوكس نيوز يدلون بتصريحات مغفلة، ويشددون مثلاً على الطريقة التي يعتمدها المشتغلون مع هذه الشبكة كأن يرفقوا مداخلاتهم المباشرة بتعابير مثل «يقول بعضهم»، وذلك ليس لأجل عدم البوح بهوية مصادرهم بل لأجل فرض تعليقاتهم هم بإسنادها إلى مصدر خارجي لا وجود له على الاطلاق. ويفضح هؤلاء التنكر المنهجي للأدبيات الصحفية في حدها الأدنى واستخدام الشبكة كأداة دعاية لمصلحة الحزب الجمهوري. ويعرض الشريط خصوصاً كيف كانت فوكس نيوز الأداة الناشطة للدعاية الكاذبة حول العراق، وكيف كان معظم المواضيع مجرد دعاية صرف. كان مخبرها الرئيسي أحمد شلبي، النازح العراقي والمختلس الذي أدانته المحاكم، والمدير السابق «للمؤتمر الوطني العراقي» الذي مقره واشنطن والذي تموله وكالة الاستخبارات المركزية (CIA). وتبين بنتيجة تحقيق أجراه الكونغرس في ما بعد أن كل المعلومات تقريباً، التي قدمها هذا الشخص وغيره من النازحين الأعضاء في «المؤتمر الوطني العراقي» كانت كاذبة تماماً. ويشرح روبرت باير الضابط السابق في الـ (CIA) كيف تعمل هذه الطريقة فيقول: «كان المؤتمر الوطني العراقي يستقي معلوماته من فارين مزعومين وينقلها إلى البنتاغون، وينقل هذه المعلومات في الوقت ذاته إلى صحفيين قائلاً لهم: «إذا كنتم لا تصدقوننا فاسألوا البنتاغون». فكان هناك إذن معلومات تتداول بشكل حلقة. وهكذا كان في وسع فوكس نيوز ونيويورك تايمس القول بأن لديهما مصدرين حول وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق. والأمر كذلك بالنسبة إلى واشنطن بوست. كان الصحفيون لا يحاولون أن يعرفوا المزيد، وكان رؤساء التحرير، من جهة ثانية، يطلبون منهم غالباً أن يساندوا الحكومة، بدافع الوطنية».

ويشرح الشريط أيضاً كيف كان رئيس الشبكة أو معاونه جون مودي يوجهان يومياً إلى مكتب التحرير «فكرة اليوم» التي هي بمثابة خريطة طريق للصحفيين. وهكذا جاء في مذكرة 28 تشرين الثاني 2001، الموجهة إلى المبعوثين الخاصين للشبكة في افغانستان ما يلي: «لا يصرفن انتباهكم منظر هذه البلاد الكئيب في الشتاء وعدد الأولاد السيئي التغذية. سنستطيع أن نساعد

هؤلاء بعد أن نتمكن من القبض على الأشخاص الذين قتلوا 5000 أميركي. وإذا خامركم الشك تذكروا انهيار برجي مركز التجارة العالمي».

وهذه أمثلة أخرى على مضمون مذكرات «فكرة اليوم»:

ـ «إن ما سمي لجنة التحقيق في اعتداءات 11 أيلول قد اجتمعت. لا تجعلوا من الأمر ووتر غايت ثانية»(24 آذار 2004).

ـ «يبدو أن هذا اليوم هو الأكثر انتظاراً فيما خص الاستماع إلى الافادات أمام الدمية المسماة لجنة اعتداءات 11 أيلول. لا تنسوا أن العواقب السياسية حقيقية بالنسبة إلى بوش؛ اللجنة تدرس السنوات الثماني لولاية كلينتون مقابل الأشهر الثمانية من ولاية بوش (24 آذار 2004).

ـ «لا تستسلموا للأسى اليسير على الخسائر الأميركية في العراق وتجنبوا التطرق إلى مسألة الحضور الأميركي» (4 نيسان 2004).

ـ «الوشاح أم المدالية؟ أياً من الاثنين رمى جون كيري لدى عودته من فييتنام؟ إن عدم احترامه الواضح للجيش يمكن أن يعود عليه بالضرر أكثر من مسائل أعماله الحربية يوم كان يرتدي البزة العسكرية» (26 نيسان 2004).

ـ «أطلقوا على المارينز الأميركيين الذين نشاهدهم في مقدمة الصورة اسم «رماة النخبة» لا اسم «القناصة» الذي يحمل معنى سلبياً (28 نيسان 2004).

ـ «الرئيس ونائب الرئيس **سيلتقيان** لجنة الحقيق في اعتداءات 11 أيلول، **ولن يعطيا إفادة**». (29 نيسان 2004).

ـ «يذهب الرئيس إلى ميشيغن (اليوم) ومعه ورقة رابحة نفيسة، هي السيدة الأولى». (3 أيار 2004).

«المهمات» الأخرى التي تضطلع بها فوكس نيوز هي مساندة خفض الضرائب بنسبة كبيرة، ورفض بروتوكول كيوتو حول ارتفاع درجة حرارة الأرض، ونسبة الغاز السام في الجو، وحق حيازة السلاح، وحكم الاعدام، ومعارضي الاجهاض، والتنديد بمحور الشر، ومواصلة الحرب على الارهاب في العراق، وسياسة الاستيطان الشارونية المكثفة في الأراضي الفلسطينية، والسخرية من الأمم المتحدة. بالاضافة إلى هذه المهمات التي هي مهمات

دعائية صرف، يتطلب تسخير وسائل الاعلام نوعاً من التلاقي الحميم بين مكاتب التحرير والطبقة السياسية. والمسؤولون مباشرة عن هذا العمل، في الولايات المتحدة كما في بريطانيا، هم الأشخاص الذين يؤلفون مجموعات الناطقين بلسان السلطة التنفيذية، الذين ينسقون هذا العمل مع مكاتب سرية متخصصة مكلفة بالتعرف إلى كل صحفي ذي تأثير وبالتعامل معه. وفيما يتعلق بفوكس نيوز وبسائر منشورات مجموعة موردوك، فإن الحملات «الحساسة» ترتقي حتماً إلى مكتب روبيرت موردوك بالذات.

في 16 نيسان 2003، حسب قول كاتب افتتاحيات جريدة «ذي إندباندانت» بروس أندرسون، حث رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير روبيرت موردوك على تشديد هجماته على فرنسا في جريدة «ذي صن». هذه الجريدة الصغيرة، التي تجمع بين الأخبار المتفرقة، والجنس، والدفاع عن صاحبة الجلالة، تطبع أكبر عدد من النسخ بين الجرائد في بريطانيا، إذ يبلغ إصدارها 3,5 ملايين نسخة. وبما أنها تجمع بين كره الأجانب والابتذال، فقد اكثرت من الشتائم بحق جاك شيراك، مشبهة إياه أحياناً بهتلر أو بصدام حسين. كان طوني بلير قد ذهب إلى أستراليا قبل انتخابه سنة 1997 ليقابل روبيرت موردوك ويطلب مساعدته. وفعل ذلك سنة 2001 أيضاً قبيل إعادة انتخابه. وقد محض جميع محرري الافتتاحيات في صحافة موردوك طوني بلير وجورج بوش دعمهم الكامل في الحرب على العراق، وقبحوا بانتظام الحملات المعارضة للحرب العراقية، حين كانوا لا يسدلون عليها شعار الصمت.

إن تاريخ فوكس نيوز يمثل أعراض مرض ثقافي: في الولايات المتحدة كما في معظم البلدان المتطورة وغير المتطورة، يمر الاعلام بصورة أساسية عبر التلفزيون. وقد جرى تطور الشبكات الكبيرة على حساب الصحافة المكتوبة، هذه التي تعرف اليوم أكبر حركة تمركزية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ففي الولايات المتحدة ألغي أكثر من 3000 وظيفة في الصحافة المكتوبة بين سنتي 2004 و2005. ويصيب هذا الانكماش أيضاً وكالات الأخبار التي تغذي

الصحف بالمعلومات، فقد أعلنت الوكالة الرئيسية بينها، رويترز، مؤخراً استغناءها عن 4500 مستخدم.

هذا كما أن شبكات التلفزة التي سببت الأزمة تخفض هي أيضاً عدد مستخدميها، بدءاً بالقسم الدولي دائماً. «مع انحدار عمل الصحافة الأميركية، وفيما تقوم شبكات التلفزة بإغلاق مكاتبها في الخارج، وفيما تتقدم البرامج الترفيهية على برامج الأحداث الدولية الراهنة، تضيق فرص الاطلاع على الأخبار أكثر فأكثر أمام الأميركيين. لقد انكمشنا على ذواتنا، وصرنا مجتمعاً جاهلاً لا يعرف غير المتعة. يا للأسف! نحن نملك سلطة ضخمة نستعملها بشكل أعمى. نحن نشكل خطراً على الآخرين كما على ذواتنا». هذا ما يأسف له كريس هيدجس الذي كان مراسلاً حربياً طيلة خمس عشرة سنة. إنه يشغل اليوم كرسي فارس الصحافية في جامعة برنستون، وينتقد بشكل لاذع أيضاً وسائل الاعلام الأميركية العاملة في الشرق الأدنى: «تنظر وسائل الاعلام الأميركية نظرة خاطئة إلى النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. وإذا قارنا التضييقات التي فرضت على السود في جنوب إفريقيا أيام نظام التمييز العنصري بتلك التي يعانيها الفلسطينيون لما وجدنا أي فرق عملياً بين الحالتين. هذه ثغرة هائلة في سلوك الاعلام الأميركي تحول بيننا وبين فهم جذور الغليان الكامن ضدنا في الشرق الأدنى. ويجب أن لا ننسى أن الغارة الجوية التي تشن على غزة، على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في خان يونس مثلاً، إنما تجري بواسطة طائرات ف ـ 16 ومروحيات أباتشي التي هي أسلحة من عندنا. كما يجب أن لا ننسى أننا نمنح الاسرائيليين ثلاثة مليارات دولار سنوياً، ونعطيهم أكثر من عشرة مليارات دولار كضمانات قروض، وأنه لولا هذه الضمانات لتوقف الاحتلال تلقائياً. نحن إذن شركاء في ما يجري، لكن وسائل إعلامنا تتظاهر بأنها تجهل الأمر»[6].

---

(6) Chris Hedges, dans *Media Control, op. cit.*

في سياق هذا التفكير إياه، يقول جيمس بامفورد، الاختصاصي بالاستخبارات وبمسائل الأمن القومي، الذي هو من خيرة المحللين لحرب العراق، إنه على يقين من أن هذه الحرب شنت بالأساس من أجل مساندة الدولة العبرية. «هذه إحدى مكونات الايديولوجيا المحافظة الجديدة» كما يقول، ويضيف: «لقد وضعوا نصب أعينهم هدف إعادة رسم خريطة الشرق الأدنى. إن إسرائيل عزيزة على قلبهم بنوع خاص. في سنة 1996، كان كل من فيث، ووورمسر، والمدير السابق لـ «ديفانس بوليسي بورد ـ مركز بحوث مرتبط بالبنتاغون ـ المهندسون الثلاثة الرئيسيون لحرب العراق، أعضاء في فريق صغير نظم وثيقة عنوانها «قطيعة جذرية: استراتيجيا جديدة لصون أمن المملكة»[7]. كان الموضوع يتناول برنامجاً للسياسة الخارجية لمصلحة إسرائيل. سلم ريتشارد بيرل الوثيقة إلى بنيامين ناتانياهو الذي كان قد عين للتو رئيساً للوزراء. كان الثلاثة يوصون في الوثيقة بأن تجتاح إسرائيل العراق وتطرد صدام حسين وتعين مكانه دمية، ثم تستأنف هجومها على سوريا وإيران وجميع البلدان التي تعتبر أنها تشكل خطراً. وكانت الخطة تعتمد على دعم ثابت من جانب الولايات المتحدة»[8]. لم يتكلم أحد عن هذا النص، لا في الولايات المتحدة ولا في أوروبا.

نشرت صحيفة نيويورك تايمس بتاريخ 26 أيار 2004 مقالاً اعتذرت فيه، بلسان وسيطها، عن الطريقة التي اكتشفت بها ترتيبات حرب العراق، وجاء في المقال: «إن المسؤولين في مكتب التحرير، الذين كان من واجبهم أن يحثوا المراسلين طالبين منهم المزيد من التشكك، كانوا بلا ريب مستعجلين في نشر أخبار سريعة على سبيل السبق الصحفي. وكان اللاجئون العراقيون الذين وجهت إليهم الأسئلة من جانب الصحيفة منتقين تبعاً لرغبتهم المفرطة في إطاحة صدام حسين. وكانت الاتهامات الموجهة إلى العراق تتصدر صفحات الجريدة،

---

(7) On peut lire ce document sur <http://www.informationsclearinghouse.info/article1438.htm/>.

(8) جيمس بمفورد، في «ميديا كونترول»، مرجع مذكور.

فيما كانت المقالات المتضمنة شيئاً من التحفظ على هذه الاتهامات مدفونة في الصفحات الداخلية. ولم يكن هناك من متابعة في معظم الأحيان».

واجتازت هذه الضلالات إياها المحيط الأطلسي بسرعة البرق، بعد أن كانت صحافة أوروبا العجوز قد باتت في وضع تبعي إيديولوجي أقصى على أثر اعتداءات 11 أيلول 2001. ما زلنا نذكر صيحة مدير صحيفة لوموند حين هتف: «كلنا أميركيون». ربما كان من الأصح أن يقول: «كلنا نيويوركيون». وأدرج المدير إياه مختارات من صحيفة نيويورك تايمس في ملحق صحيفته الذي يصدر يوم الأحد، دون معاملة بالمثل. كان لا يمكن للتأثير الفتاك الذي أحدثته الصحف الأروبية الكبيرة إلا أن يتفاقم، عملاً بقانون بات مقدساً هو قانون الصحافة المعولمة: الشبكات الأميركية تحدد تراتبية الإعلام التي ستتبنَّاها فيما بعد صحف واشنطن ونيويورك الكبيرة، وفي اليوم التالي أو بعد مضي ثمان وأربعين ساعة، ينقل التلفزيون والصحف الكبيرة الأوروبية بدورها هذه التراتبية إياها، والأفكار الايديولوجية المسبقة إياها، وفي الغالب، الأخطاء إياها.

كان لي، حول هذه العولمة للصحافة الدولية وخصائصها الفرنسية، حديث شيق، في تموز 2005، مع ماري ـ نويل ريو عضوة لجنة تحرير **المجلة المشتركة**، أعرض هنا أهم ما دار فيه[9]. «إن وسائل الاعلام، وخصوصاً التلفزيون ـ هي التي ترسم القاعدة ـ تخضع لقواعد الريعية السريعة: إنها مجردة من الذاكرة، وتعمل خارج أي منظور تاريخي. ينبغي للصحافي أن يلتزم مهنياً بإدراج عمله في السياقات التاريخية، في التاريخ بصيغة الجمع. هذا أمر حتمي: إذا غاب التاريخ غابت الحقيقة...

هذا ليس معمولاً به كثيراً. والموضة تتبع موريس كلافيل، رسول العمل الصحفي الرسولي، الذي يعين ما هو خير وما هو شر للعديد من أتباع العمل الصحفي القائم على نظرية الرسولية، حيث الوقائع لا تقاس بالتاريخ ولا

---

(9) بموافقة «لاريفو كومون» *La Revue Commune* التي نشرت هذا النقاش في عددها الـ39 في أيلول 2005.

بالتحليل النقدي، بل تكتفي بذاتها. والضلال الأخطر هو الرواية الالتماسية التي اخترعها برنار هنري ـ ليفي والتي تحظى بتقريظ الصحافة كلها: إن كنا لا نعلم، نخترع. لقد دشن برنار هنري ـ ليفي هذا المنهج (الذي كان موجوداً من قبل دون أن يجرؤ على اتخاذ اسم له) على جثة دانيال بيرل، **مراسل وول ستريت جورنال** واختصاصي الاستقصاء النزيه، الذي اغتيل في كراتشي سنة 2002 بينما كان يقوم بتحقيق حول المنظمات الأصولية الباكستانية.

جرياً على خطى لويس ألتوسير في درسه الفلسفي الموجه إلى أهل العلم حول «إيديولوجيا العلماء التلقائية»، لعله يجب وضع درس للصحفيين حول إيديولوجياهم التلقائية. إن هذه الايديولوجيات تهيمن عليها المشاعر الطيبة، و «المقبول سياسياً»، والتصريحات الطنانة حول حقوق الانسان، إنها باختصار تطابق إيديولوجيا «الحرب على الارهاب» بشكل وثيق. وهي تنم عن نقص في الثقافة، نقص في المعايشة (يكتفي الصحفيون بالمعطيات الواردة من وكالات الأخبار والشبكات الكبيرة دون تمحيصها)، وتحدوهم غطرسة أهل الحرفة المغلقة من صغار البورجوازيين الذين يخالون، وبطاقة الصحفي في يدهم، أنهم يصعدون في السلّم الاجتماعي وينتمون إلى نخبة. إنهم مزيج من كلاب الحراسة ومماسح الأقدام[10].

يأتي الايقاع من الولايات المتحدة، ودعايتها، وامبرياليتها المتنكرة بخرافة الديموقراطية: الشبكات الكبيرة الأميركية هي التي تحدد تراتب الأحداث الراهنة، والتي ترسم الخطوط الرئيسية للعالم بأسره. وكالات الأخبار الأميركية تفبرك واقع العالم كأنه من صنع الخيال. ومما يزيد من صعوبة التصدي لهذا

---

(10) On peut se reporter à deux ouvrages précieux: le désormais classique *Les Nouveaux Chiens de garde de* Serge Halimi, Éditions Liber-Raisons d'agir; et *La Pensée tiède, un regard critique sur la culture française* de l'historien marxiste anglais Perry Anderson, Éditions du Seuil, 2005, suivi d'une assez piètre réponse de Pierre Nora, qui résume bien l'idéologie postmoderne et ses méthodes.

الأمر أن عدد المراسلين في الخارج يتضاءل في كل مكاتب التحرير. فقد كان لصحيفة **لوموند** في زمن بوف ـ ميري ما لا يقل عن مئتي مراسل في الخارج، وعدد هؤلاء اليوم لا يتعدى الثلاثين. ذلك أن الثلاثي كولومباني ـ مينك ـ بلينيل اختار منذ سنة 1985 أن يقتصد في الوسائل الصحفية كي يجعل من **لوموند** مشروعاً مالياً، فراح يكثر من شراء السندات. إن الايديولوجيا الكامنة وراء هذا الخيار هي على جانب من الوعي لما تفعل: يكتفي الثلاثي بمسايرة توجه الصحافة العام. لكن الشهرة العالمية التي كانت تتمتع بها هذه الصحيفة في زمن بوف ـ ميري حلت محلها صفة «نتاج إعلامي ثانوي، يكثر النباح، امتثالي، وريفي» كما قال تيري أندرسون بقساوة وعن حق. وأصبح وجودها، من جهة أخرى، أكثر فأكثر ندرة في المطارات وفي الخارج.

هاكم مثلاً حسياً على هذه الرداءة: جاء في **لوموند** بمناسبة زيارة كوندوليزا رايس الأخيرة عنوان يقول: «كوندوليزا رايس تتحدث إلى طلاب كلية العلوم السياسية». في الواقع، كان يجب على طالب الحضور أن يحصل على ترخيص حسب الأصول، وأن يحضر منذ الخامسة عشرة والنصف فيما كان موعد اللقاء في السابعة عشرة. يحتوي المدرج الكبير لكلية العلوم السياسية على أربعماية مقعد، وكان نحو ثلاثماية وخمسين مقعداً محجوزاً من قبل السفارة الأميركية في باريس، والخمسون مقعداً الباقية مخصصة لبضعة شخصيات مرموقة وللصحافة. وبقي نحو عشرة مقاعد خصصت لطلبة جرى اختيارهم وكانوا هناك كي يطرحوا أسئلة متفقاً عليها. وذكرت **لوموند** في مقالها نقلاً عن لسان جيروم بارنييه نجل وزير الخارجية اعترافه في اليوم التالي بأنه نقل تصريحه عن صحيفة **واشنطن بوست**. إن هذا اختراع للأحداث. وإذا استنكرته فأنت عدو لأميركا. وإذا استنكرت كذب أرييل شارون حول فلسطين فأنت عدو للسامية، وهلمجرا. إنه عالم أورويلي. هذا لا ينطبق على **لوموند** وحدها. فيوم دخل الأميركيون بغداد، وبالنظر إلى تدفق العناوين في الصحافة كلها حول سقوط الدكتاتورية في العراق وانتصار الديموقراطية، إلى ما هنالك، آثرت أن لا يكون هذا موضوع افتتاحيتي اليومية، فاستغرب رئيس مكتب التحرير واستنكر صادقاً عدم انسياقي

وراء أولوية الاعلام، هذا التراتب الذي تفرضه الخرافة إن لم تكن الدعاية الأميركية.

كانت حركة إبدال الاستقصاء بالاختلاق قد ابتدأت في مطلع الثمانينات، وأسهم سقوط جدار برلين وصورة العالم الوحيد القطب في تسارعها. وكان وصول برامج التسلية إلى الواجهة في التلفزيون أحد الأسباب الكبيرة لهذا التحول. المصدر هو التلفزيون طبعاً، حيث شهدنا التباساً ثم انزلاقاً من الاعلام نحو التسلية. وسار تمركز وسائل الاعلام في مجموعات كبيرة جنباً إلى جنب مع توجه لهذه المجموعات نحو برامج التسلية. إن التسلية هي المال، فهي بالتالي تمثل ضغط المال على الاعلام. ألم يقل رئيس القناة الأولى الفرنسية (TF1) باتريك لولاي إن «مهنة (TF1) هي مساعدة كوكا ـ كولا على بيع إنتاجها. ما نبيعه إلى كوكا ـ كولا هو من وقت الدماغ البشري المتوافر»[11]. ثم جاءت ملاحق الصحف في تلك الآونة: غايتها هي اجتذاب الاعلانات التجارية، أي المال، إن التسلية قد انتزعت من الإعلام مكانه اليوم.

وأخذت المجموعات الصحفية الكبيرة تأخذ أكثر فأكثر بالشعارات التي يطلقها رؤساء تحرير نشرات الأخبار المتلفزة: «لا إعلام في غياب الصورة» وبكلام آخر، إن لم يكن هناك شيء تمكن مشاهدته، فلا كلام عنه. لم تبدأ شبكات التلفزة الأميركية تتدفق على الشيلي إلا بعد سنة 1982، عندما صار يوجد هناك جثث موتى يمكن تصويرها، أي استثمارها على الشاشة. مثال آخر: الصومال في حالة حرب منذ سنة 1991، وكان الموتى يعدون بعشرات الآلاف منذ البدء، بسبب القتال أو المجاعة. كان هذا لا يحظى باهتمام أحد. وفي تموز سنة 1992، تمكن رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر كورنيليو سوماروغا من إثارة اهتمام شبكة (CNN) الأميركية بالأمر فعرضت صوراً لأطفال بالغي الهزال منتفخي البطون، وحينها ابتدأ وجود حرب الصومال بالنسبة إلى وسائل الاعلام، وبالتالي مجرد وجودها. ونزل الجيش الأميركي في

---

(11) Patrick Le Lay. *Les Dirigeants face au changement*, Éditions du Hutième Jour, 2004.

البلاد. لم يكن يوجد سوى فندق واحد للصحافة كلها في مقديشيو. كنت أكتب تقاريري في ميناء مقديشيو مستعيناً بمرشدين صوماليين وبحماية حراس مسلحين. سألني صحفيو (CNN)، الذين كانوا يرافقون الجيش الأميركي فقط، عما إذا كنت أعالج مواضيع «إثنو غرافية» إذ أنني كنت أهتم بالصوماليين. وفي تشرين الأول سنة 1993 قتل جنود أميركيون فكان هذا موضوع فيلم «سقوط الصقر الأسود». وفي ربيع سنة 1994 رحل الجيش الأميركي ومعه أسلحته وأمتعته، والصحافة أيضاً. الحرب لم تنته بعد، لكنهم لم يعودوا يتكلمون عنها. لم يعد هناك ما تمكن مشاهدته، فالحرب إذن لم تعد موجودة.

وأكثر ما شاهدته إثارة للغضب كان في نيسان 1995 في بوروندي، في بوجومبورا، بعد مرور سنة على مذبحة رواندا. تدفقت على هذا المكان آنذاك كل الصحافة الدولية، وكبريات وكالات الأخبار من رويترز، إلى يونايتد برس، إلى وكالة الصحافة الفرنسية، وشبكات التلفزة (CNN و ABC) وغيرها، معتقدة أن المجزرة ستتجدد. كان ممثل الأمين العام للأمم المتحدة أحمدو ولد عبدالله يواصل جهوده بلا كلل من أجل إجراء مصالحة بين طائفتي توتسي وهوتو. كنت أعمل آنذاك لحساب التلفزيون السويسري وشددت على تلك الجهود في تقاريري، فأنبني رئيس التحرير. كان يبدو على وسائل الاعلام الكبيرة أنها تضيع وقتها إذ أن المجزرة المنتظرة لم تحصل. فملأت وقتها باحتساب عدد قتلى وجرحى الأشهر الستة الأخيرة في المخيمات والمستشفيات، وخلقت التباسات في الوقت، وكتبت مختصرات غير مؤرخة، وأفاضت في التذكير بأعمال العنف الماضية، وأمضت وقتها في صب الزيت على النار. لم يسهل هذا جهود السلام التي كانت تبذلها منظمة الأمم المتحدة. كانت الجهود السلمية غير مرئية، والفرق الصحفية الكبيرة الحاضرة هناك كانت بحاجة إلى مشهد، لأنه كان يجب تبرير حضورها المكلف، وتغطية نفقاتها، ولو اقتضى ذلك مخالفة الحقيقة وتزوير الواقع. وبما أنه لم يعد يوجد جثث، طُلب مني أن أرحل عائداً مع المصور الذي يرافقني.

إلى تلك اللحظة يعود بدء الانحراف الكامل للاعلام في الوكالات

والشبكات الكبيرة. التنبؤ بالأحداث هو في الوقت ذاته تنبؤ بتوظيف: إذا وظفت في الذكرى السنوية لمجازر رواندا، فيجب أن يكون هناك مجزرة. وإذا لم تحصل هذه المجزرة، فعليك أن تخترعها. إن أكثرهم توظيفاً أوفرهم اختراعاً للإعلام. إن كثيراً من الصحف تنقل عناوينها حرفياً عن وسائل الاعلام الكبيرة هذه: باتت من أكلة لحم البشر».

داخل هذا الاقتصاد الجمعي وقوانينه التبسيطية، يفهم المرء سبب إصرار روبرت فيسك، الصحافي في جريدة **ذي أنديباندنت**، على التنويه بتزايد صعوبة الاشتغال الجدي بحقائق الشرق الأدنى المعقدة. ويقول جيمس بامفورد «في 1984 لجورج أورويل: «عندنا يومياً «دقيقتان للحقد». إنهم يعرضون أمامك كل يوم، ما عدت أذكر في أية ساعة، شخصاً يمضي الجميع دقيقتين في مقته. المبدأ هو حالة الحرب الدائمة. في **1984**، كان هذا مع أوروبا الشرقية أو أوراسيا، ما عدت أذكر. وهذا ما يجري الآن بالضبط مع إيران وسوريا. يبدأون بأبلسة هذين الشعبين ووصفهما بأنهما دون البشر، والقول بأنهما يشكلان تهديداً كبيراً للولايات المتحدة، ثم يربط بينهما وبين أحداث رهيبة. ومن الأمثلة على ذلك: تنفجر قنبلة في لبنان، وفي اليوم ذاته، وقبل الحصول على أية قرينة تسمح باكتشاف هوية الفاعل، تعلن إدارة بوش أن الرئيس السوري شخصياً هو من أمر بذلك [...]. وبالطريقة إياها يتصرفون حيال إيران. إن هذا البلد لا يمثل تهديداً للولايات المتحدة، لا في المستقبل القريب ولا البعيد. متى شكلت سوريا وإيران تهديداً للولايات المتحدة؟ الأصح أننا نحن من يهددهما. وأين توازن القوة في الشرق الأدنى؟ إن الدولة الوحيدة التي تملك نحو مئتي قنبلة ذرية في المنطقة هي إسرائيل، وها نحن ننوح لأن إيران خالفت اتفاقية عدم الانتشار التي وقعتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هذه الاتفاقية التي رفضت إسرائيل حتى أن توقع عليها»[12].

ليس هناك فقط مأجورو فوكس نيوز. أود أن أختم هذا الفصل بتحية إلى سمير قصير، كاتب الافتتاحيات في جريدة **النهار** وإلى حرية التعبير. اغتيل

---

(12) James Bamford, dans *Media Control, op. cit.*

سمير قصير يوم 2 حزيران 2005، بواسطة سيارة ملغومة أمام بيته في الأشرفية، في بيروت، ورحل معه أحد الأصوات الحرة في العالم العربي، كما أحد رموز لبنان المنعتق من الطوائفية والاعتباطية والظلامية.

«هل كان لبنانياً؟ هل كان فلسطينياً، أو ربما سورياً؟ كان مزيجاً من هذه الجنسيات المهانة الثلاث والتي كانت أحياناً لا ترى غضاضة في مواجهة بعضها». هذا ما قال عنه جوزف سماحة، رئيس تحرير جريدة **السفير**، وأضاف: «كان يرى لبنانيته في ضوء فلسطينيته، ويرى هذه الهوية المزدوجة في مرآة الشعب السوري، رابطاً خلاص الشعوب الثلاثة بافتتاح أفق ديموقراطي لجميع العرب».

أعلنت لجنة الاتحاد الأوروبي عن إنشاء جائزة تحمل اسم سمير قصير لأجل حرية الصحافة وحرية التعبير؛ وصرح باتريك رينو، رئيس بعثة اللجنة الأوروبية في بيروت قائلاً: «لم يعد مقبولاً اليوم، لا في لبنان ولا في أي بلد آخر أن يهدد الموت نساءً ورجالاً حين يخوضون الحياة السياسية أو يقولون برؤية أخرى للعالم».

على أن أعمال قتل الحرية ليست حكراً على الشرق الأدنى: الحرية تُقتل أيضاً في أنظمتنا الديموقراطية المثالية كما تُقتل حرية التعبير، لكن دون تلويث الأرصفة. يقتلون هنا بأسلوب آخر، رمزياً أو مهنياً، في ظل صعود قوة الطوائفيات، ومجموعات الضغط، وشبكات التأثير. وليس بدون سبب تدنى موقع فرنسا، ثلاث درجات في سلّم التصنيف العالمي لحرية الصحافة، فباتت في المرتبة الثلاثين. وليس من غير المجدي أن نذكر هنا بأن **المجلس الوطني للمقاومة** (CNR)، الذي هو أحد أغنى مكامن الذاكرة الفرنسية، حدد هدفه سنة 1944 قائلاً إنه «تأمين قيام أوسع ديموقراطية بإعادة الكلمة إلى الشعب الفرنسي عن طريق إعادة الاقتراع العام؛ والحرية الكاملة للفكر والمعتقد والتعبير؛ وحرية الصحافة وشرفها واستقلالها إزاء الدولة، وسلطان المال، والتأثيرات الخارجية»[13].

---

(13) Ce beau a été réédité par *La Revue Commune, op. cit.*

الفصل الثامن عشر

نهاية السيادة

غلاسغو، في 18 كانون الثاني 2005. أذاع الحزب الوطني الاسكتلندي تقريراً تحدث فيه عن استخدام مطاري غلاسغو وبريستويك خمس مرات على الأقل لنقل معتقلين إلى غوانتانامو بين سنتي 2002 و2004، خفية عن السلطات المحلية على ما يبدو.

ستراسبور في أول تشرين الثاني 2005. على أثر ورود معلومات نشرتها **واشنطن بوست**، والمنظمة غير الحكومية «هيومن رايتس ووتش» حول وجود معتقلات لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) في كل من رومانيا وبولونيا، كُلف عضو مجلس الشيوخ ديك مارتي، البرلماني السويسري والنائب العام السابق، من قبل لجنة المسائل القانونية في المجلس النيابي التابع للمجلس الأوروبي (APCE)، بإجراء تحقيق حول «ما قيل عن وجود معتقلات سرية في الدول أعضاء المجلس الأوروبي». بعث هذا برسائل إلى السلطات الأميركية والرومانية والبولونية تطلب تزويده بمعلومات من المصادر التي يمكن أن تساعده في إجراء التحقيق.

وفي 12 كانون الأول، أكد وزير خارجية بريطانيا جاك سترو أن لا علم له بأي طلب أميركي يتعلق باستخدام الأراضي والأجواء البريطانية منذ 12 أيلول 2001.

وفي 15 كانون الأول، أكدت «أمنيستي أنترناشنال»، منظمة العفو

الدولية، أن الـ (CIA) استخدمت المطارات البريطانية على نطاق واسع كمحطات توقف أثناء نقلها أشخاصاً مشبوهين نحو باكو (أذربيجان)، ودبي، وقبرص، وكراتشي (باكستان) وقطر، وطقشند (أوزبكستان) وفرصوفيا بين سنتي 2001 و2005.

وفي 21 كانون الأول أوضح طوني بلير أنه لا مسوغ لفتح تحقيق حول تلك «الرحلات الجوية المفترضة لـ (CIA)» مؤكداً عدم وجود «دليل» يثبت حصول أي شيء غير مشروع. هذا كلام في منتهى الغرابة إذ أن لجان التحقيق تعين بالضبط لأجل البحث عن أدلة. إن طوني بلير لا يتورع عن تحدي حتى قانون الضغط الجوي منذ دقت طبول الحرب في العراق. ألم يقسم في ربيع سنة 2003 على أن الصواريخ العراقية المزودة برؤوس نووية وكيميائية يمكن استعمالها في أقل من خمس وأربعين دقيقة وتهديد الكرة الأرضية كلها بها؟ وكيف يمكن تصديقه بعد شلال الأكاذيب الرسمية التي استخدمت لتسويغ شن الحرب على العراق؟ كيف يمكن الوثوق بنقل الخطب الرسمية الأميركية والبريطانية، وبتبريراتها وتحليلاتها، متى كنا نعلم كيف اشتغلت الصحافة الدولية على مختلف هذه القضايا؟[1].

وفي 18 كانون الثاني 2006 قرر البرلمان الأوروبي إنشاء لجنة موقتة مكلفة بالتدقيق في الظروف التي أحاطت باستخدام الـ (CIA) وأجهزة استخبارات أخرى للأراضي الأوروبية ـ بما فيها البلدان الأعضاء والبلدان المرشحة للعضوية، والبلدان المشاركة ـ لأجل نقل واعتقال سجناء بصورة غير شرعية. على هذه اللجنة المؤلفة من ستة وأربعين نائباً أن تعمل أيضاً لأجل معرفة درجة علم الحكومات الأوروبية بهذه الممارسات وما إذا كان مواطنون أوروبيون شاركوا فيها. وعلى اللجنة أن تعرض أمام الجمعية الموسعة كل

---

(1) راجع الفصل السابق: أعراض فوكس نيوز المرضية.

التوصيات التي تراها ضرورية، في ما يتعلق بالعواقب السياسية والقانونية والادارية على المستوى الأوروبي، كما على مستوى علاقات الاتحاد الأوروبي مع بلدان أخرى. وهي مدعوة إلى الحفاظ على أوثق تنسيق وتعاون ممكنين مع المجلس الأوروبي ومع أمينه العام، والمجلس البرلماني، واللجنة الأوروبية لحقوق الانسان ونظيرتها لدى الأمم المتحدة، كما مع البرلمانات الوطنية. ويخلص بلاغ البرلمان الأوروبي إلى القول بأن على اللجنة أن تقدم بعد مرور أربعة أشهر كحد أقصى على مباشرة استقصاءتها، تقريراً موقتاً مشفوعاً بمقترحات مفصلة، بشأن مواصلة عملها.

وفي اليوم التالي، نشرت مجلة **نيوستاتسمان** البريطانية تقريراً رسمياً موجهاً كما يبدو إلى طوني بلير قبل جلسته الأسبوعية المخصصة لطرح الأسئلة في البرلمان. يحذر كاتب التقرير المجهول الهوية رئيس الوزراء قائلاً: «لسنا قادرين على القول إننا لم نتلقَّ طلبات بشأن استخدام الأراضي والأجواء البريطانية لأجل «أعمال نقل خاصة» لمصلحة الـ (CIA)». ويشير التقرير أيضاً إلى «عدم وجود آلية تمكن من معرفة مصير المشبوهين الذين ساعدت القوات البريطانية في اعتقالهم في العراق وفي أفغانستان [. . .]. قد يكون من واجبنا أن لا ندخل في التفاصيل وأن نحاول الخروج من الموضوع، مؤكدين المنطق القوي القائل بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب».

ستراسبور في 24 كانون الثاني 2006. «إن أكثر من مئة شخص مشتبه بضلوعهم في الارهاب قدا اختطفوا في أوروبا أو نقلوا **عبرها** على يد الـ (CIA) ثم سلموا إلى بلدان تزاول التعذيب. ومرت مئات الرحلات الجوية المستأجرة من قبل المخابرات الأميركية فوق العديد من البلدان الأوروبية». هذا ما أعلنه ديك مارتي في تقريره الموقت المقدم إلى المجلس الأوروبي، والذي جاء فيه أيضاً: «إن ثمة مؤشرات متماسكة ومتقاطعة تسمح بالقول بوجود منظومة «ترحيلية» أو «تعهد ثانوي» للتعذيب. وليس من المحتمل أن تكون الحكومات الأوروبية، أو أجهزة استخباراتها على لأقل، على غير علم بهذه «التسليمات».

مارست الادارة الأميركية ضغوطاً شديدة على وسائل الاعلام التي تحوز معلومات عن الاعتقالات السرية التي قامت بها الـ (CIA) وعن انتهاك حرمة أجواء عدة بلدان أوروبية. وأضاف ديك مارتي: «نحن نعلم علم اليقين أن وسائل الاعلام الأميركية لا تستطيع التعاطي بشكل صحيح مع هذه القضايا التي ليس في وسعها أن تقول شيئاً عنها بسبب الخطر الذي تعرض له مصادر معلوماتها. وقد فتحت وزارة العدل الأميركية تحقيقاً حول التسريبات التي جرت من داخل الأجهزة السرية» ويتعرض الصحفيون للملاحقة إذا رفضوا أوامر القضاة بالكشف عن مصادر معلوماتهم، ويعرض رئيس اللجنة حالات كالتي جرت مع **الواشنطن بوست** ومع شبكة (ABC نيوز)، اللتين كانتا تحوزان معلومات حصرية من مصادر مختلفة «جديرة بالثقة وحسنة الاطلاع» وتعرضتا لضغوط لمنعهما من استثمارها. وضربت أعراض فوكس نيوز المرضية ضربتها هنا أيضاً.

ويشدد منظم التقرير على أن «تصريحات وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس وسلفها كولن باول القائلة بأن الولايات المتحدة كانت دوماً تحترم سيادة حلفائها الوطنية، تبدو كأنها بمثابة لوم أو تحذير: «أتريدون حقاً أن نقول ما الذي جرى في الواقع؟». وإذ يستشهد واضع التقرير بفظاظة اختطاف أبو عمر خلال شباط 2003، في ميلانو على يد رجال المخابرات لأميركية، يعتبر أن إقدام ما لا يقل عن اثنين وعشرين عميلاً أجنبياً على اختطاف رجل كان موضوعاً تحت المراقبة من قبل السلطات الايطالية، هو عمل كان يجب أن يثير احتجاجاً شديداً».

وهناك معلومات تفصيلية مصدرها **أوروكونترول**، أي الوكالة الأوروبية للحركة الجوية، وصور سجلها المركز الفضائي للاتحاد الأوروبي، تسمح بتعزيز خلاصات التقرير، خصوصاً لجهة وجود «مواقع مشبوهة» في الأراضي الرومانية. إن وزير خارجية رومانيا، رافزان أونغوريانو، يكذب الأمر بشكل قاطع، مع اعترافه بـ «وجود حالات هبوط طائرات في إطار التعاون بين

الأجهزة السرية الرومانية والأميركية». وكذبت الرباط أيضاً معلومات صحيفة **لوسوار** البلجيكية في ما يتعلق بوجود سجن سري للـ (CIA) في المغرب. أما فيما خص فرنسا، فيقول واضع التقرير إن «باريس تدقق مع الطيران المدني بشأن طائرتين مشبوهتين توقفتا أثناء رحلتيهما في الأراضي الفرنسية وكانتا مستأجرتين من قبل الـ (CIA)»[2].

في الواقع، هناك أشخاص اختطفوا واختفوا في أربع دول أوروبية. في إيطاليا أصدر القضاء مذكرات توقيف بحق اثنين وعشرين عميلاً أميركياً اتهموا بالعمل بصورة غير شرعية في الأراضي الايطالية. وفي ألمانيا، فتح القضاء تحقيقاً حول اختفاء مواطن ألماني كان يمضي إجازته في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية. وفتحت بلجيكا تحقيقاً. وقالت الحكومة البولونية إنها تدرس طلبات ديك مارتي. وأوجز ديك مارتي أمام المجلس الأوروبي ما يترتب على هذه القضية قائلاً: «تعتبر الادارة الأميركية الحالية صراحة أن الأدوات التقليدية للدولة الديموقراطية، المبنية على مرجعية القانون والعدالة، والضمانات الدستورية لمحاكمة عادلة، ومراعاة الكرامة الانسانية، ليست صالحة لمواجهة التهديد الارهابي [. . .]. فهل أوروبا مستعدة لقبول مثل هذه المقاربة؟».

إن النائب العام السويسري السابق يطرح المسألة بشكل صحيح تماماً. فإن الولايات المتحدة، التي أقرت في 24 و25 تشرين الأول 2001، أي بعد ستة أسابيع على اعتداءات 11 أيلول، مجموعة من القوانين الاستثنائية التي سميت (USA Patriot Act)، قررت بصورة انفرادية بسط نطاق تطبيقها على البلدان الأخرى التي تتدخل فيها، منتهكة بذلك سيادة هذه الدول انتهاكاً فاضحاً. إن فكرة السيادة، التي صيغت في أواخر القرن التاسع عشر، تبقى فكرة ملائمة، ما دامت تنطبق على الدولة باعتبارها كائناً فاعلاً في القانون الدولي. وهي تتضمن

---

(2) حسب جريدة «الفيغارو»، 2-12-2005.

فكرتين جوهريتين، هما أن الدولة السيدة لا تتصرف إلا حسب إرادتها هي، وأن هذه الارادة لا تقدر أن تتجلى إلا ضمن قواعد القانون. فهذه السيادة هي بالتالي، غير قابلة للانتهاك. كيف يمكن إذن لهذه الفكرة القانونية القديمة، المرتبطة بالقانون الدولي العام، أن تداس بالاقدام من جانب إحدى أقدم الديموقراطيات في العالم؟

لقد قوننت شرعة الأمم المتحدة بدقة سيادة الدول الأعضاء فيها، وذلك في الفقرة السابعة من مادتها الثانية التي تنص على أنه «لا يمكن لأي شيء أن يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تدخل بصورة أساسية في الصلاحية الوطنية للدولة». وتوضح المادة 53 أنه «لا يجوز القيام بأي عمل إكراهي بموجب اتفاقات إقليمية أو من جانب هيئات إقليمية». إن حظر كل انتهاك للسيادة يشكل إذن جزءاً من سيادة الدول ويفرض نفسه حتى على منظمة الأمم المتحدة، باستثناء حالة اتخاذ قرار تحت الفصل السابع من الشرعة، أي في حال وجود تهديد للسلام والأمن الدوليين، إذ يسمح آنذاك بفرض عقوبات وباللجوء إلى القوة.

كتب روبرت هارفي وإيلين فولا ما يلي: «في أساس هذا الاستثناء الشرعي الذي فرضه قانون (USA Patriot Act) في الولايات المتحدة ـ والذي يحاول هذا البلد أن يفرض تطبيقه على العالم ـ يوجد شعور عميق التجذر بالاستثناء الخلقي الذي ربما كانت ترتكز عليه هذه الأمة التي يقدسها الوطنيون. فالولايات المتحدة لا تحجم عن القيام بما يتنافى مع الأخلاق، وبما هو غير مقبول، وغير مشروع، في كل مكان ـ وخصوصاً خارج أراضيها ـ وذلك لأن الأصوليين المسيحيين يقولون بأن الله خلق هنا أرضاً استثنائية، ولأن الأقل توهماً منهم يقولون: لقد خلقنا «ديموقراطية» استثنائية في هذه القارة»[3].

(3) Rovert Harvey et Hélène, Volat, *op. cit.*

وبما أن هذه البلاد الاستثنائية تدعي تصدير قيمها «الديموقراطية»ليس إلى الشرق الأوسط الكبير وحده، بل إلى العالم بأسره، فيجب التذكير بأن تلك العمليات التي تشن باسم الحرب على الارهاب لا تنتهك مبدأ سيادة الدول فقط، بل تنتهك ثلاث معاهدات أساسية:

ـ الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948، الذي نص في مادته الخامسة على أنه: «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو لعقوبات أو معاملات قاسية، أو غير إنسانية، أو شائنة». وبعد أن تبنى ميثاق الأمم المتحدة الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية هذا النص، أمسى هذا ملزماً قانونياً لجميع الدول المصدقة عليه ومنها الولايات المتحدة.

ـ اتفاقية جنيف الثالثة المعقودة سنة 1949، التي هي الأساس الحقيقي للقانون الانساني العالمي، والتي نصت في مادتها السابعة عشرة على أنه: «لا يجوز ممارسة أي تعذيب جسدي أو معنوي، وأي إكراه، بحق أسرى الحرب، بغية الحصول منهم على أي نوع من المعلومات. ولا يجوز أن يتعرض الأسرى الذين يرفضون الاجابة، لأية تهديدات، أو إهانات، أو مضايقات أو حرمان، من أي نوع».

ـ الاتفاقية الدولية ضد التعذيب، المعقودة سنة 1984، التي تحدد ماهية التعذيب، فتقول إن «لفظة تعذيب تدل على كل عمل تُفرض عمداً بواسطته أوجاع أو آلام حادة، جسدية أو معنوية، على شخص ما بقصد الحصول منه أو من شخص ثالث على معلومات أو اعترافات، كما أن يعاقب [. . .] أو يهدَّد، أو يُضغط عليه، أو يعاقب أو يضغط على شخص ثالث، أو لأي سبب آخر قائم على شكل من أشكال أي نوع من التمييز [. . .]». وتضيف المادة الثالثة: «لا يجوز لأية دولة عضو أن تطرد، أو تصد، أو تسلم شخصاً إلى دولة أخرى توجد أسباب جدية للاعتقاد بأنه سيتعرض فيها للتعذيب». وقد صدقت الولايات المتحدة سنة 1993 على هذه الاتفاقية التي باتت ملزمة.

ستراسبور في 13 شباط 2006. دعا نائب رئيس اللجنة الأوروبية فرانكو

فراتيني الدول أعضاء الاتحاد إلى «تعاون كامل حول ملف السجون والتحليقات السرية العائدة لـ (CIA) في أوروبا». بعد عشرة أيام، كانت خمسة بلدان بينها بلجيكا وإيطاليا لم تجب بعد على أسئلة المجلس الأوروبي. وفي 23 شباط، اتهمت المنظمة غير الحكومية «هيومان رايتس ووتش» بولونيا ورومانيا مجدداً بالتساهل والتستر على توقف طائرات لـ (CIA) في أراضيهما تنقل أشخاصاً مشتبهاً بكونهم إرهابيين. ولا يزال المجلس الأوروبي يسعى إلى معرفة ما إذا كانت الدول الست والأربعون الأعضاء فيه تحترم الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان الذي هو ضامن لها. وفي فرنسا، فتح النائب العام في بوبينيي في محافظة سين ـ سان ـ دوني، تحقيقاً أولياً كلف به درك رواسي. وقد فتح هذا التحقيق عقب شكوى تقدم بها الاتحاد الدولي لحقوق الانسان (FIDH) ورابطة حقوق الانسان (LDH) في موضوع «اعتقالات تعسفية» و «جرائم وتعذيب» و «انتهاك لحقوق أسرى الحرب». وتتجه الأنظار بنوع خاص إلى الطائرتين اللتين يشتبه بأنهما مستأجـرتان من قبل الـ (CIA)، وتحمل إحداهما اسم غولفستريم 43 وقد هبطت في مطار لوبورجيه يوم 20 تموز 2005 وكانت آتية من أوسلو. يبدو أن هذه الطائرة عوملت معاملة غير عادية، فبدلاً من أن تهبط في جوار **متحف الطيران**، كما تفعل الطائرات الأميركية اعتياداً، هبطت في مكان على أطراف المدرج. أما الطائرة المشبوهة الثانية، فقد توقفت في مطار بريست يوم 31 آذار 2002. إن هذه الطائرة، التي تجري أبحاث بشأنها في كندا، يبدو أنها جاءت من سان ـ جان ـ دو ـ تيرنوف الكندية، **عبر** كيفلافيك في إسلندا، وكانت ذاهبة إلى تركيا.

بروكسيل، 26 نيسان 2006. اعتباراً من 11 أيلول 2001. «عبرت أجواء أوروبا أكثر من ألف طائرة مستأجرة من قبل الـ (CIA)، كانت في الغالب تقوم بـ «إعادات استثنائية»، أي بتوزيع مشبوهين على بلدان أخرى حيث يجري استجوابهم، بما في ذلك تحت التعذيب». هذا ما جاء في إحدى الشكاوى التي قدمتها لجنة التحقيق في البرلمان الأوروبي حول الـ (CIA) في تقريرها

المرحلي. وطلب مقرر اللجنة كلاوديو فافا، الاشتراكي الايطالي، أن يسمح له بمواصلة عمله حتى انتهاء مدة عمل اللجنة في كانون الثاني 2007. يتهم تقريره بصورة رئيسية كلاً من أسوج وإيطاليا والبوسنة باعتبارها «مسؤولة مباشرة» في ممارسة «الاعادات الاستثنائية». فقد أذعنت أسوج لضغوط الـ (CIA) التي كانت تطالب بتسليمها شخصين من التابعية المصرية يدعيان محمد الزاري وأحمد أجيزا، مع علمها الأكيد بأنهما سيتعرضان للتعذيب إذا أعيدا إلى بلادهما. أما إيطاليا، فإنه «من غير الممكن أن لا تكون قد تنبهت إلى اختطاف الامام أبو عمر في ميلانو، الذي نفَّذه اثنان وعشرون رجلاً من رجال الـ (CIA) العاملين في إيطاليا. وأما البوسنة، فقد سلمت ستة مقيمين جزائريين أو من أصل جزائري إلى رجال الـ (CIA) رغم قرار واضح لمجلس حقوق الانسان فيها ضد هذا التسليم. نقل الرجال الستة إلى معتقل غوانتنامو. ويندد المقرر بصمت وزارات الخارجية الأوروبية، ويوجه مع ذلك تحية إلى حالة استثنائية مطمئنة، هي حالة كريغ موراي، السفير البريطاني في أوزبكستان بين سنتي 2002 و2004، الذي أقيل من منصبه لأنه احتج على تعذيب مئات من المنشقين الأوزبكيين المصنفين إرهابيين، وعلى نقل المعلومات التي توافرت بهذه الطريقة إلى الـ (CIA) وإلى رجال الـ (M16) البريطاني. وقالت وزارة الخارجية البريطانية آنذاك أن كل شيء كان مشروعاً لأن الموظفين البريطانيين لم يمارسوا التعذيب شخصياً.

ستراسبور، 8 حزيران. أصدر المجلس الأوروبي استخلاصاته التي تقول بأن تقرير ديك مارتي يؤكد وجود جملة من القرائن التي تشير إلى رحلات جوية منسوبة إلى الـ (CIA) ويمكن أن تكون على علاقات بحالات نقل سرية استعملت أراضي ستة عشر بلداً أوروبياً هي: ألمانيا، تركيا، قبرص، البرتغال، إسبانيا، إرلندا، رومانيا، بولونيا، اليونان، الجمهورية التشيكية، أذربيجان، أسوج، مقدونيا، إيطاليا، البوسنة ـ هرتسك، المملكة المتحدة. إن بعضاً من هذه الحكومات الأوروبية، كإيطاليا، كان على علم بالأمر، وربما مشاركاً فيه.

وهناك اشتباه بوجود مواقع سرية للاعتقال في الأراضي الأوروبية، خصوصاً في كل من بولونيا ورومانيا.

الإرهاب ينتج حالة طوارىء: هذه حالة استثنائية تعلّق أو تضيّق فيها القواعد والأعراف المعمول بها اعتيادياً في أنظمة الحكم الديموقراطية، وتحل مقتضيات الأمن محل قوانين الأداء الديموقراطي طيلة مدة الأزمة. حالة الطوارىء لا تدوم طويلاً من حيث المبدأ، ما لم تقرر السلطة التنفيذية عكس ذلك. وبعد التغلب على الأزمة، يعود الوضع طبيعياً من جديد: لا يعود للاستثناء ولحالة الطوارىء من مبرر. أما السلطة التنفيذية الأميركية، فإنها، بإعلانها حرباً «لا نهاية لها» على الارهاب، أخذت على مسؤوليتها أن تبقي حالة الطوارىء قائمة إلى أجل غير مسمى، بحيث باتت هذه حالة دائمة، باتت هي القاعدة، راسمة بذلك أفقاً جديداً للولايات المتحدة وللعالم قاطبة. إن تعمد إقامة حالة طوارىء دائمة أمر مشحون بالعواقب على الحريات الديموقراطية وحكم القانون. إن الحرب اللامتناهية على الارهاب تدفع بالحرية إلى هاوية لا آخر لها هي أيضاً. «العودة من حالة الطوارىء الفعلية التي نعيشها إلى حالة حكم القانون ليست ممكنة، إذ أن المطروح على بساط البحث الآن هو بالذات فكرة لدولة وفكرة القانون»[4].

إن هذا التقهقر يفتح الباب أمام شريعة الغاب وأمام حرب الجميع على الجميع. وإن رفض واشنطن للمحكمة الجزائية الدولية (CPI) يندرج في منطقها البارد. فواشنطن لا تكتفي برفض محكمة يدافع عنها معظم رجال القانون في العالم بوصفها أعظم خطوة حصلت في القانون الانساني العالمي منذ محاكمات نورنبرغ، بل إنها تسعى إلى نسف مبدأ قيامها بالذات: مبدأ مقاضاة شاملة لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والمجازر الجماعية.

---

(4) Giorgio Agamben, *État d'exception, Homo sacer,* Éditions du Seuil, «L'ordre philosophique», 2003.

ليس لمحكمة الجزاء الدولية أي أمل عملي، من الناحية التقنية، بأن يمثل أمامها شخص من التابعية الأميركية، لأنها أُنشئت بموجب معاهدت أُقرت في روما سنة 1998 وترفض واشنطن أن تصدق عليها. وقد سحب الرئيس جورج بوش حتى توقيع سلفه عليها، الأمر الذي لا سابقة له في التاريخ. على أي حال، إن هذه المحكمة تقوم على مبدأ الاستطراد، أي أنها لا تكون صالحة إلا في حال تقاعس المحاكم الوطنية. ومن يتجاسر ويتصور أن قضاء الولايات المتحدة يمكن أن يتقاعس؟ وبالرغم من هذه الترتيبات المتعلقة بالأصول التي تجعل محكمة الجزاء الدولية في مأمن من انحرافات سياسية لا ضابط لها، لا تزال واشنطن تخوض بلا كلل حرباً دبلوماسية ترمي إلى إفراغها من كل شرعية، عن طريق عقد اتفاقات ثنائية مع أكبر عدد ممكن من الدول ترمي إلى ضمان عدم ملاحقة أشخاص من التابعية الأميركية تحت أي ظرف. وفي تموز سنة 2003، ذهبت واشنطن إلى حد إعلان تعليق مساعدتها العسكرية لخمسة وثلاثين بلداً رفضت أن توقع معها مثل هذه الاتفاقات المضادة لمحكمة الجزاء الدولية.

إن هذا الابتزاز الذي لا يليق بدولة ديموقراطية ينزع الصدقية عن كل كلام أميركي يساند دولة القانون، ويسلب ضحايا أفظع الجرائم حقهم في اللجوء إلى المحكمة الدولية. فكيف يمكن للولايات المتحدة، والحالة هذه، أن تدعي أنها تجسد القاعدة في حقل حقوق الانسان وهي تصد أو تطرد من أراضيها ألوف الأجانب، دون أي تفسير، أو تعتقل في السجون العسكرية الأميركية عدة ألوف أخرى من الأشخاص دون أي عون قضائي؟ لقد وصفت الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي، في عدة مناسبات، ظروف الاعتقال في أفغانستان وفي غوانتنامو بـ «غير المقبولة»، ودعت الولايات المتحدة إلى التقيد بأحكام القانون الدولي. ومنذ ربيع سنة 2003، أعربت الجمعية المذكورة عن «قلقها العميق حيال ظروف احتجاز أكثر من ستماية مقاتل وغير مقاتل لا يزالون قيد الاحتجاز بعد مرور ثمانية عشر شهراً على انتهاء النزاع الدولي في أفغانستان». الولايات المتحدة ترفض اعتبار هؤلاء الأشخاص «أسرى حرب» وتعتبرهم «مقاتلين غير

شرعيين»، أو مواضيع قانونية مجهولة الهوية، لا وجود لها في القانون الدولي.

وجهت منظمة العفو الدولية، في تقريرها المتعلق بسنة 2005 الذي نشر في 23 أيار سنة 2006، انتقاداً لاذعاً إلى كل من واشنطن ولندن حول حرب العراق وانحرافات مكافحة الارهاب. تقول هذه المنظمة غير الحكومية إن جيوشهما ارتكبت جرائم حرب في العراق، كتلك التي ارتكبها رجال حرب العصابات السنة. وكما فعلت في العام الماضي، استنكرت المنظمة احتجاز الأميركيين لآلاف الأشخاص دون محاكمة في العراق وفي أفغانستان وفي غوانتنامو، كما استنكرت «اختفاء» محتجزين آخرين في «سجون سرية تابعة لـ (CIA)». وتعرضت حكومة طوني بلير للانتقاد حين حاولت أن «تعيد النظر في منع التعذيب»، عقب اعتداءات لندن في تموز 2005. وتوجهت منظمة العفو الدولية باللوم أيضاً إلى ملجس الأمن الدولي الذي يسخر أعضاؤه منظمة الأمم المتحدة لحماية مصالحهم الشخصية، كالولايات المتحدة، وروسيا في القفقاس، أو كالصين الكثيرة التساهل مع أكثر الأنظمة الإفريقية قمعاً لأنها تحوز ثروات من الطاقة.

إن هذه التطورات المرضيّة لا تضر فقط بصدقية منظمة الأمم المتحدة، التي تأسست أصلاً على سيادة الدول الأعضاء، بل تضر أيضاً بمبادىء القانون الدولي التي رعت إنشاءها وتاريخها منذ الحرب العالمية الثانية. إن ما يجري التنكر له هو بالذات فكرة إدارة «متعددة الأطراف» للأزمات، لكي يقوم مقامها نظام القطب الواحد، الذي يبنى حول نزوات يقررها البيت الأبيض للعالم بأسره، باسم «الديموقراطية ـ أية ديموقراطية؟ ـ باسم الحرب التي لا نهاية لها على الارهاب، باسم الحروب «الاستباقية» التي تبغي القضاء على التهديدات قبل أن تظهر هذه التهديدات بوضوح. وبما أن السيادة الوطنية تتوقف حيث يبدأ السلطان الأعلى الأميركي، فقد أمسى بإمكان مستخدمي هذا السلطان وعملائه، وشرطييه، وعسكرييه أن يعملوا كيفما طاب لهم، بمنجاة من كل عقاب، غير آبهين بجميع التشريعات الوطنية والدولية. لقد أمسى للمصالح الأميركية الآن قوة

القانون، أكثر مما في أي وقت مضى. وعاد السلطان من جديد المكون الرئيسي للعلاقات الدولية.

ولا تضن الولايات المتحدة، في هذا الاطار، وخارج مسارحها الحربية الراهنة، ببذل جهودها الرامية إلى تأمين هيمنتها العسكرية على بلدان «صديقة» وتأمين تعاون هذه البلدان معها في المستقبل. فبرامج التعاون العسكري تنمو بسرعة كبيرة ومتواصلة وتشمل العالم بأسره. ومن الأمثلة على ذلك أن نحو خمسين ضابطاً أجنبياً بدأوا في شباط 2006 يتلقون تدريباً مكثفاً مدى خمسة عشر أسبوعاً في مركز جون ف. كينيدي للعمليات الخاصة وفي مدرسته التابعة للجيش الأميركي وسيتم تخريج دفعة أخرى من العيار إياه في شهر حزيران. إن هذا البرنامج الجديد الذي أطلق عليه اسم دروس التدريب الدولي للقوات الخاصة سيخرج ستين ضابطاً في السنة، لأجل غرض معلن هو تعزيز الأساليب العملانية المشتركة بين القوات الخاصة في الجيش البري الأميركي ومثيلاتها الأجنبية. وقد جاء أول المتدربين من ثمانية عشر بلداً هي: بلغاريا، تشيكيا، إستونيا، المجر، ليتونيا، لتوانيا، بولونيا، رومانيا، سلوفينيا، اليونان، نيبال، سري لانكا، تايلندا، تنزانيا، مصر، الأردن، العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة.

يقول الجنرال دوغ براون قائد وحدات العمليات الخاصة في الجيش الأميركي (أوسوكوم) الذي وضع هذا البرنامج، إن كل واحد من العسكريين الذين يخرجهم هذا البرنامج ستكون مهمته فيما بعد أن يدرج في بلاده الـ (TTP) أي التكتيات والتقنيات والأصول التي تعلمها في الولايات المتحدة. وإلى جانب هذا، وعملاً بالروحية إياها، أطلقت الولايات المتحدة في كانون الثاني سنة 2006، ضمن إطار برنامج التعاون مع الأردن، إنشاء «مركز الملك عبدالله الثاني للتدريب على العمليات الخاصة» (KASOTC). إن جميع تجهيزات هذا المركز، الذي ستنفذه شركة أميركية خاصة تدعى «ستانلي كونسولتانتس» خلال سنتين، ستكون مطابقة للمعايير الأميركية. ولهذا المركز

مهمة أخرى هي المساعدة في تكوين قوات خاصة لبلدان المنطقة، وسيضم قاعدة للتنشئة البحرية في العقبة ومركزاً للتنشئة الحضرية في ياجوز بالقرب من عمان[(5)].

وفي إطار «الفاشية الآتية» هذا، حيث الخصخصة المعولمة لا تراعي لا السيادة ولا الاستقلال الوطني، لا بد أن نلاحظ كيف تجري عسكرة العلاقات الدولية، وسباق التسلح، وخصخصة الدفاع والأمن. وبالفعل فإن صناعة الشركات العسكرية الخاصة (SMOP) تعرف اليوم ازدهاراً متنامياً بعد حرب الخليج سنة 1991، ويقدر رقم أعمالها لسنة 2004 بمئة مليار دولار[(6)]، وهي تشمل قطاعات متنوعة من اللوجستية ومساندة القوات المقاتلة، إلى صيانة البنى التحتية والأعتدة، والحراسة، والمواكبات والحماية في خدمة مصالح خاصة (استطلاع، نزع ألغام، الخ) وتدريب وتنشئة قوى مسلحة وقوى شرطة، ووضع عقائد للتخطيط في الحقل الاستراتيجي، أو التكتي، أو إعادة بناء دول، وأعمال جمع المعلومات، والأعمال العسكرية بكل معنى الكلمة. إن هذه الشركات العسكرية الخاصة تعمل اليوم في نحو خمسين ساحة، وهي تشكل القوة الثانية في التحالف الذي يحتل العراق ويضم نحو 200000 رجل.

بالطبع، إن هذه الخصخصة للعديد من النشاطات التي كانت تؤمنها السلطات العامة في الدول تفسح المجال أمام كل ضروب الانحراف: عدم شفافية شبكات الشركات الساترة المقيمة في الجنات الضريبية والساحات الخارجية؛ الشك في صدقية الطواقم غير الخاضعة لقواعد سلوك الوحدات النظامية، والتي تحركها في أغلب الأحيان، على غرار مرتزقة الزمن الماضي، أفضل نسبة بين المخاطرة والغنيمة؛ تراجع إمكانية الرقابة البرلمانية أو

---

(5) *Intelligence Online*, n°520, 24 mars au 6 avril 2006.

(6) Philippe Chapleau, *Sociétés militaires privées. Enquête sur les soldats sans armées*, Éditions du Rocher, «L'art de la guerre», 2005.

الحكومية، الخ. لذلك تقوم الشركات العسكرية الخاصة، منذ نحو عشر سنوات، بتوسيع وتنشيط حملات الدعاية والتأثير الرامية إلى تحسين صورتها المقيتة. ويمر هذا السعي وراء كسب الاحترام في أغلب الأحيان بعقد اتفاقات شراكة مع منظمات غير حكومية أو مع شركات تجارية يصعب أحياناً معرفة هويتها وتحديد مقرها ومعرفة مجلس إدارتها ونشاطاتها الحقيقية.

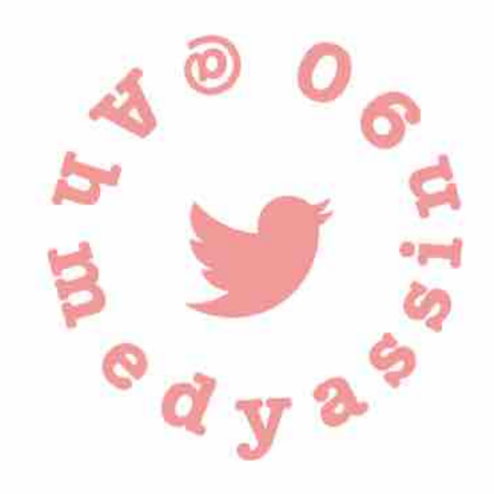
هذا كما أن الثورة الشاملة في الشؤون العسكرية والخاصة تلقي بثقلها على الدبلوماسية التقليدية، وتذهب حتى إلى توليد نوع من الخصخصة الجزئية للسياسة الخارجية، التي باتت تخرج شيئاً فشيئاً من يد الدبلوماسيين أنفسهم، لحساب شركات مشبوهة متخصصة بالدعاية وبتجـارة النفوذ.

أمام هذا الإضعاف العام ـ أو هذا التبدل التاريخي ـ لفكرة الدولة، كيف يجوز للمرء أن يندهش إزاء الانحرافات والفساد، وحيال العدوى بين الميدان العام والميدان الخاص؟ لقد رأينا كيف أثرت العلاقات بين جاك شيراك ورفيق الحريري في انقلاب الدبلوماسية الفرنسية على نفسها في لبنان، وفي سوريا، والشرق الأدنى بكامله. غالباً ما يتذرع هذا النوع من الانقلاب على الذات بمصالح البلد العليا، وبالذاكرة التاريخية والروابط الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، ودائماً بداعي «مصلحة الدولة»، هذه المصلحة التي تسخر بطرق مختلفة للقول، في آخر الأمر، بأنه كان لا يمكن فعل شيء آخر.

يقول سفير لفرنسا في أحد البلدان العربية الكبيرة يعتبر مقرباً من جاك شيراك بصوابية، وبشيء من الحنين: «بعد جاك شيراك، سيصبح تأثير فرنسا في الشرق الأدنى أثراً بعد عين، أو لا قيمة له، أياً كان الرئيس المقبل، وذلك لأسباب ثلاثة: قيام جيل جديد من القادة أقل تمسكاً بالعلاقات الدولية الشخصية من سابقه؛ استمرار أوروبا في الاتساع سيزيد من تركيز الاهتمام على شرقها، لا سيما وأن العلاقات مع روسيا ستزداد تعقداً؛ وأخيراً، إن الأزمات المتوالدة كالأزمة الايرانية ستعزز العلاقة الأوروبية ـ الأطلسية على حساب العلاقات الثنائية، وتعيد تأسيس مفهوم الغرب، ليس بالمعنى الحضاري على

طريقة هانتنغتون بقدر ما على مستوى استراتيجي، من خلال إرادة أميركا تحويل حلف الأطلسي إلى منظمة تشمل العالم بأسره». ويختم سفيرنا كلامه بالقول: إن سياسة الاستقلال كما أرادها الجنرال ديغول قد ماتت، حقاً ماتت. غير أنه لا يمكننا أن نعترف بذلك إلا بعد انتخاب الرئيس الجديد في آذار 2007».

هل إن نسيان الديغولية هذا، نسيان سياسة خارجية غير منحازة، وبالنتيجة نسيان «صورة ما لفرنسا»، ينذر بإنحدار وبيل لبلادنا؟


@Ahmedyassin90

خلاصة

الصمود

دخل نابوليون موسكو الملتهبة، بعد انتصاره على الجنرال كوتوزوف، معتقداً أنه قضى على الجيش الروسي نهائياً. يحكي ليون تولستوي في «الحرب والسلام» الشكوك التي أحاطت بذلك التقدم العسكري والعواقب التي ترتبت عليه: إخفاقات الشتاء، وحرب العصابات التي شنها الكوزاك، وفاجعة بيريزينا، والجيش المرهق الذي يموت جوعاً. يطلق العسكريون على هذا اسم أعراض مرض بورودينو. لدى مشاهدة الجيش الاسرائيلي يتقدم ثم يتراجع في جنوب لبنان، ذكرني قائد إحدى وحدات حزب الله المقاتلة بتلك البداهة في الفن العسكري: إن عواقب شن هجوم ما لا تعرف مسبقاً أبداً.

في هذه الأيام الأخيرة من شهر آب 2006، لا تزال المعارك على أشدها بين الجيش الاسرائيلي والوحدات المقاتلة التابعة لحزب الله اللبناني. وإذا تجاوزنا تطور هذه الحرب، والتطورات الدبلوماسية المستقبلية، فإن تاريخ أزمات الشرق الأدنى يبدو كأنه يتكرَّس بصورة مأساوية.

في مطلع الثمانينات، كتب بول ـ مارك هنري، سفير فرنسا في بيروت، ما يلي: «وضعت أحداث السنوات الثلاث الأخيرة لبنان بين فكي الكماشة الاسرائيلية ـ السورية. موضوع الشكوى ليس إفلاس لبنان بقدر ما هو إفلاس الغرب الأميركي والأوروبي، العاجز عن إيجاد صيغة تعايش إقليمي «محيّد» قادر وحده أن يتغلب على الصدمة التي أحدثها خلق دولة إسرائيل، الذي تقع

مسؤوليته الكاملة في الأصل على هذا الغرب إياه»[1]. ويختم السفير كلامه بالقول: «إن كسر دائرة العنف الجهنمية لذو أهمية حيوية، ليس للبنان وحده، بل أيضاً وربما خصوصاً، للغرب الأوروبي والشرق الآسيوي، إذا أرادا تفادي العودة إلى عصور الظلام التي يرى بعضهم أنها بدأت تلوح في الأفق. إن فرنسا ملزمة بخوض هذا التحدي، من حيث ارتباطاتها القديمة بهذا الفردوس الذي لا يرضى بأن يضيع، رغم الأخطاء الوبيلة التي يرتكبها بستانيو جهنم».

لا يزال هذا الكلام ذا راهنية مدهشة بعد مرور ربع قرن على قوله. فالفاعلون لم يتبدلوا ولا الأسئلة تبدلت. وقد أضافت حرب العراق الثانية، التي لا نعرف عدد ضحاياها المدنيين[2]، قسطها الدموي في هذه المنطقة الغارقة في الحرب منذ أكثر من خمس وسبعين سنة. والتعاطي مع الملف النووي الايراني يثبت الالتقاء المتجدد بين الغرب الأوروبي والغرب الأميركي دون أن يحل المسائل الأساسية المرتبطة بالأمن الجماعي للشرق الأدنى. أو لم تكن الغاية الأولى من القرار 1559 هي المصالحة بين باريس وواشنطن؟

إن وزير الثقافة اللبناني السابق غسان سلامه، الذي رحب باتخاذ هذا القرار معتبراً إياه «نجاحاً عظيماً للدبلوماسية الفرنسية»، كان بالتأكيد لا يتوقع أنه في أعقاب انسحاب الجيش السوري ستتدفق على لبنان موجة من الميليشيات السلفية التي تمولها العربية السعودية، وهجمات إسرئيلية فتاكة ومدمرة من قبل الجيش الاسرائيلي. وسيقول المؤرخون يوماً ما كيف شجع القرار 1559 هذين التطورين المشؤومين.

حين ألهب دومينيك دوفيليان مجلس الأمن لما أعرب عن معارضة فرنسا لحرب جديدة في الشرق الأدنى، فإنه أثار كباشاً فرنسياً ـ أميركياً قصير الأمد، إذ أنه منذ الأسبوع الثاني من القتال في العراق، راح يبشر بالاعتدال، وحتى بالمصالحة مع واشنطن. ولدى وصوله إلى بيروت، في 17 تموز 2006، ضمن

---

(1) Paul-Marx Henry, *Les Jardiniers de l'enfer*, Olivier Orban, 1984.

(2) قدر العدد غير الرسمي بحوالي 300.000 ضحية.

إطار إجلاء الرعايا الفرنسيين من لبنان، وجه رئيس الوزراء الفرنسي رسالة دعم إلى الشعب اللبناني مشفوعة بالاصرار على تطبيق القرار 1559 وعلى إطلاق سراح الأسرى الاسرائيليين. لماذا لم يبدأ دومينيك دو فيلبان بالتعبير عن الأسف على الضحايا المدنيين اللبنانيين وعلى التدمير المنهجي لبنى لبنان التحتية؟ لماذا هذا الاصرار على تطبيق القرار 1559، بينما هناك منذ سنة 1948، أكثر من 400 قرار لمجلس الأمن وللجمعية العمومية وللجنة حقوق الانسان لدى منظمة الأمم المتحدة، تتعلق بالنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، لا تزال حبراً على ورق؟ وكيف تبيِّض على هذا النحو صفحة الدولة الاسرائيلية التي تدوس القانون الدولي بالقدمين في منجاة من كل عقاب؟ إن المحامي المتحمس يوم 14 شباط 2003، بتحويله النتيجة إلى سبب، قد أدى بكل أمانة في بيروت دور ساعي البريد عند جورج بوش وطوني بلير وإيهود أولمرت. ليست هذه الردة عملاً سياسياً جباناً فقط، ولا انصياعاً ذليلاً للمشيئة الأميركية ـ الاسرائيلية وحسب، وإنما هي تسهم في محو أربعين سنة من الدبلوماسية الفرنسية في الشرق الأدنى. إنها تحطيم للفكرة السارية من الجنرال ديغول إلى فرانسوا ميتران، والداعية إلى إعادة السيادة اللبنانية في إطار تسوية شاملة في المنطقة. كانت هذه الفكرة هي التي عبر عنها الرئيس جاك شيراك في تشرين الثاني سنة 2002 أمام النواب اللبنانيين، بمناسبة مؤتمر الفرنكوفونية المنعقد في بيروت، وذلك قبل أن يبدل موقفه متوجهاً نحو الأسوأ. وإذا امتنع جاك شيراك ودومينيك دو فيلبان عن تجسيد صورة مقنعة لفرنسا الجنرال ديغول الخالدة ـ المستقلة، غير المنحازة، وريثة قيم ثورة 1789 ـ فهل توجد عندهما رؤية حقيقية، أو سياسة أخرى، أو فكرة ما، يدافعان عنها؟

لقد قام بضعة أشخاص مخلصين لرئيس الجمهورية، عمداً وسراً، من وراء ظهر وزارة الخارجية، التي ما برحوا ينعتونها بالتعاطف جوهرياً مع العرب وبمعاداة إسرائيل، بإعداد القرار 1559، الذي هو أبو الردة الكبيرة، والذي أثار ردود فعل متسلسلة حول الملف الاسرائيلي ـ الفلسطيني، والملف العراقي، والملف الايراني، وحول مكافحة الارهاب، وحول حلف الأطلسي. وقد رأينا

من خلال القصة السرية لهذا القرار كيف ضحى رئيس الجمهورية بـ «سياسة فرنسا العربية»[3] إرضاء لمقتضيات صداقته البالغة الخصوصية مع رجل الأعمال ورئيس وزراء لبنان سابقاً رفيق الحريري. على أن المصالحة مع الولايات المتحدة، والالتحاقات المتوالية التي يفاخر بها موريس ـ غوردو مونتاني، مستشار جاك شيراك الدبلوماسي، لم تسفر عن أية رؤية بعيدة المدى أو حتى متوسطة المدى. وبعد أن شخصن دومينيك دو فيلبان المواجهة مع واشنطن بكل أبهة، لم يصب هو أيضاً أي قسط من النجاح. لقد «ضرب ضربة ناجحة» بالتأكيد، كما يقول مستشاروه بفخار، «ضربة جعلت الفرنسيين الذين يحبون تحدي أميركا يكتشفونه ويقدرونه». غير أن المنافسة الخفية بين دومينيك المتألق **والأب جوزف**، المعروف بـ «موريس الكادح» كما يلقبونه في وزارة الخارجية، تلك المنافسة العقيمة، قد أسفرت عن فشل ذريع: رغم عودة فرنسا إلى الصف، ليست واشنطن على استعداد لاعتبارها حليفاً يوثق به، وهي قد خسرت كل رصيد لها في العالم العربي. ذلك أن صورة حكم متذبذب، لا يفي بالتزاماته، ولا يحوز بالنتيجة أي مشروع، ليست الصورة المثلى للدفاع عن مصالح فرنسا.

لم يكد جورج بوش يعود مجدداً إلى رئاسة الولايات المتحدة حتى أطلق خطته الكبيرة للاصلاح في الشرق الأدنى الموسع، فيما باريس لا تقوم بأية متابعة للضجة الكبرى التي أثارتها يوم 14 شباط 2003، والتي تبدو الآن مجرد نار في الهشيم. إن الاستراتيجيا الفرنسية في الحقيقة لم تكن أكثر وضوحاً آنذاك مما هي الآن: لم تتوصل سياستها الخطابية إلى منع الحرب، ولا إلى تحسين أحوال العراقيين، ولا إلى إقامة روابط بين العراق وسائر أزمات المنطقة وبينها

---

(3) رغم ان هذا التعبير هو ملتبس فقد كان جاك شيراك يستعمله باستمرار: «السياسة العربية لفرنسا يجب أن تكون مدى أساسياً لسياستها الخارجية». أعلن شيراك في جامعة القاهرة في 8-4-1996، في خطاب برنامجي حول العلاقات بين فرنسا والمتوسط والعالم العربي، «سياسة عربية» يتمنى أن يعطيها زخماً جديداً، في إطار الأمانة إلى توجيهات سلفه، الجنرال ديغول».

النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني في المقام الأول. ولا إلى الحؤول دون تدمير جديد للبنان. فالسنوات العشر من الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، التي دشنت في برشولنة سنة 1995، انتهت إلى لا شيء دون أن تعرض أو حتى تظهر علامات بدائل موثوقة لها. وبعد أن دعا دومينيك دوفيلبان كل موظف في وزارته إلى «العمل والحركة»، هاتين الكلمتين المقدستين في وزارة الخارجية، ها هو لا يحصد إلا الشك والانتظار. هذا لا يتناول الشرق المعقد فقط، وإنما ينسحب أيضاً على مجمل السياسة الخارجية الفرنسية، المشلولة، والتي تستلزم عصرنة عاجلة.

لقد كانت كلفة الكباش الفرنسي ـ الأميركي، في هذا الاطار من التوهن، غالية جداً في الحقلين السياسي والاقتصادي. فاضطرت فرنسا إلى الاصطفاف في العديد من المفاوضات المتعددة الأطراف، داخل الأمم المتحدة وخارجها. وراحت واشنطن تعمل بكل ما أوتيت من قوة على «معاقبة فرنسا» عملاً بتوصية كوندوليزا رايس في ربيع 2003، ولم تتورع عن استعمال السلاح الاقتصادي: خسران أسواق، ابتزاز لصناديق التقاعد. وقامت الولايات المتحدة، أينما استطاعت، بأعمال انتقامية شديدة الوطأة، بلغت حد إثارة جزء القوى المؤيدة لجاك شيراك، أو تلك الأطلسية النزعة من بينها على الأقل: أكثرية أعضاء حزبه، وقاعدته الاجتماعية، والأوساط المالية، وأكابر أعضاء جمعية أرباب العمل في فرنسا. وأمست إعادة النظر في موقع فرنسا تجاه الولايات المتحدة موضوع رهان كبير في المناورات الدائرة حول انتخاب رئيس جديد سنة 2007.

وتدور داخل الحكم انقلابات متكررة تفرز جواً لانتهاء ولاية يرثى له، وحيث نرى سقوط أجمل طاقة للجمهورية في قبضة صراعات أخوية قاتلة بين زعماء المعسكر الرئاسي. إنها حرب خنادق تافهة تتواجه فيها جماعة دو فيلبان المتمسكة بالشرعية الشيراكية الراحلة، وجماعة نيكولا ساركوزي، الطامح القهري إلى السلطة العليا والذي يهيء لفوزه بالرئاسة كما تهيء عصابة هجومها على البنك الاتحادي. ليس وارداً عند جماعة شيراك أن يترك احتكار المصالحة

الفرنسية ـ الأميركية لهذا المغتصب، الذي ارتكب فيما مضى خيانة حين تحالف مع إدوار بالادور المؤيد للنزعة الأطلسية سنة 1994.

إلى هذا الجو الوبيل تضاف تطورات أخرى: كشفت فضيحة كليرستريم إلى أي مدى فرض تسخير الدولة للمصالح الخاصة نفسه كنمط حكم، ومدى تأثيره في أكثر القرارات أهمية، خصوصاً في الحقل الدبلوماسي.

ويسجل رجوع فرنسا إلى صف العولمة على الطريقة الأميركية نوعاً من التكامل مع أزمة الانتشار الايرانية وحرب لبنان الجديدة. فبعد أن قامت الترويكا الأوروبية المؤلفة من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا بالتوسط منفردة مع إيران دونما نتيجة، وجدت نفسها مضطرة أن تعالج هذا الملف بمشاركة واشنطن، هذه التي تسخر أوروبا من جديد لمتابعة تنفيذ برنامجها هي. هل لفرنسا مصلحة في الاشتراك في هذه العملية؟ لا سيما وأن الاسرائيليين قالوا عدة مرات لمجلس الأمن القومي الأميركي إن في ذلك «مسألة وجود» لهم، وأنهم سيفعلون ما هو ضروري عند الاقتضاء. أن هذه النظرة المشتركة بين الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل إلى القضية الايرانية لا تعيد بناء مفهوم **الغرب** على أسس جديدة فقط، بل إنها قد ترسخ بصورة نهائية فكرة أن التعاون الأوروبي ـ الأطلسي هو الحل الوحيد لضمان أمن فرنسا.

أليس مطروحاً على بساط البحث، بناء على طلب واشنطن ومع القبول المشوب بالاعجاب من جانب فيليب دوست ـ بلازي، موضوع فرض عقوبات تأديبية على إيران ضمن إطار **مناسب** يراد منه الالتفاف على معارضة روسيا والصين في مجلس الأمن؟ هكذا، بعد ثلاث سنوات فقط، تتأهب باريس لأن تفعل بالضبط نقيض ما فعلته في بداية القضية العراقية، مجازفة هكذا بإضعاف شرعية منظمة الأمم المتحدة من جديد. وحصيلة الأمر أن الولايات المتحدة تحصل الآن على ما تسعى إليه منذ أمد بعيد، ولكن بدعم من فرنسا هذه المرة: تحويل حلف الأطلسي إلى منظمة عالمية تفرض نفسها تدريجياً بوصفها الذراع المسلحة لـ «إشاعة الديموقراطية» في العالم، وفي آخر الأمر، بوصفها المنظمة «المتعددة الأطراف» الشرعية المبنية على التضامن الغربي.

إلى جانب أزمة الانتشار الايرانية والقضية اللبنانية الجديدة، جاءت حادثة تشاد الجديدة في ربيع 2006 تعزز هذا التضامن الأوروبي ـ الأطلسي عن طريق إيقاظ خرافة الخطر الصيني. فقد تعرض الرئيس إدريس ديبي لمحاولة انقلاب قامت بها مجموعات معارضة حصلت على السلاح بمساعدة من السودان والصين. لماذا الصين؟ لأن إدريس ديبي كان قد أقصاها منذ قليل عن صفقة نفطية هامة مفضلاً عقدها مع منافسين غربيين. إن مساندة الصين للعصاة التشاديين الذين زحفوا على نجامينا له مغزاه من جانب الصين، التي تنخرط الآن، عبر المواجهة مع الأميركيين، في سباق على النفط وعلى المواد الأولية. فالصين تطمح أكثر فأكثر إلى هيمنة عالية، وهذا ظاهر في بقاع مختلفة من الكوكب، من فنزويلا إلى بورما، مروراً بأنغولا أو باكستان. وتشكل منغوليا مثالاً آخر على المواجهة الأميركية ـ الصينية، حيث تهتم الصين اهتماماً خاصاً بالـ 800 مليون طن من النفط الموجود في هذا البلد.

إن محاولة شراء شركة (UNOKAL) الأميركية من قبل الشركة الصينية (CNOOC) التي اصطدمت بمعارضة الكونغرس، كانت صدمة حقيقية للرأي العام الأميركي. إن حاجات الصين المتنامية بشكل هائل إلى المواد الأولية تثير توترات خطرة على التموين، كما أن تراكم احتياطي النقد الأجنبي لديها يمثل سبباً آخر للقلق. ففي سنة 2005، ارتفع العجز الخارجي الأميركي بنسبة 17,5% وبلغ 725 مليار دولار، كما أن العجز الثنائي مع الصين يتعدى 200 مليار دولار. وحيال هذه التطورات، تتساءل الولايات المتحدة عن النوايا الصينية وتزيد من ضغوطها على بكين.

هناك خطر حقيقي، في المدى المتوسط، كما يلاحظ سفير الولايات المتحدة السابق في فرنسا، فيليكس روهاتين، الذي يقول: «إن الوسائل المفترضة لأجل إعادة التوازن بين أطراف التبادل، وخصوصاً إعادة تقييم العملة الصينية، (رين مين بي)، هي أبعد من أن تكون على مستوى الرهانات. إن شراء الصين لسندات الخزينة الأميركية أتاح للولايات المتحدة أن تمول استيراد منتجات صينية على نطاق واسع. وقد تفكر الصين عاجلاً أو آجلاً بإعادة

توظيف لأموالها أشد عدوانية، كأن تعمد مثلاً إلى شراء كثيف لأسهم أميركية، تحت شكل محافظ منوَّعة، أو تحت شكل توظيفات مباشرة في شركات أميركية كبيرة، يمكن أن تصل إلى امتلاك أكثرية الأسهم، وحتى إلى الهيمنة الفعلية»[4].

ويختم السفير الأميركي كلامه بالقول إنه طالما بقيت الصين بعيدة عن المعايير «الغربية» في حقل الحوكمة الصناعية والتجارية، واستقلال القضاء، وتنظيم الأسواق، فهناك خطر من أن يتركز هذا التطور في الحقل الاستراتيجي. إن دخول الصين المدوي إلى مسرح العولمة يفرض إعادة البحث في توزيع الأوراق على الصعيد الجيوسياسي؛ ورحلة جورج بوش في ربيع 2006 إلى كل من الهند وباكستان تندرج في هذا المنظور. كان المطلوب في نظر الرئيس الأميركي توكيد تحالف غايته صدّ أو على الأقل مراقبة طموحات الصين التي باتت تقض مضجع وزارة الخارجية والبنتاغون. فالصين تشغل كل الأذهان في واشنطن، ويرى المسؤولون هناك أنه لم يعد بالامكان اعتبار طفرتها الاقتصادية عاملاً ناجعاً بحد ذاته ـ ليس مؤكداً أن العولمة الاقتصادية تحفز الاقتصادات الطريَّة العود إلى التطور سلمياً. وإن طموحات الصين في مجال الفضاء، وتحديث قواتها المسلحة وإجراء مناورات عسكرية جريئة، لتثير أسئلة جديدة حول الاستراتيجيا الصينية، ناهيك عن تقاربها مع روسيا الذي يزيد من إثارته للقلق ابتعاد هذه الأخيرة عن السبيل «الديموقراطية» واتخاذ موقف أكثر هجومية.

ويمثل صعود قدرة الصين مأزقاً جديداً لجيرانها الآسيويين، الذين يرغبون في الافادة من دينامية نمو المنطقة، لكنهم يخشون هيمنتها. هذه مثلاً حال اليابان التي بلغت موازنتها الدفاعية 40 مليار دولار سنة 2006 وهو رقم مماثل لرقم الصين. إن اتفاقها الاستراتيجي الجديد مع الولايات المتحدة لن يعزز فقط التحالف السياسي والعسكري الثنائي بين واشنطن وطوكيو، بل إنه سيدعم إيجاد «مقاربة غربية» للمسألة الصينية. وقد قالت كوندوليزا رايس بوضوح: «إن هذا

---

(4) Félix G. Rohatyn, «Menaces sur le capitalisme américain», *Le Monde*, 12 mai 2006.

التعاون، الذي كان هدفه الوحيد الدفاع عن اليابان أو احتمال حماية استقرار المنطقة، يغدو الآن تحالفاً عالمياً»[5]. إن إدارة بوش الساعية إلى جعل كل شركائها «الغربيين» يتكلمون بصوت واحد ويدعمونها بصورة منهجية في سياسة «الصد» التي تسلكها إزاء بكين ـ قضية القنبلة الذرية الايرانية هي بمثابة اختبار لذلك ـ تريد الاعتماد على اتحاد أوروبي متجدد يكون حلف الأطلسي ذراعه المسلحة. هذا هدف قمة ريغا التي ستجتمع بتاريخ 27 تشرين الثاني 2006، والتي ستصدق على طائفة من عقود الشراكة ليس مع حلف الأطلسي واليابان فقط، بل أيضاً مع كل من استراليا ونيوزيلاندا وكوريا الجنوبية، كما على حضور دائم للحلف في الشرق الأدنى.

ما السبيل إلى إبعاد فكي الكماشة الأميركية ـ الصينية؟ وما البديل الذي يستطيع الاتحاد الأوروبي وفرنسا أن يواجها به هذه المقاربة لـ «غرب كبير» تقوده واشنطن؟ وأي هامش للمناورة بقي في حوزة الدبلوماسية الفرنسية، أمام هذه التعبئة الجديدة؟ ومما يزيد من خطورة هذه الأسئلة كون قمة ريغا ستعالج أيضاً توسيعاً جديداً لحلف الأطلسي، خصوصاً باتجاه جورجيا وأوكرانيا، الأمر الذي لا بد من أن يؤجج التناقضات الكامنة بين هذين البلدين وروسيا.

وإنه لمع روسيا والحق يقال ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يفتح حقولاً جديدة للتعاون، بدءاً بموضوع الطاقة التي هو بأمس الحاجة إليها. فالجغرافيا هي المنتصرة دوماً في ميدان العلاقات الدولية. وفي مواجهة العولمة، ينبغي رسم استراتيجيات بصيغة «سلالم» كما يقول علماء الجغرافيا، مع أخذ ملاءمة الأماكن بعين الاعتبار. إن مستقبل فرنسا يمر عبر أوروبا. ومستقبل أوروبا لا يمكن تصوره بدون فرنسا. حين تكلم الجنرال ديغول عن أوروبا تمتد من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال، ألم يرسم بصورة مسبقة معالم الورشة

---

(5) «US-Japan Alliance: Transformation and Realignment for the Future», rapport d'étappe publié à la suite des entretiens entre les ministres japonais et américians de la Défense et des Affaires étrangères, Washington, le 29 octobre 2005.

الأوروبية؟ وفي هذا النطاق، وأبعد من سياسات التجاور الأوروبية البسيطة، التي باشرها **الاتحاد**، فإن المطلوب هو توطيد أواصر شراكة مع موسكو، مميزة ومتعددة الوظائف، تفضي إلى شراكة استراتيجية طبعاً. هذا هو الشرط الذي بدونه لا يمكن التخلص من رواسب الحرب الباردة. ومن هذا المنظور، يترتب على فرنسا، إلى جانب الاستمرار في تفضيل شراكتها مع ألمانيا، أن تباشر تعاوناً أكثر نشاطاً بكثير مع كل من بولونيا، والمجر، والجمهورية التشيكية، وجمهوريات البلطيق. وبقدر ما لا تزال توجد توترات قوية بين هذه البلدان وروسيا، فإنه انطلاقاً من هذا المعطى التاريخي يجب تحديد الرهانات ذات الأولوية والمحدِّدة لبنى أوروبا قارية.

إلى جانب توكيد هذا البنيان الروسي ـ القاري من جانب أوروبا، يجب عليها أن تفعل المزيد لدفع بعدها المتوسطي إلى أمام. هنا أيضاً، تبدو سياسات التجاور الأوروبية البسيطة غير كافية، فيما أن المطلوب هو تنشيط الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية بغية الاتيان بردود حقيقية على العولمة الاقتصادية، لكي لا يبقى المتوسط «طريقاً مسدودة» على حد قول البروفسور فيليب شالمان[6]، أو حاجزاً بين الغرب والشرق، بل يستعيد دوره كبحر داخلي لأوروبا الملتقية مجدداً مع جنوبها والمضطلعة بمسؤولياتها الافريقية. ومن واجب أوروبا أن تعمل لتوفير شروط حل النزاعات المتوسطة، وبالدرجة الأولى النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، والحرب الاسرائيلية ـ اللبنانية، والخلافات التي ما زالت تحول دون قيام اتحاد مغاربي عربي.

يبقى هناك حلف الأطلسي، الذي هو كناية عن تحالف للدفاع الجماعي يرتبط تاريخه بالمواجهة بين الشرق والغرب، وأمسى اليوم عدة الشغل لإقامة ائتلافات ظرفية ترعاها الولايات المتحدة، زاعمة أنها تحل الأزمات في أربع رياح الأرض برفعها راية «الديموقراطية». إن فرنسا، التي يتضارل تأثيرها أكثر

---

(6) اختصاصي من البحر الأبيض المتوسط، مدرِّس في جامعة باريس-دوفين.

فأكثر، وتتضاءل قدرتها أكثر فأكثر على أن تستعمل بمهارة سلطتها المانعة داخل منظمة تعمل نظرياً بالتوافق، لم تتمكن في السنوات الأخيرة من الحؤول دون تسارع الانجرار نحو حلف أطلسي يثبت قدميه في آسيا الوسطى وفي العراق والشرق الأدنى بذريعة ممارسة تنشئة عسكرية وبوليسية، وسيثبت قدميه عما قريب في شرق إفريقيا متذرعاً بمجازر دارفور.

إن الرد الوحيد الممكن هو العمل الدؤوب لأجل تنمية استقلال منظمة الدفاع الأوروبية الناشئة، التي شهدت خطوات واعدة إلى الأمام بعد قمة سان ـ مالو المنعقدة سنة 1998. إن أوروبا الدفاعية، التي باتت تملك هيئة أركان، ووكالة للتسلح، وقوة تدخل سريع قابلة للتعبئة من أجل القيام بعمليات خارجية تحت الراية الأوروبية، يجب أن تفرض وجودها شيئاً فشيئاً في وجه حلف الأطلسي الذي يراد له أن يخدم مصالح الولايات المتحدة بالدرجة الأولى. سيأتي وقت يتوقف فيه التظاهر بتصديق أن «حلف الأطلسي وأوروبا الدفاعية يتكاملان»، كما قال الأمين العام لهذا الحلف جاب دو هوب شيفر، ورددت من ورائه جوقة حكامنا. فالأهداف ليست واحدة، والمقاربات متنافية. وتبقى فرنسا خير من يمكنه الحفاظ على شعلة السيادة متوقدة، إلى أن يأتي يوم يكون الزمن فيه قد فعل فعله، خصوصاً في بلدان أوروبا الشرقية الناجية من التسلط السوفياتي، ويكون فيه خيار قيام أوروبا مستقلة قد بات خيار الأنصار المخلصين لأوروبا متحدة. هذا هو ثمن استعادة المشروع الأوروبي انطلاقته، وثمن خروج الاتحاد الأوروبي من حالة الركود الذي غرق فيه بعد «اللاءين» الفرنسية والهولندية اللتين رفض بهما الشعبان المعاهدة الدستورية في ربيع سنة 2005.

حتى وإن كان هناك فوارق دقيقة بين الـ «لا» الفرنسية والـ «لا» الهولندية، فإن رفض أوروبا بيروقراطية، تعمل في خدمة العولمة، تذوب فيها الهويات الوطنية، وتتوحد فيها أنماط الحياة، حيث القيم الوحيدة هي قيم السوق الكبيرة والمنافسة، هذا الرفض لم يُسمع على حقيقته، بل إنه ما زال يفسَّر على أنه رفض للمشروع الأوروبي بحد ذاته، بينما أنه، على العكس، يعبر

في معظمه عن الحاجة إلى بنيان أوروبي أكثر عمقاً، وأقل مركنتيلية، وأكثر سمواً. كان يجب لهذه الـ «لا» التي أوقفت هروباً إلى أمام كان يتمثل في توسيعات متتالية قليلة الضبط[7]، أن تفسح المجال أمام انتفاضة ضرورية تعيد تركيز البنيان الأوروبي على أهداف واضحة، طموحة وواقعية في آن. فلقد آن الأوان، ليس فقط لرسم حدود جديدة لها وأنماط شراكة جديدة لها مع جيرانها ـ روسيا وأوكرانيا والمغرب الكبير، وإفريقيا، وما وراء المتوسط ـ بل جعلها أكثر مرونة، لأجل السير قدماً، واعتماد أساليب التعاون المعمق مع البلدان المعنية بالأمر، وتعزيز منطقة اليورو وقلبها الفرنسي ـ الالماني، إلى جانب تقوية السوق الداخلية والسياسة التجارية الخارجية مع أوروبا الموسعة إلى سبعة وعشرين أو ثلاثين عضواً.

هل ما تزال أوروبا قادرة على إنجاب مشروع كبير؟ سيكون عليها، قبل أي توسيع جديد، أن تطبق إصلاحاً مؤسساتياً وأن تذلل عقبة بنيوية هي عدم ثقة البلدان الصغيرة بالبلدان الكبيرة، لكي تقيم هيئات حكم فعالة. وبعد مواصلة سيرها إلى أمام على جبهتي الدفاع والأمن، وبعد التنسيق الوثيق بين وسائلها في ميدان البحث والتجديد، ووضع سياسة طاقة ضرورية، وحتى حيوية، لا تستطيع أوروبا ـ وإن كان هذا لا يعجب البريطانيين وحلفاءهم ـ أن تهمل السياسة الاجتماعية، وإعادة توزيع المداخيل، ولا مشاريع التجهيزات والبنى التحتية فوق الوطنية. إن الاضطلاع بهذا المشروع الكبير يقتضي وجود رجال ونساء سياسيين قادرين على القيام بهذه الانتفاضة السياسية، الجمهورية في النهاية.

إن الجمهورية، حين ألغت نظام الرق، قد التزمت، بعد **إعلانها** حقوق الانسان سنة 1793 الذي سبق الاعلان الشامل سنة 1945، بأن تضمن لجميع الناس وسائل العيش الحر الكريم بواسطة العمل أو التضامن إذا تعذر العمل.

---

(7) انظر ص 380 خريطة طاولة المجلس الأوروبي في 23-3-2006 التي يجلس حولها أكثر من 98 شخصاً.

أما العولمة على الطريقة الأميركية، فإنها تسعى إلى ضرب هذه الفكرة البسيطة أينما بقيت حية بعد. إن الايديولوجيا المعادية للجمهورية تبدو هي الغالبة. واختلاط المصالح الخاصة بالمصالح العامة يجتاح النفوس. وكما فعلت الفاشية في أوروبا إبان عشرينات القرن المنصرم، فإن الفاشية الآتية تسعى إلى هدم الدولة وهدم إطار الأمم المعتنقة للجمهورية. إن مبادرة من فرنسا لكفيلة بتمكين **جمهورية** أوروبية من التصدي لها.

يجب عدم الرضوخ لأصوار أريحا. هناك دوماً سلطان يعصى على المتسلطين. هناك دوماً سبيل لمقاومة الفوضى الامبراطورية.

بيروت في أول آب سنة 2006

EUROPEAN COUNCIL WITH THE EP - ECB - UNICE - ETUC
ROOM 50.1
23 MARCH 2006

LU PM: JEAN-CLAUDE JUNCKER
LU MFA: Jean Asselborn
LU FIN: Jeannot Krecké
NL PM: JAN PETER BALKENENDE
NL MFA: Bernard R. Bot
NL FIN: Gerrit Zalm

LV FIN: Oskars Spurdziņš
LV Secr. of State: Normans Penke
LV PM: AIGARS KALVITIS
IT FIN: Giulio Tremonti
IT MFA: Gianfranco Fini
IT PM: SILVIO BERLUSCONI
EL FIN: George Alogoskoufis
EL Deputy MFA: Yannis Valinakis
EL PM: COSTAS KARAMANLIS
LT FIN: Zigmantas Balcytis
LT MFA: Antanas Valionis
LT PM: ALGIRDAS BRAZAUSKAS
IE FIN: Brian Cowen
IE MFA: Dermot Ahern
IE PM: BERTIE AHERN
CY FIN: Michalis Sarris
CY MFA: George Iacovou
CY PRES: TASSOS PAPADOPOULOS
CION: Joaquin Almunia
CION: Benita Ferrero-Waldner
CION PRES: JOSÉ MANUEL BARROSO
DK FIN: Thor Pedersen
DK MFA: Per Stig Møller
DK PM: ANDERS FOGH RASMUSSEN
PL FIN: Zyta Gilowska
PL MFA: Stefan Meller
PL PM: KAZIMIERZ MARCINKIEWICZ
HU State Secr. FIN: Tamás Katona
HU MFA: Ferenc Somogyi
HU PM: FERENC GYURCSÁNY
BE FIN: Didier Reynders
BE MFA: Karel De Gucht
BE PM: GUY VERHOFSTADT
ES FIN: Pedro Solbes
ES MFA: Miguel Angel Moratinos
ES PM: JOSÉ LUIS ZAPATERO
SE FIN: Pär Nuder
SE State Secr: Lars Danielsson

SE PM: GÖRAN PERSSON
CZ Deputy FIN: Eduard Janota
CZ MFA: Cyril Svoboda
CZ DEPUTY PM: HAVEL (23-24/3)
FR FIN: Thierry Breton
CZ PM: JIŘÍ PAROUBEK (24/3)

FR MFA: Philippe Douste-Blazy
FR PRES: JACQUES CHIRAC
SI FIN: Andrej Bajuk
SI MFA: Dimitrij Rupel
SI PM: JANEZ JANŠA
PT FIN: Fernando Teixeira dos Santos
PM MFA: Diogo Freitas do Amaral
PT PM: JOSÉ SÓCRATES
DE FIN: Peer Steinbrück
DE MFA: Frank-Walter Steinmeier
DE: ANGELA MERKEL
FI FIN: Eero Heinäluoma
FI MFA: Erkki Tuomioja
FI PM: MATTI VANHANEN
ETUC PRES: CANDIDO MENDEZ
UNICE PRES: ERNEST-ANTOINE SEILLIÈRE
ECB PRES: JEAN-CLAUDE TRICHET
PRESIDENCY
EP PRES: JOSEP BORRELL or *RO FIN: Sebastian Vladescu*
SG/HR: JAVIER SOLANA
RO MFA: Mihai-Răzvan Ungureanu
RO PM: Anton POPESCU-TĂRICEANU
RO PRES: TRAIAN BASESCU
BG FIN: Plamen Orecharski
BG MFA: Ivailo Kalfin
BG PM: SERGEI STANISHEV
EE FIN: Aivar Sõerd
EE MFA: Urmas Paet
EE PM: ANDRUS ANSIP
UK MFA: Jack Straw
UK PM: TONY BLAIR
MT Parl. Secr.: Tonio Fenech
MT MFA: Michael Frendo
MT PM: LAWRENCE GONZI
SK FIN: Ivan Mikloš
SK MFA: Eduard Kukan
SK PM: MIKULAS DZURINDA

تواريخ هامة

5 حزيران/ يونيو 1916

أطلق الشريف حسين، شريف مكة، الثورة العربية ضد الأتراك ونصّب نفسه في 29 تشرين الأول/ أكتوبر ملكاً على العرب. قد شارك نجله فيصل وقوات البدو إلى جانب لورانس، الضابط البريطاني، مشاركة هامة في الحرب التي قادتها لندن ضد السلطنة العثمانية. فقد استولى العرب على العقبة في تموز/يوليو سنة 1917 ثم دخلوا دمشق في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1918. وفي الشهر نفسه استسلمت السلطنة العثمانية. وطرد فيصل من دمشق من قبل الفرنسيين بعد سنتين. المملكة العربية التي وعد بها البريطانيون لم تبصر النور.

25 نيسان/أبريل 1920

عقب اتفاقيات سايكس بيكو المعقودة سنة 1916 انتدبت فرنسا في سان ريمو من قبل جمعية الأمم على سوريا ولبنان اللذين انفصلا عن السلطنة العثمانية المهزومة، وبالمثل فقد انتدبت بريطانيا على فلسطين والعراق.

10 آب/أغسطس 1920

توقيع معاهدة سيفر بين الحلفاء والسلطنة العثمانية التي خسرت طراقيا وأيونيا وأرمينيا وولاياتها العربية، التي انتدبت جمعية الأمم فرنسا وبريطانيا لتولي إدارتها، إضافة إلى وضع المضايق التي وضعت تحت السيطرة الدولية. لقد وقعت الحكومة العثمانية في اسطنبول على تلك المعاهدة، فيما كان الأتراك في غالبيتهم لا يعترفون بغير سلطة حكومة أنقرة التي يرأسها مصطفى كمال

الذي رفض المعاهدة رفضاً قاطعاً. وقد أجريت تعديلات على المعاهدة في كارس (Kars)، ثم في لوزان (Lausanne) بتاريخ 24 تموز/يوليو سنة 1923، بمعاهدتين وقعتا مع تركيا أتاتورك الحديثة.

كانون الأول 1925

انتزع ابن سعود وأنصاره، المدعومين من الدبلوماسية الأميركية، السلطة الشرعية في الجزيرة العربية، وحماية الحرمين الشريفين، من الشريف حسين والسلالة الهاشمية المدعومة من البريطانيين. نقضت العقود النفطية المبرمة مع البريطانيين وحولت امتيازات الاستثمار تدريجاً إلى الشركات الأميركية.

23 أيار/مايو 1926

إعلان الجمهورية اللبنانية وإقرار دستور برلماني لها.

1943

الميثاق الوطني. إن هذا الاتفاق غير المعلن، والذي وصف تقليدياً على أنه ميثاق لبنان الدستوري، قد وقّعه الماروني بشارة الخوري زعيم الحزب الدستوري الذي أصبح رئيساً للجمهورية، والسني رياض الصلح الذي أصبح رئيساً للحكومة. وأقر هذا الاتفاق استقلال لبنان عن كل الدول في الشرق والغرب، وأكد على انتماء لبنان إلى العالم العربي. ارتكز هذا الاتفاق على مساومة: يعترف السنة باستقلال لبنان مقابل اعتراف الموارنة بعروبة بلد الأرز. وتجسيداً للتوازن الطائفي للكيان اللبناني فقد وزع الميثاق الوطني الوظائف العليا في الدولة على النحو التالي:

- أعطي الموارنة رئاسة الجمهورية، حجر الزاوية في إعلان دستور سنة 1926، وقيادة الجيش؛
- أعطي السنة رئاسة مجلس الوزراء؛
- أعطي الشيعة رئاسة المجلس النيابي؛
- وأعطي الروم الأرثوذكس منصب نائب رئيس المجلس.

7 نيسان/أبريل 1945

انضم لبنان إلى الجامعة العربية وعارض إلى جانب سائر الدول العربية قيام دولة إسرائيل سنة 1948.

14 أيار/مايو 1948

قيام دولة إسرائيل. وتدمير 531 قرية فلسطينية بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر. أعقب ذلك موجة نزوح شملت 805.067 فلسطينياً أصبحوا لاجئين ومهجرين في أراضيهم وفي أراضي البلدان المجاورة، منها الأردن ولبنان. ويقدر عدد النازحين الفلسطينيين المقيمين في لبنان اليوم بـ 390.000 نسمة.

5 حزيران/يونيو 1967

هاجمت إسرائيل مصر. وعقب حرب خاطفة دامت ستة أيام، احتلت الدولة العبرية سيناء والجولان والضفة الغربية وغزّة والقدس الشرقية.

25 شباط/فبراير 1969

استولى الجيش على السلطة في دمشق، وبعد سنة فرض حافظ الأسد نفسه الرجل الأقوى في البلاد قبل أن يجمع بيده كامل السلطة التي تولاها رسمياً في مطلع سنة 1971.

24 نيسان/أبريل 1975

شكل مقتل 23 فلسطينياً من قبل عناصر ميليشيا الكتائب اللبنانية المسيحية أمام كنيسة عين الرمانة - الشياح في بيروت إيذاناً ببدء المواجهة الرسمية داخل صفوف اللبنانيين.

1 حزيران/يونيو 1976

التدخل السوري في لبنان تحت ستار قوة الردع العربية.

17 آذار/ مارس 1978

أول اجتياح إسرائيلي للبنان وإنشاء قوات الطوارىء الدولية في لبنان (اليونيفيل UNIFIL).

6 حزيران/يونيو 1982

الاجتياح الإسرائيلي الثاني للبنان وحصار بيروت الغربية، وإجلاء ياسر عرفات والفدائيين تحت حماية قوة متعددة الجنسيات مؤلفة من وحدات فرنسية وأميركية وإيطالية. وأثناء هذا الاجتياح نظم الجناح المسلح في حزب الله نفسه على شكل قوة مقاومة.

1986-1988

أول مساكنة بين الرئيس فرانسوا ميتران ورئيس حكومته جاك شيراك وصفت بـ"الحملة الانتخابية الممتدة".

14 آذار/ مارس 1989

بدأ الجنرال المسيحي ميشال عون شرارة "حرب تحرير" لبنان من الاحتلال السوري.

22 تشرين الأول/أكتوبر 1989

وقع النواب اللبنانيون والجامعة العربية والوسطاء من البلد المضيف في مدينة الطائف وثيقة تفاهم وطني عرف منذ ذلك الحين بـ "اتفاق الطائف" الذي وضع نهاية لحرب دامت 14 سنة ونتج عنه ولادة لما سمي بـ "الجمهورية اللبنانية الثانية". وقد نص الاتفاق على إعادة النظر بميثاق 1943 وصولاً إلى النقاط الثلاث التالية:

- الحد من صلاحيات الرئيس الماروني لمصلحة صلاحيات رئيس الوزراء السني ورئيس المحلس النيابي الشيعي؛
- إناطة السلطة التنفيذية بمجلس للوزراء حيث توزع الحقائب فيه بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين؛

- زيادة عدد النواب توخياً لإزالة التفوق العددي للمسيحيين وتحقيقاً للتعادل مع المسلمين. وفيما عدا ذلك فإن وظائف الدولة الرئيسة توزع على الطوائف كالسابق.

ترجمت اتفاقية الطائف بتعديل الدستور اللبناني الذي أبرم في 21 أيلول/ سبتمبر 1990. وقد نصت مقدمة الدستور الجديدة في فقرتها الرابعة على الإلغاء التدريجي للطائفية السياسية. وأوصت المادة 95 من الدستور من جهتها بالمساواة السياسية بين المواطنين أياً كانت طائفتهم.

13 تشرين الأول/أكتوبر 1990

استسلام الجنرال عون المحاصر من قبل القوات السورية، ولجوؤه إلى السفارة الفرنسية.

كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 1991

حرب العراق الأولى المسماة حرب الخليج.

22 أيار/مايو 1991

معاهدة أخوة وتعاون وتنسيق بين لبنان وسورية.

19 تشرين الأول/أكتوبر 1992

تولى رجل الأعمال السني رفيق الحرير منصب رئيس الوزراء في لبنان.

13 أيلول/سبتمبر 1993

توقيع اتفاقية أوسلو في واشنطن.

7 أيار/مايو 1995

انتخب جاك شيراك رئيساً للجمهورية الفرنسية.

4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995

اغتيال اسحق رابين على يد أصولي إسرائيلي.

27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995

توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية في برشلونة.

13 نيسان/ابريل 1996

شنَّ الجيش الإسرائيلي عملية "عناقيد الغضب" وهاجم مواقع لحزب الله الواقعة في جنوب لبنان. قصف القوات الإسرائيلية لمركز تابع للأمم المتحدة في قانا نجم عنه مقتل مئتين من المدنيين اللبنانيين وأثار مشاعر الرأي العام الدولي وأصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يطلب فيه وقف إطلاق النار ودان المجزرة بحق المدنيين.

تشرين الثاني/نوفمبر 1998

خلف الجنرال إميل لحود الرئيس إلياس الهراوي في منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية.

31 كانون الأول/ديسمبر 1999

مواجهة مسلحة بين الجيش اللبناني ومجموعات سلفية مسلحة في جرد الضنية.

3 أيلول/سبتمبر 2000

الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية اللبنانية. انتصار لوائح رفيق الحريري الذي سمي رئيساً للحكومة اللبنانية للمرة الثانية.

29 أيلول/سبتمبر 2000

الانتفاضة الثانية.

7 تشرين الثاني/نوفمبر 2000

انتخاب جورج دبليو بوش رئيساً للولايات المتحدة الأميركية.

11 أيلول/ سبتمبر 2001

تشرين الأول/ أكتوبر 2001

تفكيك نظام طالبان في أفغانستان.

24 و25 تشرين الأول/ أكتوبر 2001

قانون مكافحة الإرهاب الأميركي الذي يمنح الأدوات الناجعة لمحاصرة الإرهاب واعتراض سبيله USA Patriot Act (Providing Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism ...)

5 أيار/ مايو 2002

الدورة الثانية من الانتخابات الفرنسية تضع الرئيس جاك شيراك المنتهية ولاياته في مواجهة زعيم اليمين المتطرف جان ماري لوبين. عاد شيراك إلى السلطة بأكثرية 82% من الأصوات.

17 تشرين الثاني/ أكتوبر 2002

قمة البلدان الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفونية) في بيروت وخطاب جاك شيراك أمام مجلس النواب يذكر فيه مركزية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، معتبراً أن استعادة السيادة اللبنانية متعلقة بحل شامل في المنطقة. وحيال ذلك ذكر أن فرنسا تطلب تنظيم مؤتمر دولي إقليمي.

23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002

مؤتمر الدول المانحة للبنان المسمى "مؤتمر باريس 2". طلب المانحون، بعد أن كانوا قد حفزتهم محاولات سابقة، من الحكومة اللبنانية أن تقدم خطة مفصلة للإصلاحات المالية مرفقة بجدول زمني.

14 شباط/ فبراير 2003

خطاب لدومينيك دو فيلبان استقبل بتصفيق حار أمام مجلس الأمن للأمم المتحدة يؤكد فيه اعتراض فرنسا على حرب جديدة ضد العراق.

15 شباط/ فبراير 2003

تظاهر 20 مليون إنسان عبر العالم رافضين الحرب ضد العراق.

3 و4 آذار/ مارس 2003

أثناء زيارة رسمية لشيراك إلى الجزائر شرح في خطاب له موجه إلى الشبيبة الجزائرية اعتراضه على حرب جديدة ضد العراق ولماذا ترفض فرنسا "صدام الحضارات".

17 آذار/ مارس 2003

أعرب بوش عن استيائه من موقف الأمم المتحدة.

20 آذار/ مارس 2003 الساعة 4 و15 دقيقة

بداية قصف القوات الأنكلو أميركية على العراق.

9 نيسان/ أبريل 2003

سقوط بغداد.

30 نيسان/ أبريل 2003

اللجنة الرباعية المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة تنشر خريطة الطريق المتعلقة بتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

1-3 حزيران/ يونيو 2003

قمة الدول الثماني في إيفيان. لقاء بين شيراك وبوش.

3 حزيران/ يونيو 2003

قمة أميركية عربية في شرم الشيخ أيد فيها جورج بوش والرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الحكومة الفلسطينية محمود عباس وملك الأردن عبدالله الثاني وولي العهد السعودي عبدالله وأمير البحرين، خريطة الطريق التي أقرتها اللجنة الرباعية.

4 حزيران/يونيو 2003

قمة العقبة. إعلان جورج بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون ونظيره الفلسطيني محمود عباس عن البدء بتنفيذ خريطة الطريق.

13 أيلول/سبتمبر 2003

زار موريس غوردو- مونتاني، المستشار الدبلوماسي للرئيس الفرنسي، دمشق في محاولة لإقناع الرئيس السوري بشار الأسد بإجراء إصلاحات تساعد على استعادة السيادة اللبنانية.

16 تشرين الأول/أكتوبر 2003

أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1511 بالإجماع مصادقاً على الاحتلال الأنكلو أميركي للعراق.

6 حزيران/يونيو 2004

الاحتفال بذكرى إنزال الحلفاء على شواطئ النورمندي وأول بيان فرنسي أميركي حول لبنان. عودة الحوار بين جاك شيراك وجورج بوش.

8 إلى 10 حزيران/يونيو 2004

قمة الدول الثماني في سي أيلاند في الولايات المتحدة. تقديم جورج بوش لمشروعه من أجل "إرساء الديمقراطية" في الشرق الأوسط الكبير.

17 آب/أغسطس 2004

مشروع نص القرار 1559 جاهز وقد حضره رفيق الحرير وجاك شيراك في سرية تامة، بموافقة الولايات المتحدة. ويلحظ خصوصاً انسحاب القوات السورية من لبنان ونزع سلاح المليشيات.

20 آب/أغسطس 2004

موريس غوردو مونتاني يتناول الغداء في البيت الأبيض مع كوندليزا رايس لوضع اللمسات الأخير على نص القرار 1559.

24 آب/أغسطس 2004

اختطاف الصحافيين الفرنسيين كريستيان شينو وجورج مالبرونو في ضاحية بغداد.

2 أيلول/سبتمبر 2004

صدور القرار 1559 المقدم من فرنسا والولايات المتحدة المؤيد من ألمانيا والمملكة المتحدة في مجلس الأمم بتسعة أصوات (إسبانيا وألمانيا وأنغولا وبينين ورومانيا وفرنسا وشيلي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وامتناع 6 دول (باكستان والبرازيل والجزائر وروسيا والصين والفيليبين).

3 أيلول/سبتمبر 2004

المجلس النيابي اللبناني يعدل الدستور لتمديد ولاية الرئيس لحود.

21 تشرين الأول/أكتوبر 2004

استقالة رفيق الحريري بسبب توتر العلاقات مع الرئيس لحود.

3 تشرين الثاني/نوفمبر 2004

إعادة انتخاب جورج بوش رئيساً للولايات المتحدة.

11 تشرين الثاني/نوفمبر 2004

وفاة ياسر عرفات في مستشفى كلامار العسكري قرب باريس.

22 - 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2004

مؤتمر دولي في شرم الشيخ حول مستقبل العراق. إعلان وزير الخارجية الفرنسي جورج بارنييه عن التنازلات الفرنسية.

22 كانون الأول/ديسمبر 2004

الصحافيان الفرنسيان كريستيان شينو وجورج مالبرونو يعودان إلى باريس.

30 كانون الثاني/يناير 2005

الانتخابات التشريعية العراقية. الشيعة هم الرابحون الأكبر في حصيلتها: حازت اللائحة المدعومة من آية الله العظمى السستاني على 48.1% من الأصوات. تلاها التحالف الكردي والتفاهم الوطني بزعامة رئيس الحكومة "المؤقتة" إياد علاوي. الخاسرون الأكبر هم السنة الذين قاطعوا في غالبيتهم التصويت. إعلنت واشنطن عن مشاركة بنسبة 60%. وقد أثارت تلك الأرقام كثيراً من الاعتراضات في الصحافة الأميركية والعربية.

8 شباط/فبراير 2005

ألقت كونداليزا رايس كلمة في معهد الدراسات السياسية بباريس بررت فيها مجدداً الحرب في العراق وأهداف دبلوماسية الولايات المتحدة الساعية إلى "نشر الديمقراطية الكلية". وعبرت عن ارتياحها للمصالحة مع فرنسا.

14 شباط/فبراير 2005

اغتيال رفيق الحريري.

22 شباط/فبراير 2005

دعي جاك شيراك إلى مأدبة غداء على مائدة جورج بوش في دارة السفير الأميركي الخاصة في بروكسل عشية القمة الأوروبية الأميركية. كانت المأدبة مأدبة التئام الصداقة.

14 آذار/مارس 2005

المعارضة اللبنانية الرافضة للاحتلال السوري والنظام الموالي لسورية في لبنان تجمع مليون متظاهر في ساحة الشهداء. وتطالب بالحقيقة حول اغتيال رفيق الحريري ورحيل القوات السورية والرئيس إميل لحود.

15 شباط/فبراير 2005

بدأت سورية بسحب قواتها من لبنان.

13 نيسان/أبريل 2005

أمين عام حزب الله حسن نصرالله نشر في جريدة لو فيغارو الفرنسية "رسالة إلى صديق فرنسي" يؤكد فيها على خطورة القرار 1559 على استقرار المنطقة.

14 نيسان/أبريل 2005

تعيين نجيب ميقاتي بتشكيل حكومة انتقالية تشرف على الانتخابات التشريعية في لبنان في حزيران/يونيو. وهو رجل أعمال أميل إلى سورية لكنه مقبول من المعارضة.

22 نيسان/أبريل 2005

غداء جديد في واشنطن جمع موريس غوردو مونتاني وكوندليزا رايس لتنظيم متابعة التعاون الفرنسي الأميركي حول ملفات الشرق الأدنى.

26 نيسان/أبريل 2005

عاينت الأمم المتحدة انسحاب القوات السورية من لبنان.

7 أيار/مايو 2005

عاد الجنرال عون بعد نفي دام خمسة عشر عاماً في فرنسا.

2 حزيران/يونيو 2005

اغتيال سمير قصير الكاتب الصحافي في جريدة النهار بواسطة سيارة مفخخة أمام منزله في الأشرفية ببيروت.

6 حزيران/يونيو 2005

المؤتمر العاشر لحزب البعث السوري أكد فيه الرئيس بشار الأسد "ضرورة التلاحم الداخلي لمواجهة الضغوط الدولية".

24 حزيران/يونيو 2005

فوز المحافظ أحمدي نجاد في الرئاسيات الإيرانية على منافسه رافسنجاني. جمع 62% من أصوات 17 مليون من المقترعين.

29 حزيران/يونيو 2005

نتائج الانتخابات التشريعية اللبنانية. حاز التحالف الذي رئسه سعد الحريري ابن الرئيس رفيق على أكثرية المقاعد في البرلمان.

30 حزيران/يونيو 2005

كلّف الرئيس اللبناني إميل لحود فؤاد السنيورة بتشكيل حكومة جديدة. حصل السنيورة وزير المالية الأسبق والمقرب من رفيق الحريري على تأييد 126 نائباً في المجلس الجديد.

22 تموز/يوليو 2005

زارت كوندليزا رايس بيروت من دون إشعار باريس من أجل حصاد الظفر بـ "إرساء الديمقراطية في لبنان" وتقديم التهنئة للأكثرية الجديدة.

26 تموز/يوليو 2005

أزمة صغيرة بين باريس وواشنطن وتوضيح الأمر بين سفير فرنسا في بيروت برنار إيمييه ونظيره الأميركي جفري فلتمان.

15 آب/أغسطس 2005

بدأ الجيش الإسرائيلي من طرف واحد بإخلاء المستوطنات في قطاع غزة.

30 آب/أغسطس 2005

توقيف جميل السيد المدير العام للأمن العام الأسبق وثلاثة مسؤولين آخرين عن الأمن في لبنان بناء على شكوك القاضي ديتليف ميليس المكلف بالتحقيق الدولي في مقتل الحريري.

12 أيلول/ سبتمبر 2005

انتهاء 38 عاماً من الاحتلال والاستيطان في غزة مع رحيل آخر المستوطنين الإسرائيليين. خشية الفلسطينيين من أن يكون هذا الانسحاب استراتيجياً قبل العودة للانتشار في مستوطنات الضفة الغربية حيث يعيش ما يزيد على 230.000 إسرائيلي - عدا الـ 200.000 إسرائيلي في القدس الشرقية. فضلاً عن ذلك فإن السيادة الفلسطينية على غزة بقيت سيادة محدودة. ولا تسيطر السلطة الفلسطينية لا على حدودها ولا على مياهها الإقليمية ولا على مجالها الجوي.

21 تشرين الأول/ أكتوبر 2005

قدم ديتليف ميليس تقريره حول اغتيال الحريري إلى الأمين العام للأمم المتحدة. تضمن التقرير اتهاماً للسوريين بالتورط في الاغتيال.

31 تشرين الأول/ أكتوبر 2005

صدور القرار 1636 بالإجماع عن مجلس الأمن، يطلب من السلطات السورية التعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية في مقتل الحريري.

10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005

خطاب الرئيس السوري بشار الأسد على مدرج جامعة دمشق يرد فيه على اتهامات القاضي ميليس.

25 كانون الثاني/ يناير 2006

فوز حماس، المدرجة على اللائحة الأميركية للمنظمات الإرهابية، في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. توقفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن دفع المستحقات للمؤسسات الفلسطينية. توقف كل المفاوضات المتعلقة بتطبيق خريطة الطريق.

16 شباط/ فبراير 2006

صرح وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست بلازي لإحدى قنوات التلفزة الفرنسية ان إيران تطور برنامجاً نووياً عسكرياً.

21 شباط/ فبراير 2006

اعتداء على الضريح الشيعي في سامراء واندلاع الأعمال الانتقامية ضد السنة: حرب أهلية في العراق.

1 آذار/ مارس 2006

اتفاقية شراكة نووية بين الولايات المتحدة والهند، وهما بلدان ممتنعان عن توقيع معاهدة عدم الانتشار.

14 آذار/ مارس 2006

القوات الإسرائيلية تهاجم سجن أريحا الفلسطيني وتستولي على السجناء منتهكة بذلك الاتفاقيات الدولية.

29 آذار/ مارس 2006

تصريح لرئيس مجلس الأمن يدعو فيه إيران إلى وقف عمليات تخصيب اليورانيوم. رفضت طهران هذا التصريح منذ اليوم التالي.

30 نيسان/ أبريل 2006

موفد اللجنة الرباعية جيمس وولفنسون، المدير الأسبق للبنك الدولي، يستقيل بسبب اعتباره سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي غير المجدية في الشرق الأدنى.

16 و17 أيار/ مايو 2006

زار فيليب دوست بلازي إسرائيل دون التوقف في الأراضي الفلسطينية. سابقة لم تحصل طيلة ثلاثين عاماً.

24 أيار/مايو 2006

أعطى جورج بوش الضوء الأخضر ليهود أولمرت، رئيس الحكومة الإسرائيلية للقيام بانسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية.

9 حزيران/يونيو 2006

بيان لوزير الخارجية الفرنسية. "تأسف فرنسا للقصف الإسرائيلي على شاطئ في قطاع عزة كلّف طابعه غير المتناسب سقوط عدة قتلى في صفوف المدنيين وعدد كبير من الجرحى. إننا ندعو الفريقين إلى ضبط النفس ووضع حد لمسلسل العنف".

14 و15 حزيران/يونيو 2006

استقبال رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت في باريس. أجرى على التوالي مباحثات مع رئيس الجمهورية ووزير الخارجية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ وعمدة باريس.

التطورات الأخيرة

25 حزيران/يونيو 2006

أعلن الجناح العسكري لحركة حماس ولجان المقاومة الشعبية والجيش الإسلامي المسؤولية عن خطف عريف إسرائيلي. طالبت لجان المقاومة الشعبية إطلاق سراح النساء والقصر المسجونين في إسرائيل مقابل الإفراج عن ذلك الجندي.

26 حزيران/يونيو 2006

نشرت إسرائيل لواءين (5000 جندي) حول قطاع غزة. دمرت عدة غارات جوية الجسور الرئيسية ومحطة توليد الكهرباء في غزة. احتل الجيش الإسرائيلي مطار رفح.

29 حزيران/يونيو 2006

أوقفت القوات الإسرائيلية 64 عضواً في حركة حماس، منهم 8 وزراء في الحكومة الفلسطينية.

1 تموز/يوليو 2006

طالبت لجان المقاومة الشعبية إطلاق سراح 1000 سجين فلسطيني. استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة: 100 قتيل في صفوف المدنيين الفلسطينيين وأكثر من 300 جريح.

12 تموز/يوليو 2006

اعتداء لحزب الله على الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل: سقوط 8 قتلى في صفوف الجنود الإسرائيليين وأسيرين. ردت إسرائيل بحوالي أربعين غارة جوية على الجنوب اللبناني.

13 تموز/يوليو 2006

قصف إسرائيلي على مطار بيروت و21 جسراً وطريق بيروت/دمشق وقواعد لحزب الله وللجيش اللبناني. الحصيلة 46 قتيلاً من المدنيين. بداية الحصار الجوي والبحري الإسرائيلي. رد حزب الله بعدة عشرات من الصواريخ على شمال إسرائيل: 3 قتلى: فيتو أميركي يصد قراراً مقدماً من قطر لمجلس الأمن يدين الهجوم الإسرائيلي على غزة.

14 تموز/يوليو 2006

غارات إسرائيلية جديدة على ضاحية بيروت الجنوبية. أعلن حزب الله على لسان قائده "الحرب المفتوحة" ضد إسرائيل. أصيبت قطعة بحرية إسرائيلية قبالة ساحل بيروت: مقتل أربعة بحارة إسرائيليين. قصف إسرائيل بما يزيد عن 100 صاروخ: قتيلان.

15 تموز/يوليو 2006

غارات جوية إسرائيلية على الحدود ومرافئ بيروت وجونية وطرابلس: مقتل 38 مدنياً.

16 تموز/يوليو 2006

أكثر من 60 مدنياً سقطوا قتلى جراء غارات الطيران الإسرائيلي. رد صاروخي على حيفا: 8 قتلى. سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية زار بيروت من دون تكليف محدد.

17 تموز/يوليو 2006

فشلت مجموعة الدول الثماني المجتمعة في سان بطرسبرغ بروسيا في الاتفاق على طلب لوقف إطلاق النار الفوري. مقتل 59 مدنياً لبنانياً حوالى بيروت. قصف صاروخي على شمال إسرائيل ومنها حيفا.

18 تموز/يوليو 2006

غارات جوية إسرائيلية على ثكنات للجيش اللبناني: مقتل 11 جندياً. في القاهرة فشل أعضاء الجامعة العربية في التوصل إلى اتفاق لطلب وقف لإطلاق النار وعقد قمة حول الوضع في لبنان. قابل خافير سولانا، ودون تكليف أيضاً، رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. ثم زار القاهرة.

19 تموز/يوليو 2006

تكثيف الغارات الإسرائيلية: مقتل 72 مدنياً لبنانياً. المدفعية الإسرائيلية تقصف وسط بيروت: أول قصف صاروخي لحزب الله على الناصرة: قتيلان.

20 تموز/يوليو 2006

تجدد الاشتباكات بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله على الأراضي

اللبنانية: 8 قتلى منهم 4 جنود إسرائيليين. تكثيف عملية إجلاء عشرات الألوف من الأجانب. قدرت الأضرار منذ بدء الاعتداءات الإسرائيلية بـ 3 مليارات دولار. أكثر من 500.000 نازح أصبحوا على عاتق الإدارة اللبنانية ومنظمات الأمم المتحدة. وزيرة الخارجية الأميركية زارت كوفي أنان، أمين عام الأمم المتحدة طالبة منه التستر الشديد على الملف اللبناني. قالت "منذ اليوم سوف أتولى قيادة العمليات".

21 تموز/يوليو 2006

غارة إسرائيلية على بعلبك وصور: 7 قتلى من المدنيين اللبنانيين. صليتان من الصواريخ على حيفا: 19 جريحاً. جلسة علنية لمجلس الأمن برئاسة فرنسا طيلة شهر تموز/يوليو. عارضت الولايات المتحدة وبريطانيا والدنمرك واليابان صدور قرار بوقف إطلاق النار. استنكار حوالى ثلاثين دولة لتصرفات إسرائيل في لبنان. فشل مشروع بيان صحافي. كتب جاك شيراك رسالة إلى رئيس الوزراء الفنلندي الذي يرأس الإتحاد الأوروبي. حيا "الجولات المكوكية" لسولانا مميزاً بين أزمتي غزة ولبنان من أجل إحراز تقدم "في شروط وقف إطلاق نار مستدام بين إسرائيل ولبنان".

22 تموز/يوليو 2006

سقوط حوالى 70 صاروخاً لحزب الله على شمال إسرائيل موقعاً جريحين. قصف إسرائيلي دمر منشآت للاتصالات اللبنانية. عشرات الآليات المصفحة اجتازت الحدود اللبنانية بعد تدمير الحواجز الأمنية بين البلدين.

25 تموز/يوليو 2006

مقتل 4 مراقبين من الأمم المتحدة في لبنان ببلدة الخيام (جنوب لبنان) جراء قصف إسرائيلي، عشية مؤتمر دولي مكرس للأزمة. أدان كوفي أنان "هذا العمل المتعمد". "أظهر فحص للآثار أن الأمر يتعلق بذخيرة موجهة وبالتالي

كانت الضربة متعمدة" هذا ما جاء في تفسير الجنرال بليغريني قائد القوات الدولية في لبنان.

26 تموز/يوليو 2006

فشل المؤتمر الدولي في روما الذي جمع 15 دولة و3 منظمات دولية ولكن إسرائيل لم تشارك فيه. اقتصر المؤتمر على إعلان إصرار المجتمع الدولي "على العمل فوراً من أجل التوصل بسرعة إلى وقف لإطلاق النار". اتهمت الصحف اللبنانية الولايات المتحدة بالوقوف وراء "اغتيال" ذلك المؤتمر.

27 تموز/يوليو 2006

صدر عن مجلس الأمن تصريحاً يعرب فيه عن عميق "دهشته وصدمته" لمقتل المراقبين الأربعة جراء قصف إسرائيلي. رفضت الولايات المتحدة أي أشارة في البيان للقصف الإسرائيلي الذي أقرت قيادة قوات الطوارئ والأمين العام للأمم المتحدة بأنه كان متعمداً تماماً. في الأول من نيسان/أبريل 1996 سبق لمعسكر قوات الطوارئ في قانا أن تعرض لقصف إسرائيلي مماثل. وفي السابع من أيار مايو أكد تقرير في الحادث أنه كان متعمداً أيضاً. والاستنتاجات التي كان من المفترض أن تبقى طي الكتمان كشفت فيما بعد على لسان الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بطرس بطرس غالي. فقد كلفه هذا الموقف الشجاع فيتواً أميركياً ضد ترشيحه مجدداً لمنصبه في الأمم المتحدة.

30 تموز/يوليو 2006

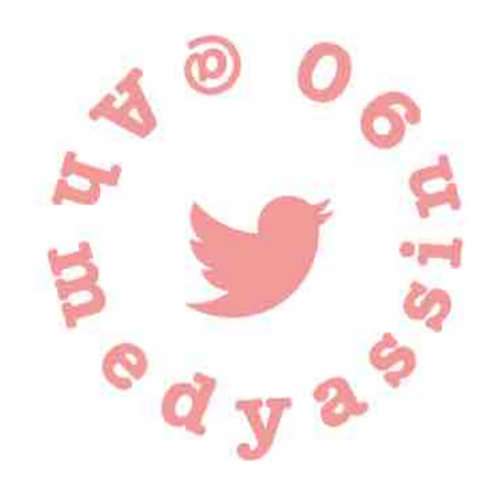
قصف الطيران الإسرائيلي لقرية قانا اللبنانية قرب صور في جنوب لبنان: 51 مدنياً قتلوا منهم 37 طفلاً. عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت عن أسفه وألقى المسؤولية عن سقوط الضحايا على حزب الله. رفض رئيس الوزراء اللبناني، فؤاد السنيورة لقاءً مع وزيرة الخارجية الأميركية كوندليزا رايس.

31 تموز/يوليو 2006

أصدر مجلس الأمن بــ 14 صوتاً من أصل 15 قراراً يطلب من إيران تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم. اقترعت الصين ضد القرار لكنها لم تصل إلى حد استخدام حق الفيتو إذ لم يلحظ القرار عقوبات واللجوء إلى القوة. ومن المتوقع صدور قرارات أخرى لاحقاً.

1 آب/أغسطس 2006

استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة وجنوب لبنان.


@Ahmedyassin90

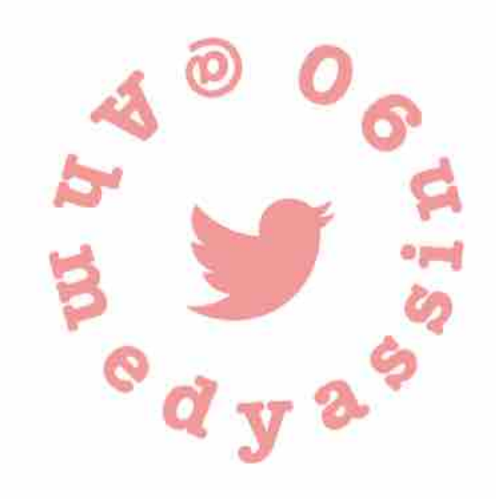
المحتويات

الجزء الأول
الحلقة اللبنانية

الجزء الثاني
الاصطفاف الكبير

الجزء الثالث

الفاشية الآتية


@Ahmedyassin90

لماذا عمدت فرنسا، التي عارضت الحرب الثانية على العراق في شباط 2003 بحزم، إلى تغيير سياستها؟

يحكي هذا الكتاب كيف لفظت السياسة الفرنسية في الشرق الأدنى أنفاسها، وكيف ضحى جاك شيراك بأربعين سنة من الدبلوماسية على مذبح صداقته مع رجل الأعمال ورئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري.

إن هذا التحقيق، الذي يروي المداولات السرية الفرنسية ـ الأميركية، ويتضمن كشفاً لخفايا تحرير الصحافيين الرهائن في العراق ولقطع رأس الأجهزة السرية الفرنسية، يسمح بفهم أسباب فقدان الدبلوماسية الفرنسية تأثيرها، ويفتح سبلاً للمقاومة.

ريشار لابيڤيير هو رئيس تحرير في محطة إذاعة فرنسا الدولية، وصاحب عدة مؤلفات من بينها: دولارات الارهاب ـ الولايات المتحدة والأصوليون الاسلاميون، غراسيه 1999، اسامة بن لادن أو اغتيال الاب، فافر 2001، كواليس الارهاب، غراسيه 2003.

ISBN 978-9953-71-329-8

